نحو صياغة خطة شاملة
لتنمية الشباب

فاز هذا الكتاب بجائزة المسابقة العالمية لتأليف كتاب في مجال تنمية الشباب والتي تنظمها "مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية" و"كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لتنمية الشباب"، بالتعاون مع "المنظمة العربية للتنمية الإدارية" (جامعة الدول العربية).

تأليف

د. سهير عبد الجيد
د. سحر بربري
د. وليد رشاد زكى
د. فاطمة الزهراء
د. سحر عبد الغنى

نحو صياغة خطة شاملة لتنمية الشباب

2017

المسابقة العالمية لتأليف كتاب في مجال تنمية الشباب

تنظم هذه المسابقة برعاية مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية وكرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لتنمية الشباب وبالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية (جامعة الدول العربية) إيمانًا بدور الشباب في دعم المسيرة التنموية الشاملة، ولتشجيع المهتمين في مجالات البحث العلمي على الاهتمام بالموضوعات الخاصة بالشباب وتنميته بما يساعد على تنمية كوادر بشرية قادرة على مجابهة التحديات الداخلية والخارجية في عالم سريع التغير.

تقدم للمسابقة 211 طلب مشاركة تنافست على الفوز بالجائزة، وجاء المؤلفون من 17 دولة عربية، هي: الكويت، واليمن، وسلطنة عُمان، ولبنان، وليبيا، والبحرين، وتونس، وسوريا، وفلسطين، وقطر، والمغرب، والسودان، والجزائر، والعراق، والأردن، والسعودية، ومصر. وقد جاءت موضوعات الكتب المشاركة في المسابقة متنوعة ومواكبة لقضايا العصر ومستجدات الأحداث الخاصة بالشباب.

وانطلاقًا من تقرير "لجنة التحكيم" اعتمدت المؤسسة الفائزين في المسابقة، وهم: الأستاذة الدكتورة/ سهير صفوت عبد الجيد وآخرون (مصر) عن كتابهم المعنون: "نحو صياغة خطة شاملة لتنمية الشباب". والأستاذة الدكتورة/ هالة محمد لبيب عنبه (مصر) عن كتابها المعنون: "المشروعات الصغيرة للشباب: ما بعد عصر ريادة الأعمال". وقد تم تكريم الفائزين وتسليم الجوائز على هامش معرض القاهرة الدولي للكتاب في التاسع من فبراير 2017.

الناشر

مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الانسانية
المملكة العربية السعودية

المنظمة العربية للتنمية الإدارية
جامعة الدول العربية

نحو صياغة خطة شاملة لتنمية الشباب

إعداد

د. سهير صفوت عبد الجيد
أستاذ علم الاجتماع المساعد
جامعة عين شمس

د. سحر حساني بربري
أستاذ علم الاجتماع المساعد
جامعة قناة السويس

د. وليد رشاد زكى
مدرس علم الاجتماع
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

د. فاطمة الزهراء محمد طه
خبير اجتماعي
محكمة الأسرة

د. سحر عبد الغنى
باحث في العلوم الاجتماعية

2017

هـذا الكتـاب هـو أحـد الكتـب الفائـزة في «المسـابقة العالميـة لتأليـف كتـاب في مجـال تنميـة الشـباب»، والتـي تنظمهـا مؤسسـة الأميـر محمـد بـن فهـد للتنميـة الإنسـانية، وكرسـي الأميـر نايـف بـن عبدالعزيـز لتنميـة الشـباب، بالتعـاون مـع المنظمـة العربيـة للتنميـة الإداريـة (جامعـة الـدول العربيـة).

الآراء المطروحـة في هـذا الكتـاب لا تعبـر بالضـرورة عـن توجهـات «مؤسسـة الأميـر محمـد بـن فهـد للتنميـة الإنسـانية» أو «كرسـي الأميـر نايـف بـن عبـد العزيـز لتنميـة الشـباب» أو «المنظمـة العربيـة للتنميـة الإداريـة»

© حقوق الطبع والنشر محفوظة 2017

عند أي اقتباس من هذا الكتاب يتعين الإشارة إلى المصدر والجائزة

مقدمة

إنّ الأحداث العالمية والإقليمية التي حدثت خلال العقدين الأخيرين قد شكلت ضغطًا عاليًا لدى فئة الشباب في مسيرته الطبيعية لتحديد هويته وانتمائه. فانتهاء الحرب الباردة واكتساح الليبرالية والعولمة الاقتصادية للعالم؛ كلها عوامل مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من التفرّد بالقوة. كما إن أحداث سبتمبر2001 التي أطلقت شعار الحرب الاستباقية التي بلغت ذروتها باحتلال العراق، كلّ هذه الأحداث أعادت من جديد قضية الهوية والانتماء والثقافة والمواطنة، كقضايا استراتيجية مصيرية تحمل في طيّاتها تحديات وصعوبات ومخاطر.

ففي ظل هذا الوضع انتعشت إيديولوجيا مناهضة للغرب والحداثة، تستعمل الدين كمحرك لتطوير صراع مع الغرب يخلط بين الاستعمار والحداثة، وبين السياسة والثقافة، وبين الحكام والشعوب. في حين أنّ الصراع الحقيقي هو ضد الهيمنة والتسلّط والإقصاء والاستعمار، وما تولده هذه الوضعيات من عنف نفسي وإحباطات. وكما يقع الخلط بسهولة بين الإسلام والإرهاب، كذلك يقع الخلط أيضًا بنفس السهولة بين الغرب والقوى الاستعمارية لبناء بيئة صراع حضارات.

إن الهيمنة الأمريكية غير المسبوقة وعودة الاستعمار المباشر لأراضٍ عربية وإسلامية، حرّكَا مجددًا مشاعر قومية ودينية وغذّيا ثقافة المقاومة، ودفع هذا الوضع الشباب المتميز برفضه للتسلط والإكراه، وبنزعته نحو التمرّد، إلى استبطان هموم الوطن، كما فهمها بقدراته الذاتية دون مصاحبة المثقف أو الفنان أو السياسي، بل بمصاحبة أبطال ونماذج من خارج الوطن وبمخيلة توسّعت لتشمل عالم افتراضي واسع فيه أجوبة صادفت هوى في رغبته الجامحة للتحرر وإثبات الذات.

يعيش الشباب هذه الأحداث العالمية المعقدة والخطيرة في تفاعل مع التحولات الاجتماعية الداخلية المتسمة بغياب فرص العمل، وضعف منظومة الحماية الاجتماعية الموجهة إليه، وعسر الحياة وتقلّص الحراك الاجتماعي الصاعد، واتساع دائرة التهميش، ومرارة الفجوة التكنولوجية والرقمية والمعرفية، مما يشجّع على الهجرة ويضعف الانتماء. في ظل هذه العوامل المغذية للاحتقان، وفي غياب خيارات مفضلة (عمل، زواج، أبناء، نجاح.) تبرز الخيارات الأسوأ خاصة لدى المهمشين فتخلق ردود أفعال سلبية (تأزم، قلق، اكتئاب، انتحار، هجرة، إجرام، انطواء.. إلخ.

ومع تزايد الضغوط الاقتصادية التي واجهتها دول المنطقة، وعدم التمكن من تلبية الاحتياجات الأساسية للشباب في مجالات التعليم والصحة والتكوين والتدريب والتشغيل والسكن والزواج، وبروز مظاهر من الانحراف القيمي والسلوكي لدى شرائح معينة منه، تحت تأثير الجوانب السلبية لثورة المعلومات والاتصالات وفي ظل العولمة وما يكتنفها من المتناقضات والتجاذبات والصراعات الحضارية، مع كل هذه العوامل وبسببها دخل الشباب في منطقتنا العربية في أزمة ذات أبعاد متعددة:

- بعد سياسي مرده الشعور بالتهميش والإقصاء وعدم المشاركة في الحياة العامة.
- بعد أمني مرده السقوط في براثن الجريمة المنظمة والتطرف بجميع أشكاله.
- بعد اقتصادي مرده الفقر والحرمان وانعدام الفرص المتكافئة.
- بعد اجتماعي مرده التفكك الأسري والتشرد والنزوع إلى تعاطي المخدرات وارتكاب الرذيلة..
- بعد ثقافي مرده اضطراب منظومة القيم الثقافية والحضارية وتهميش الهوية.

وفي غياب الحل الأمثل لمشكلات الشباب بات حلم الهجرة إلى أوروبا أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى؛ ولنا في ضحايا قوارب الموت من طلاب الهجرة غير الشرعية، وفي طوابير التأشيرة الممتدة أمام السفارات الأوروبية، أقوى دليل على هذا التوجه؛ بل وعلى عملية استنزاف العقول والسواعد الشبابية التي تتعرض لها الموارد البشرية في منطقتنا العربية.

وليت الأمر اقتصر على الهجرة وما يكتنفها من مغامرات وأخطار ولم يصل ببعض الشباب إلى حد اليأس المتمثل في أبشع صوره؛ ألا وهو إحراق الذات الذي عرفت بلداننا – للأسف – نماذج منه خلال الفترة الأخيرة، وتكررت محاولات منه بشكل مواكب للاضطرابات والاحتجاجات التي اجتاحت المنطقة فيما سُمي «بالربيع العربي».

وفي هذه السياقات قد يصبح العنف الذاتي أو الخارجي خيارًا لإثبات الذات وتحقيق الخلاص الفردي كردّة فعل تعيد الاعتبار لمن شعر بالإهانة؛ نتيجة عنف نفسي مسلط عليه أو نتيجة أوضاع مزرية قضت على بقية مكونات «محفظة الخيارات المفضلة اجتماعيًا» بدءًا بالانضباط ووصولاً إلى الصبر.

تداهمنا هذه الأوضاع ونحن في مرحلة تحولنا الديمقراطي، في وقت أصبح فيه الشباب ثقلاً ديمغرافيًا وفاعلاً اجتماعيًا أساسيًا. كما تداهمنا أيضًا ونحن بصدد التقدّم نحو اقتصاد السوق «برأسمالية فقيرة»، واقتصاد تابع، ومجتمع لم يدخل عهد ما بعد الصناعة، وفجوة تزداد اتساعًا بيننا وبين العالم المتقدم. هذه الأوضاع تخلق تحديات حقيقة تهدد استقرار الدولة والنظام السياسي والتطور الطبيعي للمجتمع؛ ممّا ينذر بأخطار يصعب التحكم فيها إن لم نكن محصّنين بما فيه الكفاية، اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وسياسيًا وأمنيًا.

وإنّ الحزب الحاكم، مهمًا كانت قدرته التنظيمية والتعبوية والدعائيّة غير قادر بمفرده على مواجهة الأزمات المحتملة. وهو ما يستوجب مراجعة المنظومة السلطوية للحكم والتقدم دون تردد في إنجاز الإصلاحات السياسية بما تتطلبه من توسيع منظومة المشاركة والحريات، وتجديد المؤسسات، وبناء المقدرة التنظيمية، وإرساء منظومة علائقية تقوم على الاستقلالية والتعاون بين الدولة والمجتمع المدني. كما تتطلب إصلاحات اقتصادية تؤمن الشفافية والمساءلة، تُتعَزَز هذه الإصلاحات بالاستثمار الجيد في الشباب، والعمل معه

والاستفادة من انفتاحه وطاقته الإبداعية والتجديدية؛ لتطوير مقدرتنا الجماعية وثقافتنا التنموية بما يسمح لنا أن نشارك بفعالية في العولمة، وأن نتأقلم ونستفيد ونصمد ونضمن للأجيال القادمة مكتسبات تساعدهم وتقوّيهم.

تأتي أهمية شريحة الشباب لأنهم المرتكز الأساسي لعملية التنمية، فهي تعد الشريحة الأكبر من حيث العدد في المجتمعات العربية، حيث توصف هذه المجتمعات بأنها مجتمعات فتية ذات هرم سكاني كبير القاعدة. فعلى الشباب يقع عاتق إنماء المجتمع وصناعة مستقبله، لذا لابد من التأكيد على مشاركتهم الفعالة في بناء المجتمع. فعندما تسود المشاركة المجتمعية فإن الديمقراطية سوف تُتعَزَز في المجتمع، لأن عملية المشاركة المجتمعية تعزز القدرة على تحمل المسئولية لدى الشباب، وتدفع إلى ثقافة تقوم على الحوار والعقلانية والثقة بالشباب.

لذا فإن التحدي الأكبر بالنسبة لجميع الدول هو كيفية الاستفادة من طاقة هذه الشريحة، وإدماجها في مسارات الحياة الاجتماعية والإنتاجية، ورغم أهمية هذه الفئة ووعي الحكومات بذلك، إلا أنها تعتبر من الفئات المجتمعية المهمشة، حيث لا توجد استراتيجيات وسياسات من أجل توظيف طاقات الشباب وتحقيق مشاركتهم في شئون المجتمع إن قلة المراكز الشبابية والجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي تسمح للشباب بالمشاركة فيها، وقلة المشروعات التي تدعم الشباب وارتفاع معدلات البطالة... إلخ، تؤدي إلى هدر طاقات كبيرة وتجعل الشباب يقومون بالبحث عن وسائل تعويض غير متكافئة أو الاستسلام إلى التبلد والسلبية وإذا كان من غير الممكن تحقيق عملية التنمية دون الاستفادة من طاقات الفئات الشابة في المجتمع، والتأكيد على دعم هذه الفئات من أجل تحقيق مشاركتها في بناء المجتمع وتطوره؛ فإن الأمر يقتضي وضع تصور لتنمية الشباب يطرح ما يحتاجه المجتمع من الشباب، وما يحتاجه الشباب من المجتمع لقيادة التنمية.

وهنا يبرز شكل المدينة الأمثل في زمن الحداثة المعرفية: فضاء سلطوي عمومي يضاهيه فضاء مواطني غير عمومي، تربط بينهما شراكة قوامها الحرية والعدالة والاحتكام إلى القانون والمسئولية والتضامن وإعلاء الصالح العام على أي صالح خاص. إلا أن هذا التوليف لن يكون موفقًا؛ إذا لم يتسم بالمبادئ الديمقراطية وبالمواطنة والمسائلة والشفافية وبالعدالة إلى أعلى مرتبة في سلم القيم الحضارية للدولة الناجزة. إن هذا التأليف هو الذي يحتاجه التغيير في زماننا الحداثي المعرفي الجديد. وبالتالي يمثل في نظرنا بعدًا أساسيًا من أبعاد الرسالة المنوطة بالدولة في القرن الواحد والعشرين. فإذا لم تهتد الدولة إلى تأسيس الفضاء السلطوي والمواطني على جملة القواعد الحضارية تلك، فإنها لن تتمكن من قيادة التغيير الذي يتطلبه العصر الجديد.

وبما أن قضايا التشغيل والتكوين والدمج ومحاربة البطالة والتهميش والهجرة، تعتبر من أهم الإشكاليات التي تواجه شريحة الشباب، فإن كتابنا هذا يتعرض لها بالدراسة ليصل في النهاية لخطة شاملة لتنمية الشباب تعالج الأبعاد التي يعاني منها، في محاولة لاحتواء

الشباب وإدماجهم في البنية المجتمعية كأعضاء فاعلة. خاصة وإننا ننطلق في خطتنا من منظور نظرية أنتوني جيدنز «A. Giddens» تشكيل البنية «Structuration Theory» فهذه النظرية تحاول إيجاد مساحة للفاعل الاجتماعي في عملية تشكيل البناء الاجتماعي وتنهض على افتراضين هما:

أ- وجود تشابك وتداخل بين الفعل والبناء.

ب- وجود حركة تشكيل مستمرة متجهة من الفعل Agency إلى الممارسة Praxis.

وبتكرار الممارسات وفقًا لقواعد محددة، واستغلال مصادر معينة تشكل النظم والمؤسسات ويعاد تشكيلها، وطالما أن هذه الحركة مستمرة باعتبار المكان والزمان، فإن البنى الأساسية للقواعد والمصادر ستتغير، ومن ثم يحدث إعادة تشكيل لمكونات الحياة الاجتماعية. غير أن هذه الحركة يقابلها دائمًا كوابح (قيود) بنائية من قبل النظام تحول دون التغير، وعلى الفاعل أن يتسم بالثقة والمعرفة للتغلب على هذه القيود. وفقًا لهذه النظرية فإن تنمية الشباب وتطويره يساهم في تطوير المجتمع وقيادته نحو مجتمع المعرفة ويكون الفاعل (الإنسان) في مركز هذه العملية ونقطة انطلاق هذا التغيير.

وبناءً علي ما سبق؛ يأتي الكتاب في مقدمة وسبعة فصول، يتناول الفصل الأول مفهوم الشباب والتقسيم الاجتماعي لهم ودورهم في التاريخ، ويأتي الفصل الثاني ليستعرض الشباب ونوعية الحياة وما يتعلق بقضايا التعليم والبطالة والصحة، ويناقش الفصل الثالث دور الشباب وعلاقتهم بالمسئولية الاجتماعية وقضايا الانتماء، ليكون تمهيدًا للفصل الرابع الذي يسلط الضوء على قضية المواطنة والتحول الديمقراطي، ثم عرج الفصل الخامس ليتناول الشباب وتحديات العصر والقضايا العولمية وما يمس النسق القيمي والثقافي، أما عن الفصل السادس فتناول الشباب ومجتمع المعرفة، ليختتم الكتاب بالفصل السابع بخطة شاملة لتنمية الشباب.

وأخيرا نتمنى أن نكون وفقنا في إتمام هذا العمل علي الوجه الأكمل، ونرجو أن يكون نواة لدراسات عديدة حول الشباب، ونسأل الله دوام الخير لمجتمعنا العربي.

والله الموفق،

د. سهير صفوت

يونيو 2016

خريطة بالإطار العام لموضوعات الكتاب

فهرس المحتويات

موضوع	صفحة
مقدمة الكتاب	ج
الفصل الأول: الشخصية الشابة والمجتمع	3
مقدمة	5
أولاً– مفهوم الشباب	6
ثانيًا– طبيعة وخصائص الشخصية الشابة	10
ثالثًا– حجم شريحة الشباب وتوزيعها وفق متغيرات اجتماعية	12
رابعًا– الشباب في تاريخ المجتمع	23
خامسًا– مشكلات الشخصية الشابة	30
الفصل الثاني: الشباب ونوعية الحياة	43
مقدمة	45
أولاً– دور المتغيرات الاقتصادية في تشكيل نوعية الحياة للشباب	46
1. العمل	48
2. واقع حال القدرات البشرية في سوق العمل	52
3. الدخل	54
4. الهجرة	56
ثانيًا– دور المتغيرات الاجتماعية في تشكيل نوعية الحياة للشباب	59
1. التعليم	60
أ. الشباب والفرص التعليمية	61
ب. مشكلات النظام التعليمي	62
ج. التعليم وتأهيل القوى البشرية	65
2. أزمة المسكن وتأخر سن الزواج لدى الشباب	67
3. الشباب والرعاية الصحية	71
الفصل الثالث: ثقافة المسئولية الاجتماعية لدى الشباب: تأويل سيسيولوجي في إطار نظرية المجال العام	79
مقدمة	81
أولاً– المسئولية الاجتماعية: نحو مقاربة للمفهوم	82
ثانيًا– أنماط المسئولية الاجتماعية وحدودها لدى الشباب	87
ثالثًا– الشباب الإسلامي والمسئولية الاجتماعية على خريطة تحولات المجال العام	94
رابعًا– عولمة المسئولية الشبابية: تحليل ثقافي في إطار المجال العام الافتراضي	101

موضوع	صفحة
الفصل الرابع: الشباب والمواطنة والتحول الديموقراطي	107
مقدمة	109
أولاً- المواطنة تحديد المعنى وتطور المنظور	110
ثانيًا- أبعاد المواطنة	113
ثالثًا- المجتمع المصري ومسيرة المواطنة	116
رابعًا- الشباب ومسئوليات المواطنة	118
خامسًا- المواطنة بعيون الشباب كما تقدمها الدراسات الإمبريقية	121
سادسًا- أزمة المواطنة على خلفية ظاهرة البروز الشبابي	126
سابعًا- الشباب والمواطنة كرهان للأمن الاجتماعي	131
ثامنًا- مواطنة الشباب بين الانتماء والمشاركة	134
الفصل الخامس: الشباب بين أزمة القيم وتحديات العصر	143
مقدمة	145
أولاً- أزمة القيم وتأثيرها على الشباب	146
ثانيًا- الشباب بين الوسطية والتعصب	149
ثالثًا- علاقة الشباب بالإعلام وتكنولوجيا المعلومات	156
رابعًا- الشباب وتعاطي المخدرات	169
خامسًا- التحرش الجنسي: عوامله ومظاهره	170
الفصل السادس: مجتمع المعرفة والتنمية البشرية للشباب (رؤية نظرية)	177
مقدمة	179
أولاً- مجتمع المعرفة: المفهوم- الخصائص- الأبعاد- عوامل الانتشار	181
ثانيًا- التنمية البشرية للشباب وتفعيل مجتمع المعرفة	192
ثالثًا- المعوقات البنائية للتنمية البشرية: تشخيص للواقع	195
رابعًا- آليات تنمية الشباب في ظل مجتمع المعرفة	201
الفصل السابع: نحو خطة شاملة لتنمية الشباب	211
مقدمة	213
أولاً- مقتضيات الحاجة إلى تنمية الشباب	214
ثانيًا- تصورات الشباب للمستقبل في ضوء قضاياهم ومحددات الواقع	216
ثالثًا- خطة شاملة لتنمية الشباب	222
رابعًا- آليات الصياغة والتنفيذ والمراجعة	240
قائمة المراجع	241

الشخصية الشابة والمجتمع
الفصل الأول
الشباب ونوعية الحياة
الفصل الثاني
ثقافة المسئولية الاجتماعية لدى الشباب: تأويل سيسيولوجي
في إطار نظرية المجال العام
الفصل الثالث
الشباب والمواطنة والتحول الديموقراطي
الفصل الرابع
الشباب بين أزمة القيم وتحديات العصر
الفصل الخامس
مجتمع المعرفة والتنمية البشرية للشباب (رؤية نظرية)
الفصل السادس
نحو خطة شاملة لتنمية الشباب
الفصل السابع

الفصل الأول– الشخصية الشابة والمجتمع

مقدمة

أولاً- مفهوم الشباب

ثانيًا- طبيعة وخصائص الشخصية الشابة

ثالثًا- حجم شريحة الشباب وتوزيعها وفق متغيرات اجتماعية

رابعًا- الشباب في تاريخ المجتمع

خامسًا- مشكلات الشخصية الشابة

مقدمة: [1]

الشباب عمود المجتمع، بهم يقوى ويبقى ومن دونهم يضعف ويضمحل. وتقوم الأمم والشعوب بسواعد ونشاط وعلم الشّباب فيها، كما إنّ كسلهم وجهلهم هو عين التخلّف والتّراجع عن ركب الحضارة والتقدّم.

إنّ الشّباب في كلِّ زمان ومكان عماد الأمّة وسِرُّ نَهضتها ومَبعث حضارتها وحاملُ لوائها ورايتها وقائدُ مَسيرتها إلى المجد والتقدّم والحضارة وهم صُنّاعُ مجدها وصِمامُ حياتها وعنوانُ مستقبلِها، فهم يملكون الطّاقةَ والقوّةَ والحماسة الّتي تؤهّلهم إلى أن يعطوا من أعمالهم وجهودهم وعزمهم وصبرهم ثمرات ناضجة للأمّة إذا ما ساروا على الطّريق الصّحيح المرسوم في اتّجاه التّنمية والتقدّم، واستغلّوا نشاطهم فيما فيه منفعة لهم ولغيرهم خدمة للوطن وللأمّة، لذلك اعتنى الإسلام بالشّباب عناية فائقة ووجَّههم توجيهًا سديدًا نحو البناء والنّماء والخير، واهتمّ الرّسول صلّى الله عليه وسلّم بالشّباب اهتمامًا كبيرًا، فقد كانوا الفئة الأكثر الّتي وقفت بجانبه في بداية الدّعوة فأيّدوه ونصروه ونشروا الإسلام وتحمّلوا في سبيل ذلك المشاق والعنت. قال ابن عبّاس رضي الله عنهما: "ما آتى الله عزّ وجلّ عبدًا علمًا إلاّ شابًّا، والخيرُ كلُّه في الشّباب» فعلى قيادات الأمّة في مختلف المجالات وعلى كلّ المستويات أن تُسند إلى الشّباب المناصب والمسئوليات، إعدادًا لهم، وتنميةً لملكاتهم، وتفجيرًا للكامن من طاقاتهم، مع إتاحة الفرصة لهم للالتقاء بالشّيوخ والكبار، والاستفادة من خبرتهم، والاقتباس من تجاربهم؛ حتّى تلتحمَ قوّة الشّباب مع حكمة الشّيوخ، فيُثمرَا رشادًا في الرّأي وصلاحًا في العمل، ولتفادي كلّ السّلبيات الّتي قد تصدر من الشّباب في المجتمع، يجب السّعي إلى استثمار طاقاتهم وقواهم فيما يرجى نفعه وفائدته من فرص للعمل والشّغل لامتصاص أكبر قدر من البطالة الّتي باتت تنخر العمود الفقري للمجتمع وتهدّد أكثر أفراده حيوية بالضّياع والفقر والتشرّد، ولا بدّ من إشغالهم بالأنشطة التّعليمية والثّقافية والاجتماعية والرّياضية للنّهوض بهذه الفئة الشّابة والرّفع من مستواها ومعنوياتها بدل إهمالها والتّخلي عنها في عتمة زوايا الضّياع.

إنّنا حينما نتأمّل حالة مجتمعنا اليوم ونحاول أن نرصد نشاط شبابه عن كثب، نجده منصرفًا إلى ما يهدم دعائم هذا الوطن بدل بنائها وإقامتها؛ إذ يختفي حسّ المسئولية وينعدم الواجب وتغيب التّضحية وراء ستائر العبث والاستهتار واللامبالاة، فلا يبقى إلاّ الدّور السّلبي الّذي أصبح يقوم به جلّ الشّباب إذا لم نقل كلّهم استثناءً لفئة قليلة جدًّا. إنّ منافذ اللّهو ومعاقل الفساد وأوكار الشرّ ومواطن الكسل ومكامن الخمول الّتي تستهوي شبابنا اليوم، تقضي على دوره الإيجابي في المجتمع، وليس هناك أكثر من سبل الشّيطان ومغاويه في الحياة، وليس أسهل من الوقوع في شركها حينما تنقاد النّفس مع شراع الشّهوات والملذّات المستهوية.

---

1 كتب هذا الفصل د. سهير صفوت عبد الجيد.

وبناءً على ذلك، فليس غريبًا أن نجد فئات واسعة من الشّباب في عمر الزّهور يقتلون أوقاتهم فيما لا طائل من ورائه؛ جلوسًا في المقاهي طيلة اليوم كالعجزة راصدين كلّ غاد وراح، وفي أحسن الأحوال يمكثون في بيوتهم نائمين إلى ساعات متأخرة جدًّا من النّهار أو جالسين إلى قنوات اللّهو والموسيقى.

إنّ تنمية الشّباب روحيًا وعقليًا وجسديًا تنمية جيِّدة وبشكل سليم، تنتج شبابًا يحمل همّ الأمّة، متوجّها للخير نافعًا ومطوّرًا للمجتمع، مواجهًا لتحديات الحاضر، فيسعى لنمو المجتمع وازدهاره وبلوغه أعلى درجات الكمال الحضاري، اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا، فأمّا إذا كانوا بخلاف ما سبق، من تنمية متدنيّة غير مهتمّة بالشّباب، وشباب غير مهتم بما خصّه الله من خصال، منصرف إلى حياة اللّهو والدّعَة، بحجّة أنّهم يريدون أن يعيشوا شبابهم، وأنّ الشّباب للمتعة والاستمتاع فقط، غير مدركين أنّ هذه المرحلة من حياتهم قد ألقي فيها على عاتقهم أمر الأمّة والمجتمع، فعلى المجتمع أن ينمّي الشّباب روحيًا وعقليًا وجسديًا وعدم إهمالهم، فإنّ اعتزاز أيّ أمّة بنفسها هو اعتزازها بشبابها أوّلاً؛ إذ هم الدّعائم القويّة والمتينة الّتي تستطيع أن تبني بها صروح أمجادها حاضرًا ومستقبلاً كي تبقى صامدةً أمام رياح الزّمان الّتي لا تبقي ولا تذر، وأمام التّحديّات الجسام الّتي تهدّد كيانها ووجودها، لأنّ صلاح الشّباب صلاح للأمّة والمجتمع، وفي فسادهم فساد الأمّة والمجتمع.

أولاً- مفهوم الشباب Youth

إن التعامل مع الظاهرة الشبابية من الوجهة العمرية ينطوي على كثير من اللبس والاختزال بل إنه يؤدي إلى إقصاء فئات عريضة من الشباب، وهذا ما يجعل توصيف الشباب عملية محفوفة بالمزالق العلمية ولهذا نتساءل مرة أخرى ما هو الشباب أو من هم الشباب؟ فإلى جانب المقاربة العمرية، هناك المقاربة البيولوجية النفسية التي تتوكأ في تحديدها الواقعي للشباب على تلك الملامح والتطورات الفيزيولوجية التي تبصم لحظة الانتقال من الطفولة إلى الشباب ومنه أيضًا إلى النضج أو الشيخوخة.

ومن جهة أخرى يحاول التحليل السوسيولوجي تقديم تعريف محدد لكلمة الشباب، والتي تظل مجرد كلمة على حد قول بيربورديو، وذلك اعتبارًا للصعوبات التي تطرحها مسألة التعريف ذاتها، ولعل هذا ما جعل بورديو يعتبر الحدود بين الأعمار أو الشرائح العمرية حدودًا اعتباطية، فنحن لا نعرف أين ينتهي الشباب لتبدأ الشيخوخة، مثلما لا يمكننا أن نقدر أين ينتهي الفقر ليبدأ الثراء، وهذا يعني أن الفئات العمرية هي بالضرورة نتاجات اجتماعية تتطور عبر التاريخ وتتخذ أشكالاً ومفاهيم ترتبط بالأوضاع والحالات الاجتماعية.

تمامًا كما إن لكل مجتمع قيمة وعقله الجمعي الذي ينضبط إليه ويحتكم إليه؛ فإن له مفهومًا خاصًا للشباب وتحديدًا اجتماعيًا لخصائصه وتحوّلاته، بل إننا نجد داخل المجتمع الواحد أكثر من مفهوم للشباب وذلك كله في اتصال وثيق مع ما يعتمل داخل

هـذا المجتمـع ويتفاعـل فيـه، والنتيجـة في النهايـة شـباب لـكل مجتمـع مختلـف نوعًـا ودرجـة عـن شـباب أي مجتمـع، ومنـه نصـل إلـى التأكيـد علـى أن لـكل شـباب قضاياه وأسـئلته التـي تتنـوع بتنـوع المجتمعـات وهـذا يعطـي للمقاربـة السوسـيولوجية لمفهـوم الشـباب وجاهـة نسـبية مقارنـة مـع المقاربـة العمريـة السـيكولوجية التـي تعمـل تحديـدًا علـى المراهقـة واضطراباتهـا النفسـية، ليبقـى الشـباب مجـرد كلمـة أو نتـاج اجتماعـي تتحـدد أو يتحـدد بشـروط مجتمعيـة معينـة.

وجديـر بالذكـر بـأن كل تعريـف اجتماعـي للشـباب يظل مرتبطًا بشـروط إنتاجـه الاجتماعي، فـكل عقـل جمعـي ينتـج شـبابه ويحـدد احتمـالات الارتقـاء الاجتماعـي إلـى هـذه الفئـة أو السـقوط منهـا، بحيـث يبقـى لدرجـة التعقيـد المجتمعـي دور حاسـم في تحديـد الارتقاء أو السـقوط.[1]

الشـباب ظاهـرة اجتماعيـة تشـير إلـى مرحلـة عمريـة تعقـب مرحلـة المراهقـة وتبـدو خلالهـا علامـات النضـج والنمـو النفسـي والاجتماعـي والفسـيولوجي، وتتميـز هـذه المرحلـة بالاسـتقرار ووصـول الـذروة والتحـرر مـن انبعـاث الأبـوة والأمومـة وشـعور الفـرد بتحقيـق الأهـداف، ومـن الملاحـظ أن وجهـة النظـر العلميـة للعلمـاء تختلـف في تعريـف محـدد للشـباب نظـرًا لتبايـن خلفيتهـم النظريـة، وعليـه لا يوجـد تعريـف محـدد للشـباب.[2]

فـإذا كان البلـوغ حقيقـة بيولوجيـة بحتـة، فـإن الشـباب يعتبـر حقيقـة اجتماعيـة بالأسـاس.[3] بـل هـو يعـد ظاهـرة اجتماعيـة تشـير إلـى مرحلـة من العمـر تعقـب مرحلـة المراهقـة، وتبـدو خلالهـا علامـات النضـج الاجتماعـي، والنفسـي، والبيولوجـي واضحـة[4]، ولقـد اختلـف علمـاء الاجتمـاع والقانـون والسـكان وعلـم النفـس الاجتماعـي في تعريفهـم للشـباب فتـارة يحددونـه بسـن بدايـة ونهايـة ومـن (15–35 سـنة) وتـارة يحددونـه بمرحلـة نمـو بيولوجـي تكتمـل فيـه بنيـة الإنسـان ونمـو جسـمه وأعضـاؤه، ولعـل أقـرب تعريـف إلـى الحقيقـة هـو التعريـف الاجتماعـي الـذي يقـوم علـى تقسـيم دورة حيـاة الإنسـان إلـى ثـلاث مراحـل تتوقـف علـى مراحـل النمـو العضـوي والنفسـي، فهنـاك مرحلـة الطفولـة، ثـم مرحلـة التعليـم وصقـل المواهـب في مرحلـة الشـباب، وأخيـرا مرحلـة مواجهـة الحيـاة وتحمـل مسـئولياتها وضغوطهـا الاقتصاديـة والاجتماعيـة وتشـغل جـزءًا مـن مرحلـة الشـباب ومـا بعـد مرحلـة الشـباب.[5]

---

1 عبـد الرحيـم العطـري: سوسـيولوجيا الشـباب: مـن الانتفاضـة إلـى سـؤال العلائـق الحوار المتمدن–العدد: 1236 – 2005 / 6 / 22 – 10:04

2 Alanward and Nick Crossley, young people and social change in sociology and social change, New perspectives, Andgfurlog, NewYourk z ed, 2006, P.54

3 علي ليلة: الشباب والمجتمع: أبعاد الاتصال والانفصال، المكتبة المصرية، 2004 . ص28

4 سامية الساعاتي: الشباب العربي والتغيرات الاجتماعية، الدار المصرية اللبنانية، 2003 .ص15

5 جامعـة الـدول العربيـة (المنظمـة العربيـة للتنميـة الإداريـة): الدليـل المرجعـي للشـباب العربـي في مجـال الحفـاظ على البيئة، سـبتمبر 2006، على الموقع: www.unep.org.bh، الأربعاء: 2007/02/28، علـى السـاعة 12:20، ص3.

ويقترن تعريف الشباب بفكرة القوة والحيوية، وبفكرة النمو المصحوب بالتعلم، وبفكرة الاقتراب من أداء الأدوار الاجتماعية والاقتصادية المكتملة. ولكن هذه الأفكار لا تنطبق دفعة واحدة على المرحلة العمرية بكاملها. فهي في طورها الأول (المراهق)، أقرب في تصورها السائد إلى فكرة الطيش والمزاجية والتغير السريع، وتتطلب الرعاية والتلقين والإرشاد وتعريف المراهق بالقواعد الجديدة خصوصًا فيما يتصل بالعلاقة بين الأجيال وبين الجنسين. إنها مرحلة أولى من إرساء القواعد، ورسم الحدود، ووضع القيود. ومجالاتها المفضلة هنا هي التالية:

- بداية تمييز أعمق في الأدوار الاجتماعية لكل من الجنسين وتخصيص المساحات المنفصلة لكل منهما.
- تحديد الممنوعات والمسموحات في كل ما يتصل بالسلوكيات والأخلاقيات والتعاملات مع الآخرين.
- بداية إدخال المراهق في مسارات تحدد مستقبله في المدرسة أو العمل أو في الحياة الأسرية.
- ولكن في مرحلة ثانية من الشباب، أكثر تقدمًا، وبعد الاطمئنان إلى نجاح عملية «التأهيل» في مرحلتها الأولى (أو عدم نجاحها)، يتم الانتقال إلى مرحلة ثانية تتميز بدرجة أعلى من الاستقلال الذاتي للشباب، مع ترجيح إعطاء أدوار أسرية (وخارج نطاق الأسرة) خصوصًا للشبان الذكور بما في ذلك أدوار تتعلق بممارسة شكل من أشكال الرقابة والسلطة على شقيقاتهن البنات، أو إعطائهم أدورًا أكبر في العمل (خصوصًا إذا كان العمل مملوكًا من الأسرة). وربما يبدأ بعضهم بالتحول إلى جزء من سلطة الأب داخل الأسرة وخارجها. وتتداخل بصورة أشد مؤثرات الأسرة مع مؤثرات البيئة الخارجية وجماعة الأصدقاء، ودور الشباب أنفسهم. ومن حيث الأسلوب، تزداد احتمالات التعليم والتأهيل من خلال التكليف بمهام وأدوار، أو الإقحام المراقب في المجال العام (العمل خصوصًا). ويتوسع حيز الاهتمام من المجال الجنسي - الأخلاقي إلى مجالات أخرى من النوع التالي:
- مستوى الأداء الدراسي والاختصاص وربط ذلك بالمستقبل المهني للطلاب.
- الانخراط في العمل والمشاركة في تحمل مسئولية اقتصادية تجاه الأسرة أحيانًا؛
- احتمالات المشاركة أو الانخراط في العمل السياسي أو العمل العام من خلال مداخل مختلفة (مؤسسات اجتماعية، دينية.).
- العلاقات مع الجنس الآخر، ومسائل الخطبة والزواج وبناء أسرة مستقلة، بما فيها الاستقلال عن أسرة الأهل والسكن المنفصل.

- المشكلات المتعددة الناجمة إما عن التأخر القسري للزواج لأسباب اقتصادية عمومًا، أو تلك الناجمة عن الزواج المبكر أو غير المحضر أو المفروض.
- العلاقات مع الرفاق ومع المحيط وترسخ عادات وممارسات معينة فردية ومع الجماعة.

كل ما يتصل باحتمالات السلوكيات الخطرة، والعنف، والجنوح، ومخالفة القانون.[1]

ويشير تحديد الأبعاد البنائية للمفهوم أن المفهوم يتأسس على ثلاثة أبعاد تشكل في تكاملها جوهر المفهوم.

1- البعد البيولوجي: وهي المرحلة العمرية التي يكتمل فيها النضج العضوي، والعقلي والنفسي للشّاب ونجد أن هناك من يحددها من سن (15-25)، ويحددها آخر من (15-30).[2]

2- البعد السيكولوجي: وهو البعد الذي ينظر إلى الشباب من حيث صفات الشخصية المتمثلة في هذه المرحلة والتي تتسم بأنه جسور، مغامر، متعصب لقلة خبرته في المواقف.[3]

3- البعد الاجتماعي: وهي المرحلة التي يتم فيها تأهيل الفرد ليحتل مكانه في البناء الاجتماعي، وهذا البعد يؤكد على أن الشخصية تظل شابة طالما أن صياغتها النظامية لم تكتمل بعد [4]

وانطلاقًا من هذه الأبعاد تُحَدَد وظيفة الشخصية الشابة، وهي بما تمتلكه من قدرات بيولوجية ونفسية واجتماعية فنية تؤهلها في قيادة المجتمع وعجلة التنمية.

وأملاً في استجماع خلاصات هذه المقاربات المفاهيمية للشباب، يمكن القول بأن الشباب يبقى مجرد ظاهرة اجتماعية محددة سلفًا بشروط إنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي في مجتمع معين، واعتبارًا لكونها ظاهرة أو مُعطى اجتماعيًا، فهي تشير إلى مرحلة عمرية تأتي بعد مرحلة الطفولة، وتَلوُح خلالها علامات النضج البيولوجي والنفسي والاجتماعي.

1 أديب نعمه: إشكاليات البحث في مجال الشباب ومقترحات مستقبلية، وحدة معلومات التنمية للبلدان العربية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تستند هذه الورقة إلى مساهمة سابقة للباحث في تقرير الفتاة العربية المراهقة: الواقع والآفاق الصادر عن مركز دراسات المرأة العربية – كوثر، عام 2003.

2 ماجد الزيود: الشباب والقيم في عالم متغير، دار الشروق للنشر، ط 1، 2000، ص 25.

3 فادية علوان: مقدمة في علم النفس الارتقائي، مكتبة الدار العربية، بيروت، سلسلة علم النفس الاكاديمي، 2003، ص 42.

4 Alward, young people and social change, op.citp., 35

ثانيًا- طبيعة وخصائص الشخصية الشابة:

تعتبر مرحلة الشباب من أهم المراحل التي يمر بها الفرد، حيث تبدأ شخصيته بالتبلور. وتتضح معالم هذه الشخصية من خلال ما يكتسبه الفرد من مهارات ومعارف، ومن خلال النضوج الجسماني والعقلي، والعلاقات الاجتماعية التي يستطيع الفرد صياغتها ضمن اختياره الحر. وإذا كان معنى الشباب أول الشيء، فإن مرحلة الشباب تتلخص في أنها مرحلة التطلع إلى المستقبل بطموحات عريضة وكبيرة. أما سمات وخصائص الشباب في هذه المرحلة، فهي عديدة وإن كانت هناك خاصيتان أساسيتان للشباب بشكل عام وتتمثل الخاصية الأولي في أن الشباب اجتماعي بطبعه، وهذا يعني الميل الطبيعي للانتماء لمجموعة اجتماعية يعطيها وتعطيه. وأما الخاصية الثانية فهي أن الشباب طاقة للتغيير والتشكيل.

1- أهم ما يميز الشخصية الشابة كقوة تغيير مجتمعية.[1]

أ- الشباب هم الأكثر طموحًا في المجتمع، وهذا يعني أن عملية التغيير والتقدم لديهم لا تقف عند حدود، والحزب السياسي أو المنظمة الشبابية أو أية مجموعة اجتماعية تسعى للتغيير السياسي أو الاجتماعي يجب أن تضع في سلم أولوياتها استقطاب طاقات الشباب وتوظيف هذه الطاقات باتجاه أهدافها المحددة.

ب- الشباب الأكثر تقبلاً للتغيير. هذه الحقيقة تعتبر ميزة رئيسة في عالم السياسة الذي هو عالم متحرك ومتغير ويحمل دائمًا الجديد، والفكر المحافظ لا يقوى على مسايرة الجديد بل يتعامل معه وفق منظوره المحافظ وبما يعني الفشل المحتوم. بينما الشباب وبحكم هذه الخاصية، فإن استعدادهم الموضوعي نحو التغيير وتقبل الجديد والتعامل معه بروح خلاقة ومبدعة، سيضمن المواكبة الحثيثة للمتغيرات والتكيف معها بشكل سلس دونما إرباك.

ج- التمتع بالحماس والحيوية فكرًا وحركة، وبما يشكل طاقة جبارة نحو التقدم، فالشباب المتقد حماسة وحيوية في تفاعله مع معطيات السياسية ومتغيراتها ومع معطيات المجتمع ومتطلباته، هو الضمانة للتقدم بثبات.

د- العطاء دون حدود حين يكون مقتنعًا وواعيًا لما يقوم به، وهنا تبدو المعادلة بسيطة لمن يريد أن يدرك معطياتها، حيث لا تعمل إلا وفق اشتراطين رئيسين؛ فأما الاشتراط الأول، الاقتناع بمعنى احترام العقل والتعامل مع الشباب بمفهوم كياني وليس مجرد أدوات تنفيذ، ويشكل الإدراك لما يقوم به الشباب. الاشتراط الثاني، أي الإلمام بالأهداف والاقتناع بالوسائل والطرائق الموصلة إلى تحقيق الهدف. وفي حال تحقق هذين الاشتراطين الضروريين، فإن عطاء الشباب سيكون بدون حدود، وسيدفع بمسارات العمل بكل إخلاص وتفانٍ.

---

1 زياد عثمان: «دور الشباب في عملية التغيير المجتمعي» مجلة تسامح، كانون الثاني 2003، ص 77 وما بعدها.

هـ- الشباب قوة اجتماعية مهمة بصفته قطاعًا اجتماعيًا رئيسًا في المجتمع، وكسب هذا القطاع من قبل صانعي القرار والسياسيين يعني كسب معركة التغيير، وهناك الكثير من الأمثلة الدالة على هذه المعادلة، والمثال الحديث العهد في إيران، حيث استطاع الرئيس خاتمي (مرشح الشباب) أن يسحق معارضيه نتيجة تأييد الشباب المنقطع النظير.

و- الشباب قوة اقتصادية جبارة، فالعمال الشباب هم الذين ينتجون بسواعدهم والشباب المتعلم بجهدهم الذهني ينتجون ما يحتاجه المجتمع وهم الذين يبنون صرح الوطن ويضمنون منعته وقوته الاقتصادية، ودور الشباب في التنمية الشاملة، دور أساسي ومحوري. وبديهي الافتراض أن التقدم الاقتصادي مستحيل دون تقدم علمي، وعقول الشباب النيرة والمستنيرة هي التي توفر القاعدة العلمية التي تضمن النجاح والتقدم في الجهد الاقتصادي وفي الجهد التنموي أيضًا.

ز- الشباب عنوان للقوة والفتوة، هاتان الميزتان هما من المتطلبات الرئيسة للعمل السياسي/الاجتماعي فالحزب الذي لا يضم في صفوفه الشباب على سبيل المثال، ولا يجدد عضويته بعناصر شابة ودماء جديدة، سيتحول مع الوقت إلى حزب مترهل وضعيف كمَعلم من معالم الشيخوخة، فيما الحزب المتجدد بدماء الشباب في كل هيئاته ومستوياته القيادية والكادرية، سيحافظ على شبابه المتجدد.

وهناك خصائص ومميزات أخرى للشباب تتمثل في أنه طاقة إنسانية تتميز بالحماسة، الحساسية، الجرأة والاستقلالية وازدياد مشاعر القلق، والمثالية المنزهة عن المصالح والروابط. بالإضافة إلى الفضول وحب الاستطلاع، فهو يبدو دائم السؤال والاستفسار، في محاولة لإدراك ما يدور من حوله والإلمام بأكبر قدر من المعرفة المكتسبة مجتمعيًا، وذلك لبروز معالم استقلالية الشخصية، والنزوع نحو تأكيد الذات. ولأنه ينطلق من مثاليات أقرب إلى الطوباوية فهو دائم النقد، ونقده يقوم على أساس أن الواقع يجب أن يتطابق مع تفكيره المثالي ولذلك فهو لا يقبل بالضغط والقهر مهمًا كانت الجهة التي ترأس هذا الضغط عليه سواء أكانت سلطة أو أسرة. وهذا السلوك جزء من العنفوان الداخلي للشباب، والاعتداد بالنفس، وعدم الامتثال للسلطة كتوجه تقدمي. فهو لديه درجة عالية من الديناميكية والحيوية والمرونة، المتسمة بالاندفاع والانطلاق والتحرر والتضحية. مما يسم الشخصية أحيانا بالاضطراب وعدم الاتزان وارتفاع مستوى توترها، حيث تصبح معرضة لانفجارات انفعالية متتالية واختلال علاقاتها الاجتماعية مع الأسرة والأصدقاء وغيرهم لكثرة التفكير في خيارات الحياة والمستقبل، (الزواج، التعليم، الثروة)، مما يجعله أكثر قدرة على الاستجابة للمتغيرات من حوله، وأكثر سرعة في استيعاب وتقبل الجديد المستحدث وتبنيه والدفاع عنه، وهذه السمات تعكس قناعة الشباب ورغبته في تغيير الواقع الذي وجد فيه، وإن لم يشارك في صنعه.[1]

1 علي ليلة: مرجع سابق، بتصرف، ص12 وما بعدها.

ثالثًا- حجم شريحة الشباب وتوزيعها وفق متغيرات اجتماعية:

الشباب قطاع اجتماعي عريض، لا يمكن التعامل معه باعتباره وحدة واحدة متساوية؛ فإنه يتباين من فئات في المواقف والتعليم والثقافة وكذلك موقع العمل والسكن والوضع الطبقي.

1- الأساس الأول: التعليم:

أ- فئة الشباب المتعلم والمثقف ذو الخبرة، وهذه الفئة تصنف على أنها فئة قيادية.

ب- فئة الشباب الواعي، وهي تلك الفئة التي تلم بقدر من الثقافة والتعليم وامتلاك بعض الخبرات، لكنها من ناحية النشاط والفعل المباشر تبدو خاملة، أو أن نشاطها لا يتوازى مع إمكاناتها، وجزء من هذه الفئة فاعل ونشط ويمكن أن يتقاطع مع الفئة الأولى.

ج- فئة الشباب التابعين، وهي فئة واسعة وعريضة، ولكنها تتصف بتدني الوعي والتعليم وغير مبادرة، هؤلاء يشاركون في النشاط، ولكنهم لا يبادرون إلى فعله بل ينتظرون من يقودهم ويوجههم إليه.

2- الأساس الثاني: المهنة أو العمل:

أ- فئة الطلاب، وتشمل هذه الفئة طلاب الثانوية، والمعاهد المتوسطة والعليا، وطلاب الجامعات. وهذه الفئة واسعة بحكم موقعها وامتلاكها الثقافة والتعليم، ووجود أطر حزبية ونقابية، فإنها تتسم بالديناميكية والنشاط ولديها استعداد عالٍ للانخراط في النشاط السياسي والاجتماعي.

ب- فئة العمال، وهذه الفئة تعتبر من الفئات الواسعة في المجتمع، ويمكنها أن تلعب دورًا في حال تنظيم فعلها وتأطيره من خلال النقابات والمؤسسات المهنية.

ج- فئة الموظفين، وهي فئة غير متجانسة من حيث الاهتمامًات ومستوى المعيشة ومستوى التعليم.

د- فئة العاطلين عن العمل، غالبيتهم من خريجي الجامعات والعمال، وهذه الفئة تصنف بأنها الأسوأ من حيث الواقع المعيشي والاستقرار النفسي، وخياراتها واهتمامًاتها يشوبها التشوش والضبابية بسبب وضعها الاقتصادي غير المستقر.

3- الأساس الثالث: جغرافي:

أ- فئة الشباب الذين يسكنون المدن.

ب- فئة الشباب الذين يسكنون الأرياف.

ج- فئة الشباب البدو.

4- الأساس الرابع: طبقي:

وهنا يدور الحديث عن اتجاهين: الأول، التقسيم الطبقي بين دول الشمال ودول الجنوب، حيث الشباب في دول الشمال الغنية يعيشون بمستوى معيشي وخدماتي وثقافي واجتماعي عام أعلى بكثير من شباب دول الجنوب الفقيرة، الذين ينعكس واقع بلدانهم ومجتمعاتهم

عليهم. أما الاتجاه الثاني، أولئك الشباب المنحدرين من أصول طبقية فقيرة في ذات البلد والمجتمع والمنحدرين من أصول طبقية مترفة أو غنية.

ويوجد بين هذه الفئات من الشباب ميزات عديدة، حيث يتميز شباب المدن بالتفتح وامتلاك قدر أعلى من التعليم والثقافة، والخبرات العلمية؛ بحكم وجود وتمركز المؤسسات التعليمية والثقافية والاقتصادية والترفيهية في المدن، ووجود مناخات اجتماعية أكثر انفتاحًا تسمح بحرية الاحتكاك والاختلاط والتبادل؛ أما شباب الأرياف، خصوصًا في البلدان الفقيرة، فنصيبه أقل في التعليم والمستوى المعيشي، والاحتكاك الاجتماعي والثقافي محكوم بتوفر المؤسسات التي عادة ما تكون محدودة ومسقوفة بالأجواء الاجتماعية المحافظة قياسًا بالمدن. والشباب البدو، فئة مهمشة اجتماعيًا وثقافيًا واقتصاديًا ويعيشون على أطراف الحضارة الإنسانية، بما يعكس نفسه على واقعهم المعرفي والثقافي ووعيهم المجتمعي.

أولاً- الخصائص الاجتماعية للشباب[1]:

1- التركيب العمري والنوعي للشباب

يمثل الشباب رصيد مصر الكبير الذي يتقوم عليه المشاركة الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث ترتفع نسبة الشباب إلى إجمالي السكان، حيث بلغت نسبتهم 33.5% أي حوالي 24.3 مليون شاب بما يمثل ثلث السكان طبقًا لبيانات تعداد 2006، وتزيد أعداد الشباب في الفئة العمرية 18–24 حيث بلغ 5.8 مليون من الذكور بنسبة 8%، منها 3.4% في الحضر، 4.6% في الريف، وبلغ عدد الإناث في الفئة العمرية نفسها حوالي 5.6 مليون، بنسبة 7.6%، منها 3.3% في الحضر، 4.3% في الريف. بينما بلغ عدد الذكور في الفئة العمرية 25–30 حوالي 4 مليون بنسبة 5.5 % منها 2.4 في الحضر، و3.1% في الريف، مقابل حوالي 4.3 مليون من الإناث بنسبة 5.9%، منها 2.6% في الحضر، و3.3% في الريف.

2- الحالة التعليمية للشباب

يعرض جدول (2) التوزيع النسبي للشباب (18–35) سنة طبقًا للنوع والحالة التعليمية ومحل الإقامة في أقاليم الجمهورية، وتشير بيانات الجدول إلى أن نسبة الأمية بين الإناث لإجمالي الجمهورية بلغت 29.9% مقابل 18% للذكور، وتعكس أيضًا بيانات الجدول انخفاض نسبة الأمية في الحضر عن الريف وكذلك بين الذكور عن الإناث وقد سجلت نسبة الأمية للإناث في ريف وجه قبلي أعلى نسبة للأمية حيث بلغت 51.4% مقابل 25.8% للذكور يليها ريف محافظات الوجه البحري 31.8% للإناث مقابل 19.4% للذكور، وتشير أيضًا بيانات الجدول إلى أن نسبة الحاصلين على مؤهل أقل من المتوسط لإجمالي الجمهورية 11.1% للذكور مقابل 8.6% للإناث وقد سجلت محافظات الحدود أعلى نسبة للحاصلين على مؤهل أقل من المتوسط سواء للذكور أو الإناث (14.7%، 14.3% على الترتيب).

1 أنظر تعداد 2006 الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

جدول رقم (1) التوزيع النسبي للشباب (18-35 سنة)
حسب فئات السن والنوع ومحل الإقامة طبقًا لبيانات تعداد 2006

محل الإقامة / الفئة العمرية	نسبة الشباب إجمالي الجمهورية			
	عدد الذكور	نسبة	عدد الإناث	نسبة
24-18	5813097	8,0	5566306	7,6
30-25	3997139	5,5	4260168	5,9
35-31	2396591	3,3	2317894	3,2
الجملة	12206827	16,8	12144368	16,7
حضر				
24-18	2454034	3,4	2405895	3,3
30-25	1729443	2,4	1861891	2,6
35-31	1063393	1,5	1034603	1,4
الجملة	5246870	7,2	5302389	7,3
ريف				
24-18	3359063	4,6	3160411	4,3
30-25	2267696	3,1	2398277	3,3
35-31	1333198	1,8	1283291	1,8
الجملة	6959957	9,6	6841979	9,4

شكل (1) التوزيع النسبي للشباب (18- 35) حسب النوع ومحل الإقامة

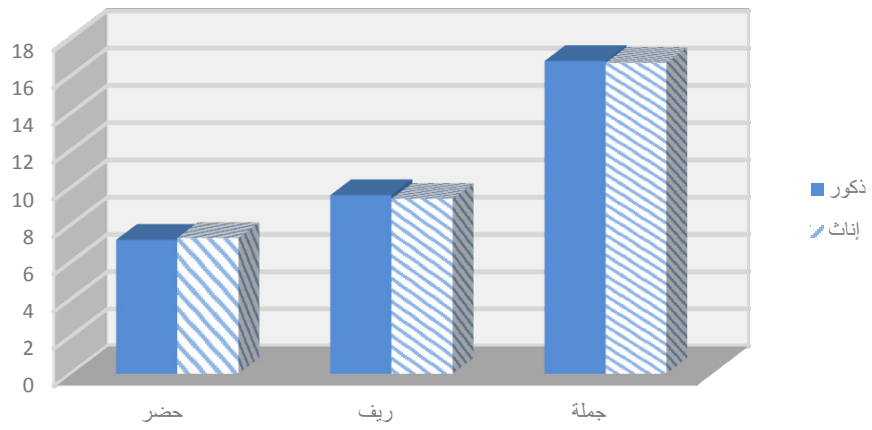

جدول رقم (2) التوزيع النسبي للشباب (18-35) سنة
حسب الحالة التعليمية والنوع ومحل الإقامة طبقًا لبيانات تعداد 2006

الحالة التعليمية / النوع / محل الإقامة	أمي		يقرأ ويكتب ومحو أمية		أقل من المتوسط		مؤهر متوسط وفوق المتوسط		جامعي فأعلى	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
المحافظات الحضرية	11,8	14,8	4,6	4,4	12,3	10,8	49,1	47,3	22,2	22,7
الوجه البحري										
حضر	12,5	14,8	5,8	4,4	9,7	7,3	52,8	54,3	19,1	19,3
ريف	19,4	31,8	8,1	5,2	11,6	7,1	50,8	47,6	10,0	8,3
جملة	16,0	23,3	7,0	4,8	10,7	7,2	51,8	51,0	14,6	13,8
الوجه القبلي										
حضر	14,0	20,4	4,1	3,8	9,8	8,8	53,4	49,1	18,8	17,9
ريف	25,8	51,4	6,6	6,3	10,5	9,3	49,5	29,2	7,6	3,8
جملة	20,0	35,9	5,4	5,1	10,2	9,1	51,5	39,2	13,2	10,9
محافظات الحدود	12,7	28,7	8,3	7,1	14,7	14,3	52,1	39,3	12,2	10,5
إجمالي الحضر	12,5	16,4	4,8	4,2	10,9	93	51,5	49,8	20,2	20,2
إجمالي الريف	22,1	40,3	7,5	5,8	11,2	8,1	50,2	39,5	9,0	6,3
إجمالي الجمهورية	18,0	29,9	6,4	5,1	11,1	8,6	50,7	44,0	13,8	12,4

شكل (2) التوزيع النسبي للشباب (18- 35) حسب النوع والحالة التعليمية

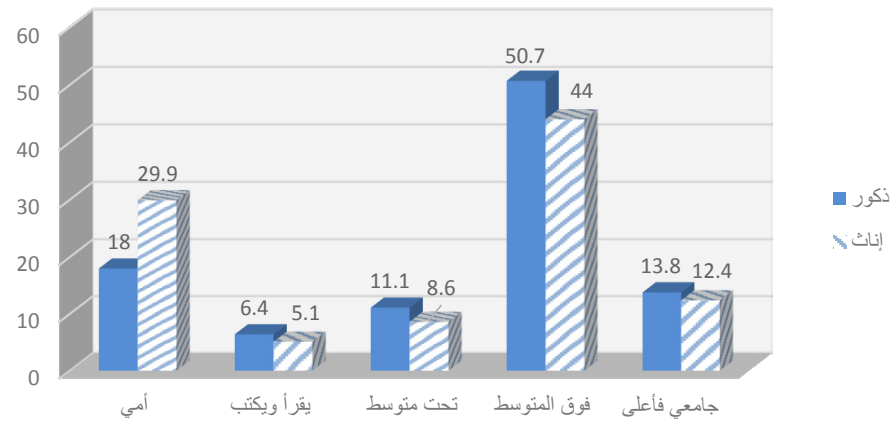

وتدل بيانات الجدول على ارتفاع المستوى التعليمي في الحضر عن الريف، وكذلك بين الذكور عن الإناث حيث كانت نسبة الحاصلين على مؤهل فوق المتوسط 50.7% للذكور مقابل 44% للإناث كذلك ترتفع نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي فأعلى 13.8% للذكور مقابل 12.4% للإناث.

3- الحالة الزواجية للشباب

يعرض جدول (3) التوزيع النسبي للشباب (18–35) سنة حسب الحالة الزواجية والنوع ومحل الإقامة.

وتشير بيانات الجدول إلى أن حوالي 61% من الشباب الذكور لم يسبق لهم الزواج وقد تراوحت هذه النسبة ما بين حوالي 54% في محافظات الحدود لتصل إلى أعلاها في المحافظات الحضرية حوالي 66%، وقد يرجع ذلك إلى وجود صعوبات تحول دون إتمام الزواج مثل عدم وجود مسكن ملائم أو عدم توافر الدخل الكافي الذي يعين على الحياة الزوجية.

جدول رقم (3) التوزيع النسبي للشباب (18-35) سنة حسب الحالة الزواجية والنوع ومحل الإقامة طبقًا لبيانات تعداد 2006

الحالة الزواجية / النوع / محل الإقامة	لم يتزوج أبدًا		عقد قران		متزوج		مطلق		أرمل	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
المحافظات الحضرية	65,5	41,7	1,3	1,3	32,6	55,1	0,4	1,2	0,2	0,7
الوجه البحري										
حضر	61,8	36,6	0,9	0,9	37,0	61,0	0,2	0,8	0,1	0,7
ريف	57,1	28,4	0,8	0,7	41,8	69,3	0,2	0,7	0,2	0,8
جملة	59,5	32,5	0,8	0,8	39,4	65,2	0,2	0,8	0,2	0,1
الوجه القبلي										
حضر	63,9	38,1	0,9	0,8	34,8	59,4	0,2	1,0	0,1	0,7
ريف	57,2	27,3	0,8	0,6	41,7	70,0	0,2	1,2	0,1	0,9
جملة	60,6	32,7	0,1	0,1	38,3	64,7	0,2	1,1	0,3	0,8
محافظات الحدود	53,6	28,2	1,2	0,8	44,6	69,0	0,3	1,1	0,3	0,8
إجمالي الحضر	63,8	39,0	1,1	1,1	34,7	58,2	0,3	1,0	0,2	0,7
إجمالي الريف	57,1	27,9	0,8	0,7	41,8	69,6	0,2	0,9	0,1	0,9
إجمالي الجمهورية	60,5	33,5	0,1	0,9	38,3	63,9	0,3	1,0	0,2	0,8

شكل (3) التوزيع النسبي للشباب (18- 35) حسب النوع والحالة الزواجية

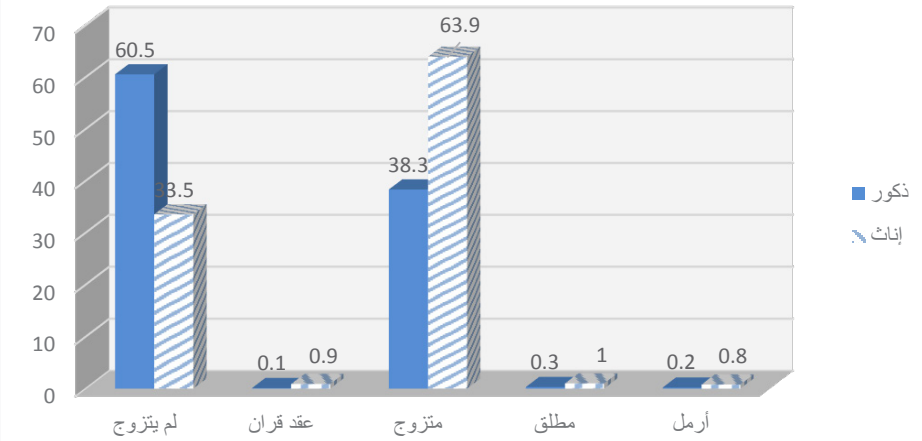

أما الشابات من الإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج يمثلن حوالي ثلث الإناث في الفئة العملية (18–35 سنة)، وقد بلغت أعلى نسبة لهن في المحافظات الحضرية حوالي 42% وأقل نسبة في ريف وجه قبلي حوالي 27%. وقد يرجع ذلك إلى اتجاه الإناث إلى استكمال دراستهن وتأجيل الزواج.

ويتضح من الجدول أن نسبة الشباب الذين لم يسبق لهم الزواج في الحضر أعلى منها في الريف وللذكور أعلى من الإناث، حيث كانت نسبة الشباب من الذكور الذين لم يسبق لهم الزواج في حضر الوجه البحري حوالي 62% وللإناث حوالي 37% مقابل 57% للذكور و28% للإناث في ريف الوجه البحري.

أما عن نسبة المتزوجين من الشباب الذكور والإناث فقد بلغت النسبة 38% للذكور وحوالي 64% للإناث لإجمالي الفئة العمرية (18–35 سنة). وبلغت أعلى نسبة للمتزوجين الشباب من الذكور حوالي 45% في محافظات الحدود وقد سجلت أعلى نسبة للمتزوجين من الإناث 70% في ريف الوجه القبلي بينما بلغت أقل نسبة للمتزوجين من الإناث 70% في ريف الوجه القبلي بينما بلغت أقل نسبة للمتزوجين من الشباب الذكور والإناث في المحافظات الحضرية (حوالي 33% للذكور، و55% للإناث) وقد كانت هذه النسبة أعلى في الريف عنها في الحضر حيث بلغت في ريف الوجه البحري (حوالي 42% للذكور، و69% للإناث) مقابل (37% للذكور، و 61% للإناث) في الحضر.

وقد بلغت نسبة المطلقين من الشباب الذكور والإناث لإجمالي الجمهورية (0.3% للذكور و1% للإناث) وقد تحققت نفس النسب تقريبًا لكل من الذكور والإناث بين أقاليم الجمهورية. ويتحقق نفس النمط للأرامل من الشباب الذكور والإناث حيث بلغت النسبة لإجمالي الجمهورية (0.2% للذكور، و0.8% للإناث).

4- الإعاقة والشباب

يعرض جدول (4) التوزيع النسبي للشباب المعاق (18–35) سنة حسب نوع الإعاقة ومحل الإقامة. ويتضح من بيانات الجدول أن أعلى نسبة إعاقة تتمثل في الإعاقة الحركية حيث بلغت 37.5% من بين حالات الإعاقة المختلفة، وقد كانت في الريف 41.7% أعلى منها في الحضر الذي بلغ 30.6% ، يليها نسبة الإعاقة الذهنية حيث بلغت 28.5% من بين حالات الإعاقة في الفئة العمرية (18–35 سنة) بالجمهورية، وقد كانت في الحضر

جدول رقم (4) التوزيع النسبي للشباب (18-35) سنة
حسب نوع الإعاقة ومحل الإقامة طبقًا لبيانات تعداد 2006

نوع الإعاقة / محل الإقامة	إعاقة بصرية		إعاقة سمعية		إعاقة حركية		إعاقة ذهنية		عاهات أخرى		الجملة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
المحافظات الحضرية												
حضر	1876	7,5	2545	10,2	6848	27,4	9028	36,2	4662	18,7	24959	100
ريف	6	13,6	7	15,9	21	47,7	8	18,2	2	4,5	44	100
جملة	1882	7,5	2552	10,2	6869	27,5	9036	36,1	4664	18,7	25003	100
وجه بحري												
حضر	1288	7,1	2093	11,6	5989	33.1	6170	34.1	2537	14.0	18077	100
ريف	4205	7,3	7530	13,0	24492	42,3	15180	26,2	6494	11,2	57901	100
جملة	5493	7,2	9623	12,7	30481	40,1	21350	28,1	9031	11,9	75978	100
وجه قبلي												
حضر	1297	7,5	2115	12,2	5651	32,6	5563	32,1	2708	15,6	17334	100
ريف	4109	9,3	6718	15,1	18206	41,0	10443	23,5	4908	11,1	44384	100
جملة	5406	8,8	8833	14,3	23857	38,7	16006	25,9	7616	12,3	61718	100
الحدود												
حضر	118	7,6	240	15,5	467	30,2	483	31,3	237	15,3	1545	100
ريف	79	9,0	135	15,4	301	34,3	251	28,6	112	12,8	878	100
جملة	197	8,1	375	15,5	768	31,7	734	30,3	349	14,4	2423	100
إجمالي الجمهورية												
حضر	4579	7,4	6993	11,3	18955	30,6	21244	34,3	10144	16,4	61915	100
ريف	8399	8,1	14390	13,9	43020	41,7	25882	25,1	11516	11,2	103207	100
جملة	12978	7.9	21383	12,9	61975	37,5	47126	28,5	21660	12,1	165122	100

34.3% أعلى منها في الريف 25.1% أما الإعاقة السمعية فقد بلغت نسبتها حوالي 13% من بين حالات الإعاقة المختلفة وبلغت النسبة لها في الريف حوالي 14% مقابل 11.3% في الحضر.

شكل (4) التوزيع النسبي للشباب (18- 35) حسب نوع الإعاقة ومحل الإقامة

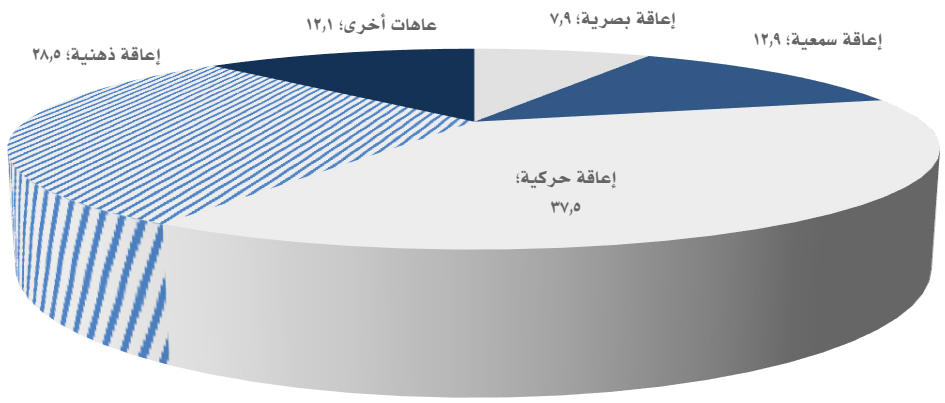

وقد سجلت الإعاقة البصرية أقل نسبة إعاقة حيث بلغت النسبة حوالي 8% من بين حالات الإعاقة في كل من إجمالي الجمهورية والريف مقابل 7.4% في الحضر.

وينطبق النمط نفسه بين أقاليم الجمهورية فيما عدا المحافظات الحضرية، حيث كانت أعلى نسبة إعاقة من بين حالات الإعاقة المختلفة للإعاقة الذهنية حيث بلغت 36.1%، يليها الإعاقة الحركية 27.5%، ثم الإعاقة السمعية 10.2%، بينما بلغت نسبة الإعاقة البصرية 7.5%.

ثانيًا- الخصائص الاقتصادية للشباب:

1- الحالة العملية للشباب

يعرض جدول رقم (5) التوزيع النسبي للشباب حسب الحالة العملية والنوع ومحل الإقامة. وتشير بيانات الجدول إلى أن حوالي 6% من الذكور (18–35 سنة) أصحاب أعمال ويديرونها بأنفسهم مقابل 0.4% من الإناث، وأن نسبة من يعمل بأجر نقدي حوالي 60.2% من الذكور مقابل 11.4% من الإناث، أما نسبة من يعمل لدى الأسرة أو لدى الغير بدون أجر نقدي فقد كانت 0.6% للذكور مقابل 0.4% للإناث أما عن الاختلافات بين الحضر والريف للأفراد المشتغلين طبقًا للحالة العملية، فإن أعلى نسبة سجلت كانت

للعاملين بأجر نقدي للذكور والإناث في الحضر والريف، حيث كانت نسبة الذكور حوالي 52.1%، 66.2% للحضر والريف على التوالي، وللإناث نسبة 14.4%، 9.1% للحضر والريف على التوالي.

ويلاحظ من هذه النسب زيادة نسب الذكور عن الإناث في الحضر والريف لمن يعملون بأجر.

أما نسبة من يعمل لحسابه في الحضر كانت حوالي 7.6% للذكور، 0.4% للإناث، مقابل 4.9% للذكور، 0.3% للإناث في الريف. كما تشير بيانات الجدول إلى أن نسبة من يعمل لدى الأسرة أعلى في الريف عن الحضر.

جدول رقم (5) التوزيع النسبي للشباب (18-35) سنة
حسب الحالة العملية والنوع ومحل الإقامة طبقًا لبيانات تعداد 2006

الحالة العملية / محل الإقامة	صاحب عمل/ يعمل لحسابه		يعمل بأجر		يعمل لدى الأسرة ولدى الغير بدون أجر		متعطل سبق له العمل		طالب متفرغ		أخرى	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
المحافظات الحضرية	6,9	0,4	51,8	16,0	0,3	0,1	11,7	6,9	17,8	14,4	11,4	62,4
الوجه البحري												
حضر	8,9	0,3	51,8	13,4	0,7	0,1	12,1	8,4	15,2	12,8	11,4	65,0
ريف	5,6	0,2	65,0	9,3	0,6	0,2	9,4	4,9	10,5	8,0	9,8	77,4
جملة	7,3	0,3	58,0	11,4	0,7	0,2	10,8	6,7	12,9	10,4	10,6	71,2
الوجه القبلي												
حضر	7,2	0,4	51,8	12,3	0,5	0,2	15,6	10,0	16,2	12,2	8,7	64,9
ريف	3,8	0,4	68,9	8,7	0,6	0,1	9,4	3,6	9,6	5,2	7,6	81,0
جملة	5,5	0,4	60,4	10,5	0,6	0,6	12,5	6,8	12,9	8,7	8,2	73,0
محافظات الحدود	7,5	0,4	67,7	18,5	0,7	0,3	8,8	4,7	7,3	5,1	8,0	70,9
إجمالي الحضر	7,6	0,4	52,1	14,4	0,5	0,1	12,9	8,2	16,4	13,2	10,6	63,8
إجمالي الريف	4,9	0,3	66,2	9,1	0,6	0,6	9,4	4,3	10,1	6,7	8,8	79,0
إجمالي الجمهورية	6,0	0,4	60,2	11,4	0,6	0,4	10,9	6,0	12,8	9,5	9,6	72,4

شكل (5) التوزيع النسبي للشباب (18- 35) حسب الحالة العملية والنوع

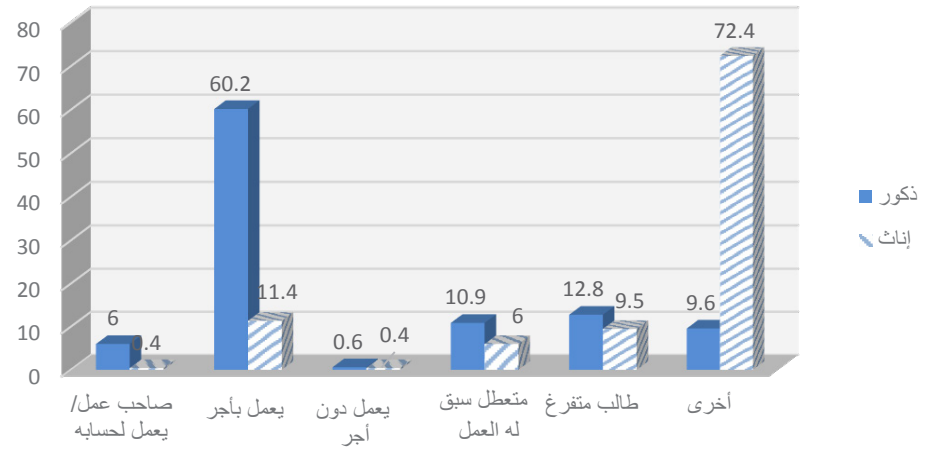

ويشير الجدول أيضًا إلى أن نسبة الطلبة المتفرغين للدراسة 12.8% للذكور مقابل 9.5% للإناث، أما عن الاختلافات في نسبة الطلبة المتفرغين للد راسة بين الحضر والريف تبين أن نسبة الطلبة المتفرغين للدراسة أعلى في الحضر عن الريف. وقد لوحظ أن الذكور أعلى من الإناث سواء في الحضر أو الريف، حيث بلغت نسبة الذكور والإناث في الحضر حوالي 16.4% و13.2% على الترتيب، ونسبتهم في الريف بلغت حوالي 10.1%، 6.7% على الترتيب.

معدل البطالة للشباب

يهدف هذا الجزء إلى دراسة توزيع الشباب (18–35 سنة) وفقًا لمواقفهم من قوة العمل والتي نتعرف من خلالها على السكان داخل وخارج قوة العمل ويشمل السكان داخل قوة العمل كل من المشتغلين والمتعطلين أما السكان خارج قوة العمل فيشمل كل من الطلبة المتفرغين للدراسة والمتفرغات للمنزل والمحالين للمعاش والعاجزين عن العمل، وتشير بيانات جدول (6) إلى التوزيع النسب للشباب (81– 53 سنة) طبقًا للنوع والموقف من قوة العمل (داخل وخارج قوة العمل) ومحل الإقامة في أقاليم الجمهورية.

وتشير بيانات الجدول إلى أن نسبة المساهمة داخل قوة العمل للذكور 77.7%، وتبلغ نسبة المشتغلون منهم 66.7% مقابل 10.9% متعطلون أما بالنسبة للإناث تبلغ نسبة المساهمة داخل قوة العمل 18.4% منهم 12.1% مشتغلون 6.3% متعطلون، كما تبلغ نسبة الشباب (18–35 سنة) خارج قوة العمل للذكور 22.4% منهم 12.8% طالب متفرغ للدراسة مقابل 9.5% للإناث أما بالنسبة للاختلافات حسب محل الإقامة فمن الملاحظ ارتفاع نسبة المشتغلين في الريف عن الحضر بالنسبة للذكور كذلك يرتفع نسبة المتشغلين الذكور عن الإناث بشكل ملاحظ في كل من الحضر والريف ويلاحظ أيضًا من الجدول ارتفاع

نسبة الإناث خارج قوة العمل حيث بلغت نسبتهم خارج قوة العمل 81.9% مقابل 22.4% للذكور وقد يرجع ذلك إلى انشغال الإناث في هذه الفئة العمرية بالزواج والتفرغ لأعمال المنزل ورعاية الأطفال.

جدول رقم (6) التوزيع النسبي للشباب (18-35) سنة
حسب النوع وقوة العمل ومحل الإقامة طبقًا لبيانات تعداد 2006

قوة العمل / محل الإقامة	داخل قوة العمل				خارج قوة العمل			
	مشتغلون		متعطلون		طالب متفرغ		أخرى	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
المحافظات الحضرية	59,1	16,5	11,7	6,9	17,8	14,4	11,4	62,2
وجه بحري								
حضر	61,3	13,8	12,1	8,4	15,2	12,8	1,4	65,0
ريف	70,3	9,7	9,4	4,9	10,5	8	9,8	77,4
إجمالي	65,8	11,8	10,8	6,7	12,9	10,4	10,6	71,2
محافظات الحدود								
حضر	75,9	19,2	8,8	4,7	7,3	5,1	8,0	70,9
إجمالي الجمهورية								
حضر	60,2	14,9	12,9	8,2	16,4	13,2	10,6	63,8
ريف	71,7	9,9	9,4	4,3	10,1	6,7	8,8	79,0
إجمالي	66,7	12,1	10,9	6,0	12,8	9,5	9,6	72,4

شكل (6) التوزيع النسبي للشباب (18- 35) حسب النوع وقوة العمل

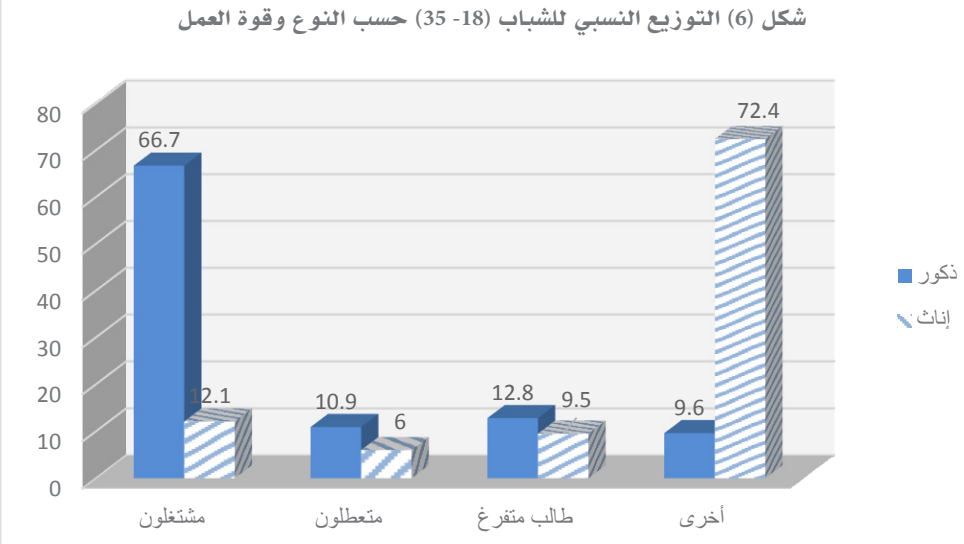

رابعًا- الشباب في تاريخ المجتمع:

كان للشباب في تاريخنا المصري دورًا بارزًا، وكانت لهم قضاياهم وكانت لهم مواقفهم من قضايا مرحلية كانت ذات أهمية اجتماعية خلال مراحل التاريخ المختلفة.

وقد تختلف قضايا الأربعينات عن قضايا الخمسينيات أو الستينيات أو السبعينيات، وسوف تختلف هذه القضايا بالتأكيد عن قضايا الثمانينيات أو التسعينيات أو سنة 2000، غير أن القاسم المشترك بينها كلها يتمثل في المشاركة الإيجابية من قبل الشباب في مواجهة هذه القضايا.

وبنظرة سريعة إلى التاريخ المصري الحديث، فإننا سوف نجد أن شباب الفلاحين هم الذين حملوا معول محمد على؛ فشقوا الترع والقنوات، واستزرعوا الأرض، واستنبتوا أحدث المحاصيل، ومن ثم فقد أسسوا تنمية مصر ورخاءها خلال هذه المرحلة. شباب الفلاحين هم الذين تولوا تجسيد أحلام محمد على وخياله واقعًا يفرض نفسه على جغرافية هذا العالم، ويطرح العظمة المصرية وإمكاناتها في الانتشار ابتداء من هضبة الأناضول على مشارف أوروبا، وانتهاء بأعماق إفريقيا في جنوب مصر.

وشباب الفلاحين أيضًا هم الذين دفعهم وعيهم التاريخي بمصالحهم إلى الاهتمام بقضايا سياسية عامة كانت ذات أهمية حادة بالنسبة للمجتمع المصري خلال هذه المرحلة؛ إذ نجد في أوراق الثورة العربية محاضر وعرائض وقَّعهم أو بصم عليها شباب الفلاحين أو عمال تراحيل في مصر، الذين كانوا يعملون في حفر الرَّياح التوفيقي، يفوضون بها أحمد عرابي للدفاع عن القضية المصرية، قد يقال أن بصماتهم وتوقيعاتهم جمعت عن غير وعي منهم، والرد على ذلك أننا جميعًا ندرك مدى حرص الفلاح المصري على معرفة ما يبصم أو يوقع عليه، حتى لا يفقد في مقابل ذلك أرضه، وهو الإنسان المرتبط عضويًا وتاريخيًا بها. في ثورة 1919 كانت هناك تحركات واسعة وحادة تحَمَّل عبئها شباب الفلاحين، حقيقةً، إن هناك صعوبات كثيرة

يصعب رصدها، إلا أن ذلك لا يجب أن يكون مدعاة للتجهيل، وشباب الأزهر - أبناء الفلاحين والفقراء - الذين هاجروا سعيًا إلى المعرفة قد واجهوا الرصاص بصدورهم زودًا عن الوطن وتلبية لدواعي النضال، ولا نستطيع الجزم بأن شباب الحضر قد غابوا عن المشاركة في هذه المرحلة النضالية، بل أن البحث الدقيق سوف يصل إلى الوثائق التي تؤكد ذلك.

ويكشف التاريخ أن الفترة الواقعة بين ثورة 1919 وأحداث 1947/46 قد تميزت بإيجابية الشباب، فلدينا الأدلة والبراهين التي تؤكد تصدر الشباب المصري لقيادة الحركة الوطنية خلال هذه المرحلة، ليس في المجال الديني والسياسي فقط، ولكنه اتسع ليشمل كافة المجالات الاجتماعية الأخرى.

وقد امتدت الإيجابية حتى وصلت إلى حمل السلاح في مواجهة المستعمر ذو القوة المسلحة، متمثلاً في شكل تنظيمات الكتائب التي برز وجودها في الفترة السابقة على 1952 لمحاولة إخراج المستعمر (القوة المسلحة). في أحيان أخرى كان الرصاص المصري يتجه إلى صدور زعامات استعمارية أو زعامات مصرية متعاونة مع الاستعمار، فقد ندين الاغتيال السياسي، إلا أن مقتل السردار في مصر يجب أن يُنظر إليه باعتباره تعبيرًا عن إيجابية الشباب، لرفض الاحتلال الجاثم على أرض الوطن

قد يرى البعض أن وجود الاحتلال الكائن في أرض الوطن هو الذي ألهب شعور الشباب وحماسه للنضال، وهو الوضع الذي كان من المنطقي أن يستثير كبرياء المصريين وفي مقدمتهم الشباب باعتبارهم مرهفي الإحساس، لكن ماذا عن الجمعيات التي شكلها الشباب في مطلع القرن العشرين لمحو الأمية؟ فقد تأسست هذه الجمعيات باعتبارهم تنظيمات مساعدة للحزب الوطني لمحو الأمية.

كان الطالب في إطارها يُكَلَّف تكليفًا محددًا في عطلة الصيف بعد الفراغ من الدراسة، أن يُنشئ في قريته جمعية أو مكانًا صغيرًا يجمع فيه الفلاحين ويعلمهم مبادئ الكتابة والقراءة، بل جندت شباب الأعيان أيضًا لتوفير الاحتياجات المادية الملاءمة لإنجاز هذا التكليف.

وفي 1947/1946 تأسست لجنة الطلبة والعمال؛ بحيث عينت إحدى القيادات البارزة للحركة الوطنية في هذه المرحلة، حقيقةً، إن هذه اللجنة لم تعمر طويلاً، وانهارت بسبب الخلافات الداخلية بين الطلبة والعمال حول أسلوب النضال ومنهج التحرك السياسي، إلا أنها كانت كلها اختلافات تكتيكية حول استراتيجية رفض إجراءات المؤسسة الحاكمة، وأسلوب القيام بتحديات كثيرة يتصدى من خلالها الشباب لهذه الإجراءات.

ويمكن القول بتنوع الجماعات الشبابية المناضلة خلال هذه المرحلة، أيضًا تنوع الأهداف التي تستثير النضال، ابتداءً من الأهداف السياسية إلى العسكرية إلى الدينية إلى الاجتماعية، بحيث بلغت المواجهة بين الشباب من ناحية والاستعمار والسلطة المتعاونة معه من ناحية ذروتها في حريق القاهرة سنة 1951.

وذلك يعني أن المشاركة الشبابية فيما قبل 1952 كانت موجودة وبارزة، فهي مشاركة تخطت حاجز الكلمات إلى حمل السلاح وإطلاق الرصاص وحتى إحراق البيت على ساكنيه، وإلى جانب هذا الاستعداد الإيجابي للفداء، امتدت المشاركة إلى المجال السياسي وإلى كافة المجالات الاجتماعية والثقافية وذلك بهدف النهوض الشامل بالمجتمع. ذلك يجعلنا نطرح تساؤلاً لابد من المصارحة به، ماذا حدث لهذه المشاركة فيما بعد 1952؟ ما الذي حول هذه الإيجابية إلى سلبية أو لتقل حيادية أو لامبالاة لما يحدث في المجتمع؟ ما هي العوامل المسئولة عن تغير علاقة الشباب المصري بمجتمعه فيما بعد هذا التاريخ؟ الإجابة على ذلك تطرح أمامنا عوامل وظواهر عديدة.

منها أن الثورة المصرية التي قامت في 1952 كانت كأي ثورة في حاجة إلى إيمان تلتف حوله وتعتقد فيه كل الفئات، فقد كانت الثورة الفرنسية لها إيمانها وعقيدتها، كذلك الثورة البلشفية، وتكمن أهمية الإيمان في كونه يقوم على تأسيس فكر اجتماعي وسياسي متماسك حتى لا يتمزق الفكر الشبابي ويضيع سدى في أي اتجاه. ما حدث أنه في أعقاب ثورة 1952 لم يتوفر وضوح كاف لمثل هذا الإيمان، بل إننا نجد أن الفترة الأولى من عمر الثورة 1952–1960 كانت محاولة دؤوبة للبحث عن هذا الإيمان. ونتيجة لذلك تعددت انتماءات المجتمع والثورة بين الانتماء الإفريقي والعربي الإسلامي والليبرالي والاشتراكي، وقد انعكس ذلك على سلوك البشر وتفاعلاتهم في المجال الواقعي. ومن ثم افتقد المجتمع إمكانية تأسيس النماذج الواجب الاحتذاء بها هل هي فردية رأسمالية أم جماعية اشتراكية، أم أنها تنتمي إلى التراث والدين والأصالة؟

وفي ظل ذلك تميّعت القيم والمُثل لغياب الإيمان الذي تتخلق عنه هذه القيم والمثل، هذا بالإضافة إلى عدم تأسيس القنوات الحرة والملاءمة التي يمكن أن تيسّر انسياب

الفكر الشبابي من خلال الحوار المخلص والصريح لكي يساهم في إمكانية تخلق إيمان يقود المسيرة.

بالإضافة إلى ذلك وابتداءً من 1952 بدأ التخطيط للشباب والعمل الشبابي يأخذ شكل الوصية، بل امتدت هذه الوصية أحيانًا لتشمل المجتمع المصري بأكمله، في جو الوصاية هذه رُفِضَتْ المشاركة كفكرة أساسية، وهو رفض مازلنا نعاني منه حتى الآن، ولقد أدى فرض الوصاية، ورفض إمكانية المشاركة، وهدم قيم المجتمع القديم دون تأسيس فعال لسياق قيمي فعال يقود مسيرة التنمية في مجتمع الثورة، أدى إلى خلق نوع من الفراغ، الذي انصرف الشباب في إطاره إلى العديد من التنظيمات اليسارية واليمينية، حتى الجماعات الرافضة لكل ذلك، باعتباره تغريبًا وعلمانية ومن ثَم فالدعوة للعودة إلى الدين في أصوله. وفي إطار هذا الفراغ برزت فجوتان:

الأولى ← تتعلق بافتقاد القدوة والمثال.

الثانية ← تكمن في الفارق بين ما يُقال وما يُمارس.

ومن ثم فقد كان من نتيجة ذلك أن انتقل الشباب المصري من مرحلة المشاركة الفعالة والقيادة الرائدة التي حدثت قبل 1952، إلى مرحلة السلبية والهجرة سواء أكانت مادية جغرافية أو معنوية سيكولوجية، يعيش في إطارها الشباب غريبًا عن واقعه، فاقدًا الانتماء إليه.

إذاً فقد جاءت مرحلة السلبية فيما بعد 1952 بحيث مهد ذلك المناخ إلى سيادة مرحلة من الرفض بأشكاله العديدة، وسواء أكان رفضًا شبابيًا من الداخل، حيث الأقدام مازالت على تراب الوطن حتى ولو كان التعذيب والقهر هو رد الفعل المقابل، أو كان هروبًا من المجتمع إلى خارجه، حيث تحولت البيئة المصرية لأول مرة في التاريخ إلى البيئة الطاردة، وأصبحنا نجد المصري الذي يؤكد عنه التراث أنه محب لوطنه متمسك به - مهاجراً إلى حيث عالم يعيش فيه بلا وطن بعيدًا عن العزلة والقهر.

وقد استهلكت هذه الفقرة حقبتي الستينيات والسبعينيات ومع بداية الثمانينيات تحول سلوك الفرد إلى العنف المسلح الذي أطلق الرصاص تحت وطأة القهر والإثارة، والسؤال الذي نطرحه، لماذا حدث كل ذلك؟

البحث عن إجابة لهذا السؤال يكشف أن المجتمع المصري قد تعرض في أعقاب 1952 لمجموعة من الأحداث والظواهر التي هزت توازنه من أساسه، ففي 1952 صدرت قوانين الإصلاح الزراعي والتي كانت تعني شكلاً ومضمونًا التبشير بمنطق أيديولوجي جديد، وفي هذا الإطار ضربت القوى الإقطاعية وحررت قوى الفلاحين المعدمين.

وفي 1954 حسمت الثورة اتجاهها العلماني مؤكدة أن الدين تحت الدولة، واستوجب ذلك ضرب الجماعات الدينية، واستمر الحال على هذا النحو حتى 1961 صدرت مجموعة قرارات

التأميم التي أكدت المنطلقات السابقة وسارت شرطًا في تعميقها، بحيث شهدت هذه المرحلة انتقالاً واضحًا ومحددًا نحو المنطلقات الاشتراكية، حيث أدت هذه المنطلقات إلى إعادة ترتيب التوازن في الريف، غير أن ذلك أضَّر بمصالح جماعات، ومَنَحَ أخرى مصالح جديدة عليها، وبرغم وضوح التوجه الأيديولوجي، غير أن هذا التوجه اقتصر على الصفوة الحاكمة ولم يتسرب إلى الجماهير، لعدم امتلاك الصفوة الوسائل التي من خلالها يمكن تربية الجماهير اشتراكيًا، هذا إلى جانب أن النظام السياسي بدأ يدرك أنه ينبغي أن يكون قويًا في مواجهة القوى المتربصة في الداخل والخارج، وهو الاعتقاد الذي شكل أرضية لممارسات من القهر والكبت والديكتاتورية، وإبعاد الجماهير عن المشاركة، وهناك قول صريح حاول أن يصور هذه المرحلة حينما ذهب (إلى أن بمصر اشتراكية بلا اشتراكيون).

وفي 1967 واجه المجتمع المصري هزيمة عسكرية ساحقة لم تُظهر فقط ضعف المؤسسة العسكرية، ولكنها أظهرت أيضًا عجز هذا النظام عن مواجهة آثارها التي انتشرت في كل الأرجاء. بل أن هناك مفكرون يؤكدون أن الآثار النفسية لحرب 1967 سوف تستمر لسنوات كثيرة قادمة، حيث أدت الهزيمة ومحاولة إعادة البناء العسكري من جديد إلى تواجد الشباب المثقف بكثافة داخل القوات المسلحة، تخرجوا من كليات الطب والآداب والتجارة والهندسة وأُرْسِلوا إلى الجبهة مباشرة دون أن يمارسوا مهنهم أو يتعرفوا عليها لفترة كافية، فقدوا خلال هذه المدة تخصصاتهم واستقرارهم، وهي الحالة التي سوف يكون لها آثارها الكثيرة والمتنوعة.

ثم جاءت الفترة ما بين 1968–1973 لتفرض آثار الهزيمة والاستعداد للمعركة كعامل جديد في الموقف الاجتماعي، فقد كانت القضية الأساسية خلال هذه الفترة هي تحرير الأرض. غير أنه خلال هذه المرحلة وقعت أحداث جسام، فقد مات الزعيم الذي شكل إلهامًا لفترة تاريخية كاملة، وأدرك الشباب أن المثال قد مات، وماتت معه نضالات وأحلام فترة تاريخية كاملة وأنهم على أبواب عهد جديد أو لنقل على أبواب المجهول.

وعلى عتبة المجهول تربصت القوى الاجتماعية ببعضها البعض، كل منها تعيد حساباتها من جديد تأهبًا لما هو قادم، وبدأ النظام السياسي يغير هويته ليصبح ليبراليًا بعد أن كان اشتراكيًا، وتحول الشباب وهم الطلائع الاشتراكيون ليجدوا أن صيغة الحزب الواحد قد تحولت فجأة إلى أجنحة ثم إلى أحزاب ذات توجهات أيديولوجية متباينة.

وبدأ نقد الاشتراكية والناصرية والترحيب بالانفتاح والرأسمالية في الخطب العامة، وفي 15 مايو تم القضاء على آخر رموز النظام الاشتراكي، واستقبلت زعامة النظام رواد الاستثمار ورجال الانفتاح، وأدرك الشباب أن النظام السياسي على وشك أن يفقد إيمانه القديم، وأنه يستهل الاعتقاد في إيمان جديد أو هو على وشك أن يرفع رايات جديدة، ولقد زاد درامية الموقف إعلانات النظام السياسي خلال هذه المرحلة بنية الحرب دون إنجازها، في حين أن الشباب لا يرى مبررًا للتقاعس عنها، بحيث كان ذلك مبررًا لتواترات وتظاهرات وعنف منتشر.

وفي الفترة من 1973 وحتى 1977، قام النظام بحربه الناجحة لتحرير التراب الوطني، غير أنه برغم هذا الإنجاز الهائل قدم عناصر توتر جديدة، فقد فتح الباب على مصراعيه أمام القطاع الخاص رواد الانفتاح، وليولي عصر الاشتراكية إلى غير رجعة، بالإضافة إلى ذلك بدأ النظام يغازل التيار الديني؛ بل وجعله أساسًا، في هذه الفترة ظهرت ألقاب (الرئيس المؤمن) وأخبار عن (الخلوة) في وادي الراحة وغيرها، وكان النظام يحاول ضرب الجماعات المناوئة له، والتي حاولت انتقاص شرعيته، وانتشرت (البوتيكات) السلع الاستهلاكية المثيرة، والتي استفزت كثيراً من الفقراء، وبدأت تتخلى تدريجيًا عن بعض الالتزامات الاشتراكية ذات الطابع الجماهيري، حيث بدأ الحديث عن عدم الالتزام بتعيين الخريجين، وعن رفع الدعم عن طعام الفقراء وعن الجامعة الأهلية.

أثارت كل هذه التطورات مشاعر الشباب، فهم المستهلكون أو المثارون بسلع الاستهلاك، وهم أعضاء الجماعات الدينية التي يؤيدها النظام أو الجماعات اليسارية التي بغضها النظام، هم الذين أباحت لهم الاشتراكية مجانية التعليم، وهم الذين التزمت الدولة أو الأيديولوجيا الاشتراكية أمامهم بتوفير فرص العمل، وأدرك الشباب أن الرمال بدأت تنساب من تحت أقدامهم، ومن ثم لابد من الرفض أو الهروب أو الاثنين، وقد كانت هذه السلوكيات جميعًا.

وابتداء من 1977 وحتى 1981 وقعت أحداث جديدة اكتوى الشباب بنارها، فقد انتشر سرطان الانفتاح الاستهلاكي وظهرت سريعًا القطط السمان و(الأرانب) وتغيرت لغة الحياة اليومية، وظهرت مساكن التملك، وتأزمت مشكلة الإسكان والمواصلات والدخل، واستمر هذا الوضع وازداد تأزمًا تحت وطأة الأزمات البنيوية التي خلفتها العولمة، وقهر النظام السياسي وتسلطه؛ مما أسفر عن قيام ثورة 25 يناير. وإذا كان لكل ثورة طليعة رائدة تفجِّرها إلى أن تنضم إليها فئات وشرائح اجتماعية أخرى تدعمها وتساهم في استمرارها، فإننا لا نستطيع إلا أن نشير هنا وبكل وضوح إلى ما يمكن أن نطلق عليه الفئات البازغة من الطبقة الوسطى المصرية! إنها تلك الفئات المكونة من شباب ينتمون إلى الشرائح الوسطى والعليا من تلك الطبقة. إنهم من تلقوا تعليمًا عاليًا بالأساس، وكتلة مقدرة منهم تعليمه أجنبيًا. وهم يعملون في مهن عديدة تربطهم بالعالم بشكل وثيق، منها الاتصالات والمعلومات، والمنظمات غير الحكومية، خاصة تلك المُدَافِعَة عن حقوق الإنسان والبيئة والمرأة والطفولة، كما إن منهم من يعمل في مجال الإدارة والتسويق في شركات كبرى متعددة الجنسية، إنهم الفاعلين الجدد، أو الهبة الديمغرافية التي يتمتع بها وطننا العربي الأن.

تؤكد دراسة توفيق المديني، أن محركي الثورة هم «هؤلاء الشباب والشابات المتعلمون والجامعيون، والمنتمون إلى كافة الطبقات الاجتماعية، متخذين من شبكة الإنترنت منبرًا لهم، وقد واجهوا نظاميّ بن علي ومبارك بثورة معلوماتية جديدة، استطاعت الالتفاف على جميع الحواجز وتدمير قواطع الرقابة البوليسية التي كانت تصادر صحيفة وتحجب مدوّنة وتقطع خط هاتف جوّال[1]

1 علي ليلة: مرجع سابق، ص 10

فمن رحم التردد وثقافة الخوف والحفاظ على الاستقرار الذي تتصف به (الطبقة الوسطى) خرج جيل جديد من بين شرائحها، يرفع شعارات الحرية والديموقراطية والمساواة وينادي بالتغيير السياسي، ويتصدى بشجاعة لأنظمة الحكم وأجهزتها الأمنية، وهو جيل أفرزته العولمة الرأسمالية التي خلقت معها شرائح متعدية للجنسية، تنشط في مجال الاستثمار والبرمجيات والاقتصاد الرمزي والفضاء السيبري. وإذا كانت القاعدة أن كل نمط إنتاجي يحدد خصائص البنية الطبقية؛ فإن حراك هذه الفئات الوسطى وتأثيرها الملاحظ على مسرح الحدث السياسي والاجتماعي يعد دالة - يعتمد على - في نمط الإنتاج المهيمن بهذه المرحلة التاريخية.[1]

إن مطالبهم الأساسية لا تنصب على الطعام والشراب والتشغيل والسكن، فكل هذا متوافر لديهم، إنهم يطالبون بالحرية والكرامة، إذ يشعرون بحالة من الحرمان من ممارسة المشاركة على المستوي الواقعي، فهم وإن كانوا مارسوا مواطنتهم عبر الواقع الافتراضي مشاركين من خلاله جموع العالم الذي يمارس الديمقراطية، إلا أنهم محرومون من الممارسة على المستوى الواقعي.[2]

وهو ما شَكَّل فجوة بين مقدار الامكانات ومقدار التوقعات كما تفسِّره نظرية الحرمان النسبي لتيد جور. وتَوَسع هذه الفجوة هو الأمر الجوهري في نظرية جور، فمادامت الجماعة لا تمتلك توقعات أكبر بكثير مما تحصل عليه من الإدارة المركزية، فإنه لا يوجد دافع للعصيان، ولكن حينما ترى الجماعة أن الفجوة بين ما تتوقعه وما تحصل عليه تتزايد باطراد؛ فإنها تبدأ باتخاذ طريق الثورة، وربما تصلح هذه النظرية لتفسير الثورة المصرية التي قادها الشباب.[3] **فحرمانهم جميعًا من بعض الخصائص التي يتمتع بها غيرهم من أفراد المجتمع العالمي خلق لديهم شعورًا جمعيًّا بالظلم.** ففي مقالة لفرانسيس فوكوياما، مايو 2011، قام بعرض كتاب لصمويل هنتنجتون بعنوان «النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة»، وقال بأنه لا يمكن لأي تنمية اقتصادية أو اجتماعية أن تتقدم قدمًا دون نظام سياسي يسمح بمشاركة سياسية، بل أن الفساد السياسي في نظر هنتنجتون يؤدي إلى مزيد من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. والذي يساهم في النهاية إلى حدوث انقلابات، نتيجة لتزايد الفجوة بين طموحات الشعب نحو التعبئة والتمكين السياسي، وبين النظام السياسي القائم الذي يعجز عن توفير آلية للمشاركة السياسية. وهذه الانقلابات تقودها الطبقة المتوسطة في رأيه وليس الفقراء، والطبقة الوسطي هنا ليس بشكلها التقليدي بل

---

1 منصف المرزوقي، توفيق المديني وأخرون: الربيع العربي.. إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص60

2 **James Petras** Roots of the Arab Revolts; Premature Celebrations March 3rd 2011 http;//dissidentvoice.org,3/1/2011

3 Gregory Gause ،"Outside the Law: Arab States and Competitors to Their Authority" ،The Nation17 ، December 2009. p,55

بشكلها المتعولم وهم ما يسميهم بالفاعلين الجدد. وهو ما حاول فوكوياما ربطه بثورة مصر وتونس، ففي الحالتين، كانت القيادة من خلال الطبقة الوسطي وليس الفقراء أو الجماعات الإسلامية، والدليل على ذلك القيادة الرمزية لوائل غنيم للثورة المصرية، وأن الأسباب الرئيسة لحدوث هذه الثورات، هو عجز هذه النظم عن توفير آلية للمشاركة السياسية وعدم توفير فرص عمل للشباب، وكذلك غياب المؤسسات الحديثة والتطور بكافة أنواعه، وهو ما دعاهم إلى الانضمام لكافة الجماعات الأخرى لإسقاط النظام، وظلت القوي القيادية أكثر عصرية وحداثة.[1]

لقد تمثلت أبرز الملامح الأساسية لجيل الثورات العربية في[2]:

1- تنشئة سياسية شبكية لا هرمية، إذ خرج جيل الثورات العربية من رحم تنشئة شبكية لم تدركها الأبنية السياسية السلطوية في المنطقة العربية، فاستخدام الفيس بوك وبقية وسائل الاتصال الاجتماعي ليس مجرد أداة تواصل كما يراها البعض فحسب؛ بل تحمل قيمًا تسللت لتلك الشريحة الجيلية، وتجعل من الممارسات في هذا العالم الشبكي معولاً لكسر السلطة، وتدفع مستخدميها إلى بلوغ الخيال السياسي.

2- تمازج العالمي والمحلي، وهو ملمح مهم في فهم الجيل الجديد للثورات العربية، فهذا الجيل تخطى مرحلة الأدلجة إلى الانخراط والتطلع لبناء عالم جديد يوائم بين عالميته ومحليته.

خامسا- مشكلات الشخصية الشابة:

إذا استندنا إلى مقولة «عبد الرحمن بن خلدون» التي ذهبت إلى أن أخلاق الناس وقيمهم - وبالتالي ثقافتهم ووعيهم،تتحدد حسب فرصهم في المعاش؛ فسرعان ما سنكشف عن تأثير السياق المجتمعي العربي في أوضاع الشباب ومدى مشاركتهم. ولا تستكمل مقولة ابن خلدون قدراتها التفسيرية إلا بإضافة أثر العوامل الخارجية وخصوصًا في عصر العولمة، لأن تجاهل مفاعيلها القائمة والمحتملة يُخِلّ بالتحليل، خصوصًا وأننا نعيش في عالم تزداد فيه الروابط والتفاعلات على صعيد الاقتصاد والاجتماع والثقافة والسياسة، ويزداد بشكل ملاحظ تأثيرها على الأفراد والجماعات والأمم أيًا كان موقعها الجغرافي وانتماؤها الأثني أو الديني أو اللغوي.

ومن المسلّم به، أنه لا يوجد مجتمع يريد لأبنائه مستقبلاً مبهمًا وغير آمن، وحيث إن الشباب عبارة عن طموح وآمال وأحلام؛ فإن المشكلة تبدأ حينما تنعدم لديهم إمكانية

1 Gurr, R. (1970) Why Men Rebel. Princeton, NJ: Princeton University Press

2 Francis Fukuyama,:Samuel Huntingto'slegacy,http://foreignpolicy.com/5/1/2011

تحقيق الطموحات والآمال، فظروف المجتمع المادية والاجتماعية والسياسية هي البيئة التي قد تساعد الشباب على تلبية حاجاتهم المادية والنفسية وتمكّنهم - ذكورًا وإناثًا - من أخذ دورهم والمشاركة في الحياة العامة، إذا كانت ظروفًا مناسبة، وهي نفسها التي تحول دون تحقيق غاياتهم وإشباع حاجاتهم وطموحاتهم إن كانت ظروفًا مأزومة وغير مناسبة.

وبشكل عام يمكن إرجاع القيم السابقة على تنوعها واختلافها إلى خمسة مصادر أساسية مستمدة من أنماط العيش، (البداوة- الزراعة التمدن)، ومن العائلة بأشكالها الممتدة، وكذلك من الدين الإسلامي أساسًا وبقية الأديان الموجودة في المنطقة، إضافة إلى المدرسة والجامعة، أي البيئة التعليمية بمعارفها وعلاقاتها، وأخيرا الحضارة المعاصرة وقيمها التي تسعى لأن تكون كونية وشاملة عبر آليات العولمة الثقافية والإعلامية كما ومن خلال الأدوات الاقتصادية والتكنولوجيا.[1]

يؤكد كل من كلينارد وآبوت (**Clinard & Abott**) أن الشباب في الدول النامية من أكثر الفئات العمرية الراغبة في تحقيق أهدافها وطموحاتها. وأحيانًا تتجاوز إمكاناتهم وقدراتهم تحقيق مثل هذه الطموحات والأهداف، الأمر الذي يدفعهم لمعايشة العديد من المشكلات والاتجاه نحو الطرائق غير المشروعة. ومن ثَم يقعون في الأخطاء، ويرتكبون الجرائم، مخترقين قيم المجتمع ومعاييره وضوابطه[2]. وغالبًا ما تستغرق المسائل المالية جزءًا كبيرًا من اهتمام الشباب. وقد يتمحور هذا الاهتمام حول مسألة الحصول على المال، ولو بطرق غير مشروعة. إذ يمثل نقص الأموال مشكلة رئيسة لأغلب الشباب نتيجة للبطالة، أو العمل المتقطع أو الدخل المنخفض الذي لا يحقق للشّاب متطلبات حياته. ومع التأرجح المستمر بين الأمان والقلق فقد يلجأ الشباب إلى ارتكاب العديد من أنماط الإجرام والانخراط داخل نطاق العديد من المشكلات الاجتماعية.

ونظرًا لسرعة التحولات المحلية والعالمية، فإن الشباب في المنطقة العربية يعيشون مرحلة انتقالية لم تحسم خياراتها بشكل نهائي بعد. وباعتبارهم من أكثر الفئات الاجتماعية انفتاحًا على الثقافات الأخرى، وأشدها تطلعًا وطموحًا، فإنهم أكثر ميلاً إلى قيم التجدد والتغيير وأكثر تمردًا على ما يحيط بهم من قيم ومعايير وخيارات اجتماعية وسياسية وحياتية.

وقبل الدخول في التفاصيل المتعلقة بحياة الشباب ومطالبهم والمشكلات التي

1 أحمد تهامي عبد الحي:المفاجآت الإدراكية لجيل الثورات العربية،تحولات إستراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد ابريل 2011، ص15.

2 حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغيّر الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 637.

يواجهونها، نرى من المفيد، وتجنبًا للتعميم الإشارة إلى ما بينهم من تباينات. فمنهم من يعيش في الريف وآخرون يعيشون في المدن، وينتمون إلى أسر تتباين في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، منها الميسور والغني ومنها الفقير والمعدم، ومنهم من تلقى تعليمًا أجنبيًا أو دينيًا أو فنيًا أو عامًا. وبينهم من وجد فرصة عمل أمَّنت له الكثير من حاجاته، بينما يعاني بعضهم الآخر من البطالة والإخفاق في إشباع حاجاتهم. ومنهم كذلك من هو منسجم مع وسطه وبيئته بينما يقوم آخرون بالاحتجاج على بيئاتهم والتمرد عليها. من هنا لابّد من الاحتراز في إطلاق أحكام وتعميمها على الشباب ككل. لكن ذلك لا يمنع بطبيعة الحال من تحليل الظاهرة والوقوف على القواسم المشتركة التي تنطوي عليها والتي تسمح باستخلاص أحكام ومؤشرات وميول عامة تمهد السبيل للوصول إلى فهم القوانين العامة الناظمة لحراكها وعملها.

- مشكلات الشباب واهتمامًاتهم:

لعل خير وسيلة لمعرفة مشكلات الشباب هي الاستماع لآراءهم وإعطائهم الفرص للتعبير عن أنفسهم ومشاعرهم، سواء تم ذلك عبر استخدام الدراسات الاجتماعية واستطلاعات الرأي، أو عبر المقابلات المباشرة والحوار. ضمن هذا الإطار تضمن «تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002» استطلاعًا لقياس اهتمامًات الشباب أجري تحت رعاية مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان العربية. وكان الاستطلاع يهدف إلى معرفة آراء عدد محدد من الشباب العربي، حول أكثر القضايا أهمية في كل دولة عضو في الجامعة العربية. غير أن الأجوبة التي تضمنها التقرير تعود إلى شباب ستة بلدان عربية (مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، الإمارات، السعودية).

تشير إجابات عينة المجموعة الشابة إلى أنهم يرون أن أكثر القضايا أهمية من بين الموضوعات التي نظر فيها التقرير هي: أولاً: فرص العمل بنسبة 45% من الإجابات، يليها التعليم بنسبة 23% فالبيئة بنسبة 12%، ثم توزيع الدخل والثروة بنسبة 8%، فالمشاركة السياسية بنسبة 5%، فالرعاية الصحية بنسبة 4% وأخيرا الفقر بنسبة 4% أيضًا. وقد أظهرت الشابات اهتمامًا بالتعليم والمشاركة السياسية والرعاية الصحية أكبر من الاهتمام الذي أظهره الشباب. ولعل أكثر ما يلفت النظر في نتائج الاستطلاع أن نسبة 51% من الشباب قد عبروا عن رغبتهم في الهجرة إلى بلدان أخرى، مبينين بوضوح عدم رضاهم عن واقع الحال وفرص المستقبل في بلدانهم.

وبالرغم من التحفظات المشروعة التي يمكن أن نسوقها على حجم العينة المستخدمة، وهي 240 شابًا، منهم 128 من البلدان العربية الستة المذكورة و112 من الذين حضروا مؤتمر الأطفال العرب في عمان، ومعظمهم من الأردن. مما يزيد التمثيل النسبي للشباب الأردني ويجعل من تمثيل العينة غير دقيق، سواء في حجمها أو توزعها، فبالرغم من كل هذه التحفظات فإن الاستطلاع المذكور يعتبر مؤشرًا مهمًا يوضح اهتمامًات الشباب خصوصًا وأن دراسات أخرى قد توصلت إلى نتائج متقاربة مع النتائج المذكورة.

ففي دراسة ميدانية أجراها المجلس الأعلى للشباب والرياضة في مصر على عينة مؤلفة من 3200 شابًا؛ للتعرف على اهتمامًاتهم، تبين أن الأنشطة الطلابية تأتي في مقدمة اهتمامًات الشباب بنسبة 84%، يليها الاهتمام بالسياسة بنسبة 82%، بينما حاز الكمبيوتر وشبكة الإنترنت على اهتمام 90% من الشباب، وقد جاء الاهتمام بالأدب في آخر قائمة الأفضليات عند الشباب المصري. وختمت الدراسة بنتيجة مثيرة تقول «الرياضة في مقدمة اهتمامًات الشباب المصري والقراءة في آخرها».

بينما بينت دراسة أعدها «مركز الأردن الجديد» للتعرف على بعض آراء الشباب الأردني حول بعض القضايا من خلال استمارة اعتمدت اقتراحات شبابية، أن نحو 34% من الذين شملتهم العينة يرون أن البطالة هي أهم مشكلة تواجه الشباب الأردنيين في حين رأى نحو 10% أن التمييز ضد المرأة هي المشكلة الأهم، وقال 8% من الشباب أن استثمار وقت الفراغ هو مشكلتهم الأساسية، وأخيرا رأى 8% أن تضخم مشكلة إدمان المخدرات تشكل استحقاقًا بدأ الأردن بمواجهته.[1]

وخلصت الدراسة إلى أن مشكلات الشباب تتصل بالعديد من المجالات والمستويات أهمها:

1- الأسرة: تدخل الأسرة في شئون الشباب، وصعوبة التفاهم بين الأجيال، والتمييز بين البنين والبنات، وعدم مشاركة الشباب في اتخاذ القرارات داخل الأسرة، وأخيرا ضعف دور الأسرة في تنشئة الشباب.

2- المشاركة في المجال العام: ويأتي في هذا الإطار عدم توفر المراكز الشبابية والطلابية، وقلة وعي الشباب بأهمية المشاركة في الحياة العامة، واهتمام الشباب بمشكلاتهم الحياتية الذي يقلل من مشاركتهم في المجال العام، والقوانين التي تعيق مشاركة الشباب، وقلة الحرية المتاحة أمام الشباب للمشاركة، إلى جانب ضعف المنظمات غير الحكومية وعدم الاهتمام برأي الشباب فيما يتصل بالقضايا العامة.

3- العمل: شيوع الصورة السلبية عن بعض المهن والأعمال، وتدني الأجور، والبطالة، واعتماد الوساطة بدلاً من الكفاءة في التوظيف، والظروف الصعبة لموظفي القطاع الخاص، وصعوبة الهجرة للعمل، وندرة التدريب والتأهيل، وقلة الصناديق التي تدعم مشروعات الشباب، وعدم تشجيع واعتماد الكفاءات الشابة.

4- الثقافة والهوية الثقافية: وقد جرى التأكيد على عدم المساواة، وعدم وضوح سقف الحريات، واحترام الرأي والرأي الآخر، والتعصب والعشائرية وضعف التوعية والتنشئة الديمقراطية. إضافة إلى انتشار التقليد الأعمى للغرب،

1 A.B.Clinard and D. Aboot, crime indevelopping countries: A comparative perspective (New York, N.Y): Thonwiley and sons, 1973, p.p 48-86.

وسلبية بعض العادات والتقاليد، والابتعاد عن المبادئ الأخلاقية والدينية وأخيرا التأثير السلبي لعدم المساواة الاجتماعية على الوحدة الوطنية.

وقد صنفت دراسة أخرى مشكلات الشباب العربي عمومًا أربعة أنواع:[1]

1- مشكلات نفسية: كالشعور بالضياع والغربة والإحباط بسبب التفاعلات السياسية المتباينة وضغط الأسرة.

2- مشكلات اقتصادية: وهي المتعلقة بالعمل والسكن وضمان المستقبل، أو بالبطالة والعوز والحرمان من آمال الغد.

3- مشكلات أخلاقية - اجتماعية: ناجمة عن التناقض القيمي بين جيل الشباب وجيل الآباء، كذلك ناجمة عن التطرف الديني وعن عدم استغلال أوقات الفراغ، وقلة أشكال الترويح، وصولاً إلى مشكلات الانحراف والجنوح وتعاطي الكحول والمخدرات.

4- مشكلات سياسية: وتتعلق ببعض النظم القائمة والحريات المهدورة ثم بالتجزئة الإقليمية.

تشير المعطيات المتوافرة إلى توافق معظم البحوث الاجتماعية والدراسات التنموية حول أهم المشكلات التي تواجه الشباب وهي: البطالة والفقر، التهميش والتمييز وقلة فرص المشاركة، ثم التطرف ومشكلات الهوية الثقافية، وأخيرا صراع الأجيال.

1- مشكلة البطالة والفقر:

تترابط قضيتيّ البطالة والفقر بشكل وثيق. فمع انخفاض معدلات النمو وانعدامها استمرت معدلات البطالة بالتزايد في غالبية البلدان العربية. وسرعان ما أدت البطالة الناجمة عن الركود الاقتصادي إلى الفقر بمعناه الواسع. حيث إن الفقر من منظور تنموي لا يقتصر على انخفاض الدخل وعدم التمكن من تلبية الحاجات الأساسية، بل يعني نقصًا في القدرات البشرية اللازمة لتحسين نوعية الحياة «**Quality of life**» والتنعم بالرفاه الإنساني.

وقد بلغت نسبة البطالة بين الشباب 73.2% في سوريا عام 1998، و42.4% في فلسطين عام 1999، وقد ارتفعت هذه النسبة بشكل كبير جدًا وتضاعفت بعد الانتفاضة الفلسطينية وإعادة احتلال مناطق الضفة منذ 2002، بينما بلغت البطالة 61.5% في مصر سنة 1998، 75% عام 1995 و64.1% عام 1997 في البحرين على التوالي. وتشير الإحصاءات (أنظر جدول رقم 7) إلى معدلات بطالة تقارب 14% من مجموع السكان في معظم الدول العربية عدا الدول الخليجية وليبيا. ويشكل الشباب غالبية أولئك العاطلين

1 تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان 2002، ص91.

عن العمل[25]. وقد بينت نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه تقرير التنمية الإنسانية العربية أن أكثر القضايا أهمية بنظر الشباب العربي؛ هي قضية توافر فرص العمل 54% يليها التعليم 23% وتأتي الرعاية الصحية والفقر في آخر قائمة الاهتمامًات وتبلغ 4% لكل منهما.

ومن المُلِح بالنسبة لمجتمعاتنا أن تنشط في مواجهة هذه المشكلة المركّبة أي البطالة والفقر، من خلال سياسات تنموية تركز على تمكين الفقراء "Empowerment"عمومًا والشباب منهم على الأخص، من خلال توفير فرص عمل جديدة، وتشجيع المشروعات الصغيرة، وإنشاء صناديق دعم حكومي توفر قروضًا للشباب الأكثر حرمانًا، خاصة أن حجم البطالة السافرة المرتفع حاليًا والبالغ حوالي 14 مليون عاطل عن العمل معظمهم من الشباب يتطلب خلق فرص عمل كبيرة. وحسب آخر الاستطلاعات سيتوجب خلق فرص عمل لحوالي 50 مليون ملتحق جديد بقوة العمل بحلول العام 2010.[1]

2- غياب الحوار: تهميش الشباب والتمييز ضد النساء:

يمكن التعرف على موقع الشباب داخل مجتمع ما، أو درجة تهميشهم من خلال مقاييس مشاركتهم في مستوى الأسرة والمؤسسات التعليمية (المدرسة-الجامعة) والمؤسسات الحكومية وفي المنظمات الأهلية والمجتمع المدني.

فقد شهدت الأسرة العربية تغيرات ملموسة في العلاقة بين أعضائها، وخاصة دورها في التنشئة الاجتماعية. وذلك بفعل عوامل اقتصادية وتطلّعات استهلاكية، وسرعان ما أدت هذه التغيرات - من منظور قيم الشباب ومشاركتهم- إلى نشوء تناقض بين قيم الأهل وسعيهم إلى تربية أبنائهم بالطريقة التي يعتقدون أنها الأمثل، وبين ما يتلقاه الشباب من محيطهم وزملائهم ووسائل الإعلام المحلية والعالمية. مع ما رافق ذلك من انحسار زمن التفاعل بين الشباب وأعضاء الأسرة الآخرين. هذا إلى جانب الطابع البطريركي للأسرة العربية والتي تتميز - مع بعض الاستثناءات - بغلبة الأوامر والنواهي المترافقة مع قائمة طويلة من الممنوعات والمحرمات التي لا يجوز مناقشتها، وما ينجم عنها من ازدواجية وأقنعة تجعل من شخصية الشاب أشبه ما يكون بسفينة وصفها يوسف إدريس بقوله: يحيا العربي «كالسفينة جزء منه فوق الماء ظاهر للعيان، وجزء تحت الماء لا يراه أحد».

وإذا أضفنا لما سبق ما تفرضه الجماعة على الفرد وما تطلبه منه من قيم الطاعة والامتثال، فهمنا أسباب اتساع الفجوة بين العام والخاص في حياة الشباب بين الظاهر والخفي. وبقدر ما تجري محاولات لسحق شخصية الفرد وإلغاء خصوصيته، تنشأ بالمقابل حاجة نفسية ملحة لتأكيد الذات ويتم التمحور حول الأنا بشكل مفرط وهو ما ندعوه الأنانية.

1 تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، مجموعة مؤلفين بإشراف نادر الفرجاني، الطبعة العربية، عمان، 2002.

جدول رقم (7)

البطالة بين الشباب البالغين (15-24) سنة في بعض البلدان العربية، سنوات مختلفة

	معدل البطالة بين الشباب (%)			نصيب الشباب من البطالة (%)		
البلد	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
البحرين						
1990	5,7	6,7	6,0	68,5	68,2	68,4
1995	11,9	13,5	12,6	77,6	71,1	75,4
1997	–	–	–	67,6	58,9	64,7
الجزائر						
1990	46,2	14,4	38,7	65,0	78,0	66,0
1992	–	–	–	64,8	75,4	65,7
المغرب(حضر)						
1999	–	–	38,2	41,8	33,1	39,5
سوريا						
1998	–	–	–	73,7	71,3	73,2
فلسطين						
1999	–	–	–	43,0	23,1	24,4
قطر(1997)						
قطريون	–	–	–	44,2	45,4	44,6
غير قطريين	–	–		59,0	61,0	59,6
لبنان(1997)						
15-19	29,7	21,6	28,6	–	–	–
24-20	20,1	11,5	17,8	–	–	–
مصر						
1990	17,1	43,4	26,4	57,9	66,3	62,5
1995	24,5	59,0	34,4	66,4	70,5	68,4
1998	–	–	–	63,1	59,9	61,5

المصادر: (مصادر جدول معدلات البطالة حسب البلد والسنة): ما عدا جداول بيانات البحرين ومصر (1990و1995) والجزائر.

تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002.

إن شكوى الشباب المتكررة من صعوبة التفاهم مع الأهل وتغييبهم من دائرة اتخاذ القرارات التي تتعلق بحياتهم، تشكل ظاهرة يمكن تعميمها على العلاقات السائدة في المدرسة والعمل والحياة العامة. وتشكل أحوال الشابات معاناة من نوع خاص؛ حيث يزداد ضغط العادات والتقاليد ويتعرضن إلى التمييز في التعامل وأمام القانون في العديد من القضايا المتصلة بالأحوال الشخصية والحقوق والواجبات. وهذا ما يفسّر -جزئيًا- قلة مشاركتهن في الحياة العامة سواء في مجالات السياسة والاقتصاد أو من حيث تمثيلهن النسبي في مواقع المسئولية والقرار. ومن هنا تكتسب توجهات إدماج النساء في الأنشطة التنموية وتمكينهن من الحصول على فرصهن في التعليم والعمل بعيدًا عن التمييز على أساس الجنس أهمية إضافية واستحقاقًا لابّد من مواجهته، مع ملاحظة أن دور المرأة ومكانتها في بعض الدول العربية أفضل من مثيلاتها في دول عربية أخرى وعلى الصعيدين الاجتماعي والقانوني معًا.[1]

3- التعصب والتطرف: مشكلات الهوية والانتماء.

يعتبر التعصب والتطرف من أكبر المخاطر التي تواجه الشباب العربي. فالظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، وانتشار الفقر والجهل في المناطق الريفية وفي أحزمة البؤس حول المدن الكبرى؛ شكّلت مجتمعة بيئة مناسبة لانتشار السخط والاحتجاج بين الفئات الشابة المنبوذة والمهمشة، والتي تعاني من الإقصاء وقلة الاستفادة من الثمار المادية للسياسات التنموية. وإذا ما أضفنا إلى ما سبق الخطابات التبشيرية التي تقدمها بعض التيارات الإسلامية المتشددة ووعودها لهؤلاء، إذا ما التزموا تعاليمها وتبنوا مرجعياتها، فإننا يمكن أن نفهم لماذا شكّلت هذه الفئات الرافد الأساسي لهذه الحركات وعلى مدى عقود عديدة.

ومن جانب آخر يشكّل التيار التقليدي في الثقافة العربية، بفهمه السلفي للدين وتقديسه للتراث ورموزه، وتعلّقه بالماضي بشكل تعويضي، رافدًا مهمًا لانتشار التطرف والتعصب، والذي جاء في غالبيته كرد فعل على الممارسات والسياسات الغربية تجاه قضايا المنطقة العربية، وتحيّز غالبية هذه السياسات لصالح (إسرائيل) على حساب حق العرب والفلسطينيين في تحرير أرضهم وتقرير مصيرهم.

أما على صعيد الهوية والانتماء، فإننا نشهد اليوم خطريّ التغريب «**Westernization**» والذوبان في الآخر أو التقوقع باسم خصوصية ثقافية مغلقة ومكتفية بذاتها. فمحاولات البعض تبني القيم ونماذج السلوك والعيش على الطريقة الغربية التي تدفع باتجاه المادية والفردية والربح والاستهلاك والكسب السريع بدعوى الانتماء العضوي إلى حضارة العصر، لا تقل خطورة عن دعوات الخصوصية المغلقة بما تعنيه من نزعة ماضوية ونظام عقيدي يسبغ على أتباعه طابعًا مثاليًا مقدّسًا غير قابل للنقد والتساؤل.

---

1 عبد الباسط عبد المعطي: حال الأمة (1999) الدراسات الأساسية، الأوضاع الاجتماعية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومي العربي العاشر، الجزائر،2000، ص26.

وكي تكون الخصوصية الثقافية المفتوحة والنقدية بديلاً لكلا الخطرين (التغريب، التقوقع)، فلا بد أن نجمع في الوقت نفسه بين ضرورة التمسك بكل ما هو عقلاني ومضيء في إرثنا الحضاري، وبين الانفتاح على ثقافة العصر وإنجازاته.[1]

4- صراع الأجيال:

تشعر أعداد متزايدة من الشباب بوجود فاصل زمني ومساحة من التفكير المختلف بينها وبين الجيل أو الأجيال التي تسبقها. وتؤدي الاختلافات في طرق التفكير والسلوك إلى احتفاظ كل طرف بنظرة مسبقة عن الطرف الآخر غالبًا ما تكون نمطية وتحتوي على العديد من الأحكام الجاهزة والبديهية غير القابلة للنقاش والتغيير. فبينما ينظر الشباب إلى الأجيال الأكبر من أهل ومربين ومسئولين ومثقفين على أنهم أكثر محافظة وجمودًا وتمسكًا بالأعراف والضوابط الاجتماعية، ويأخذون عليهم تسلطهم في التعامل مع الأجيال الجديدة عبر التعليمات التي تتصف بغلبة الأوامر والنواهي، وانعدام قيم التفاهم والحوار وممارسة الوصاية على الشباب، والتدخل في اختياراتهم الشخصية على مستوى المهنة أو الزواج أو التعليم، وربما حتى في اللباس والمظهر...إلخ، لا يرى الكبار في الشباب إلا الحماس والاندفاع وقلة الخبرة ويتهمونهم بعدم تحمل المسئولية واللامبالاة والطيش. وعوضًا عن سعي الطرفين إلى تجاوز الأحكام والنظرة المسبقة عبر آليات النقاش والتفاهم الهادفة إلى تقريب وجهات النظر، والاتفاق على خطوط وأطر عامة مع الحرص على ترك المسائل الخلافية للاختيارات الحرة لكلا الطرفين، والاحتكام إلى الوقائع قبل إصدار أحكام نهائية، يتمسك كل طرف باعتباراته وآرائه ويتعمق الشعور بالاغتراب عند الشباب خصوصًا مع ازدياد عوامل التهميش الأخرى الاقتصادية والسياسية والثقافية، وتطغى سلوكيات ردود الفعل ومحاولات إثبات الذات وانتزاع الاعتراف، على السلوكيات المبنية على القناعة وتحمل مسئوليات الاختيار وتصحيح الأخطاء وذلك بسبب ضعف الحس النقدي وانقطاع قنوات الحوار.

ولا يقتصر تهميش الشباب على مجرد إحساسهم بأنهم مهملون ومتروكون لشأنهم، إذ إن المؤشرات التي تدلل على انخفاض فرصهم بالمقارنة مع فرص الجيل الأكبر واضحة. من خلال تفحص ما نسميه العلوم الاجتماعية بفرض الحراك الجيلي «**Generation Mobility**» على الصعد السياسية والمهنية.[2] فمن الناحية المهنية يلاحظ وجود قيم تربط الحراك الإداري والمهني بمعايير تتصل بالأقدمية والعلاقات

1 التقرير الاجتماعي العربي الأول، جامعة الدول العربية، الإدارة الاجتماعية، القاهرة، 2001.

2 حال البطالة والمخدرات والتمييز ضد المرأة، مركز الأردن الجديد، الحياة، العدد 13677، 22 آب/ أغسطس، 2000.

الشخصية، أكثر من ارتباطها بالكفاءة والإنجاز الفردي، لهذا من النادر أن نجد الفئات الشباب في مواقع القرار رغم أن تحصيلهم العلمي قد يكون أعلى من تحصيل رؤسائهم في العمل. وهذا ما يخلق الشعور بالغبن ويحرم المجتمع من طاقات جديدة وقادرة على العطاء. وهذا ما ينطبق على الصعيد السياسي أيضًا سواء داخل الأحزاب والمشاركة على الصعيد الحكومي، أو داخل هيئات المجتمع المدني كالنقابات والجمعيات، والتي تشترك في غالبيتها في حصر إدارتها وقياداتها بكبار السن لدرجة أن بعضهم لم يبارح كرسيه منذ جلوسه عليه قبل عشرات السنين!

الشخصية الشابة والمجتمع
الفصل الأول
الشباب ونوعية الحياة
الفصل الثاني
ثقافة المسئولية الاجتماعية لدى الشباب: تأويل سيسيولوجي في إطار نظرية المجال العام
الفصل الثالث
الشباب والمواطنة والتحول الديموقراطي
الفصل الرابع
الشباب بين أزمة القيم وتحديات العصر
الفصل الخامس
مجتمع المعرفة والتنمية البشرية للشباب (رؤية نظرية)
الفصل السادس
نحو خطة شاملة لتنمية الشباب
الفصل السابع

الفصل الثاني– الشباب ونوعية الحياة

أولاً- دور المتغيرات الاقتصادية في تشكيل نوعية الحياة

ثانيًا- المتغيرات الاجتماعية لنوعية الحياة

مقدمة:[1]

يعتبر الشباب قطاع رأسي يخترق كل الطبقات الاجتماعية بالإضافة إلى ذلك فهم يشكلون الطبقة الغالبة من طبقات العمر، فهم عدة المستقبل بما يحتلون من مساحة في خريطة الهرم السكاني بالمجتمع المصري، وبما يشكلون من تنوع في خصائصهم الاجتماعية. فكل مرحلة يمر بها عمر الإنسان تحوي العديد من الخصائص والمميزات التي تميزها عن المرحلة التي سبقتها والتي تليها، وذلك بحكم الطبيعة البيولوجية وطبيعة النمو الاجتماعي والنفسي.

فالمرحلة الأولى من العمر تعكس بداية فترة المراهقة، حيث التغيرات البيولوجية التي تقع في بناء الإنسان وتجعله يتميز ببعض خصائص الرجال، وإن لم يقم بأدوار الرجال أو يشغل مكانتهم، بينما تشير المرحلة الثانية إلى استكمال حياتهم، فهم في سن العمل أو يشغلون عملاً، وهم في سن الزواج أو بالفعل شكلوا أسرة، ونظرًا لنسبتهم الغالبة في بناء المجتمع فإنهم قد يشكلون الطاقة الدافعة لتطور المجتمع وتقدمه إذا أحسن المجتمع الاستفادة من قدراتهم، أو يشكلون عائقًا على حركته إذا لم يحسن الاستفادة من طاقاتهم، حيث يتحولون في هذه الحالة إلى عبء على موارده، كما يتحولون إلى قنبلة موقوتة تهدد المجتمع في أي لحظة بالانفجار إذا عجز المجتمع عن توفير ما يشبع حاجاتهم الأساسية ويحسن من نوعية حياتهم، حيث تعكس نوعية الحياة إحساس الفرد بجودة المعيشة، وما يترتب على ذلك من إحساسه بالرضا أو عدم الرضا عن الحياة، إحساسه بالسعادة أو الشقاء.

ويبدو أن المهتمين بذلك الموضوع يربطون بين مشاعر السعادة ومفهوم نوعية الحياة كشعور عام نابع من تلك الأشياء التي نقدرها، لأنها تجلب لنا مستوى معين من المعيشة فهي تستحق ذلك التقدير إذ أمكنها أن تحقق لنا السعادة، وهي هنا ليست بمعنى الاستمتاع اللحظي، وإنما بمعنى الإحساس بجودة المعيشة على المدى الطويل[2]. والذي يظهر في رقى مستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تُقدم لأفراد المجتمع، أيضًا تظهر في مجموعة تقييمات الأفراد لجوانب حياتهم اليومية في وقت محدد في ظل ظروف معينة، وإدراكهم لمكانتهم ووضعهم في الحياة في محيط المنظومة الثقافية التي يعيشون فيها وعلاقة ذلك بأهدافهم واهتماماتهم وتوقعاتهم ومعاييرهم في ضوء تقييمهم لجوانب حياتهم التي تشمل[3] جانبين: الأول، يشمل كل الجوانب غير الذاتية وغير الشخصية التي توجد خارج الذات بجوانبها الوجدانية والمعرفية وهي تظهر في: نظافة البيئة، سهولة المواصلات، كفاية الدخل، توافر السلع، توافر فرص التعليم والعمل، الخدمات الصحية المناسبة، حرية

1 كتب هذا الفصل أ. م. د. سحر حساني بربري عبدالله

2 على ليلة وآخرون: نوعية الحياة الأسرية، دليل الأسرة فى الإسلام، القاهرة، دار الإفتاء، 2014، ص 150.

3 سميرة أبو الحسن عبد السلام وآخرون، جودة الحياة مظاهرها أبعادها محدداتها وكيفية قياسها وتحسينها، مجلة العلوم التربوية، العدد الثانى، مج 1، القاهرة: معهد الدراسات والبحوث التربوية،2015، ص 3.

التعبير والاعتقاد، توافر أماكن الترفيه والاستجمام، العدالة الاجتماعية، تكافؤ الفرص. أما الجانب الثاني فيشتمل على العوامل المرتبطة بالذات والعوامل الوجدانية والمعرفية كما يقيمها الفرد وهي: السعادة والرضا عن الحياة، والعلاقات الاجتماعية الإيجابية، والوعي بمشاعر الآخرين، وضبط الانفعالات والضبط الداخلي للسلوك، والمسئولية الشخصية والاجتماعية، والولاء والانتماء للأسرة والوطن، والتوافق الشخصي والاجتماعي، والتفاؤل.[1]

لذا نركز في هذا الفصل على إلقاء الضوء على نوعية حياة الشباب، والتي إذا تأملناها من الجانب الاجتماعي نجد أنها بناء يتكون من مجموعة من المكونات أو الموارد الأساسية، التي تتضافر بعضها مع بعض فتتشكل بنية نوعية الحياة والتي من بينها:[2]

– المتغيرات الاقتصادية: والتي تعتبر عنصرًا مهمًا جدًا لتحقيق الرفاهية الإنسانية، ليس فقط لأنه يفي بحاجات الفرد الأساسية، ولكن أيضًا وسيلة لزيادة نفوذه ومكانته ووضعه، بالإضافة إلى أنه يؤثر على أوجه الرفاهية الأخرى، ومن هذه المتغيرات: المهنة أو العمل والدخل، حيث يمثل العمل وسيلة أساسية كمصدر للدخل، لحصول الأفراد على السلع والخدمات الضرورية للبقاء الإنساني، هذا فضلاً عن دوره في إشباع حاجات الطبيعة الإنسانية مثل حاجاتها لتحقيق التقدم، النجاح، تقدير الذات.

– المتغيرات الاجتماعية: تعبر عن الأوضاع الاجتماعية السائدة، وتشمل الخدمات التعليمية والصحية والإسكان. إذ لا يعتبر إشباع الحاجات الأساسية أمرًا كافيًا لتحقيق الرفاهية للأفراد، فالمشاركة في المجتمع أصبحت شيئًا أساسيًا في الحياة الحديثة، وتتطلب المشاركة في الحياة المجتمعية اكتساب معارف ومهارات وقيم ومعايير اجتماعية يوفرها التعليم. أما المسكن، فيستمد أهميته من كونه جزءًا أساسيًا من البيئة التي يحيا فيها الأفراد، فمن الضروري توافر مسكن صحي مريح تصل إليه المرافق والخدمات. أما الصحة، يتوقف طموح الأفراد على تحقيق نوعية حياة أفضل على افتراض أساسي مؤداه تمتع الأفراد بصحة جيدة.

أولاً- دور المتغيرات الاقتصادية في تشكيل نوعية الحياة للشباب:

تعتبر المتغيرات الاقتصادية من العناصر المهمة المكونة لنوعية الحياة التي يعيشها الأفراد في المجتمع. ويرجع ذلك إلى أن المتغيرات الاقتصادية تستند إلى مجموعة الموارد المتاحة التي تلعب دورها في إشباع الحاجات الأساسية للأفراد. وهو الأمر الذي يعنى أن المتغيرات الاقتصادية لابد أن تتميز بخاصيتين أساسيتين، الأولى: أن تمتلك هذه المتغيرات القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، بمعنى أن تكون من الوفرة بحيث تتيح

1 أحمد سعيدان مهدى: نوعية الحياة وعلاقتها بالضغوط النفسية لدى عينة من طلبة جامعة الكويت، مجلة العلوم التربوية، العدد الثالث، مج 21، القاهرة: معهد البحوث التربوية، يوليو 2013، ص 12.

2 على ليلة وآخرون، نوعية الحياة الأسرية، مرجع سابق، ص 150.

الإشباع الفعلي لهذه الحاجات في إطار نوعية حياة ملاءمة تحقق درجة عالية من الإشباع. والثانية: أن تؤدي هذه المتغيرات دورها في تشكيل نوعية الحياة بقدر من الجهد الذي يعكس العقلانية والرشد والذي ينعكس بدوره في نوعية حياة الأفراد في نطاق السياق الاجتماعي الاقتصادي الذي ينتمون إليه.

ويؤكد الاطلاع على التراث النظري المتعلق بالمؤشرات الاجتماعية ونوعية الحياة أن المتغيرات الاقتصادية تشكل مدخلات نوعية الحياة. وفي هذا الإطار أكدت هذه الدراسات على العمل والدخل باعتبارهما المؤشرات الاقتصادية لنوعية الحياة.

ويعتبر متغير العمل أو المهنة من أهم المتغيرات في هذا المجال، لأن الظروف العامة المحيطة بالعمل أو المهنة بما تتميز به من خصائص تنعكس بدورها على نوعية الحياة. فطبيعة المهنة على سبيل المثال، من حيث كونها مستمرة أو متقطعة أو موسمية أو تتبع القطاع الحكومي أو العام أو الخاص أو القطاع الحر في أو المهني وحجم الجهد البدني أو العقلي الذي تتطلبه، كلها عوامل تعتبر مؤثرة على درجة الإشباع الذي تحققه هذه المهنة للفرد من ناحية، وعلى نوعية الحياة من ناحية أخرى. كما تؤثر طبيعة المهنة بشكل أو بآخر على طبيعة الأنشطة الاجتماعية الأخرى التي يستطيع الفرد مواصلتها إلى جانب عمله. ويرتبط أيضًا بطبيعة المهنة عوامل اجتماعية أخرى مثل المكانة التي يحتلها هذا العمل في تدرج الأعمال وقدر الاحترام الاجتماعي الذي يناله القائم بالعمل من الآخرين، ونوعية التأهيل التي يحتاجها القائم بالعمل. كما يرتبط بالمهنة إضافة إلى ذلك عوامل اقتصادية أخرى، لعل أهمها الدخل المتولد أو الناتج عن هذا العمل، وما يرتبط به من عمليات اقتصادية متصلة به كالإنفاق والاستثمار واقتناء الممتلكات بشتى أنواعها. ومما لا شك فيه أن كل هذه الجوانب تؤثر تأثيرًا مباشرًا على نوعية حياة الأفراد.

ارتباطًا بذلك، يعتبر الدخل هو المتغير الثاني في بناء المتغيرات الاقتصادية، لأن الدخل هنا – بالنظر إلى العمل أو المهنة- يعتبر متغيرًا وسيطًا، وإن كان له تأثير واتصال مباشر بنوعية الحياة. وفي هذا الإطار فإن الدخل يتميز بخصائص عديدة، منها مصدر هذا الدخل هل هو من عمل أساسي أو عمل إضافي أو ريع عقارات أو ممتلكات، وطبيعة هذا الدخل هل هي منتظمة أو متقطعة أو موسمية أو ثابتة أو متغيرة.[1]

فمما لا شك فيه أن مصادر الدخل المتاحة وطبيعة هذا الدخل ترتبط ارتباطًا مباشرًا بحجم الدخل الناتج وقدرته على إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، فكلما كانت المصادر محدودة ولكنها توفر دخلاً ملائمًا لإشباع الحاجات الأساسية، كلما كانت المصادر محدودة ولكنها توفر دخلاً ملائمًا لإشباع الحاجات الأساسية، كلما كان لذلك تأثيراته الإيجابية على نوعية الحياة التي يعيشها الفرد. ويرتبط الدخل أيضًا إلى جانب ذلك بميكانيزمات

1 أحمد زايد وآخرون، الاقتصاد والمجتمع: وجهة نظر علم الاجتماع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ص184–185

أو أساليب التكيف التي يلجأ إليها الأفراد في حالة عجز الدخل عن إشباع بعض حاجاتهم الأساسية[1].

1- العمل:

المهنة التي يتيحها التعليم هي التي تحدد مصير الحركة الاجتماعية للفرد. وهي التي تعكس تعليمه، وقيمه، ومسيرة حياته، وارتباطاته بالآخرين في الماضي، كما إنها تعكس نمط علاقاته الحاضرة، وتؤشر على دخله، وعلى نمط عمله، وعلى مدى الأمن والاستقرار الذي يتمتع به في العمل، ومدى الفرص المفتوحة أمامه لتجميع الثروة، ونمط حياته الحالي والمستقبلي، ومدى ما يضفي عليه من شرف أو هيبة أو قوة. إن التعليم هو الذي أنتج المهنة، ولكن المهنة هي التي تحدد كل هذه الأبعاد الدالة على نوعية الحياة للفرد.[2]

ولقد أصبح انتقال الشاب إلى سوق العمل أمرًا شديد الصعوبة وخاصة في ظل ضعف إنجازات التعليم العالي، وقصور الصناعات التنافسية عن استيعاب العرض الزائد من الخريجين والعمالة الماهرة. فمن خلال «مسح الانتقال من المدرسة إلى العمل» والذي تم بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، وذلك بغرض وضع سياسات ملاءمة للشباب، تبين أن السبب الرئيس لعدم عثور العاطلين على عمل ملائم، يرجع إلى تضاؤل فرص العمل حاليًا، كما إن ما يقرب من 50% من عينة أصحاب الأعمال أكدوا على أن التدريب العملي- لطالبي الوظيفة- الذي تلقوه في المدرسة، وقدرتهم على تطبيق ما تعلموه ضعيف للغاية، أما فيما يتعلق بمدى سهولة الانتقال من المدرسة إلى العمل، شهد معظم الشباب الذين عملوا في قطاع الزراعة أو صيد الأسماك انتقالاً سهلاً، بينما شهد معظم الشباب الذين انتقلوا إلى مهن أخرى صعوبة في عملية الانتقال إلى تلك المهن جميعًا، وخصوصًا الأعمال التي تتطلب مهارات عالية[3].

وتجدر الإشارة إلى أن الحقائق التي يقدمها المسح تبرز فكرة أصبحت سائدة اليوم، وهي أن الحصول على التعليم ليس هو الضمان الوحيد للحصول على العمل، فالشباب المتعلم ليست لديه ميزة عندما يتطرق الأمر إلى البحث في سوق العمل عن فرصة للالتحاق بالعمل، ويبدو أن العكس صحيح في واقع الأمر، لأن ذلك يعكس عدم التوافق بين مهارات الباحثين عن فرص عمل، وبين ما يعرضه أرباب العمل.

ولا شك في أن السياسة التعليمية في مصر أدت إلى أن يصبح معظم العاطلين هم من جملة الشهادات العليا والمتوسطة – مع وجود ندرة في العمالة الفنية – وأن عدم تكيف

1 نفس المرجع السابق، ص186.

2 أحمد زايد، التعليم والحراك الاجتماعي فى مصر، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد الحادى عشر، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2013، ص132.

3 أمنية حلمي: انعكاس برنامج الإصلاح الاقتصادي على سوق العمل المصري، فى الجوانب السياسية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في مصر، قضايا التنمية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- مركز دراسات وبحوث الدول النامية،1996،ص118.

عـرض العمـل مـع فـرص العمـل المتاحـة، يرجـع إلـى عـدم ربـط سياسـة التعليـم والتدريـب في المجتمـع باحتياجـات الاقتصـاد القومـي. وقـد ترتـب علـى ذلـك اختـلال بـين مخرجـات النظـام التعليمـي والتدريبـي وبـين احتياجـات سـوق العمـل[1].

فالنظـام التعليمـي يرتكـز علـى التفضيـل الشـديد للتعليـم الـذي يعـد لوظائـف إداريـة، حيـث نجـد أن حوالـي 64% مـن الطـلاب المقيديـن في الجامعـات المصريـة في العـام الدراسـي 2008/2007م كانـوا مقيديـن في الدراسـات الاجتماعيـة (التجـارة، والحقـوق، والآداب، والتربيـة)، أمـا الطـلاب المقيـدون في (الهندسـة، والطـب، والصيدلـة، والعلـوم) فـكان عددهـم محـدودًا بالنسـبة لإجمالـي عـدد الطـلاب، حيـث كانـوا يمثلـون 17.6% مـن الطـلاب المقيديـن، ويصـدق نفـس الشـيء علـى خريجـي العلـوم التطبيقيـة الذيـن يمثلـون حوالـي 15.2% مـن النسـبة المئويـة الإجماليـة للخريجـين. ويشـير ذلـك إلـى أن قـدرة الخريجـين علـى تطبيـق المعرفـة المكتسـبة علـى العمـل لـم تكـن واعـدة، وطبقًـا لمسـح منظمـة العمـل الدوليـة، تبـين أن درجـة رضـا أصحـاب الأعمـال عـن الشـباب المشـتغلين لديهـم مقبولـة بصفـة عامـة وذلـك بنسـبة 66%.

وهنـاك العديـد مـن الدلائـل علـى تـردي نوعيـة التعليـم، فنوعيـة وأشـكال التعليـم الشـائع الـذي لا يركـز عمومًـا علـى المهـارات التقنيـة والمهنيـة المطلوبـة، أسـهم في تدنـي التحصيـل المعـرفي والقـدرات التحليليـة والابتكاريـة، وأسـهم الخلـل بـين سـوق العمـل مـن جهـة، وخريجـي النظـام التعليمـي مـن جهـة أخـرى في ضعـف إنتاجيـة العمالـة واختـلال هيـكل الأجـور، وتفشـي البطالـة، وتدهـور الأجـور الحقيقيـة للغالبيـة العظمـى. ممـا يعنـي ضعـف العائـد الاقتصـادي والاجتماعـي للتعليـم، ومـن نتائـج ذلـك أن نحـو 40% مـن خريجـي المـدارس الثانويـة والجامعـات ممـن هـم في الفئـة العمريـة مـن 15–25 سـنة لا يجـدون فرصًـا في سـوق العمـل، ممـا يفاقـم انتشـار البطالـة حتـى بـين المتعلميـن، كمـا يشـير مسـح النشـء والشـباب إلـى أن حوالـي 58.5% مـن الشـباب في الفئـة العمريـة مـن (18–29 سـنة) تقـع خـارج قـوة العمـل، أي أنـه لا يعمـل ولا يبحـث عـن عمـل ولا راغـب في العمـل أو مهتـم بشـأنه، والتفـاوت بـين الجنسـين في هـذا الخصـوص كبيـر، حيـث يزيـد معـدل الإنـاث خـارج سـوق العمـل بنسـبة (83%) أي ثـلاث مـرات عـن الذكـور (27%)[2].

وعلـى الصعيـد العالمـي، تراجعـت مشـاركة القـوة العاملـة الشـابة مـن 52.9 في المائـة إلـى 48.7 في المائـة بـين عـام 2000، وعـام 2011، ممـا يعنـي أن أقـل مـن شـاب مـن أصـل اثنـين في العالـم كان نشـطًا في أسـواق العمـل وفي عـام 2011 بلـغ عـدد الشـباب العامليـن مـا يعـادل 516 مليـون شـاب، أي أنـه زاد بمـا يعـادل 16 مليـون شـاب منـذ عـام 2000. غيـر أنـه نظـرًا إلـى أن نمـو فئـة الشـباب كان أسـرع مـن نمـو عمالـة الشـباب، انخفضـت نسـبة الشـباب العامليـن في

1 أمنية حلمي، مرجع سابق، ص116.

2 تقرير التنمية البشرية في مصر، 2010، ص151–161.

مجموع السكان الشباب (نسبة عمالة الشباب إلى السكان) من 46.2 في المائة إلى 42.6 في المائة بين عام 2000 وعام 2011 وقد يتمثل أحد الأسباب الرئيسة لهذه الاتجاهات في ارتفاع عدد الشباب في نظم التعليم.

وفي عام 2011 كان أربعة أشخاص من أصل عشرة عاطلين عن العمل. إما شابة أو شابًا كما تضاعف احتمال بطالة الشباب، مقارنة بالبالغين، ثلاث مرات وتضاعف هذا الاحتمال خمس مرات في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. وبطالة الشباب ليست ظاهرة جديدة، لكن الجديد يتمثل في أن نسبها بالغة الارتفاع ومنذ التسعينيات – أي خلال «أزمة ما قبل الأزمة» ظل معدل بطالة الشباب ثابتًا فوق نسبة 11 في المائة وأفضت الأزمة المالية العالمية، وما تبعها من تباطؤ في الانتعاش، إلى تضاعف بطالة الشباب على نحو كبير وعند بلوغ الأزمة ذروتها في عام 2009، سجل معدل بطالة الشباب في العالم أكبر ارتفاع سنوي على مر التاريخ. فعلى امتداد سنة واحدة، أي من 2008 إلى 2009، ارتفع هذا المعدل من 11.9 في المائة إلى 12.8 في المائة، وهو أكبر ارتفاع سنوي خلال العشرين سنة التي تتاح بشأنها تقديرات عالمية، وعكس اتجاه ما قبل الأزمة المتمثل في تراجع بطيء لكن ثابت في بطالة الشباب، وبين عام 2007 وعام 2011، زادت بطالة الشباب بما يعادل 4 ملايين على الصعيد العالمي وعلى سبيل المقارنة، زاد عدد الشباب العاطلين عن العمل بمتوسط 60000 عاطل في السنة خلال السنوات العشر التي سبقت الأزمة الحالية (1997–2007). وأثبتت معدلات بطالة الشباب من جديد أنها أكثر حساسية من معدلات بطالة البالغين إزاء الصدمات الاقتصادية وبالنسبة إلى الفترة 2008–2010، زاد معدل بطالة الشباب العالمي بنسبة 0.9 نقطة مئوية، فيما زاد هذا المعدل لدى البالغين بنسبة 0.5 نقطة مئوية. وبلغ معدل بطالة الشابات في عام 2010 نسبة 13.1 في المائة، فيما بلغ معدل بطالة الشبان نسبة 6.12 في المائة (فجوة تعادل 0.5 نقطة مئوية – وهي نفس الفجوة بين الجنسين، الملاحظَة في عام 2010)[1]

وتشير اتجاهات البطالة ومعدلات نمو السكان إلى أن البلدان العربية ستحتاج بحلول عام 2020 إلى 51 مليون فرصة عمل جديدة، وستشكل هذه الوظائف الجديدة حاجة ماسة من أجل استيعاب الشباب الداخلين إلى سوق العمل الذين سيواجهون من دونها مستقبلاً قاتمًا [2].

وفي ظل العولمة أو النظام العالمي الجديد تخضع الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية على نحو متزايد لتأثير قوى السوق، والتي بدورها تخضع لتأثير الشركات الرأسمالية المتعددة الجنسيات أكثر مما تخضع لأوامر الدولة. أي أن العولمة تعمل على

1 مؤتمر العمل الدولي، الدورة 101، أزمة عمالة الشباب: حان وقت العمل، التقريرالخامس، جنيف: مكتب العمل الدولي، 2012، ص11

2 UNDP: موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، ص 112.

انحسار دور الدولة وقدرتها كمؤسسة وطنية، وهذا يعنى أن هيئات الدولة التي تدعم وتنظم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في حياة غالبية المواطنين، خاصة الطبقات الفقيرة، قد فقدت مواردها تاركة بذلك مكانها لسيطرة قوى السوق.[1]

وفي إطار سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي تغيرت وظيفة الدولة، فبعد أن كانت هي المسئول الوحيد عن تنفيذ سياسات تعمل على توفير فرص العمل، أصبحت الدولة في ظل دورها الهامشي وتضافرها مع قوى السوق غير قادرة على تنفيذ هذه السياسات أو تقديم هذه الخدمات بفاعلية؛ نتيجة لخفض الإنفاق الحكومي، وبخاصة على الجوانب الاجتماعية: كالتعليم والصحة والتي كان يستفيد منها الفقراء ومحدودي الدخل وخاصة بعد استعانة الدولة بالمنح والقروض التي تقدمها المنظمات الداعمة للاقتصاد الرأسمالي العالمي مثل: منظمة التجارة العالمية، والبنك والصندوق الدوليين.[2]

وقد أدت عملية إعادة هيكلة الاقتصاد المصري بشكل جوهري خلال العقود الأخيرة إلى التأثير على فرص العمل المتاحة أمام الشباب، ففي ظل سياسات الإصلاح تتصاعد مستويات البطالة ومعدلاتها، فسياسات التثبيت الاقتصادي تهدف إلى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة وتخفيض معدل التضخم، ويتم التثبيت من خلال إجراءات عديدة أهمها تخفيض الإنفاق الحكومي وتقييد عرض النقود والائتمان المحلي وتخفيض مستويات الأجور الحقيقية، لذلك فإن سياسات التثبيت الاقتصادي وإن حققت تحسنًا في الميزان الخارجي إلا أنه غالبًا ما يكون على حساب مستويات التشغيل.[3]

وتشير الإحصائيات إلى تزايد معدلات البطالة بين الشباب بزيادة تطبيق سياسات التكيف، فقد بلغت نسبة البطالة قبل تطبيق سياسات التكيف الهيكلي في مصر عام 1984 (17% للإناث مقارنة بنسبة 6% للذكور)، واستمرت هذه النسبة فب ارتفاع مستمر مع زيادة الإجراءات والسياسات المتزامنة مع تطبيق سياسات التكيف حتى وصلت هذه النسبة في عام 2007 إلى (18.6% للإناث مقارنة بنسبة 5.9% للذكور). ومن الملاحظ أن معدل البطالة بين النساء يصل إلى أضعاف نسبة البطالة بين الذكور.[4]

يضاف إلى ذلك أن الظروف الاقتصادية في العقود الأربعة الأخيرة من حياة المجتمع

---

1 تيمونز روبيرتس، ايمى هايت: من الحداثة إلى العولمة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004، ص153.

2 Carole pate man, the patriarchal welfare state, oxford university press, 1998,p242.

3 نجوى عبد الله سمك: التخصصية فى الاقتصاد المصرى، فى» الجوانب السياسية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي فى مصر، القاهرة: كليه الاقتصاد والعلوم السياسية – مركز دراسات وبحوث الدول النامية،1996، ص96.

4 الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، 2008.

كانت من الصعوبة، بحيث طحنت الطبقة الدنيا، وأرهقت الطبقة الوسطى، فتساقط عناصر وأسر كثيرة منها إلى ساحة الطبقة الدنيا، وما بقى من أسر الطبقة الوسطى فرضت الظروف الاقتصادية توترات كثيفة على ساحتها، لعبت دورها في أحيان كثيرة في انهيار الأسرة، خاصة تضافر تأثير الظروف الاقتصادية الصعبة مع ضعف السياق الثقافي والأخلاقي للمجتمع، الأمر الذي أنتج انحرافات سلوكية عديدة على ساحة الحياة الأسرية، بحيث حررت حياة كثير من الأسر من خضوع أفرادها لقواعد أخلاقية واضحة ومتفق عليها، ونستطيع أن ندرك حجم فاعلية الظروف الاقتصادية إذا أدركنا أن نسبة السكان تحت خط الفقر بلغت نحو 50%، منهم 12.5% تحت خط الفقر المدقع.

2- واقع حال القدرات البشرية في سوق العمل:

لا شك في أن الانتقال إلى سوق العمل هو الانتقال الطبيعي للشباب بعد انتهاء مرحلة الدراسة، ولكن الشاب المصري يواجه حاليًا تحديات شديدة الصعوبة عند الانتقال من مرحلة الدراسة إلى العمل، وخاصة في ظل تضخم شريحة الشباب، وأيضًا في ظل تطبيق سياسات إعادة هيكلة الاقتصاد المصري، مما أدى إلى تعقد انتقال الشباب إلى سوق العمل، وعلى الرغم من أن الضغوط الديموغرافية بدأت في الانخفاض مع تحرك ظاهرة تضخم شريحة الشباب نحو الأعمار الأكبر، إلا أن تأثير إعادة هيكلة الاقتصاد والتحول المؤسس الذي صاحب هذه العملية لازالت تمارس تأثيرها في سوق العمل.[1]

ومع انحسار الآمال في التوظيف في القطاع العام بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، ومحدودية فرص التوظيف في القطاع الخاص المنظم تقلصت كثيرًا فرص الحصول على وظائف في هذا القطاع، وفي أول الأمر كان رد الفعل من جانب الشباب المتعلم تجاه هذه التطورات هو البحث عن وظائف بجدية أكثر في وقت أطول؛ مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، ولكن عندما أصبح من الواضح أن الحكومة لم تعد توفر وظائف، أو أن الحصول على وظائف في القطاع الخاص المنظم أصبح أكثر صعوبة، كان رد الفعل الأساسي من جانب الشباب المتعلم هو تقليص جهودهم في البحث عن وظائف والحصول على عمل في الاقتصاد غير المنظم، ومن ناحية أخرى استجابت المتعلمات لتوقف فرص التوظيف في القطاع العام بالانسحاب من قوة العمل أو عدم دخولهن فيه على الإطلاق، وقد كان الأثر النهائي المترتب على ذلك هو انخفاض معدل البطالة للشباب المتعلم، نتيجة للإحباط الذي يصيب الشباب في حالة عدم إيجاده فرص عمل. ومن المعروف أن معدلات البطالة بين الشابات أعلى بكثير من معدلاتها بين الشبان، وفي الواقع كانت هناك امرأة بلا عمل عام 2009 من بين كل امرأتين نشيطتين اقتصاديًا، كما إن احتمال تعطل الشابات يصل إلى ما يتراوح بين 2.5-4 أمثال تعطل الشباب.[2]

1 السيد عبد الرسول: محددات التنمية المستدامة في الدول الفقيرة، في مؤتمر «التنمية البشرية في الوطن العربي» جامعة الدول العربية من (20-22) أبريل 1999م.

2 تقرير التنمية البشرية في مصر 2010، ص 38،153،156.

وفي ظل ذلك الوضع تحاول المرأة إيجاد مخرجًا، وذلك من خلال اتجاهها إلى ممارسة النشاط بالقطاع غير الرسمي (غير المنظم) الذي يعرف بأنه «عمل يتم بطريقة غير رسمية، ومن ثم لا يخضع لرقابة الدولة»، وهو ما يعني بدوره عدم تمتع هذا النشاط بنظم الضمان الاجتماعي فضلاً عن عدم وجود مزايا للعاملين في هذا القطاع بصفة عامة، ويعمل بالقطاع غير الرسمي المرأة المتعلمة وغير المتعلمة، التي تضطرها الضغوط الاقتصادية للعمل بمهن لا تتناسب مع مؤهلاتها، وخاصة في ظل تراجع الدولة في تعيين الخريجين بصفة عامة، لذلك تتجه النساء إلى العمل لدى أصحاب الورش في الصناعات الصغيرة، حيث يتم استغلالهن من أصحاب العمل عن طريق تخفيض أجورهن، والتعاقد معهن بعقود مؤقتة تنتهي عند زواجهن دون أن يتمتعن بأي حقوق اجتماعية أو تأمينية، كما إنهن يضطررن للانتقال من عمل إلى آخر نتيجة لظروف العمل السيئة التي يتعرضن لها، ويؤدي ذلك إلى حرمانهن من فرص تراكم القدرات المهنية اللازمة لرفع مساهمتهن في سوق العمل.

وتشير الإحصائيات إلى أن حوالي نصف النساء في عام 1995 من العاملات بالقطاع غير الرسمي (48% مقابل 45% للرجال)، وقد ظلت هذه النسبة ثابتة للنساء، في حين أنها ارتفعت إلى 46% للرجال في عام 2005، وزاد عدد النساء من 1.40 مليون في عام 95 إلى 1.80 مليون في 2005، بينما تزايد عدد الرجال من 5.5 مليون إلى 7.2 مليون في نفس العامين.[1]

وبالنظر إلى نوعية الوظائف التي حصل عليها الشباب المتعلم من الجنسين عند دخولهم سوق العمل عبر الزمن، وجدنا أن هناك فئتان فقط من الوظائف التي تتزايد أهميتها وهما: العمل المنتظم بأجر في القطاع الخاص غير المنظم، والعمل لحساب الشخص أو العمل لدى الأسرة بدون أجر. وكلاهما نوع من الوظائف غير المنظمة، وحاليًا يشكل العمل المنتظم بأجر في القطاع غير المنظم حوالي ثلث جميع الوظائف الأولى لكل من الذكور والإناث، كما يشكل العمل لحساب الشخص والعمل لدى الأسرة بدون أجر ثلثًا آخر بالنسبة للوافدين الجدد من الذكور، وذلك مقابل الخمس فقط بالنسبة للوافدات الجدد، وقد زاد قليلاً العمل غير المنتظم بأجر أو العمل العارض بالنسبة للذكور، ويعني ذلك أنه نتيجة تقلص فرص التوظيف في القطاع العام بالنسبة للوافدين الجدد لسوق العمل من الشباب تتزايد فرصتهم في التوظيف في الاقتصاد غير المنظم حيث تكون نوعية الوظائف أدنى بكثير بالمقارنة بالقطاع المنظم.

ويزاول معظم العاملين الفقراء عملاً خارج المعايير المحددة للتشغيل الكامل، أي عملاً بدوام جزئي رغمًا عن إرادتهم أو عملاً مؤقتًا في البلدان المتقدمة، أو عملاً في القطاع غير النظامي في البلدان النامية وفي الأوضاع المثالية، تشهد البلدان مع الوقت زيادة في معدلات التشغيل الكامل، وتناقصًا في معدلات العمل غير الخاضع للمعايير،

1 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: وضع المرأة والرجل في مصر، 2007، ص 56.

ولكن أكثرية البلدان التي تتوفر عنها بيانات، شهدت زيادة في البطالة وفي التشغيل غير الخاضع للمعايير بين عامي 2007 و2010. والعمل في القطاع غير النظامي من التحديات التي تواجهها البلدان النامية، إذ يضم هذا القطاع أكثر من 40 في المائة من مجموع العاملين في 41 بلدًا من البلدان النامية والناشئة التي تتوفر عنها بيانات. ومهمًا اختلفت تعريفات العمل في القطاع النظامي، فهو عمل يفتقر بشكل عام إلى أي نوع من أنواع الحماية الاجتماعية أو القانونية. ويجني العاملون في القطاع غير النظامي أجرًا أقل من متوسط ما يجنيه العاملون في القطاع النظامي، ولا تقتصر المخاطر التي يتعرض لها العاملون في القطاع غير النظامي على قلة الأجر أو عدم استقراره. فالعاملون في هذا القطاع يفتقرون إلى القدرة على مواجهة الصدمات، إذ لا تتوفر لهم الحماية الاجتماعية النظامية، وتتفاقم المخاطر عندما يواجه العاملون في القطاع غير النظامي مضايقات من السلطات العامة، والكثير من العاملين بدوام جزئي أو لوقت محدد يواجهون المشكلات نفسها، فهم لا يحظون بما يحصل عليه العاملون الدائمون من حماية أو مستحقات كالتأمين الصحي. وقرابة نصف عمَال العالم هم اليوم في وضع تشغيلي معرض للمخاطر، إذ هم عالقون في أعمال غير مستقرة، وخارج سلطة قانون العمل ونطاق الحماية الاجتماعية، ومع الوقت لجأ أصحاب العمل لمواجهة التقلبات الاقتصادية والأزمات المتكررة إلى الاعتماد أكثر فأكثر على العاملين بدوام جزئي أو لوقت محدد. وتسجل منطقتا جنوب آسيا وجنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، من بين المناطق النامية، أعلى نسبة من العاملين في ظروف التشغيل المعرض للمخاطر بنسبة 77.5 في المائة في عام 2011.

وللعمل اللائق فوائد اجتماعية لا تقتصر على الفرد، فالمجتمعات التي تتاح فيها للجميع فرص عمل تستوفي حدًا أدنى من معايير العمل اللائق تنأى بنفسها عن كثرة النزاعات، وتنشئ شبكات اجتماعية قوية، وتنعم بجو من الحق والعدالة، وللعمل اللائق أيضًا تأثير إيجابي على التماسك الاجتماعي في أي بلد، وعلى فعالية المؤسسات، يهيئ بيئة داعمة للتنمية البشرية كما إن له تأثير إيجابي على النفقات الاجتماعية، كنفقات الصحة العامة التي قد تزيد جرَاء البقاء لفترة طويلة بلا عمل.[1]

3- الدخل:

لقد ساهمت الزيادة الكبيرة في عدد السكان (ما يزيد على 81 مليون حسب آخر التقديرات عام 2008)، وتركز النسبة الأكبر من هذا العدد في الشريط الضيق على ضفاف النيل في مساحة حوالي 40000 كيلومتر مربع (15000 ميل مربع) في زيادة معدلات الفقر والبطالة، ومع انتهاء عام 2010 وصل إجمالي سكان مصر الذين يعيشون تحت خط الفقر نحو 40 ٪، حيث يبلغ إجمالي دخل الفرد منهم لنحو دولارين في اليوم وذلك فضلاً عن انتشار الفساد بشكل سرطاني، ففي تقرير لمنظمة الشفافية الدولية قيمت مصر بـ 3,1

1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية، 2014، ص 66-67.

درجة عام 2010 استنادًا إلى تصورات درجة الفساد من رجال أعمال ومحللي الدولة، حيث تحتل مصر المرتبة 98 من أصل 178 بلد مدرج في التقرير.[1]

وأوضحت إحدى الدراسات أنه خلال الفترة من(1973–1987) انخفضت الأجور الحقيقية للعاملين في القطاع العام والقطاع الحكومي بنسبة 10%، ونحو 50% على التوالي. كما أخذت الحكومة المصرية في التخلي تدريجيًا وبشكل غير رسمي، عن التزامها بسياسة تعيين الخريجين- والتي كانت ملتزمة بها طبقًا للقانون رقم (14) لسنة 1964 – وأصبح خريجو الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة، ينتظرون مددًا تتراوح ما بين خمس إلى سبع سنوات للحصول على عمل حكومي، وخلال الفترة من (1983/82–1988/87) تم تشغيل 1.5 مليون فرد، أي حوالي 20% من حجم الداخلين في سوق العمل، وقد لجأت الحكومة إلى عدم شغل كافة الوظائف الشاغرة في القطاع العام والحكومي، وتم تعقيد إجراءات التشغيل.[2] حيث بلغت نسبة البطالة بين الشباب في الدول العربية وفقًا لتقرير منظمة العمل الدولية نحو23,2٪ في عام 2012، بالمقارنة مع المتوسط العالمي الذي يبلغ 13,9%.[3]

وترتب على تدني نوعية الوظائف وانخفاض عائد التعليم والتأهيل انخفاض العائد النقدي أو الدخل، ويرجع البعض ذلك أيضًا إلى تزايد عدد الأفراد الذين يحصلون على التعليم، وزيادة عرض العاملين المتعلمين، ومع تزايد حدة المنافسة بين هؤلاء العاملين فإنه من المحتمل أن يقل المقابل الذي يحصل عليه العاملون من تعليمهم، ويفترض هذا الرأي أن نمو الطلب على التعليم والمهارات أكثر بطئًا من نمو المعروض من التعليم،[4] حيث يوجد الشباب على نحو مفرط في العمل متدني الأجر، أي العمل الذي يقل أجره عن ثلثي الأجر الوسيط. وفي البرازيل في عام 2009 مثلاً، بلغت نسبة العمال المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة في العمل متدني الأجر ما يعادل 30.5 في المائة، بينما بلغت في المقابل نسبة العمال المتراوحة أعمارهم بين 25 و49 سنة ما يعادل 18.5 في المائة وبالمثل، بلغت نسبة الشباب في الوظائف متدنية الأجر في (الفلبين) 2008 (وجنوب إفريقيا) 2007 (على التوالي ما يعادل 28.8 في المائة و41.2 في المائة)، بينما بلغت في المقابل نسبة جميع العمال ما يعادل 14.6 في المائة و32.5 في المائة. وتؤكد البيانات المتعلقة بالعمال الذين يتقاضون الحد الأدنى للأجر، التمثيل المفرط للعمال الشباب في العمل متدني الأجر. وعلى سبيل المثال، شكل العمال الشباب في الولايات

1 تيمونز روبيرتس، ايمى هايت، من الحداثة الى العولمة،مرجع سابق،ص153.

2 أمنية حلمي: إنعكاس برنامج الاصلاح الاقتصادي على سوق العمل المصري، فى الجوانب السياسية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في مصر، قضايا التنمية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- مركز دراسات وبحوث الدول النامية،1996،ص118

3 هنرى. ج. شاوول، البطالة بين الشباب العربى، المملكة العربية السعودية- جدة، 20 نوفمبر 2013، ص3

4 تقرير التنمية البشرية في مصر 2010، ص159.

المتحدة 20 في المائة فقط من جميع العمال الذين يتقاضون الأجر بحسب ساعات العمل، وشكلوا حوالي نصف العمال الذين يتقاضون الحد الأدنى للأجر أو أقل.[1]

وتشير الإحصائيات إلى تساوي متوسط الأجور النقدية للعاملين في مشروعات القطاع العام وقطاع الأعمال العام لكل من الرجال والنساء، والذي بلغ 232 جنية في الأسبوع، بينما يرتفع متوسط أجر الرجال عن النساء في القطاع الخاص بحوالي 24 جنية أسبوعيًا (179 جنية للذكور مقابل 155 للإناث)[2].

ويعاني الشباب على نحو مفرط من مشكلات العجز في العمل اللائق والوظائف متدنية الجودة، التي تقاس بفقر العاملين وتدني الأجور أو وضع العمالة، بما في ذلك انتشار السمة غير المنظمة. وفي الاقتصادات النامية، حيث يعيش90 في المائة من الشباب، لا يمكن لمعظم الشباب البقاء على قيد الحياة من دون عمل، والعمال الشباب في هذه البلدان معرضون على نحو خاص للبطالة الجزئية والفقر. وتبين الأدلة أن الشباب مرشحون أكثر من البالغين لأن يكونوا ضمن الفقراء العاملين وتفيد آخر تقديرات منظمة العمل الدولية بشأن فقر العاملين أن الشباب يمثلون نسبة واسعة إلى حد مفرط من الفقراء العاملين في العالم، ويشير ارتفاع معدلات الفقر في صفوف العاملين إلى أن الدخل الذي يُجْنَى من العمل لا يزال أقل من المستوى المطلوب لضمان مقومات العيش اللائق. وفي البلدان البالغة 52 بلدًا، التي تتاح بشأنها معلومات، يمثل الشباب نسبة 23.5 في المائة من مجموع الفقراء العاملين، و8.6 في المائة فقط من العمال غير الفقراء. ويعكس ارتفاع معدلات مشاركة الفقراء الشباب العاملين في القوى العاملة، ومعظمهم يعمل في القطاع الزراعي، الفرص الضائعة على العديد من الشباب الذين لولا ذلك لكانوا ذهبوا إلى المدارس أو حصلوا المهارات أو التعليم مما قد يزيد من إنتاجيتهم ودخلهم في المستقبل، والكثير من الفقراء العاملين الشباب يفتقرون إلى مستوى تعليم ابتدائي.[3]

4- الهجرة:

غالبًا ما يرغم الشباب، في ظل غياب آفاق التوظيف في الموطن، على الرحيل عن أسرهم ومجتمعاتهم المحلية بحثًا عن فرص عمل في الخارج أو في المراكز الحضرية، حيث تساهم الهجرة في تصحيح وضع سوق العمل وفي رفاه الأسر، ولاسيما أعداد كبيرة من الأسر الفقيرة التي تعتمد على تحويلات مالية من أقارب وأصدقاء يعملون في الخارج[4]. فوفق ما أورده تقرير إدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية (UN DESA)

1 مؤتمر العمل الدولى، الدورة 101،أزمة عمالة الشباب: حان وقت العمل، مرجع سابق، ص 12

2 الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وضع المرأة والرجل فى مصر، مرجع سابق، ص94.

3 مؤتمر العمل الدولى، الدورة 101،أزمة عمالة الشباب: حان وقت العمل، مرجع سابق، ص 12. انظر أيضًا: تقرير التنمية البشرية 2014، ص 42.

4 الأمم المتحدة، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 2008/2007م، نيويورك، 2008، ص 57.

عن الشباب في العالم لعام 2013، نجد أن 75 مليونًا من أصل 232 مليون مهاجرًا دوليًا هم دون سن ال 30 عامًا، وحوالي نصف عدد المهاجرين الدوليين الشباب هم فتيات ونساء، ويعيش 60 في المئة من المهاجرين الدوليين الشباب في البلدان النامية. وغالبًا ما تترافق الهجرة القسرية وغير المشروعة مع منافع متنوعة، بما في ذلك اكتساب المهارات، والتحويلات المالية، وفرص مهنية وأجور أعلى، لكن الهجرة للعمل بين الشباب تجلب أيضًا تحديات إنمائية، بما في ذلك، الاتجار بصناعة الجنس، والجريمة، وتعاطي المخدرات، وزيادة قابلية الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وتحديات صحية أخرى، وحماية ضعيفة للعامل المهاجر.[1]

ولقد شهدت أسوق العمل المصرية تغيرًا ملاحظًا خلال الفترة 1975-1985، حيث استقطبت أسواق العمل الخليجية جزءًا لا بأس به من العمالة المصرية الماهرة، والتي حل محلها جزء من البطالة الأقل مهارة، وبدأ شكل آخر من أشكال الاختلال في سوق العمل حيث ظهر العجز في كثير من المهن والمهارات العالية يقابله فائض من غير ذوي المهن (من المتعلمين) في حالة بطالة صريحة أو سافرة. هذا ورغم حدوث وفرة نسبية في الموارد المالية (الاستثمارات) نتيجة عدة عوامل، مما أدى لارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى 7% سنويًا في المتوسط بأسعار عام 1975، إلا أن هذا النمو نتج من القطاعات الخدمية، ولم يترتب عليه توليد فرص عمل جديدة. ولم يتوقف قطاع التعليم عن إنتاجه السنوي، بل ساءت الجودة والتحصيل وتخلفت المناهج وتكدست المعامل والورش [2].

ووفقًا للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لسنة (2005) يوجد 1.9 مليون مهاجر مصري بصفة مؤقتة، موجودون بالمملكة العربية السعودية، وليبيا، والأردن، والكويت، وأغلب العاملين المصريين المهاجرين شباب من الذكور أكملوا دراساتهم بالمرحلة الثانوية. ووفقًا لمسح النشء والشباب، يتطلع 15% من الشباب المصري في الفئة العمرية من (18-29سنة) للذهاب للعيش أو العمل بالخارج، ويتمثل الدافع الأساسي الذي يجذب الشبان للهجرة في الدافع الاقتصادي حيث ذكر 95% من الذكور أن العامل الذي يجذب الهجرة هو الحصول على المال، أما فيما يتعلق بالعوامل التي تدفع للهجرة، ذكر ثلثا الذكور الذين يتطلعون للهجرة أن الدافع هو نقص فرص العمل في مصر، كما أشار 44% إلى انخفاض الدخول. وبهذا تعتبر العوامل التي تدفع الذكور إلى التطلع للهجرة هي نفسها تقريبًا الدوافع وراء الهجرة الفعلية[3].

---

1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين 2014-2017، نيويورك، 2014، ص 16.

2 سيد محمد عبد المقصود، قضية قصور التشغيل»البطالة» وعلاقتها بجودة التعليم، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 174، معهد التخطيط القومي، يوليو 2003، ص30.

3 تقرير التنمية البشرية في مصر، 2010، ص 160.

كما أكد تقرير التنمية البشرية لعام 2002 أنه نتيجة لقلة فرص العمل أمام الشباب أعرب (51%) من المراهقين، و(45%) من المراهقين الأصغر سنًا عن رغبتهم بالهجرة، معبرين بشكل واضح عن عدم رضاهم عن الأوضاع الحالية والفرص المستقبلية في بلدهم الأم[1].

وقد استفادت مصر من هجرة أبنائها للعمل بالخارج حيث تعتبر مصر واحدة من الدول التي تتلقى أكبر نسبة تحويلات، حيث تحتل المرتبة الثالثة بعد الهند والمكسيك. وتشكل تحويلات العمال المهاجرين نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلى وتساهم في انتعاش السوق المحلي ودعم المستوى الاجتماعي والاقتصادي للعديد من الأُسر في الريف والحضر.

ولكن الكارثة بحرب الخليج التي أدت إلى عودة كثير من المصريين، فزادت البطالة وخاصة بين خريجي مراحل التعليم. أيضًا مع ازدياد حدة المنافسة بين العمالة الآسيوية الرخيصة والعمالة المصرية، فقدت العمالة المصرية في دول الخليج مركز الريادة وحل محلها طوفان العمالة الرخيصة القادمة من الهند وباكستان وبنجلادش والعديد من الدول الآسيوية الأخرى، مما أدى إلى صعوبة وجود فرص عمل للعديد من الشباب المصري الراغب في الهجرة إلى هذه الدول، أضف إلى ذلك ارتفاع معدلات البطالة في الداخل، وزيادة أعداد الخريجين، وخصخصة الشركات وتطبيق نظام المعاش المبكر. وقد أدى ذلك إلى توجه الشباب المصري للسفر إلى دول أخرى وأسواق جديدة لم تكن مألوفة لهم من قبل، مثل السفر إلى إيطاليا وفرنسا وبعض الدول الأخرى في أوروبا. ونظرًا لعدم المعرفة الكافية لدى الشباب الراغب في تحسين معيشته؛ فقد وقع العديد منهم في شباك النصب والاحتيال. كما تعرض العديد منهم للوفاة في مياه البحر والحبس والطرد والترحيل ويمثل الشباب المصري إحدى المجموعات المستهدفة من قبل دوائر المهربين داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها. ولأن الجميع يعلم أن الدافع الرئيس للهجرة سواء أكانت شرعية أم غير شرعية، إلى دول الخليج العربية أو إلى أوروبا هو البطالة وعدم القدرة على الالتحاق بسوق العمل والحصول على فرصة عمل مناسبة في مصر[2].

ووفقًا لمسح النشء والشباب يتطلع 15% من الشباب المصري في الفئة العمرية من (18–29سنة) للذهاب للعيش أو العمل بالخارج، ويتمثل الدافع الأساسي الذي يجذب الشبان للهجرة في الدافع الاقتصادي، حيث ذكر 95% من الذكور أن العامل الذي يجذب إلى الهجرة هو الحصول على المال، أما فيما يتعلق بالعوامل التي تدفع للهجرة، ذكر ثلثا الذكور الذين يتطلعون للهجرة أن الدافع هو نقص فرص العمل في مصر، كما أشار 44% إلى انخفاض الدخول. وبهذا تعتبر العوامل التي تدفع الذكور إلى التطلع للهجرة

1 تقرير التنمية الإنسانية العربية،2002، ص 6.

2 أيمن زهرى، دفتر أحوال المجتمع المصري، شبين الكوم، مطابع الولاء الحديثة، 2006، ص 55.

هـي نفسـها تقريبًـا الدوافـع وراء الهجـرة الفعليـة[1]. كمـا أكـد تقريـر التنميـة البشـرية لعـام 2002م، أنـه نتيجـة لقلـة فـرص العمـل أمـام الشـباب أعـرب (51%) مـن المراهقـين، و(45%) مـن المراهقـين الأصغـر سـنًا رغبتهـم بالهجـرة معبريـن بشـكل واضـح عـن عـدم رضاهـم عـن الأوضـاع الحاليـة والفـرص المسـتقبلية في بلدهـم الأم[2].

ولقـد ذكـرت إحـدى الدراسـات أنـه علـى الرغـم مـن المخاطـر التـي يتعـرض لهـا المهاجريـن غيـر الشـرعيين، إلا أن العديـد ممـن تم ترحيلهـم إلـى مصـر يرغبـون في العـودة إلـى أوروبـا مـرة أخـري. حيـث أعـرب أكثـر مـن 90 بالمائـة مـن العائديـن رغبتهـم في خـوض هـذه التجربـة مـرة أخـرى، وأشـارت الدراسـة إلـى أن نسـبة 57,2% مـن المبحوثـين أشـاروا إلـى أن سـبب هجرتهـم كان بسـبب أن الدخـل في مصـر أقـل مـن الدخـل في أوروبـا. كمـا أشـار 54,9% مـن المبحوثـين إلـى أن السـبب يتمثـل في الظـروف المعيشـية الصعبـة في مصـر. وذهـب آخـرون بنسـبة 52,4% إلـى أنـه لا توجـد فـرص عمـل في مصـر.

وأوضـح 20% مـن المهاجريـن بأنهـم قـد تم ترحيلهـم وإعادتهـم إلـى مصـر بسـبب أنهـم تخطـوا حـدود التأشـيرة الممنوحـة لهـم أو أنهـم أعيـدوا بسـبب محاولتهـم التسـلل للأراضـي الأوروبيـة بطريقـة غيـر شـرعية. كمـا أوضحـت نتائـج الدراسـة أن الشـباب المصـري علـى وعـي تـام بالآثـار السـلبية للهجـرة غيـر الشـرعية والتـي مـن بينهـا: القبـض علـى المهاجريـن غيـر الشـرعيين وترحيلهـم وفـرض الغرامـات عليهـم بالإضافـة إلـى الأخطـار المصاحبـة لرحلـة الهجـرة وخصوصًـا الرحلـة عبـر البحـر المتوسـط، وقـد أشـار 11.2% مـن العائديـن في رغبتهـم في العـودة مـرة أخـرى إلـى أوروبـا بالرغـم مـن هـذه العواقـب المترتبـة عليهـا.[3]

ثانيا- دور المتغيرات الاجتماعية في تشكيل نوعية الحياة للشباب:

تمثـل نوعيـة الحيـاة التـي يحياهـا الإنسـان التحـدي الأكبـر والأهـم للتنميـة البشـرية. لـذا يسـتهل تقريـر التنميـة الـذي أعـده البنـك الدولـي (World Bank, World Development Report 1991) بعـرض أهـم تحـدي يواجـه التنميـة، فقـد أعلـن "أن التحـدي أمـام التنميـة هـو تحسـين نوعيـة الحيـاة، خاصـة في الـدول الفقيـرة، وأن أفضـل نوعيـة للحيـاة هـي التـي تتطلـب دخـولاً عاليـة، ولكنهـا في الوقـت نفسـه تتضمـن أكثـر مـن ذلـك، تتضمـن تعليمًـا جيـدًا ومسـتويات عاليـة مـن التغذيـة والصحـة العامـة وفقـرًا أقـل، وبيئـة نظيفـة، وعدالـة في الفـرص، وحريـة أكثـر للأفـراد وحيـاة ثقافيـة غنيـة». فالتنميـة البشـرية لا تنتهـي عنـد تكويـن القـدرات البشـرية مثـل: تحسـين الصحـة وتطويـر المعرفـة والمهـارات؛ بـل تمتـد إلـى أبعـد مـن ذلـك حيـث الانتفـاع بهـا سـواء في مجـال العمـل مـن خـلال توفـر فـرص الإبـداع، أو التمتـع بوقـت الفـراغ، أو الاسـتمتاع

1 تقرير التنمية البشرية في مصر، 2010، ص 160.

2 تقرير التنمية الإنسانية العربية،2002، ص 6.

3 Information Disscmination on Migration(IDOM)، اتجاهات الشباب المصرى حول الهجـرة لأوروبـا، مـارس 2006، ص 7–70.

باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان، أو المساهمة الفاعلة في الأنشطة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ونظرًا لكل ذلك أصبحت التنمية البشرية توجهًا إنسانياً للتنمية الشاملة المتكاملة وليست مجرد تنمية موارد بشرية، أو بعبارة أخرى أن التنمية البشرية ترتبط ارتباط وثيق بنوعية الحياة التي يتمتع بها البشر داخل مجتمعاتهم. ونظرًا لأن البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة، لذا فإن قدرات تلك الأمة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية[1]. لذلك سنركز في عرضنا للمتغيرات الاجتماعية على ثلاث عناصر أساسية وهي: التعليم والصحة والمسكن.

1- التعليم:

إن الحاجة إلى التعليم ضرورة من ضرورات البقاء والنماء للإنسان في أي مجتمع، وفي أي زمان ومكان. والتعليم في مجمله عملية يتحول فيها الوليد البشري من مجرد كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، وبه يتميز عن الكائنات الأخرى. وإذا كان التعليم حقاً من حقوق الإنسان من الناحية القانونية فإنه واجب على الفرد وعلى المجتمع من ناحية التنمية للبشر وبالبشر[2].

والتعليم له العديد من العوائد على الفرد والأسرة والدولة، فالتعليم يؤثر في الأجور، حيث بينت الدراسات التي أجريت عن أسواق العمل الارتباط بين الأجور الأعلى ومستوى التعليم، لذلك فإن التعليم يعزز قدرة الإنسان على إعادة تخصيص الموارد استجابة للتغير الاقتصادي لمواجهة تقلبات الأسعار، ويشجع على استخدام التكنولوجيا الجديدة في المنزل لأغراض الصحة والتغذية والتعلم[3].

بالإضافة إلى ذلك فإن التعليم يشكل القيم والمواقف وأنماط السلوك التي لها دور جوهري في تحديد سرعة وشكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، علاوة على الإسهام الكبير للتعليم في النمو الاقتصادي. وهذا يفسر تخصيص استثمارات كبيرة للتعليم في الدول ذات النمو الاقتصادي السريع، وعلى سبيل المثال ارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم في كوريا خلال الفترة ما بين الخمسينيات والثمانينيات من 2 % إلى 2,5 من مجموع الإنفاق الحكومي[4].

---

1 يسر عبد الفتاح أحمد، المؤشرات الاجتماعية والنفسية لنوعية الحياة وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموجرافية لدى شرائح مختلفة: دراسة للفروق بين بيئات ريفية وحضرية فى مصر، آطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس- معهد البحوث والدراسات البيئية، 2012، ص 6.

2 حامد عمار: التنمية البشرية في الوطن العربي، القاهرة: دار سينا للنشر، 1992، ص 100.

3 البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1999/98.

4 بادما ماليلي: المؤسسات عابرة القومية وتنمية الموارد البشرية، مجلة مستقبليات، مج7، ع 1، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو.

أ- الشباب والفرص التعليمية:

تشير البيانات إلى ارتفاع معدلات الأمية بين الإناث في الريف عن الحضر، لتصل إلى (63% مقابل36% للذكور) في الريف، و(34% مقابل 20% للذكور) في الحضر. وتؤكد البيانات أيضًا على الاختلافات في الفرص بين الإناث والذكور في معظم بلدان العالم، حيث تعد مشاركة الإناث في التعليم الابتدائي أدني من مشاركة الذكور، حيث بلغت في عام 2006/2005 (94% مقابل 96% للذكور)، وفي التعليم الإعدادي بلغت النسبة (97% مقابل 100 للذكور)، والتعليم الثانوي (73% للإناث مقابل 72% للذكور)، أما في التعليم الجامعي نجد أن الفتيات يلتحقن بنسبة أكبر بالكليات النظرية، حيث بلغت في عام 2007/2006 (48% مقابل 42% في الكليات العملية)[1].

وفي ظل الفقر الذي تعيش فيه الأسر في المجتمع المصري تتدنى المستويات التعليمية، وترتفع معدلات الأمية بين الأسر الفقيرة وخاصة في صفوف الإناث، فقد تدفع الضغوط الاقتصادية بالأسر الفقيرة إلى عدم تعليم بناتهن وخاصة مع وجود عدد كبير من الأبناء، لذلك يقف الآباء أمام عدة اختيارات من بينها: خروج الفتيات من المدارس وتشغيلهن في الأنشطة غير الرسمية من أجل توفير المال، لذلك تمارس الفتيات في هذه الحالة مهن متواضعة مثل: الخدمة المنزلية التي اتسع نطاقها على نحو ملاحظ خلال السنوات الأخيرة[2].

وأشارت إحدى الدراسات إلى أن أبناء الشرائح العليا يحصلون على فرص تعليمية أكبر، ليس فقط بحكم انتمائهم الطبقي ولكن أيضًا بحكم البنية الطبقية للتعليم ذاته. فهم لا يحصلون على فرص في التعليم الحكومي فقط، ولكن استقرار حياتهم وتوافر تراكمات مادية لديهم يجعلهم أكثر حرصًا على تعويض أبنائهم من خلال الدروس الخصوصية، وهم أكثر قدرة على دفع أبنائهم نحو التعليم الخاص في المستوى ما قبل الجامعي والمستوى الجامعي أيضًا. الأمر الذي يمنحهم ميزة نسبية لنوعية التعليم الذي يحصلون عليه ويقلل لديهم فرص التعثر في التعليم. إلا أن أبناء الطبقات الفقيرة أقل قدرة على مواصلة التعليم الجامعي. ومن هنا تتأكد الفرضية القائلة بأن التعليم لا يمنح الطبقة الدنيا فرصًا عريضة للصعود إلى أعلى، وتغيِّر مواقعهم الطبقية. وربما يساهم التعليم في نقل أعداد قليلة من النابهين والأذكياء من أبناء الطبقة الدنيا، ولكن جلهم يتكدس داخل التعليم الفني، ومن ثم فإنهم يتخرجون دون اكتساب المهارات التعليمية التي تنقلهم إلى الشرائح الأعلى[3].

---

1 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وضع المرأة والرجل في مصر، 2007، صـــــــ3.

2 هبه الليثى، سياسات مكافحه الفقر وعدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي في المنطقة العربية، 2005، ص8. http:// www.apf.org.jo/paper-05.htm.
انظر أيضًا: محيا زيتون، أوضاع المرأة ه العاملة، مرجع سابق، ص54.

3 أحمد زايد :التعليم والطبقة في مصر: دائرة الإدماج والتهميش، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد الحادى عشر، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، يناير 2013، ص31.

وخلصت دراسة أجراها البنك الدولي باستخدام بيانات عام 2003 المتعلقة بدرجات اختبار الطلبة في الرياضيات والعلوم ضمن عينة تشمل 26 بلدًا ناميًا و21 بلدًا متقدمًا، إلى أن 5 في المائة فقط من الطلبة في البلدان المتقدمة لم يبلغوا مستوى أدنى من التعليم الأساسي في الرياضيات والعلوم، وفي المقابل فشل أكثر من نصف الطلبة المختبرين في بلدان نامية في بلوغ هذا المستوى. ومن البلدان التي خضعت للدراسة الاستقصائية، سجلت أكبر حصص الطلبة الذين كانوا أميين وظيفيًا في بيرو (82%)، والمملكة العربية السعودية (67%)، والبرازيل (66%)، والمغرب (66%)، وجنوب إفريقيا (65%)، وبوتسوانا (63%)، وغانا (60%). وجدير بالذكر أن البلدان النامية التي تشملها قائمة البلدان الأسوأ أداءً، هي في معظمها بلدان متوسطة الدخل ولا تنتمي إلى أقل البلدان نموًا. ويعزى تدني التحصيل العلمي إلى عوامل عدة: فحالة المدارس في بلدان نامية عديدة مزرية وعدد المعلمين قليل وأجورهم متدنية. وبحلول عام 2015، ستحتاج أشد البلدان فقرًا إلى توظيف حوالي 1.9 مليون معلم إضافي في التعليم الابتدائي، من بينهم 1.2 مليون في إفريقيا جنوب الصحراء لتوفير بيئة تعلم جيدة لجميع الأطفال كما ينبغي توزيع المعلمين على نحو أكثر عدلاً؛ ففي معظم الأحيان، يوجد في أشد المناطق فقرًا وفي أكثر المدارس حرمانًا أقل عدد من المعلمين وأقلهم مؤهلات، وهكذا تواجه البلدان النامية تحديًا جسيمًا لا يتمثل في زيادة فرص تعليم الشباب فحسب وإنما أيضًا في تحسين نوعية التعليم وهذا أمر مهم لا لتحسين إمكانات النمو الاقتصادي في البلدان النامية فحسب وإنما أيضًا لمنح الشباب فرصة الحصول على عمل لائق في اقتصاد عالمي كثيف المعارف أكثر فأكثر ومن الواضح أن حصول أجيال الشباب القادمة على قدر أوفر وأفضل من التعليم يمثل شرطًا أساسيًا لإيجاد حل دائم لمشكلة عمالة الشباب في البلدان النامية.[1]

ب- مشكلات النظام التعليمي:

إن الحاجة إلى التعليم ضرورة من ضرورات البقاء والنماء للإنسان في أي مجتمع، وفي أي زمان ومكان. والتعليم في مجمله عملية يتحول فيها الوليد البشري من مجرد كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، وبه يتميز عن الكائنات الأخرى. وإذا كان التعليم حقًا من حقوق الإنسان من الناحية القانونية فإنه واجب على الفرد وعلى المجتمع من ناحية التنمية للبشر وبالبشر[2].

والتعليم له العديد من العوائد على الفرد والأسرة والدولة، فالتعليم يؤثر في الأجور، حيث بينت الدراسات التي أجريت عن أسواق العمل الارتباط بين الأجور الأعلى ومستوى التعليم، لذلك فإن التعليم يعزز قدرة الإنسان على إعادة تخصيص الموارد استجابة للتغير

1 مؤتمر العمل الدولي، الدورة 101، أزمة عمالة الشباب: حان وقت العمل، مرجع سابق، ص40.

2 حامد عمار: التنمية البشرية في الوطن العربي، القاهرة: دار سينا للنشر.

الاقتصادي لمواجهة تقلبات الأسعار، ويشجع على استخدام التكنولوجيا الجديدة في المنزل لأغراض الصحة والتغذية والتعلم[1].

بالإضافة إلى ذلك فإن التعليم يشكل القيم والمواقف وأنماط السلوك التي لها دور جوهري في تحديد سرعة وشكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، علاوة على الإسهام الكبير للتعليم في النمو الاقتصادي. وهذا يفسر تخصيص استثمارات كبيرة للتعليم في الدول ذات النمو الاقتصادي السريع، وعلى سبيل المثال ارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم في كوريا خلال الفترة ما بين الخمسينيات والثمانينيات من 2.5% إلى 2% من مجموع الإنفاق الحكومي[2].

ولكن هناك العديد من المشكلات التي تواجه قطاع التعليم وتعوق تحقيق أهداف التنمية البشرية، من أهم هذه المشكلات:

- نقص كفاية التعليم.
- الإهدار التربوي الناتج عن الرسوب والتسرب.
- الاستيعاب ومعدلات احتفاظ التعليم بالطلاب.
- الكم والكيف والمشكلات المرتبطة بهما.
- تمويل التعليم والإنفاق عليه.
- نقص كفاءة الإدارة والتخطيط.
- الاتصالات الإدارية والروتين في عمليات الإدارة.
- قصور عمليات التدريب والتأهيل ورفع مستوى الأداء.
- الخلل في ميزان العرض والطلب على القوة البشرية العاملة في التعليم.
- التعليم والإنتاج والاستهلاك[3].

وتعد هذه المشكلات معوقًا أمام تحقيق جودة التعليم، وخاصة ونحن لسنا فقط في عصر المعلومات، وإنما أيضًا في عصر الكفاءة والفاعلية، حيث إن نمو الدول وتطورها خلال القرن الحادي والعشرين سيعتمد بشكل كبير على القدرة التي تكتسبها الدول في مجال استخدام المعرفة ورفع مستوى الكفاءة، وذلك لجعل اقتصادها أكثر إنتاجًا وأفضل قدرة على التنافس.

---

1 البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1999/98.

2 بادما ماميلي: المؤسسات عابرة القومية وتنمية الموارد البشرية، مجلة مستقبليات، مج7، ع 1، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو.

3 مهني محمد: استثمار الموارد البشرية لمواجهة بعض مشكلات التعليم، مرجع سابق، ص225.

ومن الجدير بالذكر أن ذلك يتحقق من خلال الاهتمام بتأهيل الأفراد وتدريبهم، حيث إن التأهيل والتدريب يعدان من الوسائل الرئيسة التي تستطيع بها الدول النامية ومنها الدول العربية أن تعزز بهما الكفاءة والفاعلية بهدف تخريج الكوادر المؤهلة والمدربة تدريبًا عاليًا لتحقيق النمو والتطور المستديمين، وكما يقول ماك راي McRae في كتابه الشهير «العالم في عام 2020» إن محركات النمو القديم، الأرض ورأس المال والموارد الطبيعية لم تعد ذات أهمية، فالإمكانات الكمية التي درجت تقليديًا على تحقيق الثراء، يجري استبدالها بسلسلة من الخصائص النوعية التي تعزز الجودة النوعية والتنظيم والدافع والانضباط الذاتي لدى الناس، ويتأكد هذا الجانب بالنظر إلى الأسلوب الذي جعل مستوى المهارات البشرية يصبح أكثر أهمية في قطاع التصنيع في مجال الخدمات الناتجة عن الخصخصة وفي القطاع العام[1].

بل نجد أن الدراسة التي أعدها المنتدى العربي للتنمية والتشغيل التابع لمكتب العمل الدولي والذي تم إعداده في الدوحة –نوفمبر 2008 قد أشارت إلى أن هناك مشكلات أساسية في المنطقة ترتبط بجودة المهارات الموجودة بين الباحثين عن العمل ربما في ذلك مهارات المبادرة الفردية، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى عدم المطابقة أو الموائمة بين حاجات السوق والنظام التعليمي والأداء الهش لأنظمة التدريب المهني والتقني. وبالتالي أضحى معيار تقدم الأمم غير مستند بشكل كبير على ما تملكه من موارد مادية، بل على ما تملكه من موارد بشرية قادرة على تحويل هذه الموارد إلى سلع وخدمات. فمن المعروف أن أحد أهم الطرائق لتحسين إنتاجية المجتمع هو تحسين مهارات القوة العاملة، ورفع مستوى التحصيل التعليمي لمواطنيه[2].

ففي الماضي كانت الدول تركز غالبًا على سنوات التعليم باعتبارها حصيلة تقريبية للمستوى المتوقع من إنتاجية الفرد، وكان ثيودور شولتز Theodore Schultz وآخرون يعتقدون بوجود علاقة بين عدد سنوات الدراسة والدخل الإضافي الذي يمكن أن يحققه الفرد من ناحية، وبين عدد سنوات الدراسة والعائد الاقتصادي الذي يمكن أن يحققه المجتمع برمته من ناحية أخرى. ويعني هذا أن النجاح في سوق العمل يرتبط مباشرة بمستوى رأس المال البشري الذي يملكه كل فرد[3].

1 H. McRae, the World in 2020, Boston,: Harvard Business School Press, 1994, pp12-13

2 مرعى عبد الله المغربى، أبو بكر حمد الودان: معوقات المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب المهنى واحتياجات وشروط سوق العمل» دراسة حالة:التجربة الليبية»، بحث مقدم للندوة القومية حول دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل من 8–11–2009، القاهرة، ص4.

3 T.w Schultz, American Economic Reviw, Investment in Human Capital, no 1, vol 5, 1960, P17

ج- التعليم وتأهيل القوى البشرية:

مر التعليم على مختلف العصور بمراحل مختلفة، إذ انتقلت مهامه من الأسرة إلى المعلمين الحرفيين وإلى المدارس والمعاهد والجامعات وذلك بعد تطور تقنيات ووسائل العمل التي أصبحت تحتاج إلى معارف ومهارات متطورة. ولقد علقت الآمال والطموحات على المؤسسات والمراكز التعليمية في توفير قوي عاملة، لتوفير فرص عمل أكثر إنتاجية وملاءمة لحاجات التنمية، إلا أن هذه الآمال والتوقعات أصيبت كثيرًا بالإحباط وخيبة الأمل بعد التطور العلمي التكنولوجي الهائل، وأصبحت معظم المؤسسات التعليمية والتدريبية عاجزة في كثير من الدول النامية على تحقيق رغبات وحاجات المجتمع في مواكبة التطورات التقنية التي فرضت على آليات سوق العمل.

هذا الوضع الجديد دفع الكثير من المخططين وصناع القرار إلى محاولة جعل أنظمة التعليم قادرة على المساهمة الحقيقية في تأهيل أو إعادة تأهيل القوى البشرية، وذلك من أجل تحقيق هدف الحياة الإنسانية والذي يتمثل في تحقيق الأمن بأبعاده المختلفة للإنسان وخاصة الأمن الاقتصادي والغذائي والمهني وهذا ما يعرف بالأمن الاجتماعي بمفهومه التقليدي، وحديثًا بالحق في التنمية البشرية المستدامة.

ويشكل السكان عنصرًا أساسيًا من عناصر التنمية الشاملة في المجتمع، ويمثل جيل الشباب شريحة مهمة من هذه التركيبة السكانية من حيث العدد والقدرة على الإنتاج، وتنوع تخصصاته وخصائصه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتنموية الفاعلة في المجتمع، ويزيد من أهمية هذه الشريحة أنهم الأكثر تأثرًا، وبخاصة في ظل التحولات التي صاحبت العولمة. من هنا تأتي أهمية تنمية رأس المال البشري التي تفوق في أهميته رأس المال المادي، لأن التكلفة العالية في إعداده منذ الطفولة إلى أن يصبح قادرًا على العمل المنتج يكلف الأسرة والمجتمع كثيرًا، وبالتالي فإن إهداره وبقاؤه دون عمل هو إهدار للتنمية المجتمعية الشاملة[1].

ولقد كان ذلك سببًا في نمو الاتجاه نحو التعليم وربطه باقتصاد المجتمع، ولقد تمكن ثيودر شولتز T. Schultz في عام 1961 من حسم الجدل الفلسفي الذي كان سائدًا من أيام آدم سميث حول مساهمة التعليم في عملية النمو الاقتصادي، ولقد أدت مساهماته إلى أن يعامل التعليم على أنه استثمار في رأس المال البشرى، وتحولت النظرة إلى التعليم من مجرد كونه قطاعًا كباقي القطاعات الخدمية، إلى اعتبار نشاطه ومن ثم ناتجه بمثابة استثمار له مردوده على مستقبل التنمية.

وتبلور مفهوم «رأس المال البشرى» الذي يشير إلى أن الاستثمار الذي يتحقق في البشر من خلال التعليم مولدًا رأسمالاً جوهريًا للأفراد والمجتمعات على حد سواء، ويظهر ذلك

1 مهدى محمد القصاص: بيئة استثمار رأس المال البشرى «دراسة ميدانية فى قرية مصرية»، المؤتمر العلمي الدولي الثالث للبيئة، جامعة جنوب الوادي، نوفمبر 2008.

في صورة توجيهات اجتماعية، ومعارف وقدرات ومهارات. كما تبلور مفهوم «تنمية الموارد البشرية» الذي قام على أن البشر مورد كأي مورد أخر، وعنصر من عناصر الإنتاج يتعين أن ينمى ويصان لكي يحقق أقصى إنتاجية ممكنة. وحصل البشر على دفعة قوية بتبني الأمم المتحدة لمفهوم «التنمية البشرية» في بداية عقد التسعينيات، الذي يرى في رفاه البشر غاية الجهد الإنساني، وليس مجرد وسيلة من وسائله، حيث أعطى هذا المفهوم الجديد أهمية كبرى لكيفية بناء وتطوير القدرات الإنسانية من خلال توفير التغذية الجيدة وتأمين الخدمات الصحية والتعليمية المتميزة، ليتمكن المجتمع من توظيف هذه القدرات في تعظيم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

إذا التنمية البشرية وفق المفهوم الجديد ليست مجرد تنمية موارد بشرية، وإنما هي توجه إنساني للتنمية الشاملة الذي يشتمل على ثلاثة أبعاد، الأول: تكوين القدرات البشرية من خلال تحسين الصحة، وتطوير المعارف والمهارات، والثاني: استخدام البشر لهذه القدرات في الإنتاج، الثالث: رفع مستوى الرفاه البشري المتحقق أو ما يسمى (نوعية الحياة أو جودة الحياة).

وهكذا فإن حجم القوى العاملة وخصائصها له دورًا أساسيًا في تحديد حجم الإنتاج ونوعه، وبالتالي تحديد مستوى الرفاهية، وأيضًا مستوى التنمية البشرية، وبقدر تعلق الأمر بالعلاقة بين التعليم والتنمية يمكن القول بوجود خلل ما في العلاقة بين التعليم والتنمية، ويتمثل هذا الخلل في غياب التنسيق والتكامل بين متطلبات التنمية المعاصرة، ونوعية التعليم في المدرسة، ولعل هذا الخلل هو الذي رفع من معدلات البطالة في كل الدول العربية تقريبًا، فالملاحظ أن التعليم هو الذي يصنع البطالة، فالخطط التعليمية لا تأخذ في اعتبارها طبيعة التنمية وتطورات سوق العمل العربية، إضافة إلى أن التعليم لم يساهم بشكل فعال في تكوين المهارات والتخصصات خاصة العلمية الدقيقة التي تحتاجها التنمية المعاصرة في كثير من الدول [1].

ويرى البعض أن التأهيل لا يتم إلا إذا دخل الفرد سوق العمل، فمن المفترض أن المهارات لا يمكن اكتسابها في سوق العمل إلا من خلال تراكم رأس المال البشرى أثناء العمل بالوظيفة، فبمجرد حصول الفرد على الوظيفة، يكتسب العامل غير المهاري المهارة سواء أكانت تلك المهارة محدودة أم عامة.

وفي ظل التقدم التكنولوجي الذي يقلل من قيمة الوظائف التي لا تحتاج إلى مهارات عالية ويخلق في مقابل ذلك وظائف جديدة ترتكز على المعرفة، وتعمل على تغيير الأهمية النسبية لعوامل الإنتاج يتطلب ذلك تنمية رأس المال البشري من حيث الكم والكيف.

1 فلاح خلف على الربيعى: النظام التعليمى ومتطلبات سوق العمل فى ليبيا، مجلة علوم إنسانية، htm.al5l/nl.ulum.www//:http

لذا فهناك اتفاق على أن التحديات التي يحملها العصر الجديد لن يتصدى لها إلا رأس مال بشري دائم الترقي والنمو، سواء على المستوى الفردي أو على صعيد المجتمعات حتى يمكن للجميع المشاركة في العالم الجديد في ظل سياق تنافسي شديد. وهناك اتفاق على أن الارتقاء بالثروة البشرية لن يحققه إلا تعليم يتوافر فيه شروط الجودة الكلية في كافة مراحله ومستوياته، ويبقى للتعليم الجامعي خصوصيته، إذ يلعب دورًا أساسيًا في حياة الأمم من خلال تلبية احتياجاتها من القوى البشرية التي تصنع حاضرها. وترسي قواعد مستقبل التنمية فيها، ولن يتحقق ذلك إلا بالارتقاء بمستوى خريجي هذا التعليم[1].

وقد أظهر مسح القوة العاملة لعام 2006 أن هناك تأثير لنوع التعليم في تحديد قطاع العمل، فوفقًا للمستوى التعليمي تبلغ نسبة العاملين في القطاع الحكومي 3,3% للمتعلمين تعليمًا أقل من المتوسط، ترتفع إلى 52,5% تقريبًا للمتعلمين تعليمًا متوسطًا، وتصل إلى 71,8% للمتعلمين تعليمًا أعلى من متوسط. أما على مستوى نوع التعليم تصل نسبة العاملين في القطاع الحكومي 42,3% بين المتعلمين تعليمًا حكوميًا، بينما تنخفض هذه النسبة انخفاضًا شديدًا إلى 21,6% فقط بين المتعلمين تعليمًا خاصًا، ويظهر عائد التعليم الخاص على العمل بالقطاع الخاص مقارنة بالتعليم الحكومي، حيث تبلغ نسبة العاملين بالقطاع الخاص 54% بين المتعلمين تعليمًا حكوميًا، بينما يعمل بهذا القطاع 74% تقريبًا من المتعلمين تعليمًا خاصًا. وتوضح هذه البيانات أن ثلاثة أرباع الحاصلين على تعليم خاص يحصلون على فرص أوسع للعمل في القطاع الخاص من الحاصلين على تعليم حكومي.

وتتحسن ظروف العمل بارتفاع المستوى التعليمي بدلالة الوضع القانوني للعمل ومدى وجود تأمينات اجتماعية، فهناك 6,1% فقط من المتعلمين تعليمًا أقل من المتوسط لديهن عقد عمل قانوني أو قرار تعيين، وترتفع هذه النسبة ارتفاعًا ملاحظًا لتصل إلى 63,2% تقريبًا للمتعلمين تعليمًا متوسطًا، وتبلغ 83% تقريبًا للمتعلمين تعليمًا أعلى من متوسط. وتصل نسبة من يعملن بعقد عمل أو قرار تعيين 56% تقريبًا بين المتعلمين تعليمًا حكوميًا، بينما ترتفع إلى 76% بين المتعلمين تعليمًا خاصًا. كذلك يأخذ انتشار وجود تأمينات اجتماعية نفس الاتجاه تقريبا سواء على المستوى التعليمي أو نوع التعليم. ففيما يبدو أن التعليم الخاص يعمل على تحسين ظروف العمل ويوفر ظروف تأمينية ووضع قانوني أفضل إلى حد ما من التعليم الحكومي[2].

2- أزمة المسكن وتأخر سن الزواج لدى الشباب:

السكن ضرورة أساسية من ضرورات الحياة، وحق مشروع لكل إنسان، وأداة لرفع مستوى المواطنين، ولا تتم المواطنة الحقة بدون سكن مريح آمن يوفر كافة المتطلبات،

1 مهدى محمد القصاص: بيئة استثمار رأس المال البشرى، مرجع سابق.

2 خالد عبد الفتاح، العائد الاجتماعي من التعليم فى مصر، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد الحادى عشر، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2013، ص59.

ويحقق للمواطن ما يرتجيه من أمن واستقرار وطمأنينة له ولأسرته. فالمسكن المناسب يؤثر بلا شك على صحة الإنسان ونفسيته والتي بدورها تؤثر على إنتاجيته وبالتالي على مستوى معيشته.

ويعد المسكن أحد الموارد الأساسية لنوعية الحياة الضرورية والتي من خلالها يشعر الإنسان بالراحة والاستقرار والسكن لذلك شكل المسكن أحد الموارد التي تشكل هدفًا رئيسًا تسعي إليه البشرية من بداية الخلق، فمنذ أن وجد الإنسان على الأرض، بدأ بالبحث عن مأوى يقيه الحر والبرد، وشرور الطبيعة مثل العواصف والرياح الشديدة، والسيول، ويقيه شر الوحوش كلها، وأذى أخيه الإنسان. وما البيت الذي نسكنه الآن إلا نتيجة تطورات كثيرة طرأت على المسكن، وأضافت إليه في كل مرة شيئًا جديدًا لتأمين راحة الناس، وتأمين جميع حوائجهم اليومية[1].

وقد أدى ارتفاع مستوى المعيشة الذي يحققه الإنسان يومًا بعد يوم أن عمل على تطوير مسكنه وما يشتمل عليه من مفردات داخلية، فلم يعد المسكن مجرد 4 جدران وسقف لقضاء الحاجة البيولوجية للإنسان بل أخذت الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية تستأثر وتفرض وجودها على المسكن ومواصفاته الداخلية والخارجية وشروطه الصحية.

وفي سبيل توفير المسكن الملائم لجميع المواطنين بصفة عامة والشباب بصفة خاصة اتخذت الحكومة المصرية منذ أوائل الخمسينيات عدة إجراءات للتعامل مع قضية الإسكان، حيث تميزت السياسة الإسكانية في الخمسينيات والستينيات بالتوازن النسبي؛ إذ توافر السكن لكافة الفئات الاجتماعية، وكان الإيجار يتفق مع دخول المواطنين. وجاءت حقبة السبعينيات وما سبقها من أزمة حادة في الإسكان الأمر الذي أدى بالحكومة ممثلة في وزارة التعمير أن تعلن تنحى القطاع العام كشريك في بناء السكن الفاخر لتقتصر مسئولية الحكومة على الإسكان الشعبي فقط، ورغم تلك السياسة إلا أن نصيب الإسكان الاقتصادي انخفض إلى النصف في الفترة من 1975–1980 من 73% في بداية الفترة إلى 40% في عام 1980. ونتيجة لذلك شهدت مصر ظاهرة الإسكان غير الرسمي لمواجهة المشكلة الإسكانية وخاصة بين محدودي الدخل.

ورغم أن عقد الثمانينيات شهد توسعًا في إنشاء المساكن، إلا أن حدة مشكلة الإسكان لم تخف، لأنه في ذات الوقت الذي لم تتوفر للطبقة الفقيرة الإسكان المناسب، وفرت المسكن الثاني والثالث لبعض العائلات، وجهزت منازل لطبقات أخرى غير تلك الفقيرة ومحدودة الدخل من الشباب، والذين عجزوا عن الحصول على المسكن الاقتصادي منخفض التكاليف، ومع استصدار قانون يبيح بيع الوحدات لغير المصريين بالدولار الأمريكي؛ انخفضت قدرة الشباب من الطبقات محدودة الدخل في الحصول على إسكان مناسب.

1 محمد خالد رمضان، المسكن في التراث الشعبى الشفاهي، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011.

وظهر عجز الدولة مرة أخرى عن الوفاء بالتزامها تجاه الطبقات الدنيا في الحصول على مسكن منخفض التكاليف يتناسب مع مستويات دخولهم[1].

ورغم أهمية الجانب الاقتصادي في توفير المسكن الملائم للمواطن المصري، فإن مشكلة الإسكان لم تعد مشكلة اقتصادية فقط، بل أصبحت قضية ذات أبعاد كثيرة اقتصادية واجتماعية بل وسياسية. إن مشكلة الإسكان سوف تظل قضية حادة نظرًا للنمو السكاني المرتفع ومحدودية الموارد التي تخصصها الدولة لقطاع الإسكان، كما إن القضية أخذت أبعادًا أخرى في السنوات الأخيرة. لقد تم إعادة تخصيص الموارد المالية المتاحة لقطاع الإسكان من الإسكان الشعبي والمتوسط إلى الإسكان الفاخر، وفوق المتوسط نسبيًا، وتغير السوق من الإيجار إلى التمليك إلى الإيجار مفروش وبدون فرش، ومحصلة عدم العدالة وصلت إلى حد:

- وجود فائض عرض في سوق الإسكان الفاخر لا يقابله طلب.
- وجود فائض طلب حاد وضروري للمسكن اللازم لذوي الدخل المنخفض أو المحدود والذي يمثل السواد الأعظم من السكان وخاصة الشباب.

إن وجود الأحياء الراقية والمباني الجميلة في مصر الجديدة ومدينة نصر لا تتواكب مع عزبة الهجانة والدويقة على مشارفها، ولن يشعر الشباب بحق المواطنة والرغبة في العطاء والانتماء حينما يتكدسون في حجرات ضيقة ومساكن غير صحية وآيلة للسقوط، في الوقت الذي يشاهدون فيه العمارات الشاهقة وتظل شاغرة لأن أسعارها فوق طاقة دخولهم المحدودة. فلقد بلغ إجمالي عدد الوحدات السكنية للإسكان الحضري عام 2001/2000 نحو 158 ألف وحدة، ساهم القطاع الخاص فيها بنسبة 63,35% وهو عادة إسكان فاخر وفوق المتوسط. أما القطاع العام والمحافظات وبقية الأجهزة الأخرى والبنك العقاري فقد قامت ببناء حوالي 58 ألف وحدة سكنية، منها 30 % فقط إسكان منخفض التكاليف والنسبة الباقية إسكان اقتصادي 60%، متوسط وفوق متوسط 10%. كما بلغت استثمارات القطاع الخاص 3,5 مليار جنيه مقابل 0,8 مليار جنيه للقطاع العام، وهو ما يوضح أحد أهم أسباب المشكلة [2]. ويختلف نوع المسكن الذي تقطنه الأسرة المصرية في الحضر، فهناك أسر تقطن شقة وأسر تقطن أكثر من شقة أو فيلا أو منزل (بيت) مستقل. وهناك وحدات سكنية عبارة عن غرفة مستقلة أو أكثر من غرفة، والإسكان الحضري عانى خلال العقود الماضية من تسارع النمو السكاني والهجرة المتدفقة من المناطق الريفية وذات الدخل المنخفض؛ مما اضطرها إلى السكن في أحواش المدافن أو بناء العشش أو الخيام والأكواخ، وهي كلها تدخل في نطاق العشوائيات.[3]

---

1 أحمد عبد العزيز البقلى، قضية تمكين المهمشين، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة: معهد التخطيط القومي، يولية 2003، ص140.

2 عزة عبد العزيز سليمان، العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في محافظات مصر: دراسة تحليلية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية(168)، القاهرة: معهد التخطيط القومي، 2003، ص 105.

3 نفس المرجع السابق، ص 110.

وتمثل مستوطنات الأحياء الفقيرة اليوم ما يزيد على ثلث تعداد سكان الحضر في كل البلدان النامية، وفي كثير من الأحوال تشكل 60% أو أكثر من إجمالي سكان الحضر. خلال أواخر الثمانينيات من القرن الماضي كان 72 من بين كل 100 أسرة تنشأ في المناطق الحضرية في الدول النامية يسكنون في مدن الأكواخ وأحياء الفقراء، وتفتقر معظم هذه الأحياء إلى المياه النظيفة والصرف الصحي والكهرباء[1].

وتشير إحدى الدراسات إلى وجود فوارق نسبية في توافر المسكن للمواطنين بشكل عام والشباب المصري بشكل خاص، سببه قصور الاستثمارات العامة اللازمة لقطاع الإسكان لتوفير المسكن لمحدودي الدخل[2]. ويمكن القول بأن قلة رءوس الأموال الموجهة للإسكان تؤدي إلى نقص المعروض منه، مما يترتب عليه زيادة عبء الإيجار أو قسط التمليك عن مقدرة الشباب ذوي الدخل المحدود، فالشباب من الطبقات المحدودة الدخل لا يستطيع أن يتحمل سنويًا أكثر من 20% من دخلها كقيمة إيجاريه أو كقسط تمليك للوحدة السكنية. وهذا المبلغ الضئيل لا يتناسب في الوقت الحالي مع أي نوع من أنواع السكن مهمًا كانت بسيطة واقتصادية وخاصة بالنسبة للشباب[3] الذين يعانون من سوء الظروف الاقتصادية مما أدى إلى عجزهم عن الحصول على مسكن ملائم أو منفصل عن الأسرة من أجل الزواج. ولقد وجد الشباب في السكن مع الأسرة حلاً لهذه المشكلة، ولقد تسبب ذلك الوضع في العديد من المشكلات والخلافات والتوترات بين الزوجين. حيث أشارت إحدى الدراسات إلى أن السكن مع أهل الزوج أو أهل الزوجة كان السبب في حدوث خلافات قوية، وكان سببًا رئيسًا في طلب الطلاق. وبدراسة حالات الطلاق، الذين اعتبروا عدم وجود سكن مستقل سببًا قويًا للطلاق وجد إن 84.5% منهم كانوا يسكنون مع أهل الزوج، و6.9% مع أهل الزوجة. ويعني ذلك أن من أهم أسباب الطلاق المباشر من الناحية المعيشية، هو السكن غير المستقل، خاصة مع أهل الزوج لعدم تكيف معظم النساء مع هذا الوضع[4].

وبالنظر إلى الإحصاءات السكانية نجد أن هناك «مليون و13500 مواطن يبلغ عمرهم 12 سنة، وبعد مضى 20 سنة أخرى ستبلغ أعمارهم فوق الثلاثين، وسيحتاج كل منهم إلى مسكن لكي يتزوج ويكون أسرة، وهذا حق طبيعي لكل مواطن. وبالإضافة إلى هؤلاء الذين سيصلون إلى سن الزواج قريبًا، هناك من هم الآن في سن الزواج بالفعل ولم يقبلوا عليه نتيجة لعجزهم عن الحصول على مسكن يتناسب مع إمكاناتهم المادية، مما أدى إلى ظهور أبعاد اجتماعية جديدة على المجتمع المصري فجّرتها هذه الأزمة الطاحنة مثل تردد الأسر في قبول أي شاب يتقدم للزواج من ابنتهم إذا لم يكن لديه مسكن أو مرتبط بدفع أقساط مسكن، ولقد ترتب على ذلك أن كثير من الفتيات الآن يسعين للزواج من رجال أكبر منهن

1 مايكل ب.تودارو، التوسع الحضري والبطالة والهجرة فى أفريقيا: النظرية والسياسات، القاهرة: المجلس القومي للسكان، 1997، ص 9.

2 عزة عبد العزيز سليمان، مرجع سابق، ص 125.

3 سناء الخولى، أزمة السكن ومشاكل الشباب، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2002،ص91.

4 على ليلة، الطلاق فى المجتمع المصرى، القاهرة: المركز المصرى لحقوق المرأة، 2013.

سناً، لأنهم سيوفرون لهن المسكن المناسب والحياة الكريمة بغض النظر عن فارق السن الكبير الذي يزيد أحيانًا عن 20 عامًا، وما يمكن أن يسببه هذا الفارق من مشكلات في المستقبل[1]. كما ظهر أيضًا الميل نحو العزوبية وتأخر سن الزواج لدى الشباب، حيث تشير الإحصائيات والتقارير الديموغرافية المختلفة إلى ارتفاع نسبة العزوبة وتأخر سن الزواج بشكل مطرد على مدار الثلاثة عقود الماضية. حيث لم تعد الاقتصادات تنتج فرص عمل ملاءمة ولا دخولاً كافية، ومن ثم يواجه الشباب ظروفًا اقتصادية صعبة لا تيسر له تشكيل أسرة بسهولة ويسر. وهي الظروف التي تجعل الشباب يجفل من تحمل هذه الأعباء؛ لذلك اهتزت قيمة الأسرة في مخيلة الشباب، حيث لم يعد الشباب يرى أن الأسرة ساحة للدفء والسكينة والاستقرار، بل هي مدخل لتحمل الأعباء والمعاناة.[2]

أن أزمة السكن هي بالفعل ظرف يؤثر في عدد كبير من أفراد المجتمع وهم فئة الشباب الذين يبلغون حوالي ثلث سكان المجتمع المصري، وغالبيتهم يعانون من هذه الأزمة التي تؤثر في الشباب بطرق غير مرغوبة، حيث تؤدي إلى نوع من السخط الاجتماعي إزاء المجتمع وكل الذين يعيشون فيه، فالتفاوت في الأوضاع السكنية بين فئات المجتمع، وكذلك نوعية المساكن القائمة، واختلاف أنماطها يمكن أن تعكس الأوضاع الاجتماعية والطبقية في المجتمع ككل. ولهذا فإن أزمة السكن تعكس بالضرورة الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمجتمع. ومن ثم فهي تنحصر في الفقراء ومحدودي الدخل وهم عادة من الشباب، لأن الفقراء ومحدودي الدخل المتقدمين في السن استطاعوا أن يحصلوا على سكن قبل استفحال الأزمة، ووصولها إلى المستوى الذي هي عليه الآن. كما يلاحظ أن الأسر الميسورة والشباب الذين ينتمون إليها لا يجدون أي مشكلة في الحصول على مسكن، لأن المساكن الفاخرة غالية الثمن والتي تقع في المناطق الراقية متوافرة لمن يدفع الثمن. ولهذا فإن التركيز يكون في حالة الشباب الذين ينتمون للطبقة المتوسطة والطبقة الدنيا والذين يعتبرون من الفقراء بمقاييس الأسعار الحالية[3].

3- الشباب والرعاية الصحية:

أصبحت حياة كثير من السكان مرهونة بالنظم الصحية التي تضطلع بمسئولية أساسية ودائمة تجاههم، ولهذه النظم أهمية بالغة لتحقيق التطور الصحي للفرد والأسرة والمجتمع. والمقصود بالنظام الصحي هو مجموع المنظمات والمؤسسات والموارد المكرسة لإنتاج تدخلات صحية، أي كل جهد يبذل ويرمي أساسًا إلى تحسين الصحة.

ولقد أثبتت التجارب الناجحة للتنمية في الدول المتقدمة، أن الارتقاء بالخدمات الصحية التي تقدم للسكان تساهم بشكل فعال في زيادة معدلات النمو، ويتجلى ذلك في ارتفاع أمد الحياة وزيادة الإنتاجية، والقول بأن هدف التنمية هو الإنسان، باعتباره محور

1 سناء الخولى، أزمة السكن ومشاكل الشباب،مرجع سابق، ص 94.

2 على ليلة، عوامل الطلاق في المجتمع المصرى، القاهرة: المركز المصري لحقوق المرأة، 2013، ص 40.

3 سناء الخولي، أزمة السكن ومشاكل الشباب، مرجع سابق، ص92.

عملية التنمية يعني أن دخله والمنافع التي يحصل عليها من وراء إنفاقه لهذا الدخل ليست سوى واحدًا من الخيارات التي يستحقها، مثل تعليم ومعارف أفضل، والصحة البدنية والنفسية، والقدرة الأوسع على التفاعل الاجتماعي والانخراط في المشاركة الديموقراطية في شئون المجتمع والوطن. وإذا كانت التنمية البشرية تسعى إلى تحسين نوعية الحياة من خلال تنمية القدرات البشرية وكيفية استخدام هذه القدرات، فإن كلاً من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (صحة – تعليم) يتفاعلان معًا ولا يمكن الفصل بينهما [1].

وبالنظر إلى الوضع الراهن لحالة الخدمات الصحية في مصر على المستوى القومي والإقليمي، تبين وجود بعض القصور في مستوى الخدمات الصحية في مصر، وما يمثله من اعتبارات اقتصادية ضاغطة تعكس الخلل الواضح بين الإمكانات المادية والبشرية المتاحة، واحتياجات السكان من خدمات صحية. فالخريطة الصحية في مصر لا تزال تعاني من بعض المشكلات وذلك بالرغم من ارتفاع حجم الاستثمارات التي تم تنفيذها في مجال الخدمات الصحية من نحو 9,0 مليار جنيه بالخطة الخمسية الأولى (82/1987) إلى نحو 12,4% مليار جنيه خلال الخطة الخمسية الرابعة (96/ 1997–2001/2002). وتتمثل مشكلة الرعاية الصحية في عدم قدرة غالبية السكان على تحمل تكلفة العلاج في حالة المرض نتيجة لانخفاض مستوى الدخل لغالبية السكان، كما لا يتوافر نظام صحي مناسب يحقق العدالة في الوصول بالخدمة الصحية إلى غالبية السكان[2].

ويُعد حق جميع الشباب في الصحة من الحقوق المنصوص عليها في الصكوك القانونية الدولية. ففي عام 2003، أصدرت اللجنة المعنية بمتابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل تعليقًا عامًا تم الاعتراف فيه بالاحتياجات الصحية والإنمائية والحقوق الخاصة للمراهقين والشباب. وإذا ما نظرنا إلى الوضع الصحي للشباب، نلاحظ أن كل عام يشهد وفاة أكثر من 2,6 مليون شاب من الفئة العمرية 10–24 سنة. وهناك عدد هائل من الشباب يعانون من أمراض تعرقل قدرتهم على النمو والنماء بالشكل الكامل. ولا يزال عدد كبير منهم ينتهجون سلوكيات لا تعرض أحوالهم الصحية للخطر في الوقت الراهن فحسب، بل كذلك في السنوات المقبلة. وهناك علاقة بين نحو ثلثي الوفيات المبكرة وثلث إجمالي عبء المرض الذي ينوء به البالغون وبين أمراض أو سلوكيات بدأت في مرحلة الشباب، بما في ذلك تعاطي التبغ أو نقص النشاط البدني أو ممارسة الجنس دون الاحتماء أو التعرض للعنف.[3]

---

1 عزة عبد العزيز سليمان وآخرون، العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في محافظات مصر: دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص 84.

2 نفس المرجع السابق، ص 96.

3 منظمة الصحة العالمية، المخاطر الصحية المحدقة بالشباب والحلول المقترحة، أغسطس 2011، ص 2.

الشباب من الشعوب الأصلية في أرجاء العالم والمقدّر عددهم بحوالي 67 مليوناً يعيشون في أوضاع صحية أسوا ويعانون من معدلات عالية من الانتحار وسوء التغذية وفقدان إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية ولا يمكنهم دومًا الوصول إلى التعليم والتشغيل ويصبح العديد منهم ضحايا تجارة المخدرات والإتجار بالبشر بشكل متزايد وفي أغلب الأحيان، لا يتيح لهم كفاحهم اليومي للبقاء على قيد الحياة.

وارتفعت نسبة وفيات الشباب الناجمة عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) ما بين 2005 و2012 إلى 50 في المئة بمقارنة صارخة مع المعدلات المتراجعة للوفيات الناجمة عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ورغم تحقيق تقدم كبير خلال الثلاثين عامًا الماضية، أصيب حوالي 780,000 شاباً يبلغون ما بين 15 و24 عامًا بفيروس نقص المناعة البشرية في عام 2012[1].

وقد كان لخفض الإنفاق الحكومي وتراجع دور الدولة في قطاع الصحة تأثيره السلبى على تدني وتدهور المؤشرات الصحية بين الشباب بشكل عام والإناث بشكل خاص، فالنساء يعتمدن على خدمات وزارة الصحة (المجانية) أو التأمين الصحي بأتعاب رمزية، وكذلك الجمعيات الأهلية المنخفضة التكاليف والمستشفيات الجامعية، فنتيجة لعدم امتلاك النساء للرأسمال الاقتصادي (الدخل) يعتمدن بصفة أساسية على هذه الخدمات الحكومية، حيث لا تلجأ لخدمات الطبيب سوى (30%) من النساء دون دخل، ولكن بعد خصخصة الخدمات الصحية، وتزايد تكلفه الدواء، وانخفاض الأداء، والتكلفة المستمرة، وقلة إمكانات هذه الخدمات تلجأ المرأة إلى استشارة الصيدليات وممارسي الطب الشعبي مثل: الداية والعطار والمجبراتي وغيرهم[2].

وتعيش نحو 16 مليون فتاة من الفئة العمرية 15-19 سنة تجربة الولادة كل عام- ما يقارب 11% من مجموع الولادات التي تسجل في جميع أنحاء العالم. وتحدث الغالبية العظمى من الولادات التي تسجل بين المراهقات في البلدان النامية. وتفوق مخاطر وفاة المراهقات جراء أسباب لها علاقة بالحمل مخاطر وفاة النساء الأكبر سنًا جراء الأسباب ذاتها. فكلما كان عمر المراهِقة منخفضًا أثناء الحمل زادت نسبة المخاطر المحدقة بها[3]

1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائى للمساواة بين الجنسين 2014-2017، نيويورك، 2014، ص11.

2 الأمم المتحدة، المرأة والفقر في شمال إفريقيا، مرجع سابق،ص11.

انظر أيضًا: سلمى جلال، حق المرأة المصرية في الرعاية الصحية، المؤتمر العلمي الثاني للمركز المصري لحقوق المرأة «أوضاع المرأة المصرية بين الواقع والمأمول»، ص128.

3 منظمة الصحة العالمية، المخاطر الصحية المحدقة بالشباب والحلول المقترحة، مرجع سابق، ص 2.

ويدخل كثير من الصبيان والبنات في البلدان النامية مرحلة المراهقة وهم يعانون سوء التغذية، وتشير البيانات إلى معاناة المرأة من سوء التغذية فقد وصلت معدلات الإصابة بالأنيميا إلى (22,1%) بين الحوامل و(25,3%) بين من يرضعن أطفالهن رضاعة طبيعية، ويصل نقص الحديد في الغذاء إلى أعلى معدلاته بين الأمهات حتى أن حوالي ثلثي الأمهات لا يستهلكن كمية من الحديد تكفي لتغطية (90%) من المعدلات الموصي بها، مما يجعلهم أكثر عرضة من غيرهم لمخاطر الأمراض والوفاة المبكرة[1]. حيث ترتفع معدلات وفيات الأمهات بين النساء الأميات لتصل إلى 75 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة عام 2002 [2]، ويعتبر ذلك معدلاً مرتفعًا بالمقارنة بالدول المتقدمة والتي لا تتعدى فيها هذه المعدلات عن 10 حالات لكل 100 ألف مولود؛ وذلك نتيجة لإتمام الولادة في المنزل بدلاً من المستشفى، حيث وصلت حالات الولادة دون إشراف طبي في 2005 إلى 25,8% [3].

هذا ولا يزيد نصيب المرأة من الطعام كثيرًا حتى في فترات الحمل، حيث تتناسب الإرشادات الموجهة إليها (من المولدة –الحكيمة – الداية) والأقوال السائرة والعرف الجاري، وتتذكر فقط حالة الفقر التي تعيشها وصعوبتها وخاصة في الشرائح الأكثر فقرًا، فلا تهتم بزيادة نصيبها من الطعام، ولا يقتصر الأمر على مجرد فترات الحمل، بل يمتد إلى فترة الرضاعة أيضًا، حيث لا تزيد الأم من مأكولاتها إلا من النشويات وبعض الخضروات الرخيصة الثمن، على الرغم من أنها تعمل جاهدة على الاعتماد في تغذية وليدها على الرضاعة الطبيعية؛ وذلك حتى تتجنب استخدام الألبان الصناعية والتي تعرف أنها مكلفة لا تستطيع الأسرة تحمل نفقاتها[4].

كما يزداد تعرض الشباب في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل على حد سواء، لفرط الوزن والسمنة وهما شكلان آخران من أشكال سوء التغذية التي تؤدي إلى عواقب صحية وخيمة وتفرض على المدى البعيد أعباءً مالية فادحة على النُظم الصحية.

ويواجه نحو 20% من الشباب في مرحلة ما مشكلة من مشكلات الصحة النفسية، أكثرها انتشارًا الاكتئاب أو القلق. وما يزيد من مخاطر التعرض لتلك المشكلات تجارب

1 راجى أسعد وملك مرشدى، الفقر واستراتيجيات مواجهته في مصر، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-مركز بحوث الدول النامية، 1999،ص 23.

2 الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، المرأة والفقر في شمال أفريقيا: الاجتماع السابع عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية بالمركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا، طنجة / المغرب، إبريل 2002، ص11.

3 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي: وضع المرأة والرجل في مصر، يناير 2007،ص42.

4 علياء شكري وآخرون، الحياة اليومية لفقراء المدينة «دراسات اجتماعية واقعية»، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995، ص67.

العنف والإذلال والإنقاص من القيمة والفقر، كما إن الانتحار يمثل أحد أهم أسباب وفاة الشباب.[1]

ويؤدي الافتقار إلى العمل اللائق إلى عواقب تفوق خسارة الدخل، فالضغوط الناتجة من موجات التسريح والبطالة قد تؤدي إلى خفض متوسط العمر المتوقع، نتيجة لما تسببه من أزمات صحية كالسكتة الدماغية أو النوبة القلبية، وتؤدي موجات البطالة أيضًا إلى ارتفاع معدلات الكآبة وتعاطي الكحول[2].

ويعد الإحساس بالهدف في الحياة من أهم العوامل المهمة والمؤثرة في تحقيق التوافق النفسي والشعور بالسعادة والقدرة على الإنجاز والابتكار، وقد أشار فرانكل إلى أن الشخص الذي تمتلئ حياته بالمعاني والأهداف يجد من الطاقة والدافعية ما يجعله يؤمن بجدوى الحياة، وما يعينه على تحمل الصعوبات والمعاناة، في حين أن الفرد الذي يفشل في إيجاد المعنى والهدف في الحياة يعاني الفراغ الوجودي الذي يتسم بالملل واليأس وعندما يعتقد الفرد أنه عديم القيمة وليس له هدف في حياته فإنه من المؤكد أن يصبح عرضة للعديد من الاضطرابات النفسية كالقلق والاكتئاب[3].

1 منظمة الصحة العالمية، المخاطر الصحية المحدقة بالشباب والحلول المقترحة، مرجع سابق، ص4.

2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2014، ص65

3 هبة مؤيد محمد، قلق المستقبل عند الشباب وعلاقته ببعض المتغيرات، مجلة البحوث التربوية والنفسية ع26-27، مركز الدراسات التربوية والأبحاث النفسية، ص 389.

الشخصية الشابة والمجتمع
الفصل الأول
الشباب ونوعية الحياة
الفصل الثاني
ثقافة المسئولية الاجتماعية لدى الشباب: تأويل سيسيولوجي
في إطار نظرية المجال العام
الفصل الثالث
الشباب والمواطنة والتحول الديموقراطي
الفصل الرابع
الشباب بين أزمة القيم وتحديات العصر
الفصل الخامس
مجتمع المعرفة والتنمية البشرية للشباب (رؤية نظرية)
الفصل السادس
نحو خطة شاملة لتنمية الشباب
الفصل السابع

الفصل الثالث– ثقافة المسئولية الاجتماعية لدى الشباب الإسلامي تأويل سيسيولوجي في إطار نظرية المجال العام

مقدمة

أولاً- المسئولية الاجتماعية: «نحو مقاربة للمفهوم».

ثانيًا- أنماط المسئولية الاجتماعية وحدودها لدى الشباب الإسلامي.

ثالثًا- الشباب الإسلامي والمسئولية الاجتماعية على خريطة تحولات المجال العام

رابعًا- عولمة المسئولية الشبابية «تحليل ثقافي في إطار المجال العام الافتراضي».

مقدمة:[1]

تتعدد أبعاد المسئولية حسب السياقات الاجتماعية التي تتبناها، وحسب الأطر التفسيرية والتنظيرية والفئات التي تتعامل معها. فهناك البعد الاجتماعي الذي ينظر إليها من منظور المجتمع الذي خرجت من تحت عباءته، وهناك البعد السياسي الذي يتناولها من منطلق العلاقة بين الحاكم والمحكوم. وتحاول هذه الورقة التركيز على البعد الثقافي للمسئولية الاجتماعية، من منطلق محاولة رسم خريطة للمفهوم تتحرك داخل واقع الثقافة الإسلامية خاصة وأن البعد الثقافي للمسئولية يسري في كل مجالاتها. ويتم التركيز على فئة الشباب، خاصة وأن تحركات المسئولية الاجتماعية تتعاظم في مرحلة الشباب، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية المجتمعات الإسلامية.

في خضم هذا المنظور يستعرض الفصل لأربعة محاور أساسية. جاء المحور الأول بعنوان المسئولية الاجتماعية «نحو مقاربة للمفهوم»: استعرض هذا المحور لمفهوم المسئولية الاجتماعية في الإسلام والطرح العربي المعاصر، ثم طرح للمفهوم على خلفية التنظير الغربي، محاولة للوقوف على الفروق في النظرة للمفهوم بين الفكر الغربي والإسلامي، ثم استعرض للرؤية التي ينطلق منها البحث الراهن حول المسئولية الاجتماعية. وعنون المحور الثاني: أنماط المسئولية الاجتماعية وحدودها للشباب الإسلامي. حاول هذا المحور في بدايته الإجابة على سؤال لماذا الشباب الإسلامي؟ ثم استعرض لأهم دوائر المسئولية الاجتماعية للشباب بدءًا من المسئولية الفردية، مرورًا بالمسئولية تجاه الجماعة، ثم المسئولية تجاه المجتمع المدني، والمسئولية تجاه الآخر، ثم الوقوف على التقاطعات بين هذه الدوائر من خلال مفهومين محوريين، أولهما يتعلق بالمسئولية المشتركة، وثانيهما يدور حول مركزية المسئولية الاجتماعية.

جاء المحور الثالث بعنوان الشباب الإسلامي والمسئولية الاجتماعية على خريطة تحولات المجال العام. تناول في عنصره الأول مفهوم المجال العام بين التنظير الغربي والإسلامي، ثم استعرض للعناصر البنائية في المجال العام الإسلامي والمحفزة علي تنامي المسئولية الشبابية، ودور التكامل البنائي للمسئولية الشبابية في المجال العام الإسلامي من حيث تحقيق الاستقرار وترشيد القرار، واختتم هذا المحور بطرح بعض معوقات التكامل البنائي للمسئولية الشبابية في ظل التحولات في المجال العام الشبابي. وعنون المحور الرابع: عولمة المسئولية الشبابية «تحليل ثقافي في إطار المجال العام الافتراضي»، تناول هذا المحور لمفهوم المجتمع الافتراضي، ومسئولية الشباب في ظل عالمية المسئولية الاجتماعية، والمتمثلة في المسئولية الوقائية والمسئولية الدفاعية داخل سياقات المجال العام الافتراضي. ثم اختتمت الورقة برؤية مستقبلية من أجل تحقيق مسئولية شبابية فاعلة.

1 كتب هذا الفصل دكتور وليد رشاد زكى

أولاً: المسئولية الاجتماعية: «نحو مقاربة للمفهوم».

يتحدد أي مفهوم بالعناصر الداخلة في تركيبه. ولا يعتبر مفهوم المسئولية الاجتماعية من المفاهيم المفردة، أو المفاهيم ذات الطابع التجريدي الخالص. وتنطلق الوجهة التالية من النظر إلى المفهوم على أنه تجريد لمنظومة واقعية تحركه، ومجموعة من القيم التي تشكل معناه. فالمسئولية الاجتماعية في الطرح المفاهيمي لها في السياق الراهن يتم النظر إليها على أنها مجموعة من الكيانات التي تستمد طاقتها من أطر ثقافية حاكمة لها، مع الأخذ في الاعتبار ثقافة الشباب بشكل عام وثقافة الشباب الإسلامي بوجه خاص. ويطرح هذا الجزء للمفهوم في سياقه الإسلامي والعربي، ثم السياق الغربي من أجل الوقوف على أبرز نقاط الاتفاق والاختلاف حول المفهوم.

1- مفهوم المسئولية الاجتماعية على خلفية التنظير الإسلامي.

وفقًا لشرعية المفهوم، فإن الباحث سوف يتناول في هذا السياق مفهوم المسئولية في شكلها المفرد ثم التدرج نحو المسئولية الاجتماعية من وجهتين تستعرض الوجهة الأولى المسئولية بين اللغة والقرآن والسنة، وتتمثل الثانية في المسئولية لدى بعض المنظرين العرب المعاصرين.

أ- مفهوم المسئولية الاجتماعية بين اللغة والقرآن والسنة.

المسئولية في اللغة مصدر صناعي من كلمة مسئول، مثل الوطنية مصدر صناعي من كلمة وطن والقومية مصدر صناعي من كلمة قوم. وبما أن المسئولية مصدر من مسئول فلا يتصور مسئول من غير سؤال يسأل عنه، وعليه فأركان المسئولية سؤال ومسئول وسائل. من هنا فإن هذا التعريف اللغوي يلزم منه أن كل ما يسأل عنه ويحاسب المرء عليه، في الدنيا أو الآخرة أو في كليهما هو مسئولية[1]. وارتباطًا بذلك يعرف المعجم الوسيط المسئولية باعتبارها «حال أو صفة من يسأل عن أمر تقع عليه تبعيته. ويقال: أنى برئ من مسئولية هذا العمل وتطلق (أخلاقيًا) على التزام الشخص بما يصدر عنه قولاً أو عملاً، وتطلق (قانونيًا) على الالتزام بإصلاح الخطأ الواقع على غير المطابق للقانون»[2]

ويدرك المتأمل للقرآن الكريم ورود كلمة المسئولية تارة بشكل مباشر عن طريق التصريح، وتارة في صورة غير مباشرة من خلال التلميح. ومن الأمثلة لورود المسئولية في القرآن: فقد وردت المسئولية بلفظ الأمانة ويظهر ذلك في قوله تعالي (إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ

1 مروان محمد أبو بكر، المسئولية، مفاهيم ووقفات متاحة في:

http://www.mootaz.com/play-13328.html.

2 علي ليلة، المسئولية الاجتماعية تعريف المفهوم وتعيين بنية المتغير، المؤتمر السنوي الحادي عشر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الفترة من 16- 19 مايو، 2009، القاهرة، ص 7.

كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا)[1]. فهذه الآية تدل على المسئولية بمعناها العريض، فقد جاءت عبارة الأمانة في هذه الآية بمعنى المسئولية. كما جاءت بمعنى الأمانة أيضًا في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)[2]. وفي هذه الآية سمى الله تعالى التقصير في تحمل المسئولية –الأمانة– بالخيانة وهذا كالاستعمال في الآية السابقة. وذكرت المسئولية صراحة في قوله تعالى: (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا)[3]. وقد أعلنت هذه الآية التصريح بمسئولية الإنسان عن جوارحه. كما جاءت المسئولية صراحة في قوله تعالى: (وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا)[4] وهذه الآية تدل على مسئولية الإنسان عما يقطعه على نفسه من العهود ويلزم به نفسه من المواثيق مع الآخرين. كما جاءت المسئولية بمعنى السؤال في قوله تعالى (وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ)[5] وقوله: (فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ)[6].

من هنا يدرك المتأمل للسياق السابق ارتباط مفهوم المسئولية في دوائره الكبرى بارتباط معناه بالأمانة، ودوائره الصغرى في ارتباطه بالفرد. وقد ورد معنى المسئولية في السنة النبوية أيضًا على نحو ما وردت به في القرآن الكريم فقد صورت لنا الأحاديث النبوية أن المسئولية لا يخلو منها مكلف وأنها تشمل جميع مناحي الحياة. ونكتفي هنا بحديث واحد أحاط بالمسئولية من جوانبها وجلّاها. فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «كلكم راع ومسئول عن رعيته، فالإمام راع وهو مسئول عن رعيته، والرجل في أهله راع وهو مسئول عن رعيته، والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسئولة عن رعيتها، والخادم في مال سيده راع وهو مسئول عن رعيته»، قال: فسمعت هؤلاء من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأحسب النبي صلى الله عليه وسلم قال: «والرجل في مال أبيه راع وهو مسئول عن رعيته فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته». يكشف هذا الحديث عن أسمى معنى للمسئولية الاجتماعية ودوائرها المختلفة.

مما يستوقف الانتباه في هذا الطرح لبعض الأمثلة من القرآن والسنة حول المسئولية الاجتماعية، أنها ارتبطت بمجموعة من القيم تجعل من المسئولية مفهوم له أطر واقعية مستمدة من أبعاد أخلاقية. فهذا المفهوم في إطاره الواقعي يستند على مجموعة من القيم التي تخاطب العقل والنفس سويًا.

1 سورة الأحزاب، الآية رقم 72.

2 سورة الأنفال،الآية رقم 27.

3 سورة الإسراء، الآية رقم 36.

4 سورة الإسراء، الآية رقم34.

5 سورة النحل، الآية رقم 93.

6 سورة الأعراف، الآية رقم 6.

ب- مفهوم المسئولية الاجتماعية في التنظير العربي المعاصر.

يتناول هذا الجزء عرض لبعض المنظورات العربية المعاصرة لمفهوم المسئولية الاجتماعية. في هذا السياق طرح علي ليلة إلى أن مفهوم المسئولية الاجتماعية من المفاهيم ذات الطابع المركزي وعرفها على أنها «بنية من الواجبات والحقوق تحدد السلوك الذي ينبغي أن يطرقه الفرد تجاه المجتمع. وفي هذا الإطار، فإننا نجد أن المجتمع وليس الدولة أو النظام السياسي هو هدف ونطاق فاعلية المسئولية الاجتماعية. فالمجتمع يشكل الإطار الشامل الذي تسعى كافة الأطراف لأداء مسئولياتها الاجتماعية بهدف تأكيد بقائه واستقراره، وفي هذا النطاق تعتبر المسئولية الاجتماعية مفهوم شامل[1]. يتضح أيضًا أن المسئولية الاجتماعية تقوم على علاقة مشتركة بين الأفراد والمجتمع، وأن المسئوليات تتحرك على متصل الفردية والجماعية وتشبه في ذلك بندول الساعة الذي يتحرك يمينًا نحو الأفراد لتأدية ما عليهم من التزامات، ثم يتجه تارة أخرى إلي المسئولية الاجتماعية لأداء التزامات المجتمع تجاه أفراده الذين أدوا ما عليهم من حقوق، وإذا تم الارتكاز على المجتمع فقط، وافتقدت المسئولية العلاقة التشاركية مع الفرد؛ تصبح المسئولية منقوصة وتتحول العلاقة بين الأفراد ومجتمعهم إلي علاقة صراع ربما تنتهي إلي ثورة أو انقلاب لاختلال المعايير. ويبحث الأفراد عن بدائل أخرى يتحصنوا فيها للمطالبة بالمآرب الاجتماعية التي باتت حرمانًا لهم. وإذا تم الارتكاز على الفرد تنتشر الفوضى في صفوف المجتمع لأنه في هذه الأثناء يعمل دون ضابط وتنحل المعايير وقواعد الضبط[2].

وقد عرفها أحمد زايد على أنها المسئولية التي يدخل في نطاقها كل الأطراف الفاعلة في الحياة الثقافية والسياسية والاجتماعية، فالدولة لها مسئوليات اجتماعية تشرع بها أمام مواطنيها، والشركات العاملة في القطاع الخاص لها مسئوليات تجاه المجتمع والعمالة، والإعلام يضطلع بمسئوليات اجتماعية أمام المجتمع، والأسرة لديها مسئولياتها الاجتماعية، والمجتمع المدني له مسئولياته الاجتماعية[3]. ويدرك المتأمل لهذه النظرة للمسئولية الاجتماعية أنها ارتبطت بالدور الاجتماعي على مختلف شرائحه. وكلما تزايد الدور الاجتماعي كلما زادت أعباء المسئولية الاجتماعية لدى الأفراد أو الجماعات.

ولقد ربط محمد عبد المنعم بين المسئولية الاجتماعية وبناء القوة داخل المجتمع حيث ترجم مفهوم المسئولية الاجتماعية على أنه «موزع وفقًا لتوزيع القوة الاجتماعية». ووفقًا لهذا الربط يقع الجزء الأكبر للمسئولية الاجتماعية على من يحوزون أو الذين يحتكرون

1 علي ليلة، مرجع سابق، ص 8.

2 وليد رشاد، المواطنة في المجتمع الافتراضي تأملات نظرية على مرجعية الواقع المصري. المؤتمر السنوي الحادي عشر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الفترة من 16- 19 مايو، 2009، القاهرة، ص 4

3 أحمد زايد، المواطنة والمسئولية الاجتماعية: مدخل نظري، المؤتمر السنوي الحادي عشر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الفترة من 16- 19 مايو، 2009، القاهرة، ص 13.

القوة. فإذا كانت القوة الاجتماعية موزعة توزيعًا عادلاً بين أفراد المجتمع؛ في هذه الحالة ستصبح المسئولية الاجتماعية هي القاسم المشترك بين أفراد المجتمع جميعًا. أما إذا احتكرت في يد القلة؛ فالمسئولية ستكون ملازمة لشريحة المحتكرين للقوة، ولا يعني ذلك خروج من لا يملك القوة الاجتماعية من المسئولية الاجتماعية فهو مسئول عن سلبيته تجاه هذه الحالة[1].

يتضح من خلال هذه النظرة الخاطفة من بعض التعريفات حول المسئولية الاجتماعية، أنها مسئولية الفرد عن الجماعة، فلا تقوم هذه المسئولية إلا استنادًا على الشرعية الاجتماعية التي يقدمها المجتمع، وحرية التعبير وتوازنات القوة داخل السياقات الاجتماعية. فطالما أن المسئولية الاجتماعية تعمل في ظل أنظمة اجتماعية؛ تصبح مرتبطة بالبنية التنظيمية تتحكم فيها وتحركها صوب الفعل الاجتماعي.

2- مفهوم المسئولية الاجتماعية على خلفية التنظير الغربي.

ارتبطت المسئولية الاجتماعية في التنظير الغربي بأزمات النشأة، إذ إنها لم تظهر في ظل رخاء الرأسمالية ولا شمولية الشيوعية، فهي ارتبطت بالأزمات وخصوصًا على المستوى الأخلاقي. وانطلق المفهوم في معناه الغربي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد استشعر العالم الغربي في ذلك الوقت أزمة ضمير نتيجة ما فعلته القنبلة الذرية في اليابان، فانطلقت في هذه الأثناء أفكار المسئولية الاجتماعية للحفاظ على العالم من الدمار ومن تأثيرات الحروب المدمرة. ثم ارتبطت في التنظير المعاصر بمجتمع المخاطر Risk Society فالتحديث فرض على الإنسان مخاطر الواقع الجديد الذي أفرزته الصناعة من تأثيرات على البيئة الإنسانية والطبيعية، فزادت الصيحات في ظل هذه المخاطر إلى المسئولية الاجتماعية لعبور الأزمات التي يعيشها المجتمع [2].

وتتحدد ملامح المسئولية الاجتماعية بثلاث أبعاد، يختص البعد الأول بالمسئولية الذاتية، وتعني مسئولية الأفراد عن سلوكياتهم بالدرجة الأولى، وتعني التزام الأفراد بالواجبات الواقعة على كاهلهم حتى يتمتعوا بثمار وعوائد المسئولية. ويبدو من حديث أويجك (2009) Hans Ewijk أن على الفرد تقديم الواجب تجاه المجتمع أولاً. ويُستَنبط من المعنى المنصرف أن المسئولية تبدأ بالتزامات الأفراد، والتأكيد على الفردية هنا، ليس تأكيدًا مطلقًا، ولكنه مشروط بقيم إنسانية على رأسها المسئولية الفردية التي ترتبط بالكرامة. ويتمثل البعد الثاني للمسئولية في الحقوق الإنسانية والاجتماعية. ويتضح أن الكرة هنا عادت إلى المجتمع، فإن الفرد سيقدم ما عليه من التزامات ثم يتولى المجتمع تقديم الحقوق المرتبطة به - بالنظر إليه على أنه فرد- وتتمثل هذه الحقوق

1 محمد عبد المنعم شلبي، المشاركة الديمقراطية كأساس لمواطنة مسئولة، المؤتمر السنوي الحادي عشر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الفترة من 16- 19 مايو، 2009، القاهرة، ص 8.

2 أحمد زايد، المواطنة والمسئولية الاجتماعية: مدخل نظري، مرجع سابق ص 14

في: التعليم والتوظيف والصحة وغيرها من الحقوق. ويتحدد البعد الثالث في المسئولية الاجتماعية التي تتعلق بالمجتمع ككل بما يحتويه من جماعات، وبما يقع على عاتق الدولة من مسئوليات. وهنا يأتي دور الدولة القومية في الإشراف واتخاذ القرارات وحماية حقوق الأفراد. وهناك من يبدأ المسئولية بضرورة استمتاع الفرد بحقوقه أولاً ثم يتمتع بثمار هذه الحقوق ثانيا، وهناك وجهة أخرى تشير إلى جدلية الارتباط بين الوجهتين وتوازي تحقيق الحقوق والواجبات معا [1].

ولقد عرف هاورد وباريت المسئولية الجماعية على أنها المسئولية الأخلاقية لأفراد المجتمع تجاه القلة التي ترتكب أنماط سلوكية خاطئة. ولقد ربطا الباحثين في هذا الصدد بين المسئولية الفردية والجماعية، حيث ربطا بين الحقوق والالتزامات، فعلي الفرد أن يؤدي الالتزامات أولاً حتى يتمتع بالحقوق ثانيًا [2]. وقد استخدم مفهوم المسئولية الاجتماعية في شكله التجاري بالاتحاد الأوربي عام 1993، حيث توجه الحديث إلى أن هناك مسئولية اجتماعية للشركات وتقوم على مبدأين يتمثل المبدأ الأول في عدم وجود تعارض بين الربحية والمسئولية الاجتماعية، ويتعين المبدأ الثاني في أن النظر إلى ممارسات المسئولية الاجتماعية يجب أن يكون إلزاميًا أو طوعيًا[3]. يدرك المتأمل إلى واقع المسئولية الاجتماعية في الإسلام والمسئولية في الغرب أن هناك اختلاف في النواحي التأسيسية التي قام على أساسها المفهوم في الواقع. حيث اتسمت المسئولية الاجتماعية في الإسلام بالبعد القيمي. حيث نظرت المفاهيم الإسلامية إلى المسئولية الاجتماعية على أنها قيمة مجتمعية تتسع دوائرها لتشمل كل أفراد المجتمع على بعدين يتمثل البعد الأول في مسئولية الأفراد تجاه الجماعة والمجتمع المحلي والعالمي. ويتمثل البعد الثاني كون الأفراد في ذات الوقت مسئولون من غيرهم، وهنا تكمن ازدواجية المسئولية، فالنظرة هنا تجعل من الفرد راعيًا ومرعيًا. [4] ولم ترتبط المسئولية في منظورها الإسلامي بالأزمة بقدر ما ارتبطت ببنية أخلاقية أرساها الدين، تفرض عقوبات على التقصير في متطلباتها. ليس معني ذلك أن المسئولية الإسلامية لا تتوجه لحل المشكلات أو الأزمات الاجتماعية، فالمبدأ الأساسي لها أنها ليست رفاهية اجتماعية ولكنها واجبات

1 Hans, Van Ewijk, Citizenship-based social work, International social work, sage publication, vol 52, 2009,p174.

2 Michael Howard, Peter Paret, Terrorism, Retribution, and Collective Responsibility, Social Theory and Practice, Vol. 34, No. 2 (April 2008), p215.

3 JAN ORBIE & OLUFEMI BABARINDE, The Social Dimension of Globalization and EU Development Policy: Promoting Core Labor Standards and Corporate Social Responsibility, European Integration, Vol. 30, No. 3,, July 2008, 459–477

4 عبد الله قادري الأهدل، المسئولية في الإسلام، كلكم راع ومسئول عن رعيته، الطبعة الثالثة 1412 هـ 1992م، المدينة المنورة، ص 1. الكتاب متاح في http://www.saaid.net/Doat/ahdal/80.htm

وأدوار. أما المسئولية الغربية اتسمت بالطابع البرجماتي أكثر من الطابع القيمي، فينظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق منافع اجتماعية، أو درء خطر يتعرض له المجتمع، ويشهد على ذلك نموها في أوقات الأزمات الغربية. وتشير الدلائل أيضًا إلى ثمة تقاطعات بين المسئولية في التنظير الإسلامي والغربي، أن كلاهما ارتبط بفكرة الحقوق والواجبات مع اختلافات التوجهات الإيديولوجية. إلا أنها لا تخرج عن كونها مجموعة من الالتزامات التي يؤديها الفرد تجاه الأفراد أو الجماعات نظير مجموعة من الحقوق قد تتوازي مع ما قدمه الفرد أو لا.

ثانيًا- أنماط المسئولية الاجتماعية وحدودها لدى الشباب الإسلامي.

يتضمن هذا المحور عنصرين يتعلق العنصر الأول بأنماط المسئولية الاجتماعية والدوائر المختلفة لها لدى الشباب الإسلامي ومحاولة الإجابة على سؤال لماذا الشباب على وجه الخصوص؟ ثم يتناول المحور الثاني لجدلية العلاقة بين هذه الأنماط والتقاطعات التي تجمعها على خلفية السياقات والتفاعلات الواقعية.

1- المسئولية الاجتماعية «حقائق من واقع الشباب الإسلامي».

تتحرك المسئولية الاجتماعية من الناحية التاريخية نحو الاتساع، ففي العصور القديمة كانت تتركز في مسئولية الفرد تجاه ذاته، ثم تطورت مع مضي الزمن لتشمل المسئولية تجاه النظام الإقطاعي، ثم اتسعت مع بناء الدولة القومية لتشمل المسئولية القومية، لتعاني الآن من التناقضات في التعامل مع دوائرها وحدودها. إذ تتسم بالاتساع والضيق، فهي تتسع في إطار السياقات الرأسمالية، وتضيق من حيث المسئولية تجاه الجماعات الأثنية، ثم تتسع لتشمل المسئولية تجاه النظام العالمي في ظل العولمة[1]، اختصرت هذه النظرة التاريخية حدود المسئولية الاجتماعية من حيث الحدود والاتساع. أما على مستوى الفئات الاجتماعية، فتأتي مرحلة الشباب لتمثل أولية لشغل المسئولية الاجتماعية. فلماذا الشباب بوجه عام والشباب في العالم الإسلامي والعربي علي وجه خاص؟ تنطلق الإجابة على هذين السؤالين استنادًا إلى فرضيتين نظريتين:

الفرضية الأولى: يدرك المتأمل للبعد التاريخي للمسئولية الاجتماعية تحركاتها من الضيق إلى الاتساع. ويبدو الأمر مختلف عند دراسة المسئولية الاجتماعية في علاقاتها بالبعد الزمني للأفراد والأطوار التكوينية للنمو، إذ تبدأ دائرة المسئولية الاجتماعية في حدودها الضيقة في مرحلة الطفولة، ثم تتسع الدائرة وتصبح أكثر انفراجًا في مرحلة الشباب، وتبلغ أعلى مستوياتها في هذه المرحلة، ولكنها سرعان ما تتضاءل حدودها مع تقدم العمر وترجع كما بدأت وتضيق حدودها مع تقدم العمر. وفي هذا إجابة على السؤال لماذا الشباب؟ باختصار شديد لأنها المرحلة التي يتعاظم فيها قدر المسئولية الاجتماعية

1 علي ليلة، مرجع سابق، ص5.

[1] أكثر من مرحلة الميلاد أو أرذل العمر. ولقد خص الرسول صلي الله عليه وسلم مرحلة الشباب عند ذكر المسئولية، ويتضح ذلك من قوله صلي الله عليه وسلم «لا تزول قدم عبد يوم القيامة حتى يُسأل عن أربع عن عمره فيما أفناه، وعن شبابه فيما أبلاه، وعن ماله من اكتسبه وفيما أنفقه، وعن علَمه ماذا عمل به» صدق رسول الله. ويوسع هذا الحديث دائرة المسئولية الشبابية، فلم يذكر الرسول أية مرحلة من المراحل النمائية التي يمر بها الإنسان خلال أطوار الحياة في هذا الحديث سوى مرحلة الشباب، وفي هذا تأكيد على اتساع حدود المسئولية الشبابية.

الفرضية الثانية: إذا كانت الفرضية الأولي تنطلق من إطار عام يخص مرحلة الشباب؛ فإن هذه الفرضية تخص الشباب في العالم الإسلامي والعربي. فيشهد العالم الإسلامي اتساع في دوائر الشباب وتؤكد على ذلك الإحصاءات التقريبية التي تناولت أعداد الشباب في العالم الإسلامي. في هذا الإطار يمكن تقسيم الشباب إلى وجهتين حسب التعريفات الإجرائية. تتمثل الوجهة الأولى في اعتبار أن مرحلة الشباب من 15 إلى 24 عام. إذ تشير الإحصاءات التي شملت خمسة وأربعين دولة إسلامية – في خضم هذا الإطار– أن هناك زيادة في سكانها الشباب ما بين عام 1995 و2010 حيث بلغت نسبة الشباب في العالم الإسلامي عام 1995 18,59% من عدد السكان. في حين بلغت هذه النسبة عام 2000 إلي 19,59% من إجمالي عدد السكان في العالم الإسلامي، ومن المتوقع أن يصير عدد الشباب في العالم الإسلامي عام 2021 حوالي 19,38%. ويوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (8)

توزيع عدد الدول الإسلامية حسب فئات عدد الشباب من 15 إلى 24 سنة حسب تقديرات 1995م و2000م و2010م، الفئات بالملايين

عدد الشباب	سنة1995	سنة2000	سنة2010
أقل من 5	36	35	32
10–5	2	3	6
15–10	4	3	2
20–15	–	1	1
20 أو أكثر	3	3	4
المجموع	45	45	45

جدول يوضح نسبة الشباب في العالم الإسلامي في الأعوام 1995 و2000 و2010 نقلاً عن عبد العزيز الغازي، مشاكل الشباب في العالم الإسلامي، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 2000، الكتاب متاح في: http://www.isesco.org.ma/arabe/publications/machakil%20chabab/Menu.php

1 علي ليلة، مرجع سابق، ص 9.

يدرك المتأمل لهذه الدلائل الرقمية أن الشباب في الفئة العمرية ما بين 15 و24 عام يمثل عام 2010 حوالي ربع سكان العالم الإسلامي. ويرجع تحديد هذه المرحلة بهذا السن إلى عام 1980 حيث حددت الأمم المتحدة معيار العمر المحدد للشباب في الفترة من 15 إلي 24، في حين حدد المؤتمر الإقليمي لدول غرب أسيا أن مرحلة الشباب تبدأ من العاشرة حتى الثلاثين. بينما تنظر الوجهة الثانية إلى الشباب على أنها الفترة من 15 إلى 30 سنة وهو التعريف الإجرائي الذي بناه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عند دراسة أجيال مستقبل مصر [1]. وثمة حقيقة مؤداها، أن معظم التعريفات التي تناولت موضوعات الشباب بالدراسة تحصرهم في الفئة العمرية ما بين 15 إلى35 عامًا. وهنا تتسع دائرة الإحصاءات لتشمل بذلك نصف المجتمع الإسلامي تقريبًا. إذ أشار مؤتمر قضايا الشباب في العالم الإسلامي رهانات الحاضر وتحديات المستقبل والذي عقد بتونس أن نسبة الشباب في العالم الإسلامي حوالي 50% من نسبة السكان [2].

يميل الباحث إلى توسيع دائرة الشباب لتشمل الفترة من سن الخامسة عشر إلى الخامسة والثلاثون. والمنحى في هذه الفرضية، أن هناك مسئولية اجتماعية تقع على هذه الفئة تتحدد في بعدين. يتمثل الأول في الاضطلاع بالدور التنموي وتحمل العبء في استغلال الموارد. والثاني في تحمل مسئولياتهم تجاه الفئات الأخرى الأقل أو الأكبر – والمقصود بهذا هم الأطفال وكبار السن– الذين تصب مسئولياتهم أيضًا على فئة الشباب.

2- دوائر المسئولية الاجتماعية «الشباب الإسلامي نموذجًا»

تتعدد المسئوليات الشبابية وتتأرجح بين عدة مستويات تبدأ بالفرد ثم الجماعة ثم المجتمع المدني، وتمتد أيضًا لتشمل مسئولية اجتماعية تجاه الآخر. والجدير بالذكر أن هذه الدوائر تتقاطع مع بعضها ولا تعمل بمعزل عن الواقع الذي انطلقت منه. من خلال هذه النظرة يمكن طرح تنميطًا للمسئولية الاجتماعية للشباب الإسلامي في السياق التالي:

أ- المسئولية الفردية للشباب.

أولى دوائر المسئولية الاجتماعية هي ما يمكن تسميته بالمسئولية الفردية، وهي المسئولية التي تقع على عاتق الشباب بالنظر إليه على أنه فرد يؤدي أدوارًا معينة داخل المجتمع. وقد قسم أحمد زايد هذه المسئولية الفردية إلى نوعين، يتعلق النوع

1 سلوى العامرى وآخرون، أجيال مستقبل مصر، أوضاعهم المتغيرة وتصوراتهم المستقبلية، بحث بالتعاون بين منتدى العالم الثالث والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2002، ص 12– 15.

2 افتتاحية المؤتمر الدولي لقضايا الشباب في العالم الإسلامي رهانات الحضر وتحديات المستقبل، تونس، 24– 26 نوفمبر 2009، متاحة في http://www.akhbar.tn/?p=372

الأول فيما يمكن تسميته بالمسئولية الفردية التقليدية: وهي ذلك النمط من المسئولية التي تخص الشباب فيما يتعلق بالأسرة والصداقة والقرابة والجماعة وربما يصل نحو الأمة، مع الأخذ في الاعتبار أن كل هذه المناحي لا يشترط أن تتم في السياقات ذات الطابع الرسمي. أما النمط الثاني يتمثل في المسئولية الفردية ذات الطابع غير التقليدي: ونقصد بها هنا الأدوار التي يؤديها الشباب ليست لعضويتهم في جماعة فقط، ولكن من خلال امتلاك المعرفة والقدرات أو التأثير في مجال معين، يقع في هذا الإطار على عاتق الشاب مسئوليات التحرر من قيود الفساد والجمود التي قد تشوب المسئوليات في المسئولية التقليدية [1].

ويمكن أن يضيف الباحث في هذا الصدد نمطين من المسئولية الفردية للشباب في العالم الإسلامي. الأولي تتمثل في المسئولية القسرية: وهي المسئولية التي يؤديها الفرد بشكل جبري، مثل المسئوليات الأسرية ومسئولياته في العمل أو بالأحرى الأدوار الاجتماعية الرسمية التي يؤديها الإنسان داخل المجتمع. بينما يتمثل النوع الثاني من المسئولية الفردية في المسئولية الاختيارية: وهي نمط المسئولية ذات الطابع الإرادي أو الخيري - إن جاز التعبير .. وتختلف عن الأولى في أن الأولى، إذا لم يؤدي الإنسان حقها؛ يقع تحت طائلة قواعد الضبط المعمول بها في الإطار الذي خرج عن تحمل مسئولياته. أما النمط الخيري يعتمد بالدرجة الأولي على فكرة التبرع الذي يتحرك من خلال منظومة قيمية. فالتقصير أو الإخلال في أحد الجوانب لا يوقع الفرد تحت طائلة العقاب الاجتماعي.

من هنا يتضح أن للشباب الإسلامي مسئولية فردية تقع على عاتقهم سواء من الناحية الرسمية أو غير الرسمية، وتصل المسئولية الاجتماعية لدى الشباب الإسلامي إلى ذروتها عندما يتجه نحو تداعيات المسئولية بشكل إرادي. مع الأخذ في الاعتبار أن المسئولية الفردية لا تخرج أيضًا عن فكرة الحقوق والواجبات، وذلك في شكلها الرسمي. ولكن الدائرة الفردية الأوسع تمنح فرص للمسئولية الاجتماعية من خلال واجبات يمكن أن يطلق عليها الباحث مصطلح (الواجبات الفائضة) وهي الواجبات التي يحققها الفرد دون انتظار حق مقابل لها، ويكون الغرض منها المصلحة العامة، ويمثل ذلك قمة المسئولية ذات الطابع الفردي.

ب- مسئولية الشباب تجاه الجماعات الاجتماعية.

القاعدة الأساسية للمسئولية الاجتماعية هي ارتباطها بالمجتمع، ويتشكل المجتمع من عدة جماعات، والمطلوب أن كل جماعة تؤدي وظيفتها الاجتماعية والمحصلة النهائية هي تحقيق استقرار المجتمع. والفرضية النظرية هنا تتلاءم على خلفية التنظير السيسيولوجي التقليدي مع ما طرحه دوركايم في أن المجتمع يتكامل عندما تؤدي كل جماعة اجتماعية مسئولياتها، لأن ذلك ينعكس بالضرورة على بناء المجتمع. مع الأخذ في الاعتبار أن هناك

1 أحمد زايد، مرجع سابق، ص 16- 17.

تباين في درجة احتياج المجتمع إلى الجماعة، فهناك جماعات لها أهمية كبيرة داخل البناء الاجتماعي، مثل الأسرة في هذه الحالة، فإن الأسرة نظرًا لقربها من مركزية البناء الاجتماعي تضطلع بمسئوليات اجتماعية أكبر من الجماعات التي تبعد قليلاً عن مركزية البناء الاجتماعي، مثل جماعة الشلة أو النادي. فهذه الجماعات وإن كانت تلعب دورًا داخل الجماعة، إلا أن مسئولياتها الاجتماعية تقل مقارنة بجماعة الأسرة التي تعد عماد البناء الاجتماعي[1].

يمكن في هذا الشأن طرح بعض النماذج من المسئولية ذات الطابع الاجتماعي، والتي يمكن أن تلعب دورًا في المسئولية لدى الشباب في المجتمعات الإسلامية. يتمثل النموذج الأول في المسئولية الأسرية للشباب: وهنا تكمن حقيقة مؤداها، أنه كلما قامت الأسرة في المجتمع الإسلامي بوظائفها كاملة ومسئولياتها بشكل فعال؛ كلما ساهم ذلك في تحقيق قدر كبير من الاستقرار داخل المجتمع الإسلامي، في حين أن عدم قدرة الشباب الإسلامي على القيام بمسئولياته والقدرة على تحقيق التجانس بين الحاجات والواجبات يؤثر تأثيرًا سلبيًا على واقع الأسرة ومستقبلها في المجتمع الإسلامي. ويكمن النموذج الثاني في المسئولية تجاه الجماعات الأثنية كالقبيلة أو العشيرة: وهذا البعد لا يمكن إغفاله عند الحديث عن المسئولية الاجتماعية للشباب الإسلامي، حيث الانتماءات القبلية والعائلية لا زالت ذات تأثير على الشباب خصوصًا في معظم الدول العربية. والفكرة هنا تكمن في أن هناك مسئوليات للشباب تجاه هذه الجماعات الأثنية، تتأرجح هذه المسئوليات بين بوابة الحقوق والواجبات. والفرضية هنا أيضًا أنه كلما استطاع الشباب أن يقدموا أدوارهم الاجتماعية تجاه الجماعات الأثنية؛ كلما ساهم ذلك في بلورة المسئولية الاجتماعية التي من شأنها أن تؤدي إلى تماسك المجتمع إذا تحققت بشكل إيجابي.

ج- المسئولية الاجتماعية للشباب في إطار المجتمع المدني.

يتشكل المجتمع المدني من الجماعات غير الرسمية التي تلعب أدوارًا اجتماعية داخل المجتمع، والتي تتمثل في الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية بشكل عام. وفي هذه النقطة يرتكز الحديث حول محورين، ينظر المحور الأول إلى المجتمع المدني على أنه المتغير المستقل والشباب هم المتغير التابع. والثانية، تتبادل الأدوار ليصبح الشباب هم المتغير المستقل والمجتمع المدني هو التابع. ويمكن عرض الوجهتين في السياق التالي:

الوجهة الأولى: تقوم على أن الفرضية الأساسية لقيام المجتمع المدني هو مساندة الجهود الرسمية التي تقوم بها الدول في تأدية بعض الوظائف المكملة لما تقوم به المؤسسات أو المنظمات الحكومية. وعند النظر إلى المجتمع المدني في علاقته بالمسئولية الاجتماعية نجد أن هناك أدوارًا يؤديها داخل المجتمع، ويكافح من أجل تحقيقها، مثل الدفاع عن

1 علي ليلة، مرجع سابق، ص 33- 34.

حقوق شرائح معينة أو صياغة برامج معينة لمواجهة المشكلات الاجتماعية، ويساهم أيضًا في رسم الخطط التنموية. إن اضطلاع المجتمع المدني بمسئولياته سواء في تحقيق التكافل الاجتماعي أو المشاركة في رفع صوت الشعب والمشاركة في اتخاذ القرارات وكلها تقع تحت بند المسئولية الاجتماعية. وفي ظل تزايد سكان العالم الإسلامي، واتساع رقعته، تبدو الحاجة إلى منظمات المجتمع المدني لتقدم مسئوليات مكملة للمسئوليات الحكومية، بحيث يمكن القول بأن هناك جناحان على المستوي الاجتماعي للمسئولية الاجتماعية. المستوي الحكومي الرسمي، والمستوي غير الرسمي المتمثل في منظمات المجتمع المدني، فإذا حلقا الجناحان سويًا؛ استقام جسم المجتمع.

الوجهة الثانية: تتعلق بالأدوار التي يلعبها الشباب في عضوية المجتمع المدني. فعضوية المجتمع المدني تستمد قوتها من الشباب. ومن هنا فإن من ضمن المسئوليات الاجتماعية التي تقع على عاتق الشباب الإسلامي هو الاشتراك في عضوية المجتمع المدني. فإن الخروج عن السلبية في المجال الشبابي يعلو بالمجتمع الإسلامي وجماعاته الشريكة غير الحكومية. وتتكامل المسئولية الشبابية هنا؛ إذا جمع الشباب بين المسئولية الاجتماعية والقيام بالأدوار والواجبات على المستوى الاجتماعي الرسمي من خلال الوظائف، والتحالف مع منظمات المجتمع المدني.

د- **المسئولية الاجتماعية للشباب الإسلامي تجاه الآخر.**

توسع الثقافة الإسلامية من جانب الحوار، كما إنها تسمح بالتعامل مع الثقافات الأخرى. والمدرك للواقع الغربي يرى أنه لم يفلح في هذا السياق إلى حد كبير، وذلك على الرغم من الصيحات التي يبديها تحت شعارات قد تكون بعيدة عن الواقع – إلى حد ما – مثل حوار الحضارات أو حوار الثقافات. ويعبر عن ذلك تناقضات ما بعد الحداثة الأوربية، التي طرحت نفسها فكرة صدام الحضارات ونهاية التاريخ والتي حاولت أن تعبر عن نجاح الرأسمالية الغربية والأيديولوجيات الغربية مقارنة بالثقافات والأيديولوجيات الأخرى. وتشير هذه الوجهة إلى ضعف دور المسئولية الغربية تجاه الآخر في خضم هذا الطرح. أما الواقع الإسلامي فتنفرج لديه دوائر المسئولية الاجتماعية، ليترك الباب مفتوحًا أمام مساعدة الآخر. ويقع جزء كبير من هذا النمط على فئة الشباب، فهي مسئولة عن استيعاب الآخر والتعامل معه، لا كما تدعي الصيحات الغربية. وتتجلى هذه المسئولية عبر آيات عديدة من القرآن الكريم منها قوله تعالى «وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ»[1]. فالشباب الإسلامي مسئول عن دعوة الآخر ومسئول عن استيعابه والتعامل معه، كما إنه مسئول عن تقديم يد العون عند الضرورة. وليست هذه هي قمة المسئولية تجاه الآخر، ولكن المسئولية تجاه الآخر تصل إلى قمتها بتوضيح الفهم الصحيح للدين أمام الشباب الغربي استنادًا إلى ثقافة الإقناع لتغيير الصورة الذهنية للإسلام، تلك الصورة التي ارتبطت عند الكثير من

1 سورة التوبة، الآية رقم 6.

الغرب بالإرهاب والعنف في التعامل مع الآخر. الملاحظة التي تستدعي الانتباه في هذا الجزء أن أنماط المسئولية التي طرح لها الباحث ليست جميع المسئوليات التي يجب أن يراعيها الشباب الإسلامي أو التي تقع على كاهلهم، فهناك مسئوليات أوسع نطاقًا، مثل مسئولية الدولة والمسئولية العالمية والتي سيتم الطرح لها في محور مستقل.

3- تقاطعات دوائر مسئولية الشباب الإسلامي.

تنطلق الفرضية الأساسية للطرح الحالي من حقيقة مؤداها، أن الفصل بين الأنماط المختلفة للمسئولية الاجتماعية ودوائرها من أجل الطرح النظري فقط. أما على الصعيد الواقعي، فتتداخل كل هذه المسئوليات في علاقات جدلية ومتشابكة يمكن الوقوف عليها في مفهومين يعرض لهما الباحث في السياق التالي:

أ- **المسئولية المشتركة Co- responsibility.**

تنصهر جميع المسئوليات السابقة وتتقاطع في نمط من المسئولية يمكن أن يطلق عليه المسئولية المشتركة، ويجمع هذا النمط من المسئولية بين الدوائر الصغرى المتمثلة في المسئولية الفردية والجماعية وتتدرج لتصل إلى مسئولية الدولة وأجهزتها ومسئولية المجتمع المدني والمنظمات الدولية. مع الأخذ في الاعتبار أن نمط المسئولية السائد في مجتمع ما يرتبط بشكل البناء الاجتماعي، فثمة مجتمعات تبرز العلاقات القبلية حيث تتحدد فيها مسئولية الأفراد تجاه القبيلة بطريقة أعمق من المسئولية تجاه الدولة، وهناك مجتمعات تبرز المسئولية المهنية حيث تبرز الجهود من خلال استغلال القدرات لتحقيق منافع عامة. إلا أن المسئولية المشتركة تعبر هذه المسئوليات وتجمعها للصالح العام [1].

وعند استعراض المسئولية المشتركة على مستوي التنظير الغربي؛ ندرك أنها ظهرت ما لينلوي أبل Apel (1987) وارتبط المفهوم في نشأته بالأزمات والمخاطر التي ترتبت على التقدم التكنولوجي والآثار المدمرة التي تتعلق بتدمير الأخلاق البشرية التي ظهرت من جراء التقدم الصناعي، والآثار السلبية للتكنولوجيا عل البيئة[2]. إلا أن الوضع قد يبدو أكثر اختلافًا فيما يتعلق بذلك على خلفية التنظير الإسلامي. فالمسئولية المشتركة كيان مرتبطة بطبيعة البناء الأخلاقي، حيث ارتبطت في تشكلها بمجموعة من القيم التي تحفز على العمل الجماعي، وسيتم الإشارة إلى هذه القيم في المحور القادم، وقد ترجمت هذه المسئوليات الاجتماعية المشتركة في مواقف اجتماعية إسلامية عديدة.

ب- **المسئولية المركزية Central Responsibility**

ثمة وقفة أساسية في هذا الإطار عن العلاقة بين المسئولية الاجتماعية في التنظير الإسلامي والضبط الاجتماعي. فالأصل في المسئولية أنها ترتبط بالحقوق والواجبات. وإذا

1 أحمد زايد، مرجع سابق، ص 16- 17.

2 نفس المرجع.ص 18- 19.

استطعنا في الفقرة السابقة الإشارة إلى مركزية المسئولية الاجتماعية من خلال ما يمكن تسميته بالمسئولية المشتركة، فإن مركز الدائرة هي المسئولية الفردية. وارتبط ذلك البعد في المنظور الإسلامي بقواعد الضبط الجماعي. حيث إن العقاب في التقصير يطول الفرد أولاً، حتى إذا لم يفلح الفرد في تحقيق واجباته تجاه الجماعة، فالمسئولية هنا تقع على عاتقه. إن فكرة مركزية الضبط الاجتماعي هنا تعمل على تفعيل جميع دوائر المسئولية الاجتماعية. لأن الفرضية السائدة في هذا المضمون أن نجاح المسئولية الفردية يعكس مردود إيجابي على الأنماط الأخرى من المسئولية الاجتماعية.

لا يعني ذلك اختفاء المسئولية الجماعية، ولكنها تدور في فلك المسئولية الفردية. حتى أن الفرد سيسأل عن مسئولياته تجاه الجماعات المسئول عنها، ولكن سيسأل بوصفه فرد، العقاب يوم القيامة سيكون على الفرد وليس على الدولة. وإن تقصير الفرد في أداء مسئولياته يضعه تحت طائلة العقاب، فالمسئولية الاجتماعية في التنظير الإسلامي لا تتصف بالجمود فهي حيوية متجددة. فالشريعة تخاطب الفرد عندما يتفاعل ويؤدي واجباته وتقدم المسئولية الفردية كنموذج للمسئولية الجماعية. والشاهد في ذلك قوله تعالى «يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ»[1] فقدم تبارك وتعالى المسئولية الفردية من منطلق أن القدوة تلعب الدور الفعال في تحقيق المستويات الأخرى من المسئولية الاجتماعية، إن انعكاس هذه الفرضية في الواقع المعاش سيعطي مردودًا إيجابي على تحقيق مسئولية شبابية فاعلة.

ثالثًا- الشباب الإسلامي والمسئولية الاجتماعية على خريطة تحولات المجال العام.

تتركز تحليلات هذه الفرضية للمسئولية الاجتماعية في إطار نظرية المجال العام. على اعتبار أن المجال العام الإسلامي هو حيز المسئولية الاجتماعية الذي ينطلق من خلاله الشباب للقيام بواجباتهم الاجتماعية، وينتظم الحديث في هذه الفرضية على محاور يتضمن مفهوم المجال العام وأصوله في الاجتماع السياسي الإسلامي، والمكونات البنائية لثقافة المسئولية الاجتماعية في المجال العام الإسلامي، وأهم معوقات المسئولية الشبابية في ظل تحولات المجال العام.

1- مفهوم المجال العام Public Sphere

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم المجال العام ذاع استخدامه مع هابرماس Habermas الذي يشير إلى أن المجال العام يتشكل عندما يتجمع مجموعة من الأفراد لمناقشة قضايا المجتمع والدولة. فهو الحيز الذي يتشكل خلاله الرأي العام ويختفي فيه كل ما هو خاص. ويتجلى بوضوح في هذا الإطار فكرة المسئولية الاجتماعية في قمتها فهو بمثابة قيم ومعايير تعمل على حل المشكلات الاجتماعية. يطرح هذا المحور للمفاهيم المتعددة حول المجال العام مع الأخذ في الاعتبار الخصوصية للمجال العام الإسلامي بالتركيز على الساحة الشبابية.

1 سورة التحريم، الآية رقم 6.

ظهرت نظرية المجال العام كنظرية اجتماعية وسياسية على يد هابرماس في كتابه التحول البنائي للمجال العام الذي كتب بالألمانية عام 1961 وترجم إلى الإنجليزية عام 1989، ولقد استخدم هابرماس هذا المفهوم الذي استخدمه من قبله كانط لتفسير الواقع في السياقات الغربية. وقد اعتبر هابرماس المجال العام حيز من حياتنا الاجتماعية يقترب من الرأي العام يظهر عندما يجتمع مجموعة من الأفراد ليبادلوا احتياجات المجتمع من الدولة، ويتبلور عندما يستخدم مجموعة من الأشخاص العقلانية في مناقشة القضايا ذات الطابع العام [1].

المجال العام هو منتدى للمواطنين يتحدثون فيه بشكل مفتوح ويتفاعلون بحرية، مع النية لتحفيز الآخرين للعمل سويًا نحو الأهداف المشكلة بشكل جماعي. ويتم ذلك خارج إطارات التباينات الاجتماعية. ويحتاج في تشكله إلى اعتراف متبادل بين الأفراد الذين يتبادلون الحوار. فالمجال العام كما طرح Michael Huspek ميشيل هيسبيك (2007) يكتسب مجموعة من المزايا، الأولى: التماثل بين الأفراد بصرف النظر عن القوة المختلفة والتباينات الاجتماعية وأهداف مؤسساتية لها نفس أهداف جماعة المصالح. والثانية: رغبة استمرارية لتحفيز الآخرين بعضهم البعض على المشاركة بالوسائل العقلية لا بوسائل الإجبار والكره. والثالثة: جهود لتحفيز الأفراد بعضهم للمشاركة حتى يتجه إلى الحوار بعنصر إرادة وبحرية وشفافية[2]. ولقد ربط سيمون جوس Simon Joss (2002) بين المجال العام والشبكات الاجتماعية. حيث طرح لفكرة مؤداها، أن المجال العام ينظر إلى الأفراد المتفاعلين في سياقاته على أنهم مجموعات وليسوا أفرادًا أو شبكات اجتماعية تتبادل الأفكار وتناقشها معًا بشكل عام[3].

المتأمل للمفاهيم السابقة للمجال العام يدرك أن لها أصولها في المجتمع الإسلامي. فهو مجال تتقاسم فيه الأفراد والجماعات مجموعة من القيم المشتركة التي لا تخص فئة معينة تحكمه منظومة قيمية يتقاسمها الأفراد والجماعات، وقد جاءت هذه اللحظة في تاريخ الاجتماع السياسي الإسلامي لحظة تأسيس مدينة الرسول صلي الله عليه وسلم.

---

1 خالد كاظم، تحولات المجال العام وعلاقاتها بتبدلات رأس المال الديني في صعيد مصر، المؤتمر السنوي الحادي والعشرون للبحوث السياسية: تحولات المجال العام في مصر:تنامي الصراع ومستقبل التوافق الاجتماعي، مركز البحوث السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة الفترة من 11– 12 ديسمبر 2007، ص8.

2 Michael Huspek, Habermas and oppositional public spheres: A stereoscopic analysis of black and white press practices, political studies, vol 55, 2007,p821-828

3 Simon Joss,Toward the public sphere reflections on the development the participatory technology assessment, Bulletin of science, technology and society, vol 22,no 3, June, 2002,p220-222.

ثم أخذ المجال العام الإسلامي منذ هذا الحين في الاتساع والضيق حسب التحولات الاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع الإسلامي[1].

يتضح أن هناك علاقة بين المجال العام والمسئولية الاجتماعية، وتتبلور هذه العلاقة في فرضية مؤداها: كلما اتسع المجال العام؛ كلما أتاح الفرصة لبروز المسئوليات الاجتماعية إلى قمتها. فإن انحسار المجال العام نتيجة للازمات التي يعانيها يؤثر تأثيرًا سلبيًا على المسئولية الاجتماعية. وقد أكد الباحث في السالف إلى النظر إلى المسئولية الاجتماعية للشباب الإسلامي في بعدها الثقافي. لهذا سيتم طرح المتطلبات البنائية للمسئولية الاجتماعية للشباب الإسلامي في ظل تحولات المجال العام.

2- البنية الثقافية للمسئولية الشبابية في المجال العام الإسلامي.

تتداخل المسئولية الاجتماعية بالعناصر الداخلة في تركيبها وعلى الخصوص العناصر الثقافية. وذلك المرجو يحتاج من المجال العام عدة مطالب ثقافية تؤهل إلى خلق مسئولية اجتماعية للشباب فاعلة، ويمكن استعراض المكونات البنائية للمسئولية الاجتماعية في إطار تحولات المجال العام الإسلامي على النحو التالي:

أ- **الحرية.**

تعتبر الحرية مكون رئيس من مكونات المسئولية الاجتماعية، وهي الشرط المنشئ لها، وذلك على مستوى التنظير الإسلامي وتنظير العقد الاجتماعي الغربي على السواء. والمقصود بالحرية هي قدرة الفرد على الاختيار والمفاضلة بين الأمور، كما تعني شعور الفرد بأهميته وقيمته وقدرته على تحمل مسئولية أفعاله[2]. وتعتبر الحرية مفهوم مركزي في نظرية المجال العام، وفي إطار ذلك لا يمكن تأسيس مجال عام دون حرية، إذ إن القيود على الحرية تعمل على انحسار وضيق المجال العام على جميع مستوياته الوطنية والقومية والعالمية.

والمتأمل في قيمة الحرية من حيث المبدأ يدرك أنها تكشف عن النزوع الخاص الفردي، في مقابل النزوع العام والجماعي. من هنا فإن قيمة الحرية الشبابية من الممكن أن تعمل في اتجاه معاكس للمجال العام الذي ينزع نحو المجتمع بشكل أساسي. إلا أن هذا التناقض لم يكن له وجود في المجال العام الإسلامي، وذلك لأن قيمة الحرية من المنظور الإسلامي لم ترد منفردة بذاتها، ولكنها تقترن بمنظومة قيم عليا تشكل الوجدان العام[3]، من هنا تقترن الحرية بالمسئولية وهذه فرضية أساسية في نظرية المجال العام الإسلامي. فالفكرة الأساسية أن فهم الشباب لثقافة المسئولية الاجتماعية لابد أن ينطوي على هذه المقولة والتي مؤداها أنه بقدر تمتع الشاب بالحرية بقدر تعاظم تحمله للمسئولية.

---

1 إبراهيم البيومي غانم، أصول المجال العام وتحولاته في الاجتماع السياسي الإسلامي،المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السادس والأربعون، العدد الأول،القاهرة، يناير، 2009، ص48.

2 على ليلة، مرجع سابق، ص 16.

3 إبراهيم البيومي غانم، مرجع سابق، ص 52.

ب- **الشورى.**

الشورى هي المبدأ المحفز للمشاركة في المسئولية تجاه الجماعة والمجتمع فهي المبدأ الذي يجب أن يحكم العلاقات الجماعية في إطار المجال العام في الاجتماع السياسي الإسلامي. وجوهر الشورى هو الحرية، فلا شورى بدون حرية، فهي السبب في منح الأفراد والشباب خاصة حق إبداء الرأي والمناقشة. فالشورى كمبدأ لا يناقش في إطار المجال الخاص، بل تفرض مشاركة أوسع في تدبير الشئون العامة من أجل تحقيق منافع يعود صداها على كل من الفرد والمجتمع. يساهم مبدأ الشورى في بناء المسئولية الاجتماعية على مستويين الأول هو المستوى المعنوي: الذي يوازي بين حاجات الفرد ومصالح الجماعة. أما المستوى الثاني هو المستوى المادي: الذي يفترض أن هناك مؤسسات اجتماعية فاعلة تأخذ في الاعتبار آراء الشورى وتنفذها في الواقع الفعلي[1].

يتضح في هذا الإطار أيضًا أن بنية المسئولية الشبابية تحتاج إلى منح الفرصة أمام تحقيق الشورى، مع الوضع في الاعتبار أن هذه البنى الثقافية للمسئولية يقع الجزء الأكبر منها على الأنظمة السائدة في المجتمعات الإسلامية، والتي تحرص على مشاركة الشباب أو وضع العراقيل دون تحقيقها.

ج- **الانتماء.**

لا تتم المسئولية الاجتماعية بدون فكرة الانتماء والنزوع إلى الجماعة، ويترادف مع ذلك أنه لا يمكن أن يتشكل مجال عام دون الاهتمام بالجماعة والانتماء لها. فالانتماء هنا بمثابة مكون بنائي أساسي لخلق مسئولية اجتماعية واعية. فإذا اعتبر الفرد نفسه عضوًا داخل جماعة، وأدرك أن مصيره هو نفس مصير الجماعة، سيكمل ذلك مسئولياته تجاه الجماعة. وذلك من منطلق استشعار الفرد بأن مشكلات الجماعة تمثل تهديدًا لكيانه كفرد، بما يساهم ذلك في تفعيل مسئوليات الفرد تجاه الجماعة. وثمة حقيقة في هذا الصدد مؤداها، أن الأزمات التي تتعرض لها الجماعة إما تساهم في انهيار الجماعة في حالة تفكك نزوع الأفراد نحو الجماعة، وإما أن تساهم في مواجهة الانهيارات والأزمات التي تتعرض لها الجماعة، وبالتالي تجعل من المسئولية دائمة الحيوية والتجدد[2]. وبهذا لا يمكن أن تنطلق المسئولية الاجتماعية بدون الاهتمام بالجماعة.

وتكمن بذلك فرضية أساسية في هذا الجانب مؤداها، أنه كلما ذاد الميل نحو الجماعة والاهتمام بها؛ كلما تزايد إحساس الشباب بالمسئولية الاجتماعية، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا توجد دائرة واحدة للانتماء، فهناك الانتماء إلى الأسرة أو القبيلة أو العشيرة، أو حتى المجتمع أو الدولة، وقد تتسع دائرة الانتماء لتصل في قمتها إلى سياقاتها العالمية. فكلما شعر الفرد بالانتماء في أي دائرة من دوائره؛ كلما تعاظم قيامه بأداء واجبات للمسئولية الاجتماعية.

1 المرجع نفسه، ص 55- 57.

2 علي ليلة، مرجع سابق، ص 13-14.

د- الوعي الاجتماعي.

يمثل الوعي اتجاه عقلي يمكّن الفرد من إدراك نفسه والبيئة المحيطة به. فالوعي له أنواع، ومن أبرز أنماطه، الوعي الفردي: وهو الذي يخص الفرد ويتشكل من إدراك الفرد لأدواره ووظائفه ومصالحه داخل الجماعة، ويمكن هنا الربط بين الوعي الفردي والمسئولية الفردية للشباب. ويمثل النمط الثاني للوعي في الوعي الجماعي: الذي يتجاوز حدود الفرد إلى الجماعة أو ربما المجتمع الأكبر، ويقابل هذا النمط من الوعي نمط من المسئولية وهي المسئولية الاجتماعية. فليس من المعقول على الأذهان أن يشارك الفرد في الاضطلاع بمسئوليات اجتماعية دون أن يكون لديه قدر من الوعي بهذه المسئوليات. ويرتبط الوعي هنا بالدور الاجتماعي الذي يلعبه الفرد داخل جماعاته، فالوعي بالدور يؤدي إلى الوعي بأداء الوظائف التي تمثل بالأساس مسئولية اجتماعية، على الشباب والأفراد بشكل عام تأدية واجباتها، فالوعي الاجتماعي مكون بنائي لثقافة المسئولية الاجتماعية. والفرضية الأساسية في هذا الجانب أنه، كلما زاد الوعي لدى الأفراد أو الجماعات؛ كلما ساهم ذلك في تحقيق تكامل إلى حد كبير للمسئولية الاجتماعية.

هـ- المشاركة الاجتماعية.

وتعني الالتزام بالمشاركة في تجسيد أهداف الجماعة، وتعد بذلك مكون بنائي للمسئولية الاجتماعية. وثمة حقيقة تستوقف الانتباه في المشاركة الاجتماعية، إذ يجب النظر إلى المشاركة بالنظر إلى مرجعية الجماعة أو المجال العام، وليس بالنظر إلى مرجعية الأنظمة السياسية، لأنه قد يحدث انفصال في مجتمعات الجنوب بين أداء النظام السياسي واحتياجات الجماعة والمجال العام، وهو الانفصال المسئول بقدر كبير عن تخلفها. لذلك ينبغي أن تكون المشاركة واعية وملتزمة بأوضاع الجماعة. وتتطلب المشاركة الجادة عدة أركان - طرح لها على ليلة - يتمثل الركن الأول: في تحديد الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الجماعة وما تطلبه الجماعة من جهود لتحقيق هذه الأدوار. ويتمثل الركن الثاني: في القبول ويعني قبول الشباب للقيام بمختلف الأدوار الاجتماعية تجسيدًا لمسئوليته، ثم إنجاز هذه الأدوار بما يساهم في رفع كفاءة المجتمع أو الجماعة. ويتمثل الركن الثالث: في التنفيذ: ويعني أداء الشباب للأدوار التي قاموا بقبولها لإنجاز الأهداف المرجوة [1].

3- وظائف التكامل البنائي للمسئولية الشبابية.

يحاول هذا المحور الإجابة على تساؤل مؤداه، ما النتائج المترتبة على تكامل البناء المؤسس للمسئولية الاجتماعية؟ بمعنى، إذا حدث التكامل البنائي السابق في ظل المجال العام الإسلامي؛ فإن ذلك يستدعي نتائج إيجابية على مستوى أداء وكفاءة المسئولية الاجتماعية لدى الشباب الإسلامي، فتنعكس هذه النتائج الإيجابية على المجتمع الذي يعتبر الشباب جزء من سياقه. ويظهر ذلك في عنصرين، يتعلق الأول بترشيد اتخاذ القرارات، والثاني، في دعم الاستقرار الاجتماعي. وهذا ما سيطرح له الباحث في السياق التالي:

1 المرجع نفسه، ص 15-16.

أ- **ترشيد اتخاذ القرار.**

إن بروز ثقافة المسئولية الاجتماعية لدى الشباب على وجه الخصوص يؤدي إلى مردود اجتماعي إيجابي، ولكن ذلك يتوقف على الثقافة السائدة في المجال العام المحيط بالشباب. فتحفيز الحيز العام ودعمه للقيم المؤسسة للمسئولية الاجتماعية، يؤدي إلى عملية ترشيد اتخاذ القرار، وذلك من منطلق أن بناء القرارات في هذه الحالة سوف يبني على إرادة مسئولة تتحمل عواقب القرارات السلبية. ويظهر أثر هذا التكامل البنائي للمسئولية الشبابية في إطارين. يتمثل الإطار الأول في ترشيد القرارات الفردية: غالبًا ما تكون هذه القرارات خاصة بالفرد أكثر من اختصاصها بالبناء التنظيمي الرسمي للمجتمع. والمقصود هنا أن شيوع ثقافة الوعي والمشاركة الايجابية، والثقافات المؤسسة للمجال العام ينعكس على قرارات الفرد على المستوى الشخصي بما يساهم في اتخاذ قرارات لها جانب كبير من الصواب، طالما أن هناك وعي بالمسئولية المترتبة على القرار الشخصي، يساهم ذلك إلى حد كبير في الرشد في اتخاذ القرار. أما الإطار الثاني يتمثل في ترشيد القرارات الجمعية: وهي تلك القرارات التي تتسم بالطابع الرسمي والتي تخرج عن دوائر الأفراد الخاصة لتسبح في سماء الأطر السياسية التي تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع، أو التي تنظم العلاقة بين المجتمع وغيره من المجتمعات الأخرى. وهنا تتسع الفائدة من المسئولية الاجتماعية وينعكس تكامل بنائها على القدرة على اتخاذ قرارات رشيدة مسئولة عن السياق الاجتماعي الأرحب، والذي يتجاوز سياقات الأفراد التي تتم في شكل غير رسمي.

ب- **الاستقرار الاجتماعي.**

نتيجة بديهية لتكامل البنية المؤسسة للمسئولية الشبابية من ناحية، ونتيجة مكملة لعملية ترشيد اتخاذ القرارات من ناحية ثانية، فمحصلة نجاح المسئولية الشبابية هو تحقيق الاستقرار على مستويين. الأول المستوى الجماعي: يتحقق الاستقرار الاجتماعي على مستوي الجماعات التي ينتمي إليها الشباب وخصوصًا الجماعات الصغيرة مثل جماعة الأسرة أو العمل أو العشيرة أو القبيلة. بما يساهم في تحقيق استقرار في الأبنية الاجتماعية الصغرى التي يتأسس منها المجتمع الأكبر. والمستوى الثاني هو المستوى الاجتماعي: يتجاوز هذا المستوى سابقه، ولكنه يتكامل معه، فكلما تزايد الاستقرار على مستوى الجماعات يعود بالنفع على البناء الاجتماعي الأكبر على مستوى الدولة، وربما يتجاوز ذلك إلى مستوى أكبر مثل المستوى الإسلامي.

4- معوقات التكامل البنائي للمسئولية الشبابية في إطار تحولات المجال العام.

ليس معنى التكامل البنائي السابق أن المجال العام للشباب في المجتمعات الإسلامية لا يعاني من الأزمات أو المشكلات، وربما يكون تشخيص هذه الأزمات مناسب لصياغة الحلول لتفعيل المسئولية الاجتماعية في المجال الشبابي. فهناك معوقات تخص الأبنية الاجتماعية والأنظمة السياسية لبعض الدول الإسلامية، والتي تحد من تفعيل المسئولية

الاجتماعية في المجال الشبابي. وهناك معوقات تخص الشباب. وتجدر الإشارة إلى أن المعوقات المرتبطة بالأنظمة تتعلق بكبح المحددات البنائية للمسئولية الشبابية، والتي طرح لها الباحث في السياق السالف. أما المعوقات الخاصة بالشباب فهي متعددة ويمكن الوقوف على بعضها في السياق التالي:

أ- **تآكل الرفض الشبابي1.**

لقد كان الشباب على مدى التاريخ هم قُوَى الرفض والتحرير وتجسيد المُثل الإنسانية. ففي العالم المعاصر، الشباب هم الذين تحملوا أعباء الحرب العالمية الأولى والثانية، دفاعًا عن حرية الإنسان ضد القيم السلبية والعنصرية. وشارك الشباب في تحرير مجتمعاتهم في العالم الثالث من خلال خوض الحروب ضد الاستعمار، وحاولوا تحرير الأرض، فلقد شكلوا جماعات فدائية ضد الاستعمار وضحوا بأنفسهم من أجل إعلاء قيم الوطنية والحق والدفاع عن الأرض. فإن المتأمل لواقع العديد من الشباب في الوقت الراهن يجدهم يتسكعون في مقاهي الكنتاكي والهامبورجر، ويبحثون عن الجنس من خلال الفضائيات والإنترنت، سقطت عن بعضهم النضالات القديمة وارتضى بعضهم بالمخدرات ثقافة له، ووجدوا أن الحياة ممتعة عبر ساحات الاستهلاك والشهوات. فبعد أن كانوا يشكلون عالمهم حسب إرادتهم، أصبحوا يتكيفوا مع ظروف الواقع ومتطلباته [2].

تقع المسئولية هنا على الشباب، وعلى الخصوص الشباب الذين قرروا الانسحاب من المجال العام، وتعللوا في ذلك بأن هذا المجال لم يسمح لهم بالتعبير عن الرأي بحرية أو المشاركة في صنع القرار. والحقيقة، وإن كان للشباب حق في أن المجال العام لم يسمح لهم بالمشاركة في حيزه، وذلك يتحقق بشكل كبير في الأنظمة السياسية التسلطية، إلا أن هذا لا يعفي الشباب من اللوم، وذلك لأن من ضمن أولويات المسئولية الاجتماعية للشباب، عدم الاستسلام للوضع الراهن، كما كان حال الشباب على مر العصور والحقب التاريخية. فالرفض الشبابي للظواهر السلبية في ساحات المجتمعات أحد أولويات المسئولية التي قرر العديد من الشباب الانسحاب منها، والاتجاه إلى عالم الاستهلاك بمعناه الثقافي والتركيز على التكيف مع الواقع بدلاً من تغييره. بما يشكل ذلك انسحاب من المجال العام ينعكس بالسلب على أداء الشباب لمسئولياتهم.

ب- **الاغتراب الثقافي لدى الشباب.**

يؤثر الاغتراب الثقافي تأثيرًا سلبيًا في المجال العام، فقد يساهم إلي حد كبير في تضاؤل المسئوليات الاجتماعية لدى الشباب، ويتحقق الاغتراب الثقافي من القيود التي يفرضها الشباب على الثقافة، ويتبلور في هذا الصدد نوعين من القيود، يتمثل

1 تجدر الإشارة إلي أن هذا العنوان يرجع إلي الأستاذ الدكتور علي ليلة.

2 علي ليلة، الشباب ومستقبل مصر، استكمال الندوة السنوية السابعة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، تحرير محمود الكردي، القاهرة، 2001، ص 42.

الأول: في القيود التي تفرضها القناعات الثقافية ذات الطبيعة الجامدة، والتي تصرف الشباب عن فهمهم لاحتياجات الواقع الاجتماعي، فإن من شأن هذه القناعات، أن تقلص قيام الشباب بمسئولياتهم الاجتماعية، ومثال على ذلك، أعضاء الجماعات الدينية المتطرفة التي تفرض على الشباب قناعات ثقافية تتمثل في ممارسة العنف والاعتداء على المجتمع، أو محاولة جذب المجتمع إلى الخلف أو إلى الماضي، يقع هؤلاء الأفراد في دائرة الاغتراب الثقافي الذي من شأنه أن يؤثر بالسلب على المسئولية الاجتماعية للشباب. أما القيد الثقافي الثاني: يتمثل في فئات الشباب التي تدعو إلى نقل واقتباس منظومة الثقافة الغربية، محاولة منهم على إجبار هذه المنظومة على التعايش مع مجتمعاتنا الإسلامية، فهم بذلك يهددون التراث والهوية الإسلامية. ويقع أيضًا المناصرين لهذه القيود من الشباب في دائرة الاغتراب، بما يفرض ذلك قيدًا على أداء مسئولياتهم الاجتماعية [1].

لا يمكن في هذا الصدد تحميل الشباب كل مسئوليات الاغتراب الثقافي لديهم، فهناك فئة من الشباب مستنيرة تسعى إلى محاولة تغيير الواقع إلى الأفضل، ولكن قد يصطدم هؤلاء الشباب مع المجال العام السائد في مجتمعاتهم، يدفعهم ذلك إلى تبني أمرين، إما العزلة والاغتراب، وإما التمرد والتغيير. وتكون المسئولية الاجتماعية أنشط في حالة التغيير[2]. ورغم هذه المعوقات التي تعوق الشباب في أداء مسئولياتهم الاجتماعية، إلا أن عبور هذه الأزمات قد تقع على مؤسسات المجتمع لتحفيز الشباب للمشاركة في الحياة الاجتماعية. وتجدر الإشارة أيضًا إلى، إن عبور أزمات الشباب وتحفيز مشاركاتهم الاجتماعية يتوقف على المحددات البنائية التي تم الطرح لها من قبل.

رابعًا- عولمة المسئولية الشبابية «تحليل ثقافي في إطار المجال العام الافتراضي».

تتحرك المسئولية الاجتماعية نحو أبعاد عالمية، بما يمكن تسميته عولمة المسئولية الاجتماعية، يتجاوز هذا النمط من المسئولية الحدود الضيقة لمسئولية الشباب تجاه دوائر المسئولية السابق طرحها. إذ يهيم هذا النمط من المسئولية في أفق المجتمع العالمي، وفي هذا الصدد تتنامي وظائف المسئولية الاجتماعية. وتجدر الأهمية في هذا الصدد إلى ضرورة تنشئة الشباب على هذا النمط من المسئولية الذي لا يقل أهمية عن بؤر المسئوليات المحددة. هذا وتتعدد المسئولية على صعيدها العالمي في الأشكال والأنماط والمحددات، وسيحاول الباحث في هذا الصدد التركيز على المسئولية العالمية للشباب الإسلامي على خلفية المجتمع الافتراضي.

1 علي ليلة، المسئولية الاجتماعية تعريف المفهوم وتعيين بنية المتغير، مرجع سابق، ص 17.

2 علي صلاح، ثقافة الشباب...هل من ملامح خاصة؟، المؤتمر السنوي الثامن، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، بعنوان قضايا الشباب في مطلع القرن الحادي والعشرين، الفترة من 23- 25، مايو، القاهرة 2006، ص 40.

1- مفهوم المجتمع الافتراضي.

يرجع مفهوم المجتمع الافتراضي إلى الأمريكي رينجولد Rhingold عام 1993، وذلك في كتابه المسمى بالمجتمع الافتراضي Virtual Community، والذي عبر فيه عن المجتمع الافتراضي بأنه، المجتمع الذي يتشكل عبر شبكة الإنترنت، ويجمع بين أفراد يتشاركون نفس الاهتمامًات، يجمع بين المترددين على ساحة تفاعلاته، وبينهم اهتمامًات مشتركة. يحدث بين الأفراد المتفاعلين في هذا النمط من التفاعل ما يحدث في العالم الواقعي ولكن ليس عن قرب، ويعد ساحة للتعارف وعقد الصفقات واللقاءات الهادفة[1]. ويتشكل هذا المجتمع الافتراضي من خلال الفضاء الرمزي Cyber Space، وهو المجال الذي تتم على خلفيته سياقات التفاعلات الافتراضية.

شَكَّلَ الإنترنت عبر المجتمع الافتراضي مجال عام، أُطْلِقَ على تسميته بالمجال العام الافتراضي Virtual Public Sphere، وهو المجال الذي يجمع في طياته بين أفراد وشباب لا ينتمون إلى بيئة جغرافية واحدة، ولا هويات مشتركة، يتبادلون فيما بينهم أطراف الحوار والتفاعل عبر سياقات المجتمع الافتراضي. ولكن نجح هذا المجال الافتراضي الجديد في تطوير ثقافة خاصة من داخله أطلق عليها: الثقافة الرمزية Cyber Culture وهي الثقافة التي تجمع بين المتفاعلين في الفضاء الرمزي الذي شكله الإنترنت [2].

2- أنماط المسئولية الشبابية في المجال العام الافتراضي.

فرضت هذه التحولات التي أفرزها المجتمع الافتراضي نوع جديد من المسئولية، وهي المسئولية العالمية. والمدرك للدلائل الواقعية يدرك أن العديد من شباب العالم الإسلامي يتفاعلون عبر أفق المجتمع الشبكي والإنترنت، وهنا يقع على عاتق هؤلاء نمط من المسئولية التي تتجاوز الأطر الضيقة يمكن أن يقسمها الباحث إلى عنصرين للمسئولية في المجال العام الافتراضي:

أ- المسئولية الدفاعية للشباب الإسلامي في المجال العام الافتراضي.

تجمع الشبكات الاجتماعية داخل المجتمع الافتراضي بين الغث والثمين، ويحدث داخلها تفاعلات على أصعدة متباينة. ويتفاعل في هذا السياق شباب من المجتمعات الغربية يشنوا حملات دعائية باطلة ضد الإسلام. والمدرك لواقع المجتمع الافتراضي وخصوصًا الشبكات الاجتماعية، يدرك أن بها غرف محادثات ومجموعات إخبارية وقوائم بريدية تعلن

---

1 هاورد رينجولد، المجتمع الافتراضي، 1993. متاح في

Haward Rhingold,Virtual Community,1993, http//:www.com.user/h(R)Vcboal

2 وليد رشاد، المواطنة في المجتمع الافتراضي «تأملات نظرية علي مرجعية الواقع المصري»، ورقة مقدمة إلي المؤتمر السنوي العاشر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، الفترة من 16- 19 مايو 2009.

هجومًا على الإسلام، وتحاول نشر المعلومات الخاطئة عن الشريعة وعن المسلمين بشكل عام، وتوصف المسلمين بالتطرف والإرهاب، بل يتخطى الأمر إلى وجود غرف محادثات تسئ إلى الرسول صلي الله عليه وسلم. وهنا يتأتى دور الشباب في العالم الإسلامي. فهناك مسئولية اجتماعية تقع على الشباب الإسلامي في هذا الجانب، إذ عليهم أن يكونوا فرق دعوية واعية مستنيرة، تقود الدفاع عن الإسلام ضد هؤلاء الذين ينشرون الأباطيل حول الإسلام، وهنا يظهر الدور الدفاعي عن الإسلام وتظهر المسئولية الشبابية في رسم الصورة الصحيحة للإسلام داخل سياقات المجال العام الافتراضي.

ب- المسئولية الوقائية للشباب الإسلامي في المجال العام الافتراضي.

ليس المرجو من الشباب فقط الدفاع عن الإسلام في المجال العام الافتراضي، ولكن هناك مسئوليات تقع على عاتقهم، يمكن تسميتها بالدور الوقائي للشباب الإسلامي. يمكن أن يتجلى هذا الدور في بعدين. الأول: يتمثل في تطوير الشبكات والبرمجيات: فالواقع يكشف عن تقدم الشبكات الاجتماعية على الصعيد الغربي، كما يشهد على تقدم صناعة البرمجيات وتطوير آليات التواصل عبر تكنولوجيا الكمبيوتر. وهنا تتجلى بوضوح مسئولية عالمية للشباب في ابتكار برمجيات ومواقع شبكية تتواكب مع التطورات الغربية التي يشهدها هذا المجال الجديد. والثاني، يتمثل في تطوير الثقافة الشبابية عبر الشبكة: والمقصود هنا بتطوير الثقافة الشبابية الإسلامية عبر الإنترنت هو عدم الاستسلام إلى البعد الثقافي الخاص بالثقافة الغربية، خصوصًا وأن ثقافة الإنترنت توصف أنها ثقافة غربية بطبيعتها، من هنا وجب على الشباب الإسلامي المستنير تشكيل وتطوير مواقع في المجال العام الافتراضي، تجمع بينهم وتهدف إلى محاولة الحفاظ على الخصوصية الثقافية للشباب الإسلامي، وتشكيل فرق دعوة مستنيرة تنشر الوجه الصحيح للإسلام في صورته الحقيقية التي لا يعلمها الكثير من الشباب في المجتمعات الغربية. لا يعني ذلك انقطاع الشباب عن المحادثات مع الغرب، ولكن المقصود هنا هو محاولة الحفاظ على البعد الثقافي الإسلامي، وهنا يكمن الدور الوقائي للمسئولية الاجتماعية للشباب على صعيد المجال العام الافتراضي.

وفي النهاية يمكن القول بأن تنمية المسئولية الاجتماعية للشباب تحتاج إلى تضافر الجهود المجتمعية، وتقع تلك المهمة على عاتق جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وأبرزها ثلاثية الأسرة والتعليم ووسائل الإعلام، لما يمكن أن يقدموه من دعم لخلق مسئولية اجتماعية فاعلة. خصوصًا وأن النظرة الإسلامية للمسئولية الاجتماعية تستند إلى نظرة تربط المسئولية بمنظومة قيمية متماسكة. فهي ليست مسئولية أزمة تحتاج إلى تضافر الجهود. فالمسئولية من المنظور الإسلامي ملازمة للفرد، سارية في كل مكونات البناء الاجتماعي. والقضية التي تستوجب الانتباه هي ضرورة استنفار برامج عمل من شأنها تفعيل المسئولية الشبابية في مواجهة عالم متغير. مع الأخذ في الاعتبار أنه إذا كان هناك تقصير في المسئولية الاجتماعية المنوطة بالشباب الإسلامي، فمردود هذا التقصير يقع على الشباب ومؤسسات التنشئة، وليس على الإسلام لأنه بالأساس يقدس المسئولية

الاجتماعية ويعلي من شأنها ويربطها بقيم سامية لا غبار فيها من داخلها، ولكن التقصير يكون بفعل عوامل موقفية، لا تمت إلى مبادئ المسئولية الإسلامية بصلة ولكن ترتبط بأخطاء التنفيذ والتفعيل.

وتشير الدلائل الواقعية إلى صعوبة التكهن بمدى اضطلاع الشباب بمسئولياتهم الاجتماعية، ليس فقط على مستوي الشباب الإسلامي، ولكن على صعيد الممارسة الشبابية بوجه عام، وذلك لأمرين يتعلق الأول: بالتغيرات المتلاحقة التي يشهدها الواقع المعاصر من جراء العولمة وما أفرزته ثقافة الإنترنت وما بعد الحداثة. والثاني: يتعلق بالتناقضات التي يشهدها العالم بين التفكيك المستمر للأطر والبنية التقليدية للمجتمعات على مستوى الوحدات الكبرى، وموجات إعادة التشكل التي تحدث على المستويات والوحدات الصغرى. مثل منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية مثل النسوية، والحركات المضادة للعولمة وغيرها. وهنا نجد أنفسنا أمام افتراضين، إما أن يتمسك الشباب الإسلامي بصحيح الدين وتقوم المؤسسات الفاعلة بدورها تجاه الشباب، ويتيح المجال العام فرصة أكبر للمشاركات الشبابية في حيزه، وفي هذه الحالة يتمكن من تجاوز أزمة التناقضات المجتمعية ويعبرها على سفن الوعي وتتكامل مسئولياته. وإما أن يستجيب الشباب الإسلامي لمغريات العولمة وثقافة الاستهلاك فيتقوقع حول الذات ويعاني من الاغتراب فيستكين ويستسلم لهذه الصورة من الاغتراب، أو يتمرد ضد مجتمعه ويتحول إلى معول للهدم والانتقام من المجتمع الذي حرمه من المشاركة في المجال العام، أو ينسحب إلى الواقع الافتراضي يتحصن فيه ضد تناقضات عالم لا يستطيع أن يتحمل تبعاته ومسئولياته.

الشخصية الشابة والمجتمع
الفصل الأول
الشباب ونوعية الحياة
الفصل الثاني
ثقافة المسئولية الاجتماعية لدى الشباب: تأويل سيسيولوجي في إطار نظرية المجال العام
الفصل الثالث
الشباب والمواطنة والتحول الديموقراطي
الفصل الرابع
الشباب بين أزمة القيم وتحديات العصر
الفصل الخامس
مجتمع المعرفة والتنمية البشرية للشباب (رؤية نظرية)
الفصل السادس
نحو خطة شاملة لتنمية الشباب
الفصل السابع

الفصل الرابع- الشباب والمواطنة والتحول الديموقراطي

مقدمة

أولاً- المواطنة: تحديد المعنى وتطور المنظور

ثانيًا- أبعاد المواطنة

ثالثًا- المجتمع المصري ومسيرة المواطنة

رابعًا- الشباب ومسئوليات المواطنة

خامسًا- المواطنة بعيون الشباب كما تقدمها الدراسات الإمبيريقية.

سادسًا- أزمة المواطنة على خلفية ظاهرة البروز الشبابي

سابعًا- الشباب والمواطنة كرهان للأمن الاجتماعي

ثامنًا- مواطنة الشباب بين الانتماء والمشاركة

مقدمة:[1]

تتجاوز المواطنة بالنسبة للمواطن حدود الوطن، فهي تعني الانتماء والهوية الرسمية للفرد خارج مجتمعه عندما يلتزم بالحقوق والواجبات، فهي إذن علاقة بين فرد ودولة كما يحددها القانون في تلك الدولة.[2]

ومن هنا تندرج مسألة المواطنة في صلب المسألة الأكبر والأهم، ونعني بذلك الانتماء بصورته المثلى. ففي الانتماء للوطن تتبلور قضية الوطنية التي تتبلور عبر الحقوق والواجبات. وفي تقديرنا أن الوطنية هي الإطار الفكري النظري للمواطنة. بمعنى أن الأولى عملية فكرية والأخرى ممارسة عملية. والمواطنة قائمة على استيفاء الحقوق، والمواطنة «مفاعلة» أي مشاركة. وبهذا يكتمل ويتكامل معنى التجريد بالتجسيد. وقد يكون الإنسان مواطنًا بحكم جنسيته أو مكان ولادته أو غيرها من الأسباب، لكن التساؤل: هل لديه «وطنية» تجاه المكان الذي يعيش فيه؟ هل لديه انتماء وحب وعطاء؟ فثمة ربط بين الوطنية والمواطنة، كون الوطنية تعني أن يكون المواطن مع وطنه في السراء والضراء، وأن يراعي مسيرة الوطن داخل وخارج الوطن، فالوطنية كما يصفها غلاب بمثابة طوق النجاة للفرد عندما تحيط به الأزمات، وعليه فإنه يشترط التوازن بين الوطنية والمواطنة، فالأخيرة في نظره لا تستقيم في مجتمع مختل التوازن[3].

وذلك هو المعنى الذي نحن بصدد بحثه ودراسته وتجسيده. وإذا كنا معنيين ليس بالحديث عن المثالي والمفروض، وإنما بالبحث فيما هو واقعي وقائم، سعيًا لمقاربة علمية كفيلة بتحقيق أفضل النتائج، فإن علينا أن ندرس واقع المواطنة لدى الشباب محل اهتمامنا ومحور دراستنا في هذه الدراسة (وهي شريحة لا يستهان بها) خاصة وأنها تمثل نسبة تفوق ثلثي المجتمع. ما يعتبر بناء على مقاربتنا هذه أنها نسبة مؤثرة في حماية الأمن القومي وصيانته؛ إذا ما تحقق لديها الشعور بالمواطنة الحقة، أو تهديده؛ إذا ما انتقصت حقوقها أو عُدمت. فالمواطن لا يمتلك جزءًا من الوطن يتوقف على عدد السكان، ولكنه يمتلك الوطن كله كاملاً، وحين أقول مثلاً أن مصر وطني أو بلدي، فإنني لا أعني فقط المحيط الذي يمتد فيه نشاطي كفرد، لكنه يعني امتلاكي لمليون كيلو متر مربع، هي كل مساحة مصر، بوديانها وجبالها وأنهارها وبحارها، ويترتب على هذا أن لا حق لفئة، أن تتجه بالوطن إلى ما يعصف أو يضر بمصالح الفئات الأخرى، فالوطن وحدة واحدة لا تقبل القسمة أو التجزئة.

---

1 كتب هذا الفصل أ.م.د سهير صفوت عبد الجيد

2 علي خليفة الكواري: مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مقال في المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ط1،ديسمبر 2001، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص12

3 عبدالكريم غلاب في كتابه "أزمة المفاهيم وانحراف التفكير" مركز دراسات الوحدة العربية السلسلة: الثقافة القومية 2011، الطبعة: 2، ص89.

أولاً- المواطنة تحديد المعنى وتطور المنظور:

ليس من السهولة تعريف مصطلح كالمواطنة، يتصف بتعددية الرؤى، وشموليته لجوانب مختلفة من الحياة، ولاختلاطه بمفاهيم أخرى، كالوطن والجنسية والدولة والديمقراطية، ولارتباطه بإشكاليات الهوية والقومية، وتعارضه مع مفاهيم مناوئة له، كالاستبداد والظلم والإرهاب والدولة الدينية. إن المواطنة في الأخير، موضوع يمتلئ بأسئلة صعبة مازالت تواجه الدولة الحديث.[1]

وتعد المواطنة أوسع مدى من منطوق الكلمة، فالمواطنة مشتقة من الوطن وما دام الوطن هو القضية وهو الأصل؛ فإن كلمة المواطنة يحتويها إطار أوسع وهو الدولة الوطنية[2]

وإذا كان المواطن/الفرد هو محور مشروع الحداثة فلسفيًا، والفردية هي جوهر الليبرالية، فإن فهم معنى المواطنة يستلزم تفكيكها كمفهوم إلى شقيها: المواطن والوطن، ثم تفكيك الوطن إلى أرض وجماعة ونظام (دولة)، وهكذا، وهو الاقتراب الذي يبدو جليا في نظريات العقد الاجتماعي، وبذلك يصبح تحليل ودراسة الجدل حول المواطنة بين المدارس الفكرية الليبرالية عبر منظور المواطن/الفرد وتحولاته، هو المدخل لتتبع دلالة المفهوم وتحولاته. متوازية مع تحولات معاني المنظومة المفاهيمية المرتبطة به، باعتباره مفهومًا مركبًا ومتشابك مع مفاهيم كثيرة في النظرية السياسية الليبرالية، ويصبح فهم موقف المدارس الفكرية من الذات/المواطن/الإنسان هو بداية فهم موقفها من الدولة والرابطة السياسية والقيم والديمقراطية، أي المدخل لفهم تحولات النظرية برمتها عبر فهم تحول النسق المفاهيمي، ودلالات ومعاني المفاهيم وعلاقات الحقول الدلالية للمفاهيم بعضها مع بعض بشكل ثلاثي الأبعاد وديناميكي.[3]

فالمواطنة Citizenship هي صفة المواطن والتي تُحدد حقوقه وواجباته الوطنية. ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية. وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي والفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو إليها الجميع، وتوحد من أجلها الجهود وترسم الخطط وتوضع الموازنات.[4]

1 خالد يايموت (مقال) المواطنة في الفكر الاسلامي، مجلة الكلمة، العدد 54، السنة الربعة عشر، 2007، تصدر عن الكلمة للدراسات والبحوث، ص141.

2 عاطف الغمري: المواطنة والهوية الوطنية، جريدة الأهرام المصرية، العدد 43920، السنة 131، 2007.

3 Bart Van Steenbergen, "The Condition of Citizenship", in: Bart van Steenbergen (ed.), The Condition of Citizenship, London: Sage, 1996, pp. 1-9.

4 أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982، ص 60.

ويمثل مفهوم المواطنة أحد الأفكار الكلاسيكية في الفكر السياسي- الاجتماعي. ويمكن تتبع تاريخ الاقتراب من المواطنة في التنظير لنشأة الدولة كوحدة سياسية، وبمعني أدق في التنظير لصعود الدولة القومية الحديثة في أوروبا، حيث بات التركيز على فكرة الدولة القومية باعتبارها وحدة تضم أفرادًا ذوي حقوق ومراكز قانونية متساوية.[1]

وكان بروز الدولة القومية من العوامل الداعمة التي أرست المواطنة المعاصرة، وظهر معها حكم القانون الذي بدأ ينتشر في الحضارة الأوروبية، وذلك عندما بدأت الدولة القومية في أوروبا تهتم بإصدار القوانين العامة، وأصبحت صحائف الصكوك هي التي تنظم علاقة الرجال السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على الأقل بقدر ما ينظمها السيف. [2]

إذن، تجلت أهمية الدولة القومية في كونها كانت الضامن الأول لحقوق المواطنين. وترجع بداية ظهور الدولة القومية في أوروبا إلى معاهدة وستفاليا التي وقعت سنة 1648 م. لتنهي حربٌ دينية طويلة الأمد، استمرت مائه عام، وتم بمقتضي المعاهدة تقسيم أوروبا إلى دولة طبقًا لديانة كل حاكم، وأقرّت المعاهدة مبدأ سيادة الدولة القومية، واعترفت لها بحدود آمنة ومحددة ونصت على عدم التدخل في الشئون الداخلية لهذه الدولة. [3]

ويشير المسار التاريخي إلى أن الدولة القومية الحديثة في أوروبا ـــ وبالأخص دولة ما بعد الحرب العالمية الثانية ـــ قامت بالأساس على عدد من الوعود لمجتمعاتها، ومن بينها مبدأ حياد الدولة، فافترض في الدولة معاملة المواطنين بمساواة، بغض النظر عن هوياتهم الدينية أو العرقية. وترتبط أيضًا قضية حيادية الدولة بإشكالية الحرية والتوافق. فالحرية عنت بالأساس بتحرير المواطن وقدراته من عبء الخصوصيات العرقية والدينية، وتمكينه من الانطلاق بذهنه وفكره ووجدانه إلى آفاق إنسانية متجددة باستمرار. أما التوافق فيعني أن المجال العام يدير هذا التنوع من خلال آليات سلمية تحدد مضامين الصالح العام.[4]

فقد شهد هذا المفهوم تغيرات عديدة في مضمونه واستخدامه ودلالته، فلم يعد فقط يصف العلاقة بين الفرد والدولة في شقها السياسي القانوني كما ساد سابقا، بل تدل

1 محمد محي الدين: الاستبعاد من المواطنة: قراءه في المساهمات النظرية المعاصرة، ورقة مقدمة إلي المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص 2.

2 علي خليفة الكواري: مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مرجع سابق ص 28

3 قايد دياب: المواطنة والعولمة تساؤل الزمن الصعب،(القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان)،2007 ص ص 54،53.

4 عمرو حمزاوي، نقاشات وخطابات الهوية في أوروبا والعالم العربي: خرائط التعريف وإشكاليات الاستبعاد، في: د. عمرو حمزاوي (محرر)، نقاشات الهوية في أوروبا والعالم العربي: رؤي مقارنة،(جامعة القاهرة: مركز الدراسات الأوروبية)،22004 ص.5

القراءة في الأدبيات والدراسات السياسية الحديثة على عودة الاهتمام بمفهوم (المواطنة) في حقل النظرية السياسية بعد أن طغى الاهتمام بدراسة مفهوم (الدولة) مع نهاية الثمانينيات، ويرجع ذلك لعدة عوامل، أبرزها: الأزمة التي تتعرض لها فكرة الدولة القومية التي مثلت ركيزة الفكر الليبرالي لفترة طويلة؛ وذلك نتيجة عدة تحولات شهدتها نهاية القرن العشرين. أولها: تزايد المشكلات العرقية والدينية في أقطار كثيرة من العالم، وتفجر العنف، بل والإبادة الدموية، ليس فقط في بلدان لم تنتشر فيها عقيدة الحداثة من بلدان العالم الثالث، بل أيضًا في قلب العالم الغربي أو على يد قواه الكبرى. وثانيها: بروز فكرة (العولمة) التي تأسست على التوسع الرأسمالي العابر للحدود، وثورة الاتصالات والتكنولوجيا من ناحية، والحاجة لمراجعة المفهوم الذي قام على تصور الحدود الإقليمية للوطن والجماعة السياسية وسيادة الدولة القومية من ناحية أخري. وكلها مستويات شهدت تحولاً نوعيًا.[1]

وتتعدد تعريفات المواطنة بتعدد زوايا التناول، كما تتحدد دلالة المفهوم بارتباطه بالزمان والمكان. بمعنى أن هذه الدلالة تتولد عبر صيرورة تاريخية تعبر عن مصالح اجتماعية، ويعتبر مفهوم المواطنة (مفهوم منظومة) يشير إلى الحقوق الإنسانية الأساسية، والحقوق المدنية والسياسية، الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فضلاً عن الحقوق الجماعية، وهي تتعلق بكافة مجالات النشاط الإنساني الشخصي والخاص والعام والسياسي.[2]

وعرفت موسوعة السياسة الدولية المواطنة بأنها حق المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن.[3]

فالمواطنة في شكلها الأكثر اكتمالاً في الفلسفة السياسية المعاصرة هي الانتماء إلى الوطن، انتماءً يتمتع المواطن فيه بالعضوية كاملة الأهلية على نحو يتساوى فيه مع الآخرين، الذين يعيشون في الوطن نفسه، مساواة كاملة في الحقوق والواجبات، وأمام القانون، دون تمييز بينهم على أساس اللون أو العرق أو الدين أو الفكر أو الموقف المالي أو الانتماء السياسي. ويحترم كل مواطن المواطن الآخر، كما يتسامح الجميع تجاه بعضهم البعض رغم التنوع والاختلاف بينهم. وثمة توازن بين الحقوق والواجبات، فالمواطنة ليست حقوقًا فقط، بل واجبات أيضًا. وإذا كانت المواطنة تعطي المواطن حقوق المواطنة: الحقوق المدنية، الحقوق السياسية، الحقوق الاجتماعية، الحقوق القانونية.إلخ، فإنها في المقابل تضع على عاتقه

1 هبة رءوف عزت، المواطنة.. بين مثاليات الجماعة وأساطير الفردانية،21/5/2002. http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/05/2002/article.2shtm

2 سيف الدين عبدالفتاح، الشريعة الإسلامية والمواطنة نحو تأسيس الجماعة الوطنية، في:عمرو الشوبكي (محرر)، المواطنة في مواجهة الطائفية، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية)، 2009 ص.65

3 محمد سالمان: توصيات طلاب جامعة القاهرة نحو المواطنة، دراسة ميدانية، كتاب الجامعة وبناء المواطنة في مصر، تحرير كمال المنوفي، برنامج الديمقراطية وحقوق الانسان، يناير 2007، ص 180

مجموعة من الواجبات القانونية، والالتزامات المعنوية، ومسئوليات المواطنة. كما تفرض عليه الولاء التام للوطن. ويحمي القانون ويضمن للجميع الحقوق المدنية والسياسية بما فيها حق المشاركة وصنع القرارات، كما يضمن تحقيق الإنصاف الاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن حماية كرامة وحرية واستقلال كل مواطن. ولذا تشير موسوعة الكتاب العالمي إلى أن (المواطنين لهم بعض الحقوق، كحق التصويت، وحق تولي الوظائف العامة. وعليهم أيضًا بعض الواجبات، كواجب دفع الضرائب وواجب الدفاع عن وطنهم).[1]

وتسير في سياق المقابلة بين الحقوق والواجبات (دائرة المعارف البريطانية Encyclopedia Britannica)، وتشير إليها باعتبارها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق. والمواطنة تدل ضمنًا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسئوليات وهي على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقًا سياسية مثل حق الانتخاب، وتولي المناصب العامة.[2]

في حين لم تميز الموسوعة الدولية وموسوعة كولير الأمريكية بين الجنسية والمواطنة، فالمواطنة في (الموسوعة الدولية) هي عضوية كاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم، وتؤكد الموسوعة أن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم.[3]

وبين مكدونالد (MacDonald, 2003) أن المواطنة مجموعة من الممارسات التي تشمل الممارسات السياسية والمدنية والقانونية والثقافي، والتي تكونت عبر الوقت وعبر الزمن نتيجة للحركات الاجتماعية والسياسية والفكرية.[4]

ثانيًا- أبعاد المواطنة:

يمكننا تحديد أربعة أبعاد رئيسة للمواطنة تتمتع بدرجة كبيرة من الديناميكية والترابط الوثيق، وتتسم أبعاد المواطنة بالترابط الشديد وعدم الفصل؛ لأن الفصل يؤدي إلى إفساد هذه المنظومة التي تبني عليها المواطنة.[5]

1 علي خليفة الكواري وآخرون: مرجع سابق، ص31.

2 Philip, Goet:Encyclopedia Britannic, Ca, 1985 Vol. 1, 32, ned 15, p. 332

3 Encyclopedia, Boor international nnica. Inc, the new peered , Britannica vol 20

4 MacDonald, L. (2003): Traditional Approaches to Citizenship Education Globalization, to Wards A Peace Education Frame Work. A doctorate dissertation Dalhousie University. Canada

5 Hebert, Y., & SEARS, A. (2003) Citizenship education. The Canadian Education Association, retrievedfrom Available at http://www.cea-ace.ca/media/en/Citizenship_Education.pdf.

- البعد المدني للمواطنة الذي يشير إلى أسلوب حياة المواطنين في المجتمع الديمقراطي، ويتضمن مجموعة القيم التي تشمل حرية التعبير عن الرأي والمساواة أمام القانون، وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات والوصول إلى المعلومات. بالإضافة إلى القيود المفروضة على قدرة الحكومة في صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بالمواطنين والجماعات والمؤسسات ذات المصالح الخاصة في المجتمع.
- البعد السياسي للمواطنة الذي يشير إلى مجموعة الحقوق والواجبات السياسية التي تضمن تمتع الفرد بالحق في التصويت والانتخاب والمشاركة السياسية وتقلد المناصب العامة.
- البعد الاجتماعي الاقتصادي للمواطنة، الذي يشير إلى مجموعة العلاقات التي تربط ما بين أفراد المجتمع في سياق اجتماعي معين، وتتطلب ضرورة تمتعهم بالولاء والانتماء والتضامن الاجتماعي، بالإضافة إلى حقوقهم في التمتع بالرفاهية والكفاية الاقتصادية، مثل: تمتعهم بالحق في العمل، والحد الأدنى من وسائل المعيشة وكسب الرزق، والعيش في بيئة آمنة.
- البعد الثقافي للمواطنة، الذي يشير إلى مدى الوعي بالتراث الثقافي المشترك للمجتمع، وكذلك الاعتراف بأبعاد التنوع الثقافي وحقوق الأقليات، وتأكيد مبدأ المساواة القانونية وحماية الفرد من كافة أشكال التمييز التي تظهر بسبب عضويته في مجموعة أو فئة معينة في المجتمع.

وهناك خمسة جوانب رئيسة للمواطنة تتمثل في: الأمانة نحو الناس الذين يشاركونه الانتماء إلى نفس الوطن، والاخلاص والشعور الداخلي بوجوب الاهتمام بمن يعيش ضمن نطاق الوطن، والاحترام الذي يبدي فيه الفرد سماحًا لآراء الآخرين ووجهات نظرهم، وإن لم تتفق مع وجهة نظره ورأيه الخاص، علاوة على تقبل القوانين والأعراف السائدة. وأخيرا المسئولية التي يتحمل بموجبها الفرد مسئولية فردية نحو نفسه، ومسئولية اجتماعية نحو المجتمع تؤدي إلى نموه.[1]

وهناك مستويات للشعور بالمواطنة نذكر منها:

1- شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين بقية أفراد الجماعة، كالدم والجوار والوطن وطريقة الحياة بما فيها من عادات وتقاليد ونظم وقيم وعقائد ومهن وقوانين وغيرها.
2- شعور الفرد باستمرار هذه الجماعة على مر العصور، وأنه مع جيله نتيجة للماضي وأنه وجيله بذرة المستقبل.
3- شعور الفرد بالارتباط بالوطن وبالانتماء للجماعة، أي بارتباط مستقبله بمستقبلها، وانعكاس كل ما يصيبها على نفسه، وكل ما يصيبه عليها.
4- اندماج هذا الشعور في فكر واحد واتجاه وحركة واحدة.

1 Gary Hopkins, Teaching Citizenship's Five Themes 1997, On- Line http://www.education-world.com/a_curr/curr008.shtml

ومعنى ذلك أن مصطلح المواطنة يستوعب وجود علاقة بين الدولة أو الوطن والمواطن، وأنها تقوم على الكفاءة الاجتماعية والسياسية للفرد، كما تستلزم المواطنة الفاعلة توافر صفات أساسية في المواطن، تجعل منه شخصية مؤثرة في الحياة العامة، والقدرة على المشاركة في السياسية واتخاذ القرارات.[1]

إن غياب المواطنة يقوض من جدلية العلاقة بين المواطن والدولة الديمقراطية، علمًا بأن الدولة في غياب المواطن تعتبر دولة لا يمكنها – حتى إن حاولت- تجسيد مفهوم وفكرة سيادة الشعب، كما إن الرعية المحكومة في غياب المواطنة لا يمكنها تجسيد مفهوم الحكومة على أرض الواقع المعاش، ففي عصرنا الحالي نشتق جملة من حقوق الفرد من مواطنته، أي كونه مواطنًا في الدولة، وبذلك تكون الدولة الديمقراطية هي دولة المواطنة، وبناءً على ذلك فالحديث عن المواطنة وعلاقتها بالنظام الديمقراطي تعني أن الديمقراطية لا يمكن زراعتها في مجتمع ما بدون فهم واضح وتطبيق عملي لمبدأ المواطنة داخل هذا المجتمع، فكيف يمكن أن تكون هناك ديمقراطية بدون مواطنين وبالتالي بدون مواطنة.[2]

وتتأسس المواطنة على الانتماء والتي بدونه لا قيمة للمواطنة التي تبقى مجرد جنسية تمنح حقوقًا وتفرض واجبات، فوجود الانتماء يترتب عليه حتمًا نوع من التضامن الاجتماعي بين مواطني الدولة. لأن الوضع القانوني للمواطن سيكون عام، وسينتج عنه مساواة تامة في الحقوق الممنوحة للمواطنين، وبالتالي مساواة في الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين ومساواة في الواجبات والالتزامات المفروضة على المواطنين مقابل الحقوق والخدمات المقدمة لهم.[3]

وفي هذا الصدد ينبغي الإشارة إلى أن المواطنة باعتبارها الرابط الاجتماعي، والقانون بين الأفراد والمجتمع السياسي الديمقراطي يستلزم بجانب الحقوق، مسئوليات والتزامات بدونها يفشل مشروع الديمقراطية. وهو ما يعني أن ممارسة حقوق المواطنة تتطلب توافر نظام سياسي ديمقراطي. فممارسة حقوق المواطنة تتطلب مناخًا ديمقراطيًا، وبنفس المنطق فإن ممارسة الحقوق والحريات السياسية والاجتماعية يكون من شأنها ترسيخ قيم المواطنة، ودعم مشاعر الولاء والانتماء للوطن.[4]

1 رضوان ابو الفتوح. التربية الوطنية (طبيعتها، فلسفتها، أهدافها، برامجها) المؤتمر الثقافي الرابع، جامعة الدول العربية، القاهرة، 196، ص 127

2 مجدي عبد الحميد، المواطنة والحالة المصرية
http:www.mosharka.orgcontent/view/21214,jan 2008

3 ليث زيدان: مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي
http://www.pulpit.alwatanvoice.com content-32150.htm

4 علي الدين هلال: الجدل حول مبدأ المواطنة
www.htdp.org.eg/ar/now/view,newdetails,new-16832

ثالثًا- المجتمع المصري ومسيرة المواطنة:

في الخبرة الأوربية، تطور مفهوم المواطنة حسب تسلسل بدأ فيه بالقانوني ثم السياسي ثم الاجتماعي، أما في الخبرة المصرية فإنه من الصعب القول إن هناك مثل هذا الترتيب التصاعدي في نيل حقوق المواطنة، ولايزال هناك سعي لتحقيق المواطنة على الأصعدة الثلاثة معًا.

ففي دراستنا لتطور مسيرة المواطنة منذ محمد عليّ، رصدنا خمس مراحل: الأولى «المواطنة من أعلى» (بزوغ المواطنة) التي قام بها محمد عليّ. والثانية: المواطنة في بعدها السياسي/ المدني مع ثورة 1919 (بدء تبلور المواطنة بأبعادها). الثالثة: المواطنة في بعدها الاجتماعي (المواطنة المبتسرة). الرابعة: المواطنة الغائبة مع دولة يوليو المضادة في السبعينيات. والخامسة: المواطنة النخبوية مع السياسات النيوليبرالية مطلع الثمانينيات. لقد بدأت مصر معرفتها بالمفاهيم الحديثة في بناء الدولة والمجتمع عندما تعمق اتصالها بالغرب من خلال الحملة الفرنسية على مصر (1798 –1801). تلا ذلك حقبة حاول خلالها حاكم مصر محمد علي (1805–1849) إنشاء دولة حديثة. ويمكن خلال القرن التاسع عشر، والعشرين رصد محطات زمنية تشكلت عبرها بعض صور المواطنة عبر مراحل.[1]

أ- **المرحلة الأولى من أعلى: (بزوغ المواطنة).**

- المحطة الأولى: وهي ما يطلق عليها المواطنة السيكولوجية وتُؤَرَخ بعام 1855 حيث تكوين جيش مصري، وإضافة المسيحين جنبًا إلى جنب المسلمين، وإسقاط الجزية عنهم، واعتبارهم منذ هذه اللحظة مواطنين لهم كافة الحقوق. وهو تحول ساهم في تدعيم انتماء المصريين – كمواطنين – للوطن. وتابع ذلك قانون القرعة العسكرية الذي صدر عام 1880، والذي بموجبه صارت الخدمة العسكرية التزامًا على كل مصري دون تمييز ديني أو اجتماعي.
- المحطة الثانية: بداية تأسيس المواطنة السياسية على خلفية البعثات إلى أوربا والتي جاء الطلاب منها محملين بأفكار حديثة في بناء الدولة والمجتمع، مستمدة من الخبرة الأوربية التي تقوم على مؤسسات سياسية ومواطنين لهم حقوق المواطنة كاملة، يشاركون في الحياة اليومية ويجمعهم رغم الاختلاف بينهما انتماء وطني جامع للدولة التي يعيشون فيها. وهو ما ساهم في تشكيل تطورات مهمة في العقل السياسي والقانوني المصري.
- المحطة الثالثة: بداية تأسيس مؤسسات سياسية حديثة منها أول برلمان في الخبرة المصرية باسم مجلس شورى النواب عام 1866، ثم تبع ذلك إنشاء أول وزارة مسئولة سياسيًا أمام البرلمان.
- المحطة الرابعة: تأسيس العديد من مؤسسات المجتمع المدني وتتمثل في الجمعيات

1 سامح فوزي: المواطنة، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007، ص 27 –35.

الأهلية، ثم الأحزاب السياسية التي عكست التيارات السياسية وقتئذ، وتمّت هذه المرحلة بنشوء أول تنظيم نقابي عام 1899.

ب- **المرحلة الثانية: المواطنة في بعدها السياسي/ المدني مع ثورة 1919 (بدء تبلور المواطنة بأبعادها).**

- المحطة الخامسة: وهو ما يسميه المؤرخون العهد الليبرالي (1923 – 1952). وتبدأ بثورة 1919 والتي كان لها أثر على المستوى المحلي والعالمي. ثم متابعة ذلك بوضع أول دستور دائم عام 1923 والذي تضمن العديد من المبادئ التي تصب مباشرة في دعم مفهوم المواطنة، ولكن على الرغم من تنوع الحياة السياسية والفكرية، إلا أن مشكلة الاستعمار، والتفاوت الطبقي الحاد، وانتشار الفساد، كانت أسباب ثلاثة عجلت بسقوط النظام الملكي، وقيام ثورة 1952.

ج- **المرحلة الثالثة: المواطنة في بعدها الاجتماعي (المواطنة المبتسرة).**

- المحطة السادسة: وتؤرخ بعام 1952، والتي استطاع النظام الثوري حل أهم معضلتين وهما: الاستعمار: بإجلاء القوات البريطانية عن مصر. وغياب العدالة الاجتماعية من خلال قوانين الاصلاح الزراعي والسياسات الاشتراكية وهو ما أدى إلى نشوء طبقة وسطى قوية. وتحققت المواطنة في بعدها الاجتماعي (1952 – 1970)، ولكن على الصعيد السياسي حُلّت الأحزاب السياسية واستبدلت بتنظيم سياسي واحد وحوصر المجتمع المدني.

د- **المرحلة الرابعة: المواطنة الغائبة مع دولة يوليو المضادة في السبعينيات.**

- المحطة السابعة: وفي الفترة الزمنية (1970– 1981) والتي انتكست فيها المواطنة الاجتماعية، عبر سياسة الانفتاح على الغرب، التي تبناها السادات خارجيًا، والتحول نحو اقتصاد السوق داخليًا، وعلى الرغم من استعادة التعددية الحزبية وحرية إصدار الصحف، إلا أن القوانين التي تحكم الحياة السياسية ظلت مقيدة للفعل السياسي الحر. واكب ذلك صعود الإسلام السياسي، والذي رافقه تصاعد موجة العنف ضد المواطنين المسيحين والمرأة والمبدعين، وسيادة خطاب ديني متشدد ساهم في بروز الفتنة الطائفية، والذي أثر على طبيعة التعايش والانسجام بين النسيج الاجتماعي. هذا فضلاً عن انهيار أحلام الطبقة الوسطى تحت وطأة الضغوط الاقتصادية، وباجتماع هذه الأسباب كانت انتكاسة المواطنة السياسية والاجتماعية، والتي صاحبها التلكؤ الحكومي في إنجاز التحول الديمقراطي.

هـ- **المرحلة الخامسة: المواطنة النخبوية مع السياسات الليبرالية الجديدة:**

- المحطة الثامنة: مع انحسار موجة العنف الأصولي منذ عام 1977 م، عاد المجتمع يتحدث عن خطاب المواطنة والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، وأصبح هناك ما يشبه التوافق بين مختلف مكونات المجتمع على ضرورة التغيير السياسي في اتجاه مزيد من الديمقراطية ومشاركة المواطنين، وهو ما عبر عن نفسه في

التغييرات السياسية التي شهدها عاما 2004– 2005 في انتخابات رئاسية بين عدة مرشحين. لكن اتخاذ هذه التغييرات واقع الشكل أكثر من المضمون، ناهيك عن تزاوج المال بالسلطة، حيث باتت المكانة السياسية والمجتمعية للشخص ترتبط بالملكية أكثر من ارتباطها بمؤشرات التحضر الاجتماعي، والمتمثلة في التعليم، والثقافة، والعمل الجاد. وهو ما أدى إلى انقسام طبقي حاد، ناهيك عن الفساد الذي استشرى في جنبات المجتمع، وهي ظروف ساهمت في انهيار المواطنة بشكلها الكلي اشتعلت على أثرها ثورة 25 يناير 2011.

رابعًا: الشباب ومسئوليات المواطنة:

يقسم الباحثون مسئوليات وواجبات المواطنة إلى قسمين، الأول: مسئوليات تفرضها الدولة. والثانية: مسئوليات يقوم بها المواطنون طواعية. إلا أن هناك من ينظر إلى الأمر من زاوية مختلفة، ويقسم مسئوليات المواطنة من خلال: المواطن ككيان قانوني، والمواطن ككيان سياسي.[1]

1- **مسئوليات المواطنة كمسئوليات تفرضها الدولة، ومسئوليات يقوم بها المواطنين طوعًا. ويعتبر هذا التقسيم هو التقسيم الأكثر يسرًا وسهولة في التعرف على مسئوليات المواطنين.**

أ- **المسئوليات الإلزامية**

وهي المسئوليات التي تفرضها الدولة على المواطنين وهي.

- الضرائب.
- الخدمة في القوات المسلحة والجيش.
- الالتزام بالقوانين التي تفرضها الدولة ويسنها ممثلو الشعب في البرلمان.

ب- **المسئوليات الطوعية.**

والمسئوليات التي يقوم بها المواطنون طوعية دون فرض التزامات عليهم بشأنها هي.

- المشاركة في تحسين الحياة السياسية والمدنية.
- النقد البناء للحياة السياسية.
- العمل على تضيق الفجوة ما بين الواقع الذي نعيشه والغايات والآمال الديمقراطية التي نرجوها.

وكما هو واضح فإن المسئوليات الإلزامية هي مجموعة من الالتزامات التي تُفرض على المواطنين تجاه الدولة بموجب الدستور والقوانين. فالدستور هو عقد ما بين الحكومة

1 سعيد عبدالحافظ: (محرراً) المواطن حقوق وواجبات، مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية. http//www.momu,edusalhaief,chairli;Douc,2008,p.9

والمواطنين، يرتب لكل منهما حقوق ويُلزم كل منهما بواجبات والتزامات. وغالبًا ما يُنَصّ على تلك الحقوق والواجبات في باب منفصل بالدستور يسمى بباب الحقوق والواجبات العامة. كما تُفْرَض مجموعة من الالتزامات الأخرى من خلال القانون العام. وهو القانون الذي يختص بتنظيم العلاقة ما بين الفرد والدولة، وتظهر الدولة فيه بمظهر السيادة.

1- المواطن ككيان قانوني وكيان سياسي.

يعتبر تعريف الالتزامات والمسئوليات من المنظور القانوني والسياسي أكثر عمقًا من التعريف السابق الإشارة إليه. وهو يعتبر أن المواطنة لها عنصران أساسيان وهما، المواطن ككيان سياسي، والمواطن ككيان قانوني. وحقيقةً، إن العديد من الباحثين يرون أن هذا التصنيف يقع محله في تعريف المواطنة وبيان عناصرها. إلا إننا نرى أن موقع هذا التصنيف سيكون في تحديد مسئوليات المواطنة.

أ- المواطن ككيان قانوني:

عندما نصف المواطن بأنه كيان قانوني فإننا نقصد بذلك، ذلك الجانب من ممارسات وسلوكيات الأفراد الذي ينظمه القانون على مستوى علاقة الفرد بأفراد آخرين، أو على مستوى علاقته بالدولة. وهي العلاقة التي تلعب فيها الدساتير والتشريعات دورها لتحقيق هذا التوازن ما بين المصلحة العامة للمجتمع ككل والمصلحة الشخصية.

وهنا نقترب من فكرة المسئوليات الإلزامية التي تحميها الدولة وتسن تشريعاتها العقابية لمعاقبة أي من المواطنين أخلَّ بتلك الالتزامات. وبناء على تلك الالتزامات، نشأت للمواطن حقوقًا موازية يستطيع أن يلجأ إلى القضاء لينالها إذا ما حرم منها.

وخلاصة الأمر أن المواطن ككيان قانوني له حقوق حددها القانون وعليه التزامات قانونية يتمتع بها.

ب- المواطن ككيان سياسي:

ويقصد بها أن المواطن هو أساس العملية الديمقراطية. فالدولة المدنية تقوم على أساس الإرادة الشعبية، والشعب ما هو إلا جموع المواطنين الذين يختارون من يحكمهم.

فالفرد منذ ولادته حتى ينمو ويصبح عضوًا في جماعة يشارك همومها ويشارك في إدارتها عن طريق حقوقه السياسية. فالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية أكد على أن لكل فرد يولد له الحق في أن يحمل اسمًا معينًا، وجنسية بلدة، تلك الجنسية التي تُعد أول أشكال الروابط القانونية للمواطنة.

والمواطن ككيان سياسي، هو المواطن الرشيد الذي يتمتع بالشخصية القانونية ويصبح له الحق في المشاركة في المجتمع الذي يعيش فيه. والبعض يرى أن تلك المشاركة في مظهرها هي حق وفي جوهرها هي التزام طوعي.

ويتضح أن كافة المسئوليات التي تقع على عاتق المواطنين، هي مسئوليات تهدف في المقام الأول تحقيق الصالح العام، فالصالح العام Public Interest هو الهدف الرئيس من نشأة السلطة والدولة، فالدولة جاءت لتحقيق صالح المجتمع وخير أفراده ككل، وهو ما لا يتأتى إلا من خلال إيمان الأفراد بالصالح العام والخير المشترك. ويذهب أرسطو إلى أن الخير واحد بالنسبة للفرد والدولة، وأن خير المجتمع أكثر كمالاً وأسمى وأجدر بالسعي من الخير الفردي، ويتفق أفلاطون مع ما ذهب إليه أرسطو من أن ما هو خير للدولة يكون بالطبيعة خيراً للفرد.

وانطلاقًا من ذلك، فإن المواطنة لا تتأسس إلا بإفساح الطريق للمشاركة الفعالة، تلك التي تمثل التربة الخصبة لتنمية المسئولية. ويتطلب استنبات المسئولية الاجتماعية في الشخصية الشابة وبثها كقناعة أخلاقية وممارسة عملية توافر ثلاثة عناصر متلازمة، الأولى: توافر وحدة شعورية بين الشباب والمجتمع: إذ إن المسئولية تتأسس عبر صيغة تعاقدية تستند إلى التزام كل طرف بما يحتاجه المتعاقدون. وفي هذا الإطار يسعى المجتمع إلى اشباع حاجات الشباب، مما يغذي مشاعر الانتماء ويعزز الاستقرار الذي يدفع الشاب إلى العمل على حماية المجتمع والحفاظ على أمنه.

الثانية، إيجاد رابطة عضوية بين الشباب وإطاره الثقافي: لما لهذا الإطار من مقومات تساهم في تشكيل الوعي الجمعي الذي يتشكل من القيم والعادات والتقاليد التي تتميز بخصوصيتها وتشكل الهوية الحضارية وتصبح بمثابة البوتقة التي يتم فيها الانصهار الاجتماعي، وتُرسَى من خلالها قواعد الحقوق والواجبات.

الثالثة، المشاركة الفعالة: والتي تبدأ بإشعار الشاب بأهميته وتبليغه دوره الاجتماعي، وتدخله في عملية التخطيط للعمل الجماعي من أجل المجتمع، وفي توزيع الأدوار التنفيذية، والمتابعة والتقييم، وفي كل دور يستند إليه يوضع الشاب في وضعية المتدرب والممارس للمسئولية الاجتماعية.[1]

فالمواطنة باعتبارها الرابط الاجتماعي والقانوني بين الأفراد والمجتمع السياسي الديمقراطي تستلزم إلى جانب الحقوق والحريات– مسئوليات والتزامات أساسية، لا تقوم للديمقراطية قائمة دونها، وهذه المسئوليات تنقسم إلى نوعين. مسئوليات تفرضها الدولة على مواطنيها: مثل دفع الضرائب، والخدمة في القوات المسلحة، وطاعة القوانين، ومسئوليات يقوم بها المواطنون طوعًا: مثل ممارسة النقد البنّاء للحياة السياسية والمدنية، والمشاركة في تحسين نوعية الحياة والدفاع عن الصالح العام والخير المشترك.[2]

1 سهير صفوت: المسئولية الفردية مدخل لإصلاح المجتمع (مقالة)، صحيفة الدعوة الاسلامية، العدد 1210، مارس 2010.

2 الشيماء عبد السلام: المدونات، سلسلة مفاهيم المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية، ابريل، 2010، ص 25.

خامسًا: المواطنة بعيون الشباب كما تقدمها الدراسات الإمبريقية:

في حوار المواطنة، يعد قياس المسافة بين المواطنة والوطنية من أهم المهام الحيوية في قراءة مسيرة الوطن وتطوره، ولا ريب أن المواطنة هي الانتماء للوطن والوطنية، هي التعبير الإنساني المعبر عن كل ما يستلزم عزة الوطن، والوطن تنفعل فيه كل هذه المعايير، وثمة علاقة في المضمون بين مفهومي المواطن والمواطنة. حيث إننا لا يمكن أن نحقق مواطنة بمعنى المشاركة وتحمل المسئولية النوعية في الشئون العامة، بدون مواطن يشعر بعمق بحقوقه وواجباته في الفضاء الاجتماعي والوطني، فلا مواطنة بدون مواطن، ولا مواطن إلا بمشاركة حقيقية في شئون الوطن على مختلف المستويات، والقاعدة العريضة التي تحتضن مفهوم المواطنة في الفضاء السياسي والاجتماعي هي قاعدة العدالة والمساواة. فكلما التزم المجتمع بهذه القيم ومتطلباتها؛ أدى ذلك على المستوى العملي إلى بروز حقائق إيجابية في طبيعة العلاقة التي تربط بين مكونات الوطن الواحد وتعبيراته. فمقتضى العدالة يعني الاعتراف بوجود التعددية في الفضاء الاجتماعي والسياسي، وتنظيم العلاقة بين هذه التعدديات على أسس المواطنة المتساوية.[1]

وتقوم المواطنة على دعامتين أساسيتين؛ أولهما الانتماء والولاء للوطن، وتلك الدعامة تأتي في المقدمة بحسبان الانتماء للوطن يسمو على ما عداه من أي اعتبارات أخرى أيًا كانت أهميتها ودرجات تأثيرها. فالانتماء للوطن هو رابطة وجدانية إنسانية تربط بين الفرد والمواطن، ومن ثم يستمد مبدأ المواطنة أساسه الفلسفي ووجوده من الرابطة الروحية والوجدانية التي تربط الفرد بالمجتمع، وأما الدعامة الثانية: فهي إعلاء قيمة الفرد وتكريمه، فإن الدساتير المعاصرة التي تقدّس الحقوق والحريات الفردية، بما تتضمنه من إعلاء قيمة الفرد في المجتمع، بحسبانه يشكّل أحد أهم عناصر تطور المجتمع تحقيقًا لغاياته السامية التي ينشدها المجتمع، وإعلاء قيمة الفرد هو في الوقت نفسه إعلاء لقيم المجتمع.[2]

وتشير دراسة حديثة [3]عن مفهوم المواطنة وروابطها المفاهيمية (الوطن، والوطنية، والمواطن) لدى الشباب، أن مفهوم الوطن يطرح جدلية بين مفهومه عبر الصورة الذهنية التي تشكلها مؤسسات التنشئة الاجتماعية والوطن المادي أو الواقعي. فعبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية، يتحدثون عن الوطن الذي نحبه ونفديه ونعظمه ونفخر به ونشتاق إليه، الوطن الذي نحمله في قلوبنا ونتغنى به في أشعارنا. هذا وطن مكثف في لوحة ذهنية

1 حسين جمعة، الوطن و المواطنة، مجلة الفكر السياسي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، العدد 25 السنة الثامنة 2006، ص 43.

2 خضري حمزة، المواطنة إستراتجية للوقاية من الفساد المالي والإداري، مجلة علوم انسانية، السنة السابعة، العدد 45، ربيع 2010،ص 4.

3 سهير صفوت: مفهوم المواطنة لدي الشباب، مؤتمر الشباب والمواطنة علي خليفية الأمن القومي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2014.

تملؤها جماليات متخيلة، لأن الإنسان يريده كذلك. إنه تطلع رومانسي لشيء محبوب، والحب لا يحاكم ولا يجادل. أما الوطن المادي الواقعي فهو الذي تقابله حين تخرج صباحًا إلى المدرسة أو العمل، تراه مجسدًا في الطريق وفي شرطي المرور، وفي موقع العمل، وفي مكافأة العمل وفي العلاقة مع رب العمل وزملاء العمل، تقابله حين تقرأ أخبار اليوم في الصحيفة، وتقابله حين تصادفك مشكلة أو تسمع عن مشكلة. وتقابله حين تريد التعبير عن رأيك أو تختار مكانتك ودورك وحصتك في الفرص وفي كلفة المواطنة، وفي القانون الذي تخضع لمتطلباته، وفي العلاقة مع الذين ينفذون هذا القانون. بعبارة أخرى، فإن الوطن الرومانسي هو الوطن الذي نحمله ونحميه ونفديه، أما الوطن المادي فهو الوطن الذي يحملنا ويحمينا ويفدينا. هذا الوطن ليس مجرد أرض حتى لو كانت مقدسة، بل هو شراكة في المغانم والمغارم، ونظام للتكافل الجمعي يتساوى فيه صغير القوم مع كبيرهم.[1]

فإنه يوجد علاقة معنوية بين المستوى الاقتصادي ورأي الفرد حول مفهوم الوطن. هذه الفروق التي يمكن أن نعزوها إلي تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي، وترك هذا المجال لرجال الأعمال الذين يسيطر على عملهم الربح أولاً وأخيرا. وعدم تنظيم الحقوق الاقتصادية في هذا الإطار الجديد، كأن تستحدث نظام تأمينات خاصًا مماثلاً للتأمينات الحكومية، ونظامًا يحفظ حق العامل في مواجهة تعنت صاحب العمل، يقيد من فرص تسريحه. ترتب على هذه المعوقات، حدوث تدهور في مسألة هوية المصريين، وعدم التمسك بالاعتزاز – كما كان في السابق – بمصريتهم، والانتماء لهذه الأرض الطيبة، ويعد أكبر مؤشر على ذلك، الأعداد الغفيرة من الشباب المصري الذين يخاطرون بأرواحهم، من أجل الحصول على فرصة عمل في الخارج قد تكون حلمًا لم يتحقق يفقد وراءه كل ما يملك، إن لم يكن قد استدان من أجل القيام بهذه الهجرة عبر الطرائق غير المشروعة.[2]

وتشير الدلائل الإمبريقية في ذات الدراسة إلي وجود علاقة سلبية بين مفهوم الوطنية والانتماء لدى الشباب، فقد يكون الإنسان مواطنًا بحكم جنسيته أو مكان ولادته أو غيرها من الأسباب لكن التساؤل: هل لديه «وطنية» تجاه المكان الذي يعيش فيه؟، هل لديه انتماء وحب وعطاء؟ فثمة ربط بين الوطنية والمواطنة، كون الوطنية تعني أن يكون المواطن مع وطنه في السراء والضراء، وأن يراعي مسيرة الوطن داخل وخارج الوطن، فالوطنية بمثابة طوق النجاة للفرد عندما تحيط به الأزمات، وعليه فإنه يشترط التوازن بين الوطنية والمواطنة، ولا تستقيم في مجتمع مختل التوازن. وهو ما يؤكد عليه «غلاب» الذي يربط بين المواطنة والوطنية، ويعتبر الأخيرة بأنها صاحبة الانتصار الدائم كلما تعرضت الأوطان إلى

1 سهير صفوت، الاستبعاد الاجتماعي المفهوم– الدلالات، الملتقى الدولي الأول المجتمع العربي بين الاستبعاد والاحتواء الاجتماعي في ظل المتغيرات المعاصرة، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة المسيلة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية،30، 31 اكتوبر 2011،ص 31.

2 سهير صفوت، الهجرة غير الشرعية على خلفية الواقع الاجتماعي المصري، دراسة حالة، المؤتمر الدولي العلوم الاجتماعية وصورة مستقبل المجتمع – قسم الاجتماع – كلية الآداب جامعة الزقازيق، 4-5 أبريل 2009، ص 187.

محن الحروب وغيرها، وأنها طوق النجاة كلما حاقت بالإنسان والأوطان الأزمات المدمرة.[1]

أما ما يخص المواطن، فقد برز ارتباك في مفهوم المواطن، وهو ارتباك نستطيع عزوه إلى التعليم ونوعه/ بالنظر إلى لغة التعليم في المجتمع المصري ونوعه، فوفقًا لأطروحة «جرامشي» عن الهيمنة، فإن الهيمنة عادةً ما تستخدم لوصف الطرائق والأساليب التي يتم من خلالها- بطريقة ما أو بأخرى- غرس القيم الأيديولوجية الرأسمالية في عقول الطلاب باستخدام وسائل متنوعة. وبذلك تصبح النزعة المضادة للهيمنة بالضرورة نوعًا من الجهود الهادفة إلى بلورة معالم أيديولوجية أخرى معارضة للهيمنة، فالتعليم الذي كان يفترض أن ينطلق من قاعدة متساوية تنطلق من اللغة الواحدة، والتاريخ المشترك، والتراث، والدين، وسياسة مجتمعية مؤكدة عليه، مما يؤكد أن المواطنة لكل المواطنين دون تمييز. هذا التعليم أصبح مجالاً لترسيخ أزمة الهوية والهيمنة الأيدولوجية. وبمزيد من التمحيص إلى النظام التعليمي المصري نجده انعكاسًا واضحًا للنظام الاقتصادي والاجتماعي، فهو جزء لا يتجزأ من البنى الاجتماعية والاقتصادية المهيمنة في المجتمع، والتابعة للنظام الرأسمالي. حيث يتعدد التعليم وأنواعه ما بين قومي، وأجنبي، وإسلامي، ومسيحي، وخاص، وتجريبي. إلخ. ولكل تعليم ثقافته الخاصة التي تميزه. ولا شك أن ثمة علاقة إيجابية بين الهوية واللغة والثقافة، فاللغة نظام اجتماعي يمثل طرائق التفكير في عقل الجماعة، والهوية تعني جوهر الشيء، فالإنسان في جوهره ليس سوى لغة وهوية، واللغة فكره ولسانه وفي الوقت نفسه هويته وانتمائه، ويقر ما سبق ويؤكد علية دراسات عديدة التي تناولت آثر التعليم الأجنبي والقيم السائدة به على القيم الوطنية في المجتمع المصري. فالقبول باللغة الانجليزية لغة تفاهم، يعني قبول نظرة معينة للكون والحياة، وتشكيل المفاهيم تجاه الوطن والمجتمع. [2]

وعند الحديث عن المواطنة ومفهومها كشفت الدراسة أن هناك تناقضًا بين استجابات الشباب حول مفهوم المواطنة. فبينما كانت نسبة المؤيدين لمشاركة المواطن في كل ما يهم وطنه تصل إلى 20.8% كانت الاستجابة حول أداء الواجبات العامة 4.9%، وهو ما يعبر عن مواطنة زائفة. وفيها يحمل الفرد شعارات جوفاء لا تعكس الواقع، ويمتاز بعدم الإحساس باعتزازه بالوطن، وربما تعبر عن افتقاد حقوق المواطنة لفترة طويلة، في مقابل الالتزام بواجباتها. والمواطنة السلبية، وهي شعور الفرد بانتمائه للوطن ولكنه يتوقف عند حدود النقد السلبي، ولا يقدم أي عمل إيجابي لوطنه. والجدول برمته يمكن النظر إليه من منظور الخلل في منظومة الحقوق والواجبات التي يعاني منها المجتمع المصري على نحو يمنح أفرادًا أو جماعات حقوقًا غير مستحقة على حساب حقوق الآخرين، أو يعفي مجموعة معينة من الواجبات أو الخضوع للقانون؛ نتيجة لاقترابهم من السلطة أو لقدراتهم

1 عبدالكريم غلاب في كتابه "أزمة المفاهيم وانحرا ف التفكير" مركز دراسات الوحدة العربية السلسلة: الثقافة القومية 2011،الطبعة: 2 ص89

2 سهير صفوت: العولمة ولغة التعليم دراسة امبيريقية تنظيرية من منظور نظرية إعادة الإنتاج لبيير بورديو، مجلس النشر العلمي، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، 2016.

على التأثير بالمال. وهو ما يطلق عليه «جدينز» بالاستبعاد القهري، فهو الاستبعاد الذي أدى إلى عزل القابعين في القاع من الحصول على حقوقهم؛ وبالتالي فهم غير مشاركين على كل السياقات، وغير مشاركين في المجتمع وغير مهتمين بما يتعلق بالتصويت في الانتخابات، فقد فُرضت عليهم العزلة، وكانت الاستجابة هي غياب المشاركة. لذا كانت الاستجابة حول أداء الواجبات العامة 4.9 وهي نسبة منخفضة انعكاس لسياسات اجتماعية عمودها الفقري الإقصاء.[1]

ويشير تعداد 2006 إلى أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق 6371 جنيهًا، ونصيب أدنى 40% من الأشخاص 23.5%، ونسبة الفقراء 2004 – 2005 تصل 19.6 % (30) وإذا تأملنا حالة العدالة الاجتماعية في المجتمع المصري، نلحظ إهداراً لها يحسب لصالح الأغنياء. فبالنظر إلى تقرير التنمية البشرية يتضح أن 80% يحصلون على نحو 7.3 41 2. من الدخل القومي، وأن أغنى 20% يحصلون على نحو 7.3 من الدخل القومي.[2]

ومن شأن الاختلال في توزيع الدخل القومي، أن يؤدي إلى حالة من الاستقطاب الطبقي تنهار في إطاره الطبقة الوسطى، وهو استقطاب يحمل معنيين. فقد يشير إلى صراع طبقي، أو تحلل الانتماء الاجتماعي. وكلاهما يقترنان بالفساد الذي يعاني منه المجتمع المصري، لقد بات مؤكداً أن الفساد في المجتمع المصري أصبح وباءً اجتماعيًا، والفساد ليس مجرد استخدام السلطة العامة لتحقيق أهداف أو مصالح خاصة فحسب؛ بل إنه أيضًا ناتج منهجي لنمط معين من التزاوج بين السلطة والثروة أو بين الدولة وجماعات المصالح المؤثرة في الساحة الاقتصادية. وهو تداخل يجعل المعايير السياسية وليس القوانين الموضوعة المحايدة للسوق هي القوة الدافعة والمتحكمة بين مختلف جماعات المصالح في القرار السياسي.

ويؤكد على ذلك تقرير مؤشر مدركات الفساد، في دول العالم لعام 2012 لمنظمة الشفافية العالمية. حيث تُصدر منظمة الشفافية كل عام مؤشر مدركات الفساد. وقد صدر في العام المذكور للمرة ال17 على التوالي، ويقيس 176 دولة حول العالم، وذلك بناءً على مدركات الفساد لدى القطاع الحكومي في تلك الدول، للأسف تدنى ترتيب مصر على مؤشر مدركات الفساد العالمي من 112 عام 2011 إلى 118 في عام 2012، وأيضًا تدنى في الترتيب العربي من 11 إلى 12، وهو ما يعنى ازدياد حجم الفساد في مصر من عام 2011 إلى عام 2012 [3]

1 باريان بارى، الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم، تحرير جون هيلز، جوليان لوغران، ت – محمد الجوهرى، عالم المعرفة، 2007، ص 47.

2 تقرير التنمية البشرية، 2005، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة.
http://www.integrity-way.info/wp/?p=2914

3 http//:www.integrity-way.info/wp?/p2914=

وفيما يخص حقوق المواطنة، نجد ثمة ترابط قوى بين المواطنة بجناحيها الحقوق والواجبات، وبين فكرة الولاء والانتماء الذي تحرص كافة المجتمعات بمختلف أنماطها على غرسها لدى أبنائها. وفي كل الأحوال، يصعب الحديث عن مواطنة صالحة وايجابية إلا إذا كانت هناك حقوق مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية يكفلها الدستور، ويتم ممارسته على أرض الواقع. وفي هذا الصدد فقد أشار الشباب إلى حالة اللامساواة وفقدان العدالة الاجتماعية. إن المواطنة في سياقها العام مفهوم يحمل دلالات اجتماعية قبل أن يحمل دلالاته السياسية، والاقتصادية، والثقافية، ففي دلالاته الاجتماعية، هو دعوة إلى الانتقال بالإنسان من حالة ضياع وغربة واستلاب في مجتمع أو دولة التفاوت والتمايز الطبقي والعرقي والديني بكل أشكاله وتجلياته، إلى مجتمع أو دولة الحرية والعدالة والمساواة وحق الاختلاف. وفي حال تحقق هذه الدعوة على أرض الواقع، فهذا يعني نقل الإنسان من حالة (الرعية) إلى حالة (المواطن)، أي إلى الحالة التي تؤدي في المحصلة النهائية إلى إفساح المجال واسعًا أمام الجميع في الحصول على التقسيم العادل للدخل الاجتماعي، والرفاه، والتعليم، وكذلك المساواة أمام القانون، وحق الانتخاب والترشيح والوصول إلى مناصب الدولة، والمشاركة في القرار السياسي، وبناء الحياة السياسية. مثلما يعني أيضًا، تحقيق المساواة بين الجنسين (الذكر والأنثى)، والحد من سلطة المجتمع الذكوري، إضافة إلى تحقيق عدالة إنتاج واستهلاك الثقافة والمعرفة.[1]

وعندما نربط بين العدالة والمساواة في فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والحراك الاجتماعي الصاعد والمشاركة السياسية وما إلى ذلك، فمن الضروري أن تقترن المساواة في الفرص بثلاثة شروط، أولها غياب التمييز بين المواطنين وإزالة كل ما يؤدي إليه من عوامل، وغياب ما يترتب على التمييز من نتائج سلبية كالتهميش والإقصاء الاجتماعي والحرمان من بعض الحقوق. وثانيها توفير الفرص، حيث لا معنى للحديث مثلاً عن التكافؤ في فرص العمل إذا كانت البطالة شائعة، ومواطن الشغل غائبة، وهو ما يرتب التزامًا على الدولة بوضع السياسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير فرص العمل. وثالثها تمكين الأفراد من الاستفادة من الفرص، ومن التنافس على قدم المساواة من أجل نوالها. فاغتنام الفرص قد يرتبط بتوافر قدرات معينة مثل مستوى تعليمي معين، أو امتلاك أرض، أو رأس مال. والمنافسة على الفرص سوف تفتقر إلى التكافؤ عندما تتسع الفروق في القدرات بين المتنافسين. وهاهنا تظهر الحاجة إلى دور الدولة في إتاحة التعليم والتدريب وإعادة التدريب والرعاية الصحية وغيرها من عوامل بناء القدرات وتنميتها. مع ملاحظة أن العدالة قد لا تتحقق حتى إذا تساوت الفرص وتحققت الشروط الثلاثة السابق ذكرها. فقد ينتج الاختلاف في قدرات الأفراد وفي حظوظ أسرهم من الفقر أو الغنى ومن تدني المكانة الاجتماعية أو علوها، فروقًا واسعةً في العوائد أو النواتج تتجاوز ما يمكن اعتبارها فروقًا مقبولة اجتماعيًا. ومن هنا تظهر ضرورة تدخل الدولة بسياسات إعادة

1 M., Baynell & Duvall, R.,Power in Global governance, Cambridge University, Press, 2005, P. 18

التوزيع لتقريب الفروق في الدخل والثروة بين الطبقات، حتى لا تؤدى هذه الفروق للإطاحة بمبدأ تكافؤ الفرص ذاته. ذلك أن المساواة في الفرص شرط ضروري للعدالة الاجتماعية، ولكنه شرط غير كاف لتحقيقها، ويلزم أن يضاف إليه شرط السعي المستمر لتضييق الفوارق في توزيع الدخول والثروات، ومن ثم الفوارق في النفوذ السياسي.[1]

مما يجعلنا نطرح تساؤلاً مؤداه أي المفهومين يسبق؟ الحقوق أم الواجبات أم الاثنان معا؟ أظن أنه من غير المنطقي أن نطلب من أي مواطن القيام بواجباته تجاه نفسه ومجتمعه ووطنه وهو لم يستفد من حقوقه كاملة كمواطن. لا يمكن أن نحاسب طالبًا عن عدم إتقانه لثلاث لغات إذا كانت المنظومة التعليمية لا توفر له حقه في تعليم جيد يجعله في نفس مستوى الطلبة ذوي الإمكانات التي تمكنهم من الدراسة في أرقى الجامعات والمعاهد الخاصة. ثم نتحدث بعد ذلك عن الحق في تكافؤ الفرص. نفس الشيء ينطبق على العامل البسيط الذي لا يجيد التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، ويجد نفسه وأسرته محرومين من الحق في الشغل، وذنبه الوحيد أنه لم يستفد يومًا من حقه في التعليم والتكوين. إن مفهوم المواطنة يتضمن حقوقًا يتمتع بها جميع المواطنين، وهي في الوقت نفسه واجبات على الدولة وعلى المجتمع ومنها (توفير الحياة الكريمة- العدل والمساواة – الحرية الشخصية- تقديم الرعاية الصحية والخدمات الأساسية، توفير التعليم) وهذه الحقوق يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين بدون استثناء.

سادسًا-أزمة المواطنة على خلفية ظاهرة البروز الشبابي: (تداعيات الإقصاء - وفرص الإدماج الاجتماعي للشباب)

يُخبر الواقع العربي بصفة عامة والمصري بصفة خاصة تضخمًا نسبيًا غير مسبوق في نسبة الشباب؛ إذ يشكل الشباب حوالي 50% من السكان وهو ما يعرف بظاهرة البروز الشبابي The Youth Bulge. مما يطرح فرصًا لتحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية مهمة إذا ما تم استغلال هذه الهبة الديمغرافية Demographic Gift وتصبح بمثابة نعمة قادرة على قيادة التنمية المجتمعية. وتتسق هذه الهبة الديمغرافية مع ما تتمتع به الشخصية الشابة من صفات تجعلها قوة مجتمعية قادرة على التغيير والتطوير. [2]

1 إبراهيم العيسوي: العدالة الاجتماعية، دراسة هامة للدكتور إبراهيم العيسوي عن «العدالة الاجتماعية» نشرت على ثلاث حلقات بجريدة الشروق أيام:
http//:www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate&01102012=id=b-54bad65-e462-4920-ae1b7-f7945cbbcab2012 الاثنين 1 أكتوبر،
http//:www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate&08102012=id-=0b519a26-291f4-e86-aee4-93ed6dfa64712012 ، الاثنين 8 أكتوبر
http//:www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate&15102012=id-=ca9f38d5-d38e4-c14-bf1f-b544383b1cdb2012 الاثنين 15 أكتوبر،

2 Goldstone, Jack A, Poplation and security: How Demographic change can lead to violent conflict, journal of international Affaris, Vol. 56, No. 1, 2002, P. 3

والمتأمل لواقع الشباب في المجتمع المصري يكشف عن إهدار لهذه الهبة الديمغرافية، فإذا كان الشباب عبارة عن طموح وأحلام، فإن المشكلة تبدأ حينما ينعدم لديهم تحقيق الطموحات، فظروف المجتمع المادية والاجتماعية والسياسية هي البيئة التي قد تساعد الشاب على تلبية حاجاته المادية والنفسية، وتمكنهم ذكورًا وإناثًا من أخذ دورهم في المشاركة، وهي نفسها التي تحول دون تحقيق غايتهم وإشباع طموحاتهم إذا كانت الظروف مأزومة. ويعيش الشباب في العالم العربي بما يمكن توصيفه بمرحلة انتقالية تنطوي على تداخل التقليدي والحديث، سواء على صعيد العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وعلى الرغم أن التداخل بين المحلي والعالمي قد طال كل شرائح المجتمع، إلا أنه كان له واقعه الأسوأ على الشباب بحكم خصائصهم وتطلعاتهم واحتياجاتهم في هذه المرحلة العمرية، فكانوا أكثر تأثرًا بسلبيات هذه التحولات وإيجابيتها على السواء.[1] وتتحدد الأزمات التي يمر بها الشباب وتعتبر معرقلة للاستفادة من هذه الهبة عبر العديد من المستويات منها:

المستوى الاقتصادي:

يعتبر المستوى الاقتصادي مدخلاً فعليًا وأساسيًا لنقاش ما يعانيه الشباب من أزمات وتناقضات، ذلك بحكم الانعكاس الموضوعي للأزمة الاقتصادية البنيوية على مجمل المستويات الاجتماعية المترابطة منهجيًا وعيانيًا في سياق التطور الاجتماعي. إن الأزمة الاقتصادية البنيوية المنعكسة موضوعيًا على المجتمع بشكل عام وعلى الشباب بشكل خاص، والتي تتجلى بانسداد الآفاق المستقبلية، تتراكب وتتقاطع في مستويين. يتجلى المستوى الأول محليًا من خلال فشل المشروعات التنموية القائمة على التخطيط الاقتصادي الكلي والمتمحورة حول الذات، وتحولها إلى اقتصاد السوق الحر غير المنضبط بقوانين حركة السوق السائدة عالميًا. لتتجلى آليات اشتغال السوق الحر بأشكال مختلفة من الفساد، في سياق التركيز على القطاعات الخدمية والمالية والعقارية وصناعات اللمسة الأخيرة ذات الدوران السريع لرأس المال، والحاملة لمعدلات ربح مرتفعة، وتتجلى الميول والتوجهات الاقتصادية في سياق إهمال الزراعة والصناعات التحويلية والإنتاجية التي تعبر في سياق سيرورتها التطورية عن التنمية الاقتصادية والبشرية وهذه التوجهات تكرس إمكانية تفاقم الأزمة الاجتماعية البنيوية المحلية المتقاطعة مع الأزمة الاقتصادية العالمية المنعكسة على البنى الاجتماعية والاقتصادية المحلية (انكماش، ركود، تضخم، ازدياد معدلات البطالة، أزمة على مستوى الصادرات والواردات.) ويكفي في هذا السياق الإشارة إلى معدلات تدفق قوى العمل التي تقارب (250000) ألف عامل سنويًا. في وقت تقدر الطاقة الاستيعابية للتشغيل رسميًا بـ (60000) عامل سنويًا، ونشير في هذا السياق بأن معدل البطالة في أوساط الشباب تقارب وفق بعض الإحصائيات (73%) من حجم البطالة الكلية، ويترابط هذا مع ارتفاع معدلات التضخم التي تقدر وفق بعض المصادر بـ 12%.[2]

1 عبد الباسط عبد المعطي: حال الأمة الدراسات الأساسية، الأوضاع الاجتماعية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومي العربي العاشر، الجزائر 2000، ص 26.

2 الأمن والتنمية نظرة نحو المستقبل http://www.raleqt.com2009/4/artical-212427

وفي نفس السياق فإن تجليات الأزمة الاقتصادية المحلية تشكل تعبيرًا عن الأزمة الاقتصادية العالمية المنعكسة بأشكال ومستويات متفاوتة ومتعددة، وبأشكال مباشرة وغير مباشرة بحكم ترابط الاقتصاد الكلي. أي أن تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية تزيد من حدة الأزمات البنيوية في الدول الطرفية، وتزيد من حدة التبعية واختلال التوازن بين المراكز والأطراف، وهو يؤدي تلقائيًا إلى المزيد من حدة الأزمة الاجتماعية العامة والمركبة.[1]

المستوى الثقافي:

نجد أن الشباب تصارعه أنواع من القيم التي ينتمي أحدها إلى ثقافة تقليدية بمنطلقاتها وتراتيبها واستنادها إلى إرث ثقافي موغل في التاريخ، بينما ينتمي اتجاه آخر إلى ثقافة عربية تزاوج ما بين ما هو أصيل وبين العصر وثقافة ثالثة تراود رغباته وأحلامه وهي ثقافة العولمة. وفي إطار هذه الثقافات تتنازع القيم وتتصارع داخل الشباب ما بين الانغلاق والطاعة، وبين الانفتاح والحرية. وفي كل الحالات لا يستطيع الشاب الامتثال الكلي لأي من الثقافات مما يفرض عليه بديلاً، كلاهما خطر (التغريب، التقوقع) وهو ما انعكس على مشكلة الهوية وساهم في إقصاء الشباب عن مشاركة مجتمعاتهم.[2]

المستوى الاجتماعي:

وفي هذا المستوى تتضح إشكاليات الشباب، وتتجلى من خلاله كافة التناقضات الاجتماعية، وتبدأ أزمات الشباب الاجتماعية من الأسرة التي تشكل الخلية الأولى، حيث تشهد الأسرة العربية صراعًا بين الأجيال' حيث الجمود والتمسك بالأعراف من قبل الجيل الأكبر، هذا بالإضافة إلى غلبة الأوامر والنواهي وانعدام التفاهم والحوار وممارسة الوصاية على الشباب والتدخل في اختياراتهم، ويرى الكبار الطيش واللامبالاة وقلة الخبرة وعدم قدرتهم على تحمل المسئولية، هذا فضلاً عن التطورات السريعة التي ساهمت في إحداث شرخًا في العلاقات الأسرية لعدم التمكن من تقرير انعكاسات الثورة المعلوماتية على آليات التفكير، مما يشكل حالة من التناقض داخل الأسرة، هذا فضلاً عن غياب الدور الرقابي تحت ضغط الظروف الاقتصادية التي ساهمت في الغياب الأبوي، ولا تتوقف الأزمات عند هذا الحد بل هناك ازدياد في معدلات العنوسة في مقابل عزوف عن الزواج، وارتفاع معدلات الطلاق بين الشباب نتيجة (ارتفاع معدلات الفقر – زيادة نسبة البطالة – تراجع معدلات الأجور).

1 إيمان فرج: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للشباب، المنتدى العربي للسكان، بيروت، 2004/ص 14

2 نفس المرجع السابق، ص17.

وهناك الأزمات الأخلاقية والقيمية، والتي نتجت عن أشكال إعلامية مبتذلة ترسخ الوعي الغريزي (تسويق الأغاني الخلاعية، تسليع المرأة، التركيز على الجنس بأشكال ومستويات مشوهة، دعارة، اغتصاب) ليغيب في المقابل العقل والتفكير بأشكاله ومستوياته.[1]

المستوى التعليمي: - على الرغم من أن التعليم هو أحد مصادر إعداد رأس المال البشري للمشاركة في التنمية، إلا أنه وبإلقاء نظرة حول التعليم في المنطقة العربية، فإن إحصاءات اليونسكو تشير إلى أن نسبة الأمية تراوحت ما بين 1.2-30% عام 2000 بعد أن كانت 38% عام 1995، وبالنظر إلى نوعية التعليم نجده يكرس قيم الخضوع؛ بحيث لا يسمح بالتعليم الاستكشافي ولا يفتح الباب لحرية التفكير، ولا يعد الخريجين للتعامل الإيجابي مع سوق العمل.[2] هذا فضلاً عن التناقضات على الساحة التعليمية، والتي تكمن لأنواع مختلفة من التعليم الأجنبي والعربي، وانسداد أبواب التعليم أمام شرائح اجتماعية، مما يعمق الانقسامات والتميز النوعي حيث الاهتمام بتعليم الذكور في مقابل إهمال التعليم للإناث. وفي حالات أخرى يصبح الفقر هو العامل الأول في التفضيلات المعوقة للتعليم، مما يعني أن التعليم أصبح يخرج الشباب كعبء ديمغرافي يهز أمن المجتمع ويوتره. [3]

المستوى السياسي:

تتوزع الأزمة السياسية على ثلاثة مستويات: أزمة الخطاب السياسي الرسمي، أزمة أحزاب المعارضة، أزمة الممارسة السياسية في المستوى الاجتماعي. وترابط المستويات الثلاثة يشكل أزمة سياسية عامة. وما يهمنا في هذا السياق هو الكشف عن أشكال تجليات انعكاس الأزمة السياسية على الفئات الشبابية. والتي يمكن تحديدها من خلال النقاط التالية: انقطاع حلقات وروابط التواصل بين التشكيلات السياسية والمؤسسات المدنية وبين الشباب، ويتجلى هذا التشوه من خلال النخبوية السائدة، وكهولة وتهرم التشكيلات السياسية لإقصائها الكوادر الشابة، مما أدى إلى القطع المعرفي والسياسي بينها وبين القاع الاجتماعي والشباب. وتعود أسباب هذا الخلل إلى الهيمنة السياسية الأحادية واستمرار قانون الطوارئ.

وقد توصل تقرير الأهداف الإنمائية إلى ما يعانيه الشباب من إقصاء على المستوى السياسي، وأزمة التمكين السياسي مما يخلق لدى الشباب إحساس بالعزلة وعدم التعيين، والافتقار إلى الأمن وقيم الحرية مما جعل الشباب مصدرًا للاضطراب وعدم الاستقرار، من خلال تشكل الاستعداد لديهم في أعمال العنف والتطرف، في ظل غياب القنوات

1 الشباب العربي، الخصائص والمحددات، جامعة الدول العربية، القطاع الاجتماعي، إدارة السياسات السكانية والهجرة، مشروع تمكين الشباب العربي، 2006، ص 71.

2 عبد الباسط عبد المعطي وآخرون: المستويات الاقتصادية والاجتماعية والوعي بالتنمية في مصر، مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية، القاهرة، 2003.

3 إيمان فرج – مرجع سابق، ص 14

الشرعية للمشاركة فإن الفرص تتهيأ لأشكال من السلوك التي يعبر عنها الشباب عن رفضه للمجتمع، وبذلك تتحول فئة الشباب إلى فئة سلبية ناقمة على المجتمع.[1]

وهو ما يؤكده (أورداك) بأن ظاهرة البروز الشبابي تهيئ الفرصة لحالة عدم الاستقرار والصراعات الداخلية خاصة في ظل ركود اقتصادي وأداء سياسي سيئ. ليصبح الوضع قابلاً للانفجار في أي لحظة.[2]

وبمقاربة تشخيصية لواقع الشباب في مجتمعنا المصري يكشف تعريض الشروط السابقة للاختبار الواقعي عن عدد من الأمور الجديرة بالملاحظة.

الأمر الأول: إن مفهوم المواطنة للشباب يشهد تراجعًا في ظل تراجع أطراف المسئولية عن دورها في الإيفاء بالمتطلبات. مما شكل مواطنة منقوصة، ذلك لأن بنية المواطنة تتأسس عبر التوازن بين الحاجات والمتطلبات.[3]

الأمر الثاني: إن نظرة واقعية لوضعية الشباب في مجمعاتنا تكشف عن حالة من الفصام بين الشباب ودورهم في تحمل المسئولية الاجتماعية، وبين المجتمع وتقويضه لهذا الدور، فالشباب يعيش أزمة اغتراب حقيقي، شكلتها عوامل داخلية تتصل ببنية المجتمع، وعوامل خارجية تتصل بالظروف العالمية والمتغيرات التي طرحتها العولمة مع الواقع المعاصر، وتتصل العوامل الداخلية بحالة التناقض التي يحياها الشباب داخل المجتمع، فعلى الرغم أنه يمثل قوة ديموغرافية عظيمة تقدر بنسبة 50% من واقع العالم العربي، 58% من المجتمع المصري، إلا أن هذه القوة مهدرة في إطار نظم تعليمية تتسم مناهجها بالجمود والتخلف، ونظم اجتماعية تتميز بسيطرة الكبار مما يخلق التناقض الجيلي.

وأما ما يخص العوامل الخارجية فقد لعبت ثقافة العولمة في تفكيك هوية الشباب في ظل هيمنة ثقافية استهلاكية تعلي من شأن الجسد، وتؤكد على الصورة والطرب، مما ساهم في انسلاخ الشباب من ثقافتهم وفُرغت هويتهم الحضارية.[4]

الأمر الثالث: ويتعلق بحالة القطيعة والخصومة التي فرضها المجتمع على الشباب، هذه القطيعة التي اتخذت ثلاثة أنواع من التصرفات والتي تدور حول: الانسحاب من هذا

1 الشباب العربي يخططون للأهداف الإنمائية للألفية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2006، ص 10.

2 Henrik urdal, A class of generation youth, the bluge and political violence, International studies uarterly, 2006, p.607-692.

3 البسيوني عبد الله جاد: المسئولية الاجتماعية للجامعة تجاه طلابه، المؤتمر الدولي الثاني للمسئولية الاجتماعية، آداب الزقازيق، 2010، ص 737.

4 سهير صفوت: القضايا النظرية لفكر العولمة وواقع الثقافة المصرية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس 2007، ص 95.

الواقع ورفضه بصيغ متنوعة، إما بالارتماء في عالم المخدرات، أو بالتخلص من النفس، وتمزيق الهوية، والإلقاء بأنفسهم في البحر، من خلال قوارب الموت وهو ما يعرف بالهجرة غير الشرعية.[1]

ويشكل التكيف القسري في المجتمع التصرف الثاني، وهي حالة من القطيعة التي تتسم بالخضوع والاستسلام واللامبالاة، وهي في جوهرها مُهَدِدَة للأمن المجتمعي، إذ إن الإنسان الخانع لا يعمر ولا يشارك في تنمية مجتمعه.[2]

والتمرد هو التصرف الثالث، والتمرد هنا يبدو في العنف المجتمعي، وتدمير الآخرين ويصل إلى التطرف والانجذاب إلى قوى حولت الشباب إلى أداة هادمة وعنصرًا مقوضًا للأمن الاجتماعي، الذي كان من المفترض أن يمثل الشباب فيه دورًا فاعلاً في ترسيخ مقوماته والحفاظ على ثقافته في ظل بنية ثقافية متوازنة تستطيع استيعاب التوتر المقوض للأمن الاجتماعي. إذ إنه ثمة رابطة عضوية بين الأمن الاجتماعي والأمن الثقافي، ذلك لأن كل انحراف اجتماعي يسبقه نوع من الانحراف الفكري أو خلل في التفكير أو قصور في وسائط التنشئة المسئولة عن نقل ثقافة المجتمع.

وهكذا تقع المواطنة في أزمة، إذ إن المشاركة تفقد دلالتها في حالة انعدام المواطنة، وتحول الشباب إلى أدوات منفذة لأنشطة وبرامج لم يشاركوا في وضعها ويصحح دورهم مجرد جهد مساند للقيادات يقوم بأداءات تمثيلية تفقدهم أهميتهم وأدوارهم الحقيقية.

سابعًا- الشباب والمواطنة كرهان للأمن الاجتماعي:

تزامن ظهور مفهوم الأمن الاجتماعي مع البروز الواقعي للمتغيرات الاجتماعية للعولمة وبخاصة مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين. وحيث إنهار الاتحاد السوفييتي وبروز المطالبة بحقوق الجماعات الاثنية، وكذلك المطالبة بحقوق الإنسان لبعض الشرائح التي اهتز استقرارها بفعل سياسات العولمة، هذا فضلاً عن المتغيرات الاقتصادية نتيجة لسيطرة القوى العالمية، بالإضافة إلى اتساع مساحة الفقر وسوء العدالة الاجتماعية باعتبارها متغيرات من الممكن أن تؤدي إلى الصراع أو حالة من الفوضى مما يهز استقرار المجتمع.[3]

ويستمد مفهوم الأمن الاجتماعي أبعاده البنائية من رمزية الآية الكريمة {**فليعبُدُوا رَبُ هذا البيت، الذي أطعَمَهُم مَّن جُوع وَآمَنَهُم مَّنْ خَوْف**} (سورة قريش: الآيتان 3، 4) فالأمن الاجتماعي يتحقق بالنظر إلى مستويات متعددة الأول: أمن الفرد ضد كل ما

1 سهير صفوت: الهجرة غير الشرعية على خلفية الواقع الاجتماعي المصري، مؤتمر العلوم الاجتماعية وصورة مستقبل المجتمع، المؤتمر الدولي لجامعة الزقازيق، ابريل 2009، ص 188.

2 علي ليلة: الشباب والمجتمع أبعاد الاتصال والانفصال، المكتبة المصرية، 2004، ص 209

3 علي ليلة: الأمن القومي العربي في عصر العولمة، مرجع سابق، ص 76.

قد يهدد حياته وممتلكاته وأسرته أي حماية الفرد من كل ما يؤثر على وجوده الإنساني والمعيشي.[1]

الثاني: إن تحقيق الأمن الاجتماعي يتطلب التسامح؛ ذلك لأن التسامح من شأنه أن يوفر البيئة الآمنة ويحرر الناس من الخوف، ذلك لأن غياب التسامح يمكن اعتباره بيئة ملاءمة لنمو وتصاعد الصراعات والتوترات للأمن الاجتماعي.[2]

الثالث: التوزيع العادل للثروات في إطار ترسيخ المواطنة القائمة على توازن الحقوق والواجبات.[3]

الرابع: إن الأمن الاجتماعي مرادف لسلامة الفرد في المتجمع وسلامته، والذي لا يتحقق إلا من خلال مبدأ التربية الأخلاقية للفرد، وتعزيز الضمير عنده بكل مستلزمات الدفاع الذاتي من فعل السوء (ارتكاب الجرائم بكافة أشكالها) انطلاقًا من الفرد نفسه أولاً، ثم المحيط الثاني ثانيًا، ثم يعمم في المجتمع ككل وهو ما يعني شعور الإنسان وأهله بدرجة من الحصانة من الانحراف الخلقي وأنه مؤمن من حيث العناية والرعاية مهمًا كانت حالته.[4]

وبالنظر إلى هذه الأبعاد نستطيع أن نحدد وظيفة الأمن الاجتماعي والتي تتعلق بتوفير حالة الأمن والأمان اللازمين للتنمية إذ لا استقرار وتنمية دون بيئة آمنة. ولهذا فإن الأمن الاجتماعي يشير إلى (انتظام تفاعلات المجتمع في مختلف المجالات وفق منظومة القيم والمعايير التي تتولى ضبط هذه التفاعلات بما يحقق إشباع الحاجات الأساسية للبشر من ناحية، ويؤكد على حالة استقرار المجتمع وتكامل نسيجه الاجتماعي من ناحية ثانية).[5]

1 James Busumtwi, Policy and Society (APSS), published by Elsevier issue 1, Sept. 2008, V.P.19, Ltd, Vol.27

2 Rawan Fadayel – Bahou, To leance as a way to achieve Human Security in UN ESCO, selected papers presented at the international conference on Human security in the Arab States, Aman, Jordon14-15-March, 2005, UNESCO publication, 2007, Unes doc. Unesco, org/image/0015/001540/154030e.pdf, P.4

3 Ghada Moussa, Retninking strategies for Human security in the Arab Region in UNESCO, selected and preseted at the International conference on Human security, Op., Cit, P. 17.

4 زيد بن محمد الرماني: الأمن الاجتماعي http.www.alukah.net/web/tommany/01191113 تاريخ الإتاحة 2010/2/21

5 علي ليلة، الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص 109

إن الأمن الاجتماعي يشمل كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان بدءًا من شعوره بالاكتفاء المعيشي، والاستقرار الاقتصادي إلى الاستقرار الشخصي في محيطه الأسري وبيئته الخارجية، وهو ما يستلزم تأمين الخدمات الأساسية للإنسان، فلا يشعر بالعوز، والفقر، والمرض، كما يشمل على الخدمات الثقافية والرعاية الإنسانية وعلى مواجهة الظروف الطارئة، وسبل قضاء وقت الفراغ، والتي تحول بينه وبين العزلة، أو التوتر المهدد لأمن المجتمع. ويرتهن تحقيق الأمن الاجتماعي بتحقيق ثلاثة شروط أساسية تستند إلى (الإنسان – العدالة – التعاون) وهي مقومات يستند إليها البناء الاجتماعي في تكامله، فالبناء يحتاج إلى الاستمرارية التي لا تتحقق إلا بتوفر نوع معين من البشر يتم إعداده بشكل يساعده على التكيف مع النسق، من خلال وسائط التنشئة الاجتماعية، وارتباط الإنسان وتكيفه مع نسقه الاجتماعي مرهون بإشباع حاجته البيولوجية أولاً ثم الاجتماعية، وترتبط هذه الإشباعات بمبدأ العدالة، ذلك أن فقدان المساواة يعني تقويض الكرامة وهو ما يساهم في زيادة التوترات البنائية التي تصبح معوقة لوظيفة النسق. ومع زيادة التوتر يصبح التعاون مستبعدًا، مما يؤدي بالنسق إلى قصور في أداء وظيفته في تحقيق الأمن الاجتماعي.[1]

وفي هذا الإطار فإن تحقق الأمن الاجتماعي مرهون بتوافر مجموعة من الشروط التي تساهم في تكييف الأفراد مع نسقهم، ويتمثل الشرط الأول في خلق قاعدة ثقافية مشتركة تشكل إطارًا مرجعيًا في تفاعلاته، تتحقق من خلال مشروعية السلوك أو عدم مشروعيته بالنظر إلى السياق المجتمعي الذي يشكل نسق التوقعات المتبادلة التي تساهم في ضبط منظومة القيم الأساسية. ويعد التوزيع العادل للفرص المتصلة بإشباع الحاجات الأساسية الشرط الثاني الذي بتحققه تستبعد التوترات، ويدعم الانتماء، والذي يعد مدلفًا للاستقرار المُدعِم للمسئولية الاجتماعية ذلك لأن الانتماء يساهم بمشاركة ايجابية تمكن الإنسان من الدفاع عن مصالح الوطن والشعور بالفخر والاعتزاز بالانتساب لهذا الوطن.[2]

وإذا كان الأمن الاجتماعي هو وليد التوازن والرضا الذي يشعر به أفراد المجتمع في تكامل العلاقات الداخلية وسلامتها، فإن اختلال التوازن يشكل معوقًا وظيفيًا في حالة تعطل إحدى الشروط الأساسية المكونة، والتي تعبر عن حالة من القصور البنيوي، فانتفاء القاعدة يعني انتفاء الأمن. وقد ساهمت العولمة بسياستها في تعميق هذا القصور، ويعد اختلال النسق الثقافي اهتزازًا لأركان دعائم الأمن الاجتماعي في انتفاء المرجعية، وهو ما يقلل مساحة الاتفاق التي تنبعث منها الأهداف الموحدة التي يناضل من أجلها المجتمع.

1 Merton R. R. Anomie and social Interaction contexts of Diviant Behavior in Marsanl – Clinard Anomi and Deviant Behavior, A discussion and critique, the free Press, NewYourk, London, 1966, P. 34-51

2 محمد محمدي القصاص: دور الجامعة في ترسيخ قيم الانتماء لدى الشباب في المؤتمر الدولي، الجامعات العربية والمسئولية الاجتماعية، مرجع سابق، المجلد الأول، ص 387.

ويشكل الإحجام عن إشباع الحاجات العنصر الثاني في اختلال الأمن، وهو ما يعني التأثير على الانتماء، والذي يتم تقويضه بالتأكيد على التباينات الطبقية التي تساهم في إقصاء شرائح معينة، مما يخل بمبدأ العدالة الاجتماعية، وتشكل البطالة والفقر مظهرًا من مظاهر القصور الاقتصادي التي تؤدي إلى إيجاد مناخ مناسب للانحراف الاجتماعي الذي يزعزع حالة الاستقرار، ويهدد قيم المجتمع، ويبث الخوف والقلق. مما يشكل إخلالاً في توازن البيئة الاجتماعية ودافعًا إلى ضياع التنمية، وانتشار الجرائم والانحرافات.[1]

ثامنًا- مواطنة الشباب بين الانتماء والمشاركة:

المواطنة انتماء، وحينما نتناول المواطنة فإننا نكون قد دخلنا فعليًا في بحث جوهر بنية المجتمع، ووضعنا يدنا على مكمن خطورة الأزمات المُهدِدة لأمن المجتمع واستقراره، ذلك لأن بنية المجتمع تتمحور في سياق تطورها الاجتماعي وتَنميتها الاقتصادية على فكر، وإبداع، ومشاركة مواطنيه.[2]

ونتناول هنا قيمة الانتماء بوصفها قيمة دافعة وشديدة الأهمية. فالمرء الذي لا يشعر بانتماء لا يقدم أي شيء للجماعة التي يعيش بها؛ لأنه يشعر بالاغتراب عنها، ولا يعتبر نفسه جزءًا منها. وبالتالي؛ لا يهمه كثيرًا ما تعانيه أو ما قد تعانيه هذه الجماعة. وعلى النقيض من ذلك، فإن الفرد الذي يشعر بالانتماء يكون هذا الانتماء دافعًا له لبذل كل نفيس وغالٍ في سبيل ما يعتنقه وينتمي إليه.

والانتماء هو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه وللدفاع عنه. أو هو «إحساس تجاه أمر معين، يبعث على الولاء له، واستشعار الفضل في السابق واللاحق». ومن مقتضيات الانتماء أن يفتخر الفرد بالوطن، ويدافع عنه، ويحرص على سلامته. وتبرز أهمية الانتماء على المستوى الاجتماعي؛ فهو العمود الفقري للجماعة، وبدونه تفقد الجماعة تماسكها. وتماسك الجماعة هو انجذاب الأعضاء لها، والذي يتوقف على مدى تحقيق الجماعة لحاجات أفرادها، فطالما أن الجماعة تحقق حاجات الفرد فيمكنها أن تؤثر على أفكاره وسلوكه عن طريق تلك الفوائد التي يحصل عليها من وراء انتمائه لها.[3] ويشير مفهوم الانتماء إلى الانتساب لكيان ما، يكون الفرد متوحدًا

1 Delphine Rabet: Humanrights and Globalization: The myth of corporate social responsibility, journal of Alternative perspective in the social sciences, Vol. No. 2, 2009, P. 470.

2 Goldstane Jack A., 2002, Population and security, How Demographic change can lead to violent conflict, Journal of International Affairs Vol. 1, No, 1, P.P 3-22

3 صابر أحمد عبد الباقي، محاضرة «تنمية روح الولاء والانتماء لدى الطلاب»، مدرسة المنيا التجريبية للغات، 27 نوفمبر 2008، ص ص6-7.

معه مندمجًا فيه، باعتباره عضوًا مقبولاً، وله شرف الانتساب إليه، ويشعر بالأمان فيه. وقد يكون هذا الكيان جماعة، طبقة، وطنًا، وهذا يعني تداخل الولاء مع الانتماء، والذي يعبر الفرد من خلاله عن مشاعره تجاه الكيان الذي ينتمي إليه.[1]

إن الشعور بالانتماء للمجتمع من أهم دعائم المجتمع، والتي تحافظ على استقراره ونموه، وهو يشير إلى مدى شعور أفراد المجتمع بالانتماء إلى مجتمعهم، ويمكن أن نستدل على ذلك من خلال (المشاركة الإيجابية في أنشطة المجتمع، الدفاع عن مصالح المجتمع، الشعور بالفخر والاعتزاز بالانتماء للمجتمع، المحافظة على ممتلكات المجتمع)، وكل هذه المؤشرات يمكن أن تقاس ويستدل عليها بالمجتمع. فأساس الانتماء هو مشاركة سكان المجتمع، وحث الآخرين على التعاون معهم لمواجهة المشكلات، ووضع البرامج المناسبة لمواجهتها .ولقد ارتبط الإنسان منذ وجوده بشيئين، هما: المكان، والزمان. فالإنسان مرتبط بالمكان من حيث وجود ذاته، وإذا كان المكان يدل على وجود الإنسان في جزء معين منه فإن الزمن هو الذي يحدد مدى هذا الوجود وكميته، ولذلك فالمكان هو الوطن، والانتماء المكاني هو الانتماء الوطني.

فالانتماء درجات بعضها أقوى من بعض، وبعضها أوسع من بعض: الانتماء للأسرة أو للمنطقة أو للوطن أو للمجتمع أو للفكر والثقافة أو للحضارة أو للدين أو للإنسانية

ويعد مفهوم الانتماء مفهومًا مركبًا يتضمن العديد من الأبعاد التي يمكن أن تؤدي دورًا هامًا في غرس وتعزيز هذه القيمة، نذكر أهمها فيما يلي:

1- الهوية:

يسعى الانتماء إلى توطيد الهوية، وهي في المقابل دليل على وجوده، ومن ثم تبرز سلوكيات الأفراد كمؤشرات للتعبير عن الهوية، وبالتالي الانتماء. والهوية تأكيد للتماثل داخل الجماعة والاختلاف خارجها[2]. ويحظى الأفراد بهويات مختلفة ومتعددة، بعضها اختياري (مثل العقيدة)، وبعضها الآخر مفروض عليهم (مثل السلالة أو الجنس)، وليست الهوية الذاتية وحدها هي العامل المهم، بل من المهم أيضًا رأي المجتمع بها (قبولها أو رفضها). ويتسم محتوى هوية الجماعة بأنه بناء اجتماعي (فلا سؤال في هذا الخضم عن أصلة أو منشأه)؛ فهي الشعور بالانتماء لجماعة، والإحساس الإيجابي نحوها (مثل الهوية القومية). ويشير هذا إلى مشاعر الاقتراب والفخر بالجماعة لكونه فردًا منها، وقد يتضمن ذلك الشعور بالفوقية والأفضلية أو الانتماء الأعمى (أي أنه وطني صائبًا كان أو مخطئاً). فالهوية وجه مكمل للانتماء الذي يُرى على أنه معنى موجود داخل كل فرد، وعلى اختلاف المستويات، وهو الشعور الذي يوجد لديهم منذ الصغر، ويقوى من خلال نشأة

1 عثمان بن صالح العامر، أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي: دراسة استكشافية، اللقاء السنوي الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة 1426هـ، ص6.

2 Halev ،J. S. and Morse ،E. T. National Identity and Self-Esteem ،Perspectives on Politics: Cambridge University Press ،Vol. 1 ،Issue. 3 ،2003 ،pp. 515-532.

الفرد، فيتكون لديهم هذا الشعور الذي يُتَرجَم لأفعال داخل المجتمع، فإذا كانت الهوية هي عملية الإدراك الداخلية لذاتية الشخص، والتي تمدها عوامل خارجية يدعمها المجتمع، فإن الانتماء هو الشعور بهذه العوامل الخارجية، والذي يُتَرجَم من خلال أفعال تتسم بالولاء لهذه المجتمعات التي ينتمون إليها دون سواها.[1]

والشباب أكثر عرضة بالتأكيد من جيل الآباء للتأثيرات الوافدة من الخارج، ونعني بذلك تأثيرات العولمة الاقتصادية والثقافية، التي تكشف لهم عن حياة شباب آخرين، وتدفع بهم نحو المقارنات، وتختصر المسافات بقدر ما تعمق التمايزات والفوارق، وتكدس الثروات في أيدي القلة؛ أي أنها ترسم حدودا جديدة ومختلفة للهوية.[2]

2- الجماعية:

إن الروابط الانتمائية تؤكد على الميل نحو الجماعية، ويعبر عنها بتوحد الأفراد مع الهدف العام للجماعة التي ينتمون إليها، وتؤكد الجماعة على كل من التعاون والتكافل والتماسك، والرغبة الوجدانية في المشاعر الدافئة للتوحد. وتعزز الجماعية كلّاً من الميل إلى المحبة والتفاعل والاجتماعية، وجميعها تساهم في تقوية الانتماء من خلال الاستمتاع بالتفاعل الحميم للتأكيد على التفاعل المتبادل. فنحن ننتمي إلى جماعة لغوية محلية أو إقليمية أو وطنية بما لها من قيم تميزها (أخلاقية، جمالية ...إلخ) ويتضمن ذلك أيضًا الأسلوب الذي نستوعب به تاريخ هذه الجماعة، وتقاليدها، وعاداتها، وأساليب حياتها، وإحساسا بالخضوع والمشاركة في تشكيل قدر مشترك. والجماعية هي الطريقة التي تظهر فيها أنفسنا في ذات كلية، حيث نرى انطباعاتنا الخاصة بصفة مستمرة، مما يمكننا من بناء شخصياتنا من خلال التعليم والتعبير عنها في العمل الذي يؤثر بدوره في العالم الذي نحيا فيه. وفي هذا الصدد، تعد الجماعية بالنسبة لكل منا كأفراد نوعًا من المعادلة السياسية التي تقرر بطريقة إيجابية أو سلبية، الطريقة التي ننتسب بها إلى جماعتنا وإلى العالم بصفة عامة.[3]

3- الولاء:

الولاء جوهر الالتزام، فهو يدعم الهوية الذاتية ويقوي الجماعية، ويركز على المسايرة، ويدعو إلى تأييد الفرد لجماعته، ويشير إلى مدى الانتماء إليها. ومع أنه الأساس القوي الذي يدعم الهوية، إلا أنه في الوقت ذاته يعتبر الجماعة مسئولة عن الاهتمام بكل حاجات أعضائها من الالتزامات المتبادلة للولاء، بهدف الحماية الكلية.

1 سناء مبروك، الهوية والانتماء الاجتماعي في شمال سيناء، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1991، ص 218

2 مهدي محمد القصاص، سلوكيات الشباب فى ظل المتغيرات الدولية: دراسة ميدانية، مؤتمر المجتمع المصري إلى أين: رؤية مستقبلية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 11-12 يونيه 2007.

3 نفس المرجع السابق.

4- الالتزام:

حيث التمسك بالنظم والمعايير الاجتماعية. وهنا تؤكد الجماعية على الانسجام والتناغم والإجماع، ولذا فإنها تولد ضغوطًا فاعلة نحو الالتزام بمعايير الجماعة لإمكانية القبول والإذعان كآلية لتحقيق الإجماع وتجنب النزاع.

5- التواد:

ويعني الحاجة إلى الانضمام أو العشرة. والتواد من أهم الدوافع الإنسانية الأساسية في تكوين العلاقات والروابط والصداقات. ويشير إلى مدى التعاطف الوجداني بين أفراد الجماعة، والميل إلى المحبة والعطاء والإيثار والتراحم بهدف التوحد مع الجماعة، وينمي لدى الفرد تقديره لذاته وإدراكه لمكانته، وكذلك مكانة جماعته بين الجماعات الأخرى، ويدفعه إلى العمل للحفاظ على الجماعة وحمايتها لاستمرار بقائها وتطورها، كما يشعره بفخر الانتساب إليها.

والانتماء هو بداية تحول الشاب إلى إنسان مخلص لأمته وقوميته، والتلاحم بين الفكر والتنظيم يجعله إنسانًا مؤمنًا بأهداف أمته، ساعيًا إلى تحقيقها، وبحكم هذا الانتماء فإن درجة الشعور بالمسئولية تضيق وتتسع طبقًا للشعور بالانتماء. والشعور بالانتماء يتأسس عبر التفاعل الإيجابي بين الدولة والمواطنين، هذا التفاعل الذي يشكل في مضمونه مفهوم المواطنة والتي تمثل النواة الصلبة لتحقيق المسئولية الاجتماعية، ويتطلب تربية الشباب وفقًا لمفهوم المواطنة، تنمية معرفة الفرد بمجتمعه، وتفاعله إيجابيًا مع أفراده بشكل يساهم في تكوين مواطنين صالحين متمكنين من حماية المجتمع والحفاظ على أمنه.[1] وتشكل الأسرة في ذلك المحضن الأول التي تتأسس فيها منظومة الحقوق والواجبات في ظل مناخ أخلاقي يتسم بالتسامح، والإيجابية، والاستقلالية. وفي إطار ذلك يتم نقل المخزون الثقافي الذي يساهم في زرع المسئولية من خلال تكوين وعي جمعي بأهداف المجتمع وأيديولوجيته، وتستكمل المدرسة الدور بصياغة قيم وتوجهات المجتمع في نفوس النشء، وتسعى إلى حماية ما تم زرعه من بذور المسئولية، من خلال ممارسة الأنشطة المتعددة، والتي يتعلم فيها الشاب العمليات الاجتماعية القائمة على التعاون، والعمل الجماعي، واحترام الآخر، والشعور بالمسئولية المشتركة عن العمل داخل الجماعة الصغيرة، ثم حفظ أمن الجماعة الكبيرة، وتدعم المدرسة في ذلك دور العبادة التي تسعى إلى غرس الضمير الأخلاقي الذي يدفع المرء إلى الإقرار في كل لحظة بما ينبغي أن يفعل وماذا عساه أن يترك تجنبًا للمساءلة أو تعرضه للجزاء، وتؤكد مع هذه الأهداف وسائل الإعلام من خلال ما ينشئه من برامج.[2]

1 Bhavini lgarra citizenship for you, Nelson Tones, United Kingdom, 2002, P. 53

2 Lavrg A. Brask amp, Developing a global perspective for personal and social responsibility, copyright 2009 by The Association of American, College sand universities, 2009, P.27

إن الفشل في توسيع وتطوير منظومة المشاركة معضلة متصلة ببناء النظام السياسي في مصر وطبيعته، وتتكرر باستمرار «ولطالما تعسف الأسلاف على الشباب ولم يهتدوا إلى هذه الحقائق البديهية أو تجاهلوها بدوافع الاستبداد بالرأي وفقدان الثقة في الآخر، خاصة إذا كان هذا الآخر من جيل مغاير.فإشكالية المشاركة من أبرز القضايا المستحدثة والتي يتدخل فيها الخارج بقوة ويضغط على الدولة لتحقيقها، ويقدّمها كحلّ سحري لتطوير علاقات السلطة والتعاون بين الأفراد. وهو موضوع محوري في مجال تعبئة الموارد البشرية وبناء المقدرة الجماعية والتأقلم مع التحولات السريعة. وإذا أردنا تحريك المجتمع المصري العالق على حدود التسلط والديمقراطية، والمكبّل بتاريخ من الحكم الفردي والحزب الواحد والثقافة السلطوية، والمخدر بالرياضة واللهو، **فلا بدّ من الحديث عن المشاركة؛ لأنّ مصطلح المشاركة يطرح قضية دور الفرد في مجتمع أكثر تعقّدًا، وأكثر مطالبة، وجيل أكثر تعلّمًا ومعرفة وانفتاحًا على تجارب أخرى. وهو حال المجتمع المصري الذي يشهد حالة من الاحتقان والتعطل نظرًا لتعطشه لأدوار جديدة لا تنتعش بالمشاركة العاطفية. سيتقلّص هذا الاحتقان إذا أنجزنا إصلاح مؤسساتنا، وطرق عملنا، بما يتيح لكل المواطنين الانشغال المعقول بأمورهم، وأخذ مواقف من القضايا التي تهمّهم، وبما يتيح للشباب أخذ مخاطر في حياتهم، وإبداء الجرأة والإبداع في مشروعاتهم، والقيام بأخطاء تمكّنهم من التقدّم نحو مفهوم «المشاركة» بأوسع الدلالات، وخاصة بالنسبة للشباب. فالمشاركة فردية وجماعية، وهي اجتماعية سياسية اقتصادية شاملة.**

وإن الهوة بين المبالغة في الإنجازات الكمية التي تؤشر على مشاركة الشباب، وبين تقلص الفرص الحقيقية في الواقع تزيد في نسف الثقة بين الشباب والنخبة الحاكمة، وتغذي آليات استقطاب متعددة الأطراف، لا تعمل بالضرورة لصالح الشباب ولا لصالح البلاد وتطلعاتها التنموية. كما تخلق تباينًا بين الانتظارات التنموية في مجال الطفولة والشباب والإدماج والحماية والبيئة والوقاية، وبين نجاعة البرامج المعتمدة.

إن تناول الواجبات لا يتم إلا بالنظر إلى الحقوق، فكلاهما وجهان لعملة واحدة، إذ يصعب مطالبة الفرد بواجبات دون منحه حقه الذي يعزز انتمائه، فالانتماء مسألة حيوية تعزز الارتباط الواعي بالمجتمع وأيديولوجيته، حيث يتأسس الانتماء على جانبين. أحدهما: أيديولوجي واستعداد نضالي لتحمل المسئولية وتحقق الأهداف، والآخر: يدخل في دائرة الممارسة، حيث يترجم الاستعداد الفكري إلى واقع حي ملموس، وبذلك يتأكد الانتماء. فمشاعر الحب والإخلاص تصبح مجرد نية غير قابلة للتطبيق إذا لم تقترن بوعي عقائدي عريق لفكر المجتمع.[1]

ومن الواضح أن الطفل ينشأ في بيئة محددة الثقافة، والحضارة، والانتماء الفكري والثقافي، فتساهم تلك البيئة النفسية والثقافية في تكوين شخصيته، ونمط حياته، فمنها

1 Kaliski, Bed: Social Responsibility and organization Ethics, Ecyclopedia of Business and Finance, 2nd ed., Vol. 1, 2001, NewYourk: Macmillan Reference.

يكتسب، وبها يتأثر. وقد فشلت جل فضاءات التنشئة في أن تكون بيئة مناسبة للمشاركة، فبرز جيل غير منتمي.

إن من القضايا المتأصّلة في أعماق الإنسان، هي طبيعته الاجتماعية وانتماؤه الشعوري واللاشعوري إلى الجماعة، كالانتماء إلى عنوان الأسرة والعشيرة، وإلى المدينة والإقليم والقومية والوطنية، وإلى الأُمّة والجماعة على أساس الدّين والمذهب، وإلى الجمعية والمنظمة والحزب والطبقة المهنية والاجتماعية والنادي، بل والفريق الرياضي وغيرها من أُطر الانتماء أو التجمع والانحياز، وربما التعصب إليها.

وحالات الانتماء الجماعي، والتكتل ضمن إطار تجمع معين، كلّها تنطلق من غريزة حب الاجتماع، أو ما يسميها علماء النفس بغريزة (القطيع) وشعور الفرد بجزئيته من تلك الجماعة والحاجة إليها، فيرى في الجماعة تعبيرًا عن (الأنا) الفرد، لذا يدمج (الأنا) في ضمن (الأنات) الأخرى فيستعمل كلمة (نحن) و(هم) لتمييز (الأنا) الجماعية عن الآخرين.[1]

والانتماء يعد شرطًا للمشاركة، تعتبر المشاركة والإيجابية هدف ووسيلة في الوقت نفسه، فهي هدف لتحقيق الحياة الديمقراطية في المجتمع، وإتاحة الفرصة للمواطنين للتعبير عن احتياجاتهم ومشكلاتهم، وهي وسيلة لأنه بواسطتها يدرك المواطنين دورهم الرائد في نمو مجتمعهم وتحقيق التقدم في مجالاته المختلفة.

1 سهير صفوت: المسئولية الفردية مدخل لإصلاح المجتمع (مقالة) صحيفة الدعوة الاسلامية، العدد 1210، مارس 2010.

الشخصية الشابة والمجتمع

الفصل الأول
الشباب ونوعية الحياة

الفصل الثاني
ثقافة المسئولية الاجتماعية لدى الشباب: تأويل سيسيولوجي في إطار نظرية المجال العام

الفصل الثالث
الشباب والمواطنة والتحول الديموقراطي

الفصل الرابع
الشباب بين أزمة القيم وتحديات العصر

الفصل الخامس
مجتمع المعرفة والتنمية البشرية للشباب (رؤية نظرية)

الفصل السادس
نحو خطة شاملة لتنمية الشباب

الفصل السابع

الفصل الخامس- الشباب بين أزمة القيم وتحديات العصر

مقدمة

أولاً: أزمة القيم وتأثيرها على الشباب

ثانيًا: الشباب بين الوسطية والتعصب

ثالثًا: علاقة الشباب بالإعلام وتكنولوجيا المعلومات

رابعًا: الشباب وتعاطي المخدرات

خامسًا: التحرش الجنسي، عوامله ومظاهره.

مقدمة:[1]

يمثل الشباب همزة الوصل التي تربط بين الحاضر والمستقبل، ويعتبر الشباب وقوداً لحركات التغيير في كل المجتمعات، لما يتمتعون به من حماس القلب، وذكاء العقل، وحب المغامرة والتجديد، والتطلع دائمًا إلى كل جديد، والثورة على التبعية والتقاليد. ونظرًا لما يشهده العصر الحالي من التغيرات المتسارعة في كل مجالات الحياة، كالثورة المعلوماتية، والتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والقفزة الهائلة في نظم الاتصالات وفضائيات الإعلام، وغير ذلك من مظاهر التغير اللامتناهية. لذلك هناك انشغال واضح بمضمون ثقافة الشباب وتنشئته، وذلك من منطلق الوعي بأهمية التحديات التي تطرح اليوم على مجتمعنا في ضوء تعقد ظاهرة العولمة وتشابك رهاناتها وتزايد مخاطرها بالقدر الذي تتّسع فيه فرصها ومجالات التطور والنماء.ويندرج هذا الانشغال في إطار ما توليه المجتمعات المعاصرة على اختلاف، درجات تطورها، لمسألة **الشباب والقيم.**

حيث يعيش الشباب في العالم العربي مجموعة من التحولات في طرق العيش وأساليب التفكير وأنماط السلوك، يمكن توصيفها بأنها مرحلة انتقالية تنطوي على تداخل التقليدي والحديث، سواء على صعيد العلاقات الاجتماعية أو الثقافة والقيم السائدة. فالتداخل بين المحلي والعالمي بفعل التأثير المتعاظم لثورة الاتصالات والمعلومات قد انعكس على مختلف الشرائح الاجتماعية، إلا أن الشباب وبحكم خصائصهم وتطلعاتهم وتأهيلهم العلمي كانوا أكثر تأثرًا بهذه التحولات، وما نجم عنها من تأثيرات سلبية أو إيجابية على السواء. والشباب يشكلون قطاعًا واسعًا من السكان في العالم العربي، إذ تبلغ نسبتهم 20.5% من إجمالي المجتمع، فإن هذه البنية الديمغرافية النشطة والخصبة هي ما يميز المجتمع العربي ويضفي أهمية إضافية على قطاع الشباب[2].

فالشباب هم الفئة التي تقع عليها مسئولية تحمل الدور الطليعي في التصدي لمشكلات الحياة، لأنهم يمثلون العنصر الأهم في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة التي تحتاجها المجتمعات المعاصرة، ولأنهم أيضًا قوة اجتماعية تتسم بدرجة عالية من النشاط والحيوية والديناميكية المتفردة، نظرًا لما تتسم به تلك المرحلة من قابلية للنمو في النواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية والنفسية والتعليمية، إلى جانب القدرة على الابتكار والمشاركة الفاعلة في كل القضايا التي تهم مجتمعاتهم، وهذا كله يجعلهم في قلب العملية الاجتماعية والمسئولية الاجتماعية التي تلعب دورًا في نهضة المجتمع وتطوره.

1 كتب هذا الفصل دكتورة سحر عبد الغني.

2 الشباب وأمن المجتمع، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض،1408هـ، ص 242.

أولا- أزمة القيم وتأثيرها على الشباب:

تعرف القيم الاجتماعية بأنها «تلك المعتقدات التي نتمسك بها بالنسبة لنوعية السلوك المفضّل ومعنى الوجود وغايته» فإن القيم بهذا المعنى تشكل مصدرًا للمعايير والمقاييس والأهداف وأشكال التصرف المفضلة. وهي متنوعة بسبب تعدد مصادرها وتوجهاتها وغاياتها، ولهذا ليس غريباً أن تتكامل في بعض الحالات وتتناقض في حالات مغايرة. إن أزمة القيم التي يعاني منها الإنسان المعاصر أكثر حدة عند جيل الشباب الذي يعانى غموضًا في الهوية وضياعًا في الأهداف، خاصة بعد الأزمات والهزات الاجتماعية والسياسية العميقة التي عصفت بالعالم المعاصر، وهنا يجد الشباب نفسه اليوم موزعًا بين أهداف وغايات متعددة، وما يتطلبها من قيم متنوعة، مع الرغبة لبلوغ التكامل والوحدة كى يتهيأ له السلام مع النفس والعالم أجمع، ومن الطبيعى أن تؤدى التغيرات الحادثة في المجتمع المصري إلى تغير قيمي لدى أبنائه، وخاصة الشباب، ومن ثم تغير في أولويات هذه القيم لديهم. حيث تشكل القيم أحد أهم ضوابط السلوك الاجتماعي، نظرًا لمساهمتها في تحديد التفضيلات والاختيارات في المواقف الحياتية للأفراد والجماعات، فمنها تستمد المعايير والأعراف والعادات والتقاليد المتبعة في المجتمع، وهي بهذا المعنى تشكل جزءًا أساسيًا من الثقافة العامة بمصادرها والاتجاهات التي تساهم في تعزيزها داخل الثقافة العربية المعاصرة[1].

فالثقافة هي طريق الحياة التي يشترك فيها أعضاء المجتمع أو الجماعة، وهي تُكتَسَب من خلال اكتساب الأعضاء لعضوية المجتمع، ومن خلال مشاركتهم في طريقة الحياة. ويمكن أن يتم تعلم الثقافة من خلال التفاعل مع الآخرين وهي تحتوي على جانبين: الجانب المادي مثل الاختراعات والإنتاج... إلخ، والجانب المعنوي كالمعتقدات والاتجاهات والقيم وقواعد السلوك، وهي أمثلة للجوانب المعنوية للثقافة[2]. والثقافة أسلوب حياة، يكتسبه الإنسان مشاركًا فيه أعضاء مجتمعه، وهي نمط للسلوك يمارسه الإنسان داخل مجتمعه وخارجه. إن ما يجب الالتفات إليه هنا هو سيطرة التكنولوجيا الفائقة على الثقافة، وما ينتج عنها من موجات من الانحلال الخلقي، والتفكك الأسري، والعنف والجريمة، والإدمان، والتهرب من المسئولية بل والهروب من الحياة ذاتها بالانتحار.[3]

وتؤدي متغيرات العولمة إلى اتساع الثقافة على المستوى الأفقي، وسطحية الثقافة على المستوى الرأسي؛ فالعصر المقبل عصر وسائل الإعلام والإنترنت، وستكون هذه هي مصادر الثقافة عند شريحة كبيرة من المجتمع، وهذه تغلب عليها العمومية والاتساع في

1 حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغيّر الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 637.

2 فاروق أحمد مصطفي، الأنثروبولوجيا الثقافية، دار المعارف الجامعية: الأسكندرية -2005- ص 47

3 حسن شحاته، مستقبل ثقافة الطفل العربي «رصيد الواقع ورؤي الغد»، الدار المصرية البنانية -2008- ص 55 وما بعدها.

المستوى الأفقي، والسطحية في المستوى الرأسي، ثقافة تسيطر عليها التسلية والإثارة أكثر من الجانب الموضوعي العلمي، ثقافة تؤثر عليها الجوانب المادية والاقتصادية؛ حيث تسخر وسائل ومصادر المعلومات لخدمة الشركات الكبرى وتسويق منتجاتها وأفكارها الاستهلاكية، ثقافة النمط السائد فيها هي الثقافة الغربية التي تخدم مصالح أصحاب رءوس الأموال الغربية. وهذا أيضًا سيقلص المساحة المتاحة للقراءة والاطلاع؛ فهو سيولد لنا جيلاً عنده نوع من الاتساع في الثقافة، لكنه جيل سطحي على المستوى الرأسي، جيل لا يقرأ، جيل يبهره التفكير المادي ويسيطر عليه.[1]

وقد شهدت الأسرة العربية تغيرات ملموسة في العلاقة بين أعضائها وخاصة دورها في التنشئة الاجتماعية. وذلك بفعل عوامل اقتصادية وتطلّعات استهلاكية، وسرعان ما أدت هذه التغيرات – من منظور قيم الشباب ومشاركتهم- إلى نشوء تناقض بين قيم الأهل وسعيهم إلى تربية أبنائهم بالطريقة التي يعتقدون أنها الأمثل، وبين ما يتلقاه الشباب من محيطهم وزملائهم ووسائل الإعلام المحلية والعالمية. مع ما رافق ذلك من انحسار زمن التفاعل بين الشباب وأعضاء الأسرة الآخرين. هذا إلى جانب ما تتميز به الأسرة العربية بغلبة الأوامر والنواهي المترافقة مع قائمة طويلة من الممنوعات والمحرمات التي لا يجوز مناقشتها، وما ينجم عنها من ازدواجية وأقنعة تجعل من شخصية الشاب أشبه ما يكون بسفينة وصفها يوسف إدريس بقوله: يحيا العربي «كالسفينة جزء منه فوق الماء ظاهر للعيان، وجزء تحت الماء لا يراه أحد».

ويتسم الشباب دوما برفض القديم والتمرد عليه ومحاولة التخلص من كل ما له صلة به، كما إنهم يسعون إلى التحرر من النظام الاجتماعي القائم، والحصول على اعتراف المجتمع باستقلالهم. وينبع تمردهم هذا بشكل رئيس من الخصائص السيكولوجية والسلوكية للمرحلة العمرية التي يمرون بها، وما يتوافر لديهم في هذه المرحلة من قوة واندفاع ونزوعهم إلي الخيال والمثالية مع رفض الواقع، والسعي إلى إيجاد إطار أو نظام حياة جديد ومغاير لما هو قائم في مجتمع الكبار. ولعل أبرز وأُولى صور هذا التمرد تتمثل في رفض الشباب لتوجيهات الوالدين. ويعتبر تمرد الشباب من أهم العوامل الدافعة لتشكيل ثقافة مستقلة لهم والتي تدفعهم إلى تكوين ثقافة مستقلة عن ثقافة المجتمع التي في رأيهم نابعة من الكبار في الأساس، وأنها أصبحت بالية ولا تصلح للجيل الجديد، وثقافة الشباب بهذا المعنى تُحدث نوع من الانفصام والتباعد بين الشباب من جهة، والمجتمع من جهة أخري. وهي ثقافة تعبر عن تحدٍ سافر للقيم والمعايير التي يعتبرها المجتمع أساسًا للنظام القائم. ووفقًا للعديد من الدراسات، فإن أكثر المجتمعات قابلية لبروز ثقافة للشباب بهذا المعنى هي تلك المجتمعات التي تمر بمرحلة تغير سريع بما لا يسمح بتوافر أرضية مشتركة بين الشباب والكبار حول القيم والقواعد السائدة في المجتمع. وهذه الظروف

1 محمد الدوبش: مبحث حول التربية في ظل المتغيرات الجديدة من موقع: www.scribd.com/doc/501509

متوافرة في المجتمع المصري، حيث إن احتمالات توالد مثل هذه الثقافات الجديدة تتزايد في ظل ظروف الانفتاح التي يشهدها العالم المعاصر واختفاء ما كان يسمى بالحدود بين الدول والمجتمعات التي فتحت أبوابها على مصراعيها، وأصبح العالم بأكمله وكأنه جسم واحد ينبض كل جزء فيه بضربات قلب الآخر، هذا كله بفعل التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما خلفته من أدوات ساعدت على سيولة المعلومة وتمكين مواطني العالم أجمع من التواصل المباشر والآلي.

فالمجتمع العربي يريد من الشباب أن يكونوا سندًا الأمة وثروتها، ويعلّق عليهم الآمال العريضة سواء على مستوى الأهل والأسرة أو على مستوى الوطن، نظرًا لما يملكونه من إمكانات وطاقات. ويتمنى الجميع لأبنائهم أن يكونوا على مستوى هذه الآمال، ويكملون ما بدأه ذووهم أو ينجزون ما لم يستطع الأهل إنجازه في الحياة. ومن أجل ذلك يقومون بإحاطة أبنائهم بالرعاية والمحبة ويحاولون أن يوفروا لهم كل ظروف وأسباب النجاح. لكنهم وبسبب المبالغة في الرعاية والاهتمام يفرضون وصايتهم وآراءهم، ويحاولون تطبيق خبراتهم الحياتية على أبنائهم دون الانتباه إلى تغيير الزمان والظروف التي مكنتهم من إنتاج تلك المعارف والخبرات، والتي قد لا تتناسب مع ظروف وزمان الأبناء بفعل عوامل التغير الاقتصادية والاجتماعية والحضارية المتسارعة. ولعل الإفراط في الحب والخوف على الأبناء والحرص على تجنيبهم معاناة ذويهم، أن يكون حاجزًا يحول بينهم وبين الانخراط في التجارب ومعايشة الحياة بما يمكّن شخصياتهم من النمو والتكامل الطبيعيين، ويفضي إلى نتائج معاكسة للمطلوب. ولهذا يعتقد العديد من علماء الاجتماع والتربية أن إتاحة الفرصة للشباب لعيشوا تجاربهم وتكوين خبراتهم لا يتطلب سوى تمكن هؤلاء من تحصيل المعارف والعلوم الضرورية والتعلم من أخطائهم واختياراتهم المعبرة عن وعيهم، أما النصائح واتباع أساليب الوعظ والحماية، فإنها على الأغلب لا توصل إلى الغايات المرجوة.

وإذا استندنا إلى مقولة «عبد الرحمن بن خلدون» التي ذهبت إلى أن أخلاق الناس وقيمهم وبالتالي ثقافتهم ووعيهم، تتحدد حسب فرصهم في المعاش، فسرعان ما سنكشف عن تأثير السياق المجتمعي العربي في أوضاع الشباب ومدى مشاركتهم. ولا تستكمل مقولة ابن خلدون قدراتها التفسيرية إلا بإضافة أثر العوامل الخارجية وخصوصًا في عصر العولمة، لأن تجاهل مفاعيلها القائمة والمحتملة يُخل بالتحليل، خصوصًا وأننا نعيش في عالم تزداد فيه الروابط والتفاعلات على صعد الاقتصاد والاجتماع والثقافة والسياسة، ويزداد بشكل ملاحظ تأثيرها على الأفراد والجماعات والأمم أيًّا كان موقعها الجغرافي وانتماؤها الإثني أو الديني أو اللغوي.

ويؤكد كل من كلينارد وآبوت (Clinard & Abott) أن الشباب في الدول النامية من أكثر الفئات العمرية الراغبة في تحقيق أهدافها وطموحاتها. وأحيانًا تتجاوز إمكاناتهم وقدراتهم تحقيق مثل هذه الطموحات والأهداف، الأمر الذي يدفعهم لمعايشة العديد من المشكلات والاتجاه نحو الطرائق غير المشروعة. ومن ثم يقعون في الأخطاء ويرتكبون

الجرائم مخترقين قيم المجتمع ومعاييره وضوابطه[1]. وغالبًا ما تستغرق المسائل المالية جزءًا كبيرًا من اهتمام الشباب. وقد يتمحور هذا الاهتمام حول مسألة الحصول على المال، ولو بطرق غير مشروعة. إذ يمثل نقص الأموال مشكلة رئيسة لأغلب الشباب نتيجة للبطالة، أو العمل المتقطع أو الدخل المنخفض الذي لا يحقق للشاب متطلبات حياته. ومع التأرجح المستمر بين الأمان والقلق فقد يلجأ الشباب إلى ارتكاب العديد من أنماط الإجرام والانخراط داخل نطاق العديد من المشكلات الاجتماعية.

ونظرًا لسرعة التحولات المحلية والعالمية، فإن الشباب في المنطقة العربية يعيشون مرحلة انتقالية لم تحسم خياراتها بشكل نهائي بعد. وباعتبارهم من أكثر الفئات الاجتماعية انفتاحًا على الثقافات الأخرى، وأشدها تطلعًا وطموحًا، فإنهم أكثر ميلاً إلى قيم التجدد والتغيير وأكثر تمردًا على ما يحيط بهم من قيم ومعايير وخيارات اجتماعية وسياسية وحياتية. والشباب مختلفين فمنهم من يعيش في الريف وآخرون يعيشون في المدن، وينتمون إلى أسر تتباين في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، منها الميسور والغني ومنها الفقير والمعدم، ومنهم من تلقى تعليمًا أجنبيًا أو دينيًا أو فنيًا أو عامًا. وبينهم من وجد فرصة عمل أمنت له الكثير من حاجاته، بينما يعاني بعضهم الآخر من البطالة والإخفاق في إشباع حاجاتهم. ومنهم كذلك من هو منسجم مع وسطه وبيئته، بينما يقوم آخرون بالاحتجاج على بيئاتهم والتمرد عليها.[2]

ثانيًا- الشباب بين الوسطية والتعصب:

يعتبر التعصب والتطرف من أكبر المخاطر التي تواجه الشباب العربي. فالظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة وانتشار الفقر والجهل في المناطق الريفية وفي أحزمة البؤس حول المدن الكبرى؛ شكّلت مجتمعة بيئة مناسبة لانتشار السخط والاحتجاج بين الفئات الشابة المنبوذة والمهمشة، والتي تعاني من الإقصاء وقلة الاستفادة من الثمار المادية للسياسات التنموية. ومن جانب آخر يشكّل التيار التقليدي في الثقافة العربية، بفهمه السلفي للدين وتقديسه للتراث ورموزه، وتعلّقه بالماضي بشكل تعويضي، رافدًا مهمًا لانتشار التطرف والتعصب، والذي جاء في غالبيته كرد فعل على الممارسات والسياسات الغربية تجاه قضايا المنطقة العربية.

وقد اشتق مفهوم التعصب (في أصله الأوروبي) من المصطلح اللاتيني (Praeigudicim) ويعني «الحكم المسبق». أما في لغتنا العربية، فهو مشتق من العصبية، والتي تعني أن ينصر الفرد عصبته ظالمين أو مظلومين. ومن التعريفات المقدمة لمفهوم التعصب، والتي ركزت

1 تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، مجموعة مؤلفين بإشراف نادر الفرجاني، الطبعة العربية، عمان، 2002

2 حال البطالة والمخدرات والتمييز ضد المرأة، مركز الأردن الجديد، الحياة، العدد 13677، 22 / أغسطس، 2000.

على جانبه السلبي فقط، التعريف الذي قدمه نيوكومب وآخرون ومؤداه أن التعصب: «اتجاه بعدم التفضيل، يمثل استعدادًا للتفكير، والشعور، والسلوك بأسلوب مضاد لأشخاص آخرين، لكونهم أعضاء في جماعة معينة. كذلك يعرفه ستيفان بأنه: اتجاهات سلبية تجاه أفراد ينتمون إلى جماعة معينة، سواء قامت هذه الجماعة على أساس ديني، أو سياسي، أو أنها تنتمي إلى طبقة اجتماعية معينة، أو كونها تتسم بخصائص معينة.

وتتضمن معظم تعريفات التعصب التأكيد على ثلاثة مقومات أساسية يقوم عليها التعصب السلبي، هي:

- الحكم أو الاعتقاد الذي لا أساس له من الصحة، أو لا تتوافر دلائل موضوعية على صحته.
- المشاعر السلبية التي تتسق مع هذا الحكم أو الاعتقاد غير المبرر.
- التوجهات السلوكية السلبية نحو أعضاء الجماعات موضع الكراهية[1].

1- آثر تعصب الوالدين على الأبناء:

أثبتت العديد من النظريات أنَّ معظم الأبناء يكتسبون الاتجاهات الإيجابية والسلبية من داخل الأسرة، وذلك أثناء عملية التنشئة الاجتماعية، فالأسرة قد تُكسب الأطفال اتجاهات أو آراء مُعينة عن جماعات أو أفراد آخرين، حيث إنَّ الأطفال قد يكتسبون ذلك نتيجة سماعهم توجيهات من أشخاص آخرين مؤثرين في حياتهم، فاتجاهات الأطفال التعصبية تكون عادةً قريبة من اتجاهات الأبوين، أنَّ بعض الآباء قد يعملون على تكوين صورة ذهنية سلبية لدى الأطفال عن بعض الأفراد أو المجتمعات، ممَّا يجعلهم يعتقدون أنَّهم أقلَّ منزلةً، وبالتالي يجنحون نحو عدم التعامل معهم أو الاحتكاك بهم، خاصةً في ظل انفتاح الفضاء وامتلاك الأطفال لوسائل «التكنولوجيا» الحديثة بشتى أنواعها.

وتتكون أو تكتسب الاتجاهات التعصبية (شأنها في ذلك شان الاتجاهات الأخرى)، من خلال عمليات التنشئة بأشكالها وآلياتها المختلفة، والتي يتعرض لها الشخص في مواقف التنشئة الاجتماعية المختلفة. ويشير دراسات عديدة إلى أن الأطفال يبدؤون تعلم التعصب في المنزل، في المرحلة المبكرة من حياتهم، وقبل دخولهم المدرسة، على الرغم من أن الاتساق بين المكونات الثلاثة للاتجاه التعصبي (المعرفي– الانفعالي- السلوكي) من جهة، وبين السلوك الفعلي المعبر عنه من جهة أخرى.

ويلخص أرجايل Argyle نتائج عدد من الدراسات التي عنيت بأساليب التنشئة الاجتماعية وعلاقاتها بالتعصب، في أن التنشئة الاجتماعية للأطفال المتعصبين اتسمت بخصائص، هي:

1 Allport, G., The Nature of Prejudice, Garden City: Addison-Wesley Publishing Company, Inc.1958.

- تعرض هؤلاء الأطفال لأساليب صارمة وقاسية من التدريب.
- رغبة الآباء أن يجاري أبنائهم المعايير السائدة[1].

2- العوامل المحددة لتكوين وظهور التعصب

رغم تعدد العوامل المؤدية لتكوين وظهور الاتجاهات التعصبية، والتفاعل القوي فيما بينها، فإنه من الممكن تصنيفها إلى نوعين من العوامل: عوامل ترتبط بالفرد، وأخرى ترتبط بما يحيط به من مظاهر اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، أي عوامل شخصية، وأخرى تتصل بالسياق الاجتماعي المحيط بالفرد، والعوامل الخاصة بالفرد: هناك الكثير من المتغيرات الشخصية، سواء المعرفية أو المزاجية، التي تحدد إمكانية تبني الشخص اتجاهات تعصبية معينة، أو قيامه ببعض صور السلوك التعصبي، ومن هذه المتغيرات:

أ- نسق القيم الفردي: ذلك أن لكل منا نسق قيمي معين، أية مجموعة مترابطة من القيم التي يقبلها الشخص، وينتظم من خلالها سلوكه، سواء بصورة صريحة يعيها الفرد، أو بغير وعي منه، وقد تبين أن أكثر عناصر هذا النسق القيمي الفردي أهمية في تحديد الاتجاهات التعصبية للفرد، هي قيم الغيرية، والمساواة، والحرية.

ب- التسلطية: فتشير دراسات الشخصية إلى وجود ما يسمى بالشخصية التسلطية والتي تتسم بعدد من السمات المترابطة تشمل: التمسك الصارم بالقيم المتسقة مع التقاليد الاجتماعية السائدة والسلوك النمطي، والعقاب القاسي للمنحرفين عنه، والحاجة المبالغ فيها للخضوع للسلطة القومية والتوحيد معها، وتقييد الحرية الانفعالية، وتأكيد القوة، والغلظة، والعداوة العامة، والميل للتهكم والتدمير. وقد أكدت دراسات عديدة أن سمات الشخصية التسلطية هي أكثر ما يميز الأشخاص شديدي التعصب[2]. وهناك من الدلائل ما يشير إلى أن الاتجاهات التعصبية (وخاصة التعصب العرقي) تزيد لدى أبناء الطبقات المنخفضة ذات الدخول المادية القليلة، وكذلك لدى الأفراد منخفضي التعليم. وربما يرجع ذلك إلى شعور هؤلاء الأفراد بقدر كبير من الإحباط. هذه بعض العوامل الخاصة بالفرد، والتي يمكن أن تشكل محددات مهمة في تكون الاتجاهات التعصبية لديه.

ج- العوامل الاجتماعية: هناك ظروف معينة يواجهها المجتمع، ويعايشها أفراده، تمثل عوامل مساعدة على تكون وانتشار اتجاهات التعصبية، ومن ذلك ما يأتي:

- ينشأ التعصب ويزداد كلما كان هناك اختلاف أو تباين شديد بين الجماعات المكونة للمجتمع، فوجود جماعات تنتمي إلى عناصر مختلفة، أو أديان مختلفة، أو ثقافات فرعية مختلفة، يعتبر أرضًا خصبة لنشأة ونمو التعصب.

1 ميشيل ارجايل، علم النفس ومشكلات الحياة الاجتماعية، ترجمة إبراهيم عبدالستار، القاهرة، دارة الكتب الجامعية، 1973، ص 21-23

2 مصطفى زيور، سيكولوجية التعصب، مجلة علم النفس، 1952, العدد 7، ص 287

- إن المجتمعات التي تسمح بانتقال الفرد من طبقة اجتماعية إلى أخرى تعمل على توليد نوع من المنافسة حول هذا الانتقال. فقد يخشى الفرد الذي ينتمي إلى طبقة عليا منافسة فرد آخر ينتمي إلى طبقة أدنى لاعتقاده أنه ربما يتمكن من اللحاق به أو من احتلال مكانته.
- كلما كان التغيير الاجتماعي سريعًا، ازداد التعصب، ففي كثير من الأحيان يصاحب هذه السرعة اختلال ملموس في النظم، والمؤسسات الاجتماعية، والقيم التي يؤمن بها الفرد، كما يصاحب السرعة نوع من عدم الاتزان والقلق عند الأفراد، فيلجئون إلى التعصب كوسيلة لتغطية هذا القلق واختلال القيم.
- الجهل، وعدم وجود فرص للاتصال بين الجماعات المختلفة في المجتمع الواحد يمثل عاملاً آخر يمكن أن يؤدي إلى ازدياد التعصب، فقد أثبتت بعض الدراسات أنه كلما ازدادت معرفة الفرد بالحقائق والمعلومات عن الجماعات التي يتعصب ضدها، قل تعصبه ضدها.
- يمثل حجم الأقلية موضعًا للتعصب، فقد تبين أن التعصب يزداد كلما ازداد حجم الأقلية، وكلما ارتفع معدل الزيادة لأفرادها بصورة مثيرة للقلق والخوف لدى جماعة الأغلبية، مما يزيد من حدة الصراع فيما بين الجماعتين: الأقلية والأغلبية.
- تساهم المنافسة في ميادين العمل، والخوف من الفشل في موقف التنافس، في نشأة وزيادة التعصب، فقد يلجأ الفرد الذي يخشى المنافسة إلى اضطهاد من ينافسه حتى يحس بالأمان.
- يعتبر الاستغلال عاملاً هامًا لنشأة التعصب. فقد تتعصب جماعة معينة ضد جماعة أخرى، وتصفها بصفات تبرر لها استغلال هذه الجماعة[1].

إن المجتمعات الإنسانية تختلف من حيث درجة التفاوت والتباين، وبعض الأحيان يحصل اختلاف في مدى اكتساب قيم ما بعينها، أو إهمال قيم أخرى، أو التشدد في تعليم أبنائها قيمًا لابد من اكتسابها. فعند هيمنة هذه القيم في مجتمع ما، تعكس حينئذٍ طبيعة القيم الاجتماعية، والمعتقدات السائدة، والثقافة التي تمنح الأفراد مكونات شخصياتهم مستقبلاً، فالمجتمع الأمريكي يغرس في نفوس الأطفال منذ سن الثالثة من العمر اتجاهات محددة عن الناس من الأجناس المختلفة، ويغرس البعض منهم التعصب في الصغار عمدًا، وهذه الاتجاهات تثبت بسهولة نتيجة الخبرات اليومية، وخاصة عندما يتحدث الآباء عن (السود – الزنوج) داخل أسرهم، فيكون التعلم بالملاحظة، ومن المحتمل أن يتم تعلم التعصب عمليًا من توجيهات المعلمين والآباء وجماعات الأقران[2].

1 فتحي الشرقاوي، سيكولوجية التعصب، جامعة عين شمس، كلية الآداب، رسالة ماجستير، 1984، ص ص 87–89

2 محمد حمدي حجار، أفلام العنف والسلوك العدواني، مجلة الثقافة النفسية، بيروت، العدد38، المجلد10 شباط/ فبراير 1999،ص 65–66.

أما اتجاهات التعصب الديني فهي أيضًا تأخذ منحى مشابه لاتجاهات التعصب العنصري أو العرقي أو السياسي، فقد وجد أن:

- التعصب الديني والعنصري يحدث في فترات مبكرة من الحياة فيما بين الخامسة والرابعة عشرة.
- تأثير الوالدين: يعتبر العامل الأساسي في تشكيل الاتجاهات لدى الطفل بالمحاكاة (التقليد) والاستماع المستمر لآراءهم.
- طرق التنشئة: فلا يقتصر تأثير الوالدين على استماع الأطفال لآراءهم المتعصبة فقط، لكنهم يساعدون أيضًا على خلق نمط الشخصية المستهدفة للتعصب[1].

وفي النتيجة يكون سلوك التعصب أو التطرف قد انتقل من الأسرة (المحيط العائلي) إلى الأبناء بواسطة آليات نفسية محددة هي (التعلم بالنموذج)، حيث الأم والأب يدعوان إلى التعصب في المواقف المتعددة مثل الدينية، السياسية، العشائرية، القبلية، الأدبية، والفنية. فمشاهدة سلوك التعصب لدى الأبوين والتركيز عليه داخل الأسرة، لا يثير لدى الطفل سلوكًا غير مرغوب فيه فقط، بل يغرس التعصب في ذاته. فسلوك التعصب عند الطفل لابد وأن يثير مشاعر معينة، يتآلف معها، حتى تصبح هذه المشاعر سلوكًا مقبولاً، ويعدو التعصب أو التطرف هو السلوك السوي.

وهكذا فإن الشاب يتصرف تصرفًا متعصبًا ويراقب سلوك الآخرين، ويبدي التبرير المناسب لسلوكه التعصبي أو المتشدد تجاه الموضوعات والثوابت التي تعلمها ونشأ عليها. فالأطفال الذين يشاهدون سلوكيات عدوانية بحجم كبير، في مقدورهم خزن هذه السلوكيات ومن ثم استعادتها وتنفيذها عندما تظهر المؤثرات الملاءمة لإظهار هذه الاستجابات السلوكية العدوانية[2]. وما ينطبق على العدوان ينطبق تمامًا على التعصب. فالأمر يزداد سوءًا في حال عمد الأب إلى تعليم ابنه مفهوم «التعصُّب» عن وجه قصد، وحينها قد ينشأ الابن متعصبًا بدرجة أكثر من والده أو والدته، كما قد تنمو لديه في المستقبل شخصية متعالية -تضخيم الأنا- ترى نفسها أفضل وأعلى من الآخرين، مضيفًا أنَّ لطريقة التفكير والتعنُّت الذهني دور كبير في عملية «التعصُّب»، فمثلاً عندما يتعلَّم الفرد أن يُفكر بطريقة معينة، وهي أنَّه الأفضل وأنَّه الأصح دائمًا، وأنَّه هو من يفهم وغيره على خطأ بدون مبرر؛ فإنَّ ذلك سيُسبِّب لديه مشكلة كبيرة، وهي «التعصُّب الذهني أو الفكري»، الذي هو عبارة عن إلغاء رأي الطرف الآخر والتفكير في بُعد واحد فقط، وحينها لن يستطيع الفرد أن يَضع نفسه مكان الآخرين، ولا أن يتقبَّل رأيهم أو أفكارهم؛ لأنَّه متعصب ومنغلق فكريًا. وأوضح أنَّ ذلك يُعدُّ أشد أنواع «التعصُّب»، خاصةً إذا كان في الجانب العلمي أو التربوي، لافتًا إلى أنَّ هناك عوامل نفسية قد يكون لها دور مباشر أو غير مباشر في «التعصُّب» ومن

1 نفس المرجع السابق.

2 – محمود السيد أبو النيل، علم النفس الاجتماعي: ج1،لبنان، بيروت، دار النهضة العربية، 1985، ص470.

ذلك الشعور بالنقص، وهو شعور الفرد بأنَّه سلبي وأقل من الآخرين؛ وذلك بسبب ضعف ثقته بنفسه وعدم تعزيزه وتشجيعه من قبل الوالدين.

كما إنَّ القلق النفسي عبارة عن شعور الفرد بعدم الأمان نحو مثيرات معينة، حيث قد يؤدي إلى الوقوع في «التعصُّب»، فمثلاً عندما يَشعر الفرد بتوتر نفسي تجاه فئة معينة من الناس فقد يَتعصب ضدهم بشكلٍ عام وبطريقة لا شعورية، ويُعمِّم حُكمهُ السلبي على جميع هذه الفئة دون مُبرِّر واضح، مُؤكِّداً أنَّ ضعف أو انخفاض تقبل الذات قد يؤدي إلى «التعصُّب» بأنواعه المختلفة، حيث أشارت دراسات عديدة النفسية أنَّ الفرد الذي لا يتقبل نفسه لا يتقبل الآخرين.

ونجد أنَّ هناك أضرارًا عديدة ل «التعصُّب»، منها أنَّه يجعل الفرد ينفصل عن الواقع بحيث لا يُعطي الأمور حقها واقعيًا، فيتحيَّز لفئة معينة من الناس ضد فئة أخرى، ويُسبِّب نزاعات مع الآخرين دون وجه حق، ويُقلِّل من مهارات التواصل الاجتماعي الناجحة مع الآخرين، وعندها يُصبح الطفل أو الفرد غير مرغوب فيه، لافتًا إلى أنَّ الإنسان المُتعصِّب قد يتعرض لمواجهة قوية مع المجتمع، فمثلاً عندما يَتعلم الطفل ممارسة التعصُّب الرياضي، فإنَّ ذلك قد يُسبِّب له إشكالية ومشاجرة مع زملائه ومع الأطفال الآخرين وقد يُصبح منبوذًا بينهم، الأمر الذي سيعود سلبًا على نفسيته؛ فيُصبح الطفل بلا أصدقاء وقد يُشعر بالانطواء والوحدة في المستقبل.[1]

لذلك لا بد من العمل على توفير جوانب وقائية تساعد على عدم ترسيخ تلك التوجهات لدى الأطفال، وتوعية كافة مؤسسات المجتمع بضرورة تفعيل الجانب الوقائي لاستمرارية وحدة المجتمع؛ من خلال إيجاد الانسجام والتفاعل الايجابي بين الأفراد، والبعد كل البعد عما يُسهم في إثارة الضغائن، وكذلك العمل بمختلف الوسائل والإمكانات المتاحة ثقافيًا وإعلاميًا وتربويًا على بناء الإنسان وتنمية وعيه بروح تسامحيَّة، إضافةً إلى تعزيز قيم السلام والحق والخير والعدل والجمال إلى حق الآخر في العيش بكرامة وعِّزة. وأهمية الدور الكبير الذي من الممكن أن تلعبه الجامعات والمؤسسات التربوية والاجتماعية للتخفيف من حدَّة التعصب. لذلك ضرورة التربية الحسنة القائمة على حب وتقبل الطفل وغرس القيم الدينية الإسلامية في نفسه، وتعليم الأبناء أنَّ «التعصُّب» منهِيٌ عنه في الإسلام، وأهمية وجوب الاقتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم، وضرورة أن يكون الآباء نماذج جيدة بلا تعصب أمام أبنائهم، بحيث يَتعلمون السلوك الجيد ويبتعدون عن «التعصُّب» بأنواعه المختلفة. أي أنَّ للمدارس دورًا فاعلاً في التقليل من التعصُّب، وذلك من خلال جعل الطلبة يَعملون في مجموعات حتى يتم التعاون بينهم، وتقديم عدد من الحصص الإرشادية للأطفال بمختلف المستويات في المدارس، على أن تهتم بنبذ «التعصُّب»، وغرس القيم الإسلامية الحسنة، وإرشادهم إلى الطريق القويم، كما إنَّ على وسائل الإعلام أن تتعاون مع الأسر في نشر التآخي بين أفراد المجتمع، وأن تُبيِّن للجميع الآثار السلبية الناتجة عن «التعصُّب» والتفرقة.

1 مصطفى زيور، في النفس، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان، 1986، ص199.

وتشعر أعداد متزايدة من الشباب بوجود فاصل زمني ومساحة من التفكير المختلف بينها وبين الجيل أو الأجيال التي تسبقها. وتؤدي الاختلافات في طرق التفكير والسلوك إلى احتفاظ كل طرف بنظرة مسبقة عن الطرف الآخر غالبًا ما تكون نمطية، وتحتوي على العديد من الأحكام الجاهزة والبديهية غير القابلة للنقاش والتغيير. فبينما ينظر الشباب إلى الأجيال الأكبر من أهل ومربين ومسئولين ومثقفين على أنهم أكثر محافظة وجمودًا وتمسكًا بالأعراف والضوابط الاجتماعية، ويأخذون عليهم تسلطهم في التعامل مع الأجيال الجديدة عبر التعليمات التي تتصف بغلبة الأوامر والنواهي، وانعدام قيم التفاهم والحوار وممارسة الوصاية على الشباب والتدخل في اختياراتهم الشخصية على مستوى المهنة أو الزواج أو التعليم، وربما حتى في اللباس والمظهر...الخ، لا يرى الكبار في الشباب إلا الحماس والاندفاع وقلة الخبرة ويتهمونهم بعدم تحمل المسئولية واللامبالاة والطيش. وعوضًا عن سعي الطرفين إلى تجاوز الأحكام والنظرة المسبقة عبر آليات النقاش والتفاهم الهادفة إلى تقريب وجهات النظر، والاتفاق على خطوط وأطر عامة مع الحرص على ترك المسائل الخلافية للاختيارات الحرة لكلا الطرفين، والاحتكام إلى الوقائع قبل إصدار أحكام نهائية، يتمسك كل طرف باعتباراته وآرائه ويتعمق الشعور بالاغتراب عند الشباب خصوصًا مع ازدياد عوامل التهميش الأخرى الاقتصادية والسياسية والثقافية، وتطغى سلوكيات ردود الفعل ومحاولات إثبات الذات وانتزاع الاعتراف، على السلوكيات المبنية على القناعة وتحمل مسئوليات الاختيار وتصحيح الأخطاء وذلك بسبب ضعف الحس النقدي وانقطاع قنوات الحوار.

ولا يقتصر تهميش الشباب على مجرد إحساسهم بأنهم مهملون ومتروكين لشأنهم، إذ إن المؤشرات التي تدلل على انخفاض فرصهم بالمقارنة مع فرص الجيل الأكبر، واضحة من خلال تفحص ما نسميه العلوم الاجتماعية بفرض الحراك الجيلي «Generation Mobility» على الصعد السياسية والمهنية.[1] فصراع القيم والمرجعيات الثقافية على صعيد المجتمع العربي غير محسوم بشكل نهائي بعد، وإن ترجيح القيم الثقافية التي تعزز سلطة العقل والإبداع وتمكّن الشباب من ممارسة حرية الاختيار والتعبير وتحمّل المسئولية، والتي ستبقى ناقصة ما لم تتعزز بتوفير فرص المشاركة السياسية بالرأي والممارسة من خلال فتح سبل الحوار بين الآباء والأبناء الطلبة والأساتذة وأجيال المديرين والمسئولين الأقدم مع الأجيال الجديدة. فبمقدار ما تعترف الثقافة والقيم التربوية السائدة بخصوصية المرحلة الشبابية وتتفهم أوضاع الشباب ومشكلاتهم وأحلامهم، بمقدار ما يتم ترسيخ قيم ثقافية تغييرية توازن بشكل إيجابي بين ما يريده المجتمع من الشباب وما يريده الشباب لأنفسهم.

ويمكن التعرف على موقع الشباب داخل مجتمع ما، أو درجة تهميشهم من خلال مقاييس مشاركتهم في مستوى الأسرة والمؤسسات التعليمية (المدرسة-الجامعة) والمؤسسات الحكومية وفي المنظمات الأهلية والمجتمع المدني واحترام الرأي والرأي الآخر، والتعصب وضعف التوعية والتنشئة الديمقراطية. إضافة إلى انتشار التقليد الأعمى للغرب، وسلبية بعض العادات

1 عبد الباسط عبد المعطي: حال الأمة (1999) الدراسات الأساسية، الأوضاع الاجتماعية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومي العربي العاشر، الجزائر،2000، ص26.

والتقاليد، والابتعاد عن المبادئ الأخلاقية والدينية. فقد تطوّرت أساليب التعليم من أساليب التلقين إلى أساليب أقل ضبطًا وتوجيهًا. وبالتالي حصل تحوّل في صورة المعلم ووظيفته وتأثيره. والتحوّل الذي تشهده المؤسسات الاجتماعية الأساسية وبخاصة العائلة، التي تحوّلت من ممتدة إلى نوويّة مع التحوّل في مجال العمران والتحضر وظهور أنماط جديدة في تنظيم الفضاء السكني الذي أنتج علاقات تتّجه نحو الفرديّة. وتنوع الاختيارات والمرجعيات في حياة الشباب، واتساع نفوذ وسائط الإشهار وصناعة الرغبات التي أنتجت سلطة جديدة توجه عقليات الشباب وتطرح بدائل ومثل وقدوات جديدة.

حيث يصبح تركيز الطالب منحصر على تخصصه، مهملاً الناحية الثقافية وغير مهتم بالبحث عن منابع أخرى للمعرفة. وذلك يرجع إلى عدم تشجيع وتنمية الرغبة في المعرفة لديهم منذ مرحلة الطفولة أو ضمن مؤسسات التعليم، التربية والتثقيف في المراحل العمرية الأولى، وهذه المشكلة تتفاقم مع التطور السريع للأجهزة والوسائل التكنولوجية الذي يعد سمة من سمات هذا العصر وخاصةً تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الذي جعلها وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها في كل مجالات الحياة، فأصبحت المشكلة ليست مجرد حاجة إلى تنمية ثقافية ولكن هي مشكلة أمية وجهل تام بلغة هذا العصر. عصر المعلومات.

ثالثًا- علاقة الشباب بالإعلام وتكنولوجيا المعلومات:

يعيش العالم ثورة علمية هائلة، لها إسقاطاتها الفكرية والاجتماعية والسياسية على مختلف مناطق العالم، وبالتالي فإن تشكيل النظام العالمي سيتوقف على منجزات هذه الثورة العلمية والتكنولوجية التي تتدفق الآن بشدة، حيث شهدت السنوات الماضية طفرات متلاحقة في تكنولوجيا وسائل الاتصال، وتغيرت معها قدرات الأفراد على التعامل مع هذه التكنولوجيا بمزيد من السهولة واليسر، بحيث لم يعد استخدام هذه التكنولوجيا حكرًا على المختصين بل أصبح متاحًا لمعظم الأشخاص على اختلاف مهاراتهم ومستوياتهم العلمية، والشباب يتقبل أي شيء جديد مقارنة مع الأجيال الأكبر سنًا، فضلاً عما قدمته وسائل الاتصال الحديثة من سهولة في التواصل مع أقرانهم في مختلف بقاع العالم بفضل توفر هذه الوسائل بين أيدي نسبة كبيرة من الشباب بسبب رخص أسعارها النسبي.

وفي الثمانينيات قام "Alvin Toffler" بتأليف كتاب اسمه "The Third Wave" أو «الموجة الثالثة»، قسم هذا الكاتب في كتابه مراحل التطور إلى ثلاث موجات من التغيير كانت الأولى بالثورة الزراعية التي أدّت إلى الانتقال من الصيد إلى حياة أكثر استقرارًا، والموجة الثانية من التغيير جاءت عن طريق الثورة الصناعية، وقد تنبأ الكاتب بالموجة الثالثة وهي التي نعيشها حاليًا وهي موجة المعلومات والإعلام والاقتصاد.

ولهذا أصبح لدى الشعوب ثلاثة اختيارات إما تجاهل هذا التطور الذي يدور حولها، أو مواكبة هذا التطور وتغيير الأنظمة الحالية، أو المواكبة وأيضًا التطوير والتنمية وتنبؤ ما سيحدث حتى يكون لها الأسبقية في التطور. وبناءً على ذلك لا بد من تطوير نظام التعليم ليكون مواكبًا لهذه الصحوة التكنولوجية، مع الاهتمام بالجانب الثقافي وتنمية الرغبة على

البحث والمعرفة لدى الطلاب منذ الصغر، وتشجيعهم على الاهتمام بالحصول على المعلومات من كل الوسائل المتاحة، وطبعًا لن يكون الاعتماد كليًا على الهيئات التعليمية، ولكن على كل فرد أن يبدأ في تثقيف نفسه وإدراك أهمية التكنولوجيا في حياته وأن ينشر الوعي التكنولوجي في المجتمع، وهناك دائمًا فرصة للتعلم مهمًا تأخر الوقت أو تقدم العمر[1].

ولقد شهدنا في السنوات الأخيرة طفرات استثنائية في قدرة التكنولوجيا الحديثة على جعل المعلومات تتدفق بسرعة هائلة بما لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية؛ حيث القنوات الفضائية وما تبثه من أفكار وثقافات للشعوب المختلفة، كما إن شبكة الإنترنت العالمية جعلت الوصول للمعلومات والمعرفة لا يحتاج لأكثر من لمسة زر، وما يستتبع ذلك من الاطلاع على ثقافات ومعلومات وعادات وسلوكيات جديدة لم يعرفها شبابنا من قبل، إن هذا العصر – بحق. هو عصر الإعلام والاتصال والكمبيوتر والإنترنت والقنوات الفضائية. ما هي إلا أدوات للعولمة التي تبشر بها الحضارة المادية في القرن الواحد والعشرين. وجيل الشباب هو الأكثر تفاعلاً مع هذه الأدوات وتأثرًا بها، ولا يستطيع أحد أن ينكر تأثيرها على الأجيال الشابة.

وبالفعل نحن نلاحظ تغيرات كثيرة يعيشها شبابنا بفعل التفاعل والتواصل مع أدوات العولمة وما تبثه من أفكار وقيم وعادات جديدة. هذا التحول الذي فرضه تطور التكنولوجيا عالية التقنية؛ قد أثر في نظرة الشباب للمستقبل. وهو ما يجب أن يؤثر أيضًا في تعاطي القادة وأهل العلم والفكر مع جيل الشباب؛ حيث يجب أخذ المتغيرات الجديدة في بلورة رؤية جديدة للتعامل مع الشباب. وإلا فسيكون الفشل حليف أي رؤية مرتكزة على فكر وأدوات الماضي، إذ لا يمكن التعامل مع جيل الشباب إلا بأدوات الحاضر وبثقافة حية وفاعلة، وبرؤية دينية تؤصل لقضايا العصر، وتجيب على تساؤلاته.

وقد لعبت التكنولوجيا دورًا هامًا في ذلك بما أنها تستخدم في جميع المجالات والأنشطة الحياتية، وقد تمثل هذا التأثير: في إدخال عبارات غريبة على اللغة مستقاة من المفردات التقنية. في اختصار التعبيرات والجمل توفيرًا للوقت. وكما هو معلوم أن الشباب يعاني من مشكلات اجتماعية ونفسية متعددة، ابتداءً من الإحساس بالاضطهاد واللامبالاة والعزلة والقلق الذي يكتنف المستقبل وصولاً إلى البطالة والفراغ، فإن هذه الأمور تؤهله إلى الانغماس في سلوكيات «منحرفة» لعل أبرزها السلوك اللغوي فيبتدع الشباب لغة خاصة بهم وتكون هذه اللغة بمثابة القناع الذي يلبسه الشباب في مواجهة نفسه والآخرين. وهو يرمز إلى طبيعته الخفية أو إلى طبيعة الموضوع المرغوب التحدث فيه [2].

1 علي صلاح أبو الخير، ثقافة الشباب المصري «قضايا مستقبلية»، سلسلة مطبوعات تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء –العدد الثاني–نوفمبر 2006. من ص4: ص16.

2 المرجع السابق، ص16.

فإذا ألقينا نظرة على المواقع العربية وخاصة المواقع المكتوبة باللغة العربية، سنجد أنها تتسم بالسطحية ويقع الاهتمام الأكبر فيها على الخدمات الترفيهية كالدردشة والألعاب والترفيه. بينما نفتقر المواقع الجادة التي يمكن من خلالها الحصول على المعلومات، وحتى المواقع الإخبارية فمعظمها تكون مترجمة من مواقع غربية تحمل فكرًا لثقافات ومجتمعات أخرى.

لقد غاب عن البعض أن التكنولوجيا ليست مجرد هدف نريد الوصول إليه، بل هي وسيلة نستطيع من خلالها الوصول إلى أهداف أخرى، وللأسف فإن قلة من الشباب يدركون هذا، فإنهم دائمًا ما يصطدمون بالمحتوى العربي على الإنترنت، ويتجهون إلى مواقع أخرى غربية للحصول على المعلومات العلمية أو الأدبية أو الفنية وخلافه، بل إنهم يبحثون في هذه المواقع عن معلومات تخص مجتمعاتنا العربية بل والدينية أيضًا. وقد تسبب ذلك في عدة مشكلات واجهتها الثقافة العربية في ظل هذه العولمة، والتي يمكن اعتبار أن من أهمها: أولاً: ضياع وطغيان المصطلحات الأجنبية على كل ما يتعلق بالتكنولوجيا. ثانيًا: اتجاه الشباب للحصول على المعلومات من المواقع الغربية والتي يكون بعضها لا يناسب مجتمعاتنا العربية. ثالثًا: تردد بعض الشباب على استخدام الكمبيوتر والإنترنت لضعفهم أمام ما يقدماه من كم معلوماتي هائل، وباعتبار الإنترنت فضاء واسع للاتصال. رابعًا: إعطاء الفرصة للجهات الغربية بمخاطبة عقول الشباب العربي وخاصة أن فئة كبيرة من مستخدمي الإنترنت هم الشباب صغير السن الذين ليس عندهم المعلومات الكافية التي تمكنهم من إدراك المعلومات الخاطئة، فقد ظهرت مؤخرًا مواقع باللغة العربية تتحدث عن الإسلام وتحمل معلومات خاطئة، بل وآيات قرآنية مؤلفة تنفر من العرب والمسلمين تحديدًا. خامسًا: اقتصار فئة كبيرة من الشباب استخدام الإنترنت على الدردشة والترفيه وأصبح لا يمثل لهم أي قيمة علمية، وذلك يجعلنا ننحرف عن المسار الصحيح بعد أن انتهينا من أولى الخطوات. دون أن ندرك أننا بذلك نستخدم الحد الآخر للتكنولوجيا[1].

ومن الطبيعي أنه لن تحدث أي تغيرات علمية أو تكنولوجية دون أن يكون لها سلسلة من التوابع والانعكاسات، سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو قيمية، سواء أكان ذلك على مستوى المجتمع العالمي، أو على المستوى المحلى، وسواء أكان بصورة سلبية أو إيجابية، ومن هذه الانعكاسات:

1- زيادة الترابط بين بقاع العالم والاعتماد المتبادل بين الأطراف الرئيسة لهذا التقدم العلمي والتكنولوجي.[2]

1 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=26598

2 Michel D. Bordo, Barry Eichengreen and Douglas. Irwell: "is Globalization Today Really Different Than Globalization A Hundred Years Ago?" NBER Working Paper series, No. 7195, Cambridge, June 1999, P.1

2- التراكم الكبير في المعلومات والمعارف العلمية والتقنية، فالنظريات العلمية التي كانت في الماضي مجرد كتابات نظرية فقط، صارت الآن تمثل العديد من الاختراعات والاكتشافات المذهلة التي أخذت بيد الحكومات والدول للتقدم والرقى في العديد من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية[1]

3- الاتجاه المتزايد نحو استخدام الآلة في مجالات الحياة المختلفة، وتطور تكنولوجيا الآلات المتناهية في الصغر، والأجهزة عالية الطاقة ذات التكلفة الزهيدة، والتي من المتوقع أن تقلب النظم الاقتصادية والاجتماعية رأسًا على عقب[2]

4- إحداث تغييرات في البنى الاجتماعية، لأن التقدم التكنولوجي سيعوض عن العمالة التي تتطلبها الصناعة الآلية الكبيرة، ومن ثم أصبح ذلك مصدرًا للبطالة وخاصة بين الشباب، الأمر الذي أدى إلى وجود فراغ كبير لدى الطبقة المؤثرة في المجتمع، وبالتالي أدى هذا الفراغ إلى اكتساب الشباب العديد من القيم التي تتعارض مع القيم المطلوبة في المجتمع، فاتجه الشباب إلى العنف للتنفيس عن الطاقة التي لديهم، أو اتجهوا إلى عدم الولاء والانتماء لمجتمعهم بالصورة المطلوبة، لأن المجتمع لم يحقق لهم أهدافهم، كما اعتمدوا على الاتكالية والسلبية وعدم تحمل المسئولية. وإذا كانت هذه بعض السلبيات إلا أن الثورة العلمية والتكنولوجية أدت إلى ظهور وظائف جديدة تتماشى مع هذا التقدم.

5- إن التقدم التكنولوجي والعلمي أدى إلى إعادة فحص النسق القيمي الموجود، حيث بدأت كثير من القيم في الانتشار لدى الشباب وخاصة تلك المرتبطة بالسلام والمحبة واحترام البيئة وحمايتها، وبدأت الدعوة إلى قيم إنسانية جديدة كاحترام الحياة والمسئولية تجاه الأجيال القادمة وحماية البيئة، وبات من المألوف فهم أن هذه القيم وغيرها عناصر أخلاقية يبنى عليها الضمير العام القيم الإنسانية كلها[3].

وفى الوقت نفسه ظهرت العديد من القيم السلبية التي اعتنقها الغرب وكان لها تأثيرها على مجتمعاتنا، ومن هذه السلبيات عدم اقتران العلم بالأخلاق، وأبرز مظاهر ذلك هو ظهور ما يسمى بتأجير الأرحام، وتظهر الخطورة على المجتمع هنا في اختلاط الأنساب، ومن هذه المظاهر أيضًا ظهور ما يسمى بالاستنساخ البشرى وهو التكاثر اللاجنسي الذي يتم بين أي خلايا جسدية وبويضة أنثى منزوعة النواة، فهذه المظاهر كلها

1 جمال على خليل الدهشان: «الجديد فى تطوير التعليم الجامعى» مؤتمر جامعة المنوفية التعليم العالى فى مصر وتحديات القرن 21، مركز إعداد القادة – الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، 20-21 مايو 1996، ص 188

2 عبد الودود مكروم: «بعض متطلبات تنمية القيم العلمية لدى طلاب المرحلة الثانوية»، مستقبل التربية العربية، مجلد 8، ع27، المركز العربى للتعليم والتنمية، القاهرة، أكتوبر، 2002، ص86

3 أسامة حسين باهى: «فلسفة القيم رؤية فلسفية في عالم متغير من منظور إسلامى»، مجلة تربية الأزهر، عدد 108، 2002، ص ص 29-31

جاءت نتيجة حتمية العلم دون اعتبار للدين والإيمان والأخلاق[1]، ولا يخفى خطورة مثل تلك الأمور التي قد تؤثر على شبابنا في قيامهم بأي أعمال حتى ولو كانت تعتمد على العلم، ولكن لا يحكم تلك الأعمال أي قيم أو أخلاق أو معايير، بل يكون هدفها فقط هو الحصول على النتيجة النهائية لذلك وهو المال.

كما إن القيم السالبة الت انتشرت في المجتمع العربي بصفة عامة والمصري بصفة خاصة، أعاقت الإبداع وأفرغت المعرفة من مضمونها التنموي والإنساني، حيث ضاعت القيمة الاجتماعية للعالم والمتعلم والمثقف، كما إن التعليم فقد قدرته على توفير الإمكانات التي تتيح للفقراء الارتقاء الاجتماعي، وباتت القيمة الاجتماعية العليا للثراء والمال، بغض النظر عن الوسائل المؤدية إليها. وساهم القمع والتهميش في قتل الرغبة في الإنجاز والسعادة والانتماء، مما أدى الى سيادة الشعور باللامبالاة والاكتئاب السياسي، وبالتالي ابتعاد المواطنين عن الإسهام في إحداث التغيير المنشود في الوطن، ولم يعد الإنسان الحديث المنتج الفعال هو مثال المواطن المنشود، وبالتالي كان من الطبيعي أن تعاني الثقافة وإبداع المعرفة معاناة حقيقية، وهذا معناه أن الشباب العربي في حاجة ماسة إلى تمثل قيم جديدة كالمثابرة والصبر على العمل والإصرار والابتكار[2].

وتتطلب هذه الثورة العلمية والتكنولوجية ضرورة العمل على تنمية بعض القيم التي تؤمن بأهمية العلم كقيمة، والاهتمام بالتفكير العلمي، وأهمية استخدام العلم الاستخدام الأمثل، وخاصة في إطار التعامل مع البيئة والعمل على حمايتها، والإيمان بقدرة العلم على الانتقال بالشباب وبمجتمعهم من التخلف إلى التقدم، وهذا أمر هام في الوقت الحاضر في ضوء الإحباطات التي يواجهها الشباب، نتيجة عدم اهتمام المجتمع بالتعليم الاهتمام الكافي وعدم إيمان بعض أفراد المجتمع بقدرة التعليم على إحداث الحراك الاجتماعي.

ولعل أهم السلوكيات التي يتطلبها هذا التقدم التكنولوجي الهائل هو تقدير قيمة الوقت وقيمة النظام والتنظيم والتخطيط السليم وتحمل المسئولية في إدارة شئون الحياة ومجالاتها، بدءاً من محيط الأسرة، إلى موقع العمل، إلى المشاركة في الحياة العامة. وتوافر وسائل التكنولوجيا الحديثة بين أيدي الشباب دفع الكثير من المختصين إلى دراسة مستويات تأثر الجيل الشاب بهذه الوسائل وطرق تعاملهم معها سلبًا أو إيجابًا، وظهرت العديد من الأصوات التي تحذر من خطورة التكنولوجيا الحديثة على الشباب من خلال تغيير سلوكهم الاجتماعي، وتأثرهم بأفكار قادمة من الخارج تتعارض مع طبيعة مجتمعاتنا لتخلق فجوة بين الشباب ومجتمعاتهم.

1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائى – الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 – نحو إقامة مجتمع المعرفة، المكتب الإقليمى للدول العربية، الأردن، 2003، ص 141

2 مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: التقرير العربى الاستراتيجى، 1999، مركز الأهرام، القاهرة، 2000، ص ص164–165

المحذرون من هذه المخاطر، دعوا إلى فرض أنواع من الرقابة على التكنولوجيا حتى يتم تجنب آثارها السلبية على الشباب، في حين يرى البعض الآخر أن عصر الرقابة على التكنولوجيا قد ولى وأنه لا فائدة منها، وأنه بدلاً من الحديث عن رقابة لا بد من الحديث عن وضع الآليات المناسبة لتمكين الشباب من تحقيق أقصى فائدة ممكنة من ثورة التكنولوجيا، ودمجهم فيها لكي يكونوا في المستقبل مساهمين في تطوير هذه التكنولوجيا بدل الاكتفاء بكونهم متلقين لها، مستندين إلى أن التكنولوجيا الحديثة وفرت للشباب فرصًا لتعلم واكتساب مهارات لم تكن متاحة بدونها، وأنها تساهم في توسيع مداركهم وتعزز لديهم القدرة للتواصل مع الآخر[1]. حيث يرى البعض أن تكنولوجيا الاتصالات وتطبيقاتها المختلفة تساعد الشباب على تنظيم أسلوب حياتهم وطريقة تفكيرهم، كما تطور أنماط التفاعل الاجتماعي من خلال تدعيم التفاعل مع جميع المستويات لدى الشباب، وبالتالي تطوير ودعم التراث الثقافي والإنساني العالمي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الحوار الاجتماعي بين الشعوب ومن ثم تكوين صداقات جديدة مع مجموعات ذات اهتمام مشترك تسهل معها عمليات الاتصال والتعامل عبر المسافات بين الأجيال. كما إنها تساعد الشباب على الاندماج في المجتمعات العالمية والاشتراك في مشروعات دولية، بما يساعدهم على حل المشكلات المتعلقة بالمجتمعات المحلية، كما يساهم في سيطرة الشباب على قطاعات الإنتاج الهامة والحيوية مما يؤدي إلى مشاركتهم بفاعلية في تحقيق برامج التنمية لمجتمعاتهم.

بالإضافة إلى أنها تساهم في زيادة الرصيد الثقافي الإنساني لدى الشباب وتزيد من ثقته في نفسه وفي الآخرين، كما تسمح بتبادل الخبرات بين الشباب بما يساعدهم على حل مشكلاتهم بطرق علمية، الأمر الذي يؤدي إلى بناء الشباب فكريًا، نتيجة توافر المعلومات في جميع المجالات بما يؤدي في النهاية إلى تحسين مستوى المعيشة للشباب وبالتالي المجتمعات، فضلاً عما تتيحه للشباب من متابعة التطورات العلمية الحديثة والاستفادة منها بما يمكنهم من امتلاكهم للتكنولوجيا وتطوير مجتمعاتهم. وعلى المستوى الإنساني تتأثر جميع الجوانب الإنسانية بتكنولوجيا الاتصالات وتتمثل هذه الجوانب في تعلم المهارات واكتسابها، ومهارات التعلم الذاتي ومهارات التفكير والنقد واتخاذ القرار، والسيطرة على مصادر المعلومات، وتغيير العلاقات الاجتماعية وتطويرها.

وعن مستقبل الشباب يرى بعض التربويين أنها قد تؤدي إلى الفردية، وقلة فرص العمل وزيادة البطالة نظرًا لإحلال التكنولوجيا محل العمالة، واختفاء الخصوصية وتسطيح المعلومات، مما يترتب عليه ضياع الهوية العربية والثقافية للشباب، ومن ثم انهيار القيم والأخلاق. ومن الناحية الاجتماعية يرى فريق آخر أنها تؤدي إلى العزلة وانسحاب

1 http//:wfsp.org/articleslist/youth-issues-3171/youth-and-technology-aspects-of-use-and-misuse

الشباب من دائرة العلاقات الاجتماعية بما تؤدي إلى زيادة الجريمة والعنف والانحراف بين الشباب[1].

وفي دراسة عن المواقع التي يتردد عليها الشباب العربي عليها، ومدي إمكانية تكوين صداقة حقيقية والموضوعات التي يمكن أن تثار بين أصدقاء الإنترنت، وكذا إمكانية طرح مشكلات على أصدقاء الإنترنت، أكدت نتائج الدراسة إلى أن أكثر المواقع التي يحرص الشباب دخولها هي البريد الإلكتروني، كما أكد عدد كبير من العينة أنه من الممكن أن تنشأ صداقات مع شباب، ويكون الحديث حول موضوعات سياسية جادة حول نظرة الغرب للعرب أو في مجال الدراسة، إلا أن الغالبية العظمي من الشباب يلجأ إلى الإنترنت بهدف التسلية والترفيه، وعن إمكانية طرح بعض المشكلات على صديق الإنترنت، أكدت النتائج أن انصراف الأسرة عن الشباب تدفعه إلى طرح مشكلاته على صديق الإنترنت بهدف معرفة الحلول، وتؤثر تلك المواقع تأثيرًا سلبيًا على الأشخاص، ويتجلى ذلك في الشاب الأمريكي الذي راح ضحية موقع لترويج عقارات للاغتصاب تشل حركة الضحية تمامًا، فاستخدمه مع صديقته وماتت وحكم عليه بالسجن. وكذا من التأثيرات السلبية اتفاق أشخاص على تنفيذ الانتحار الجماعي عبر الشبكة، وذلك من خلال المنتديات الحوارية السلبية التي تروج لفكرة الانتحار وعبثية الحياة.

وفي دراسة عن الهدف من استخدام الإنترنت والمواقع التي يفضل الشباب العربي الدخول إليها عبر شبكة الإنترنت، جاءت النتائج أن الهدف الرئيس لعدد كبير من الشباب كانت للتسلية والترفيه، وعن أكثر المواقع التي يزورها الشباب العربي كانت مواقع الإباحية والمحادثة والصداقة سواء لأصدقاء من الوطن العربي أو أمريكا وأوروبا، ومن الممكن أن تتطور هذه العلاقة إلى مقابلة إذا كان الصديقان من نفس القطر، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك إهدارًا للوقت من جانب الشباب العربي بلا فائدة. كما أوضحت نتائج دراسات أخرى أن الفتيات في الوطن العربي أكثر التزامًا من الشباب في التعامل مع شبكة الإنترنت، وأن الذين يستخدمون شبكة الإنترنت في البحث ومراسلة الجامعات ومراكز البحوث أو الاتصال بالباحثين كانت نسبتهم قليلة جدًا[2].

لقد أثَّرت شبكةُ الإنترنت على الأطفال والشباب وجعلتْهم منعزلين؛ لِمَا تعرضه هذه الشبكة من برامج تجعل الطفل أو المراهق أو الشاب يبتعد عن والديه، ويقضي ساعات طويلة أمام هذه الشبكة، وظهر ما يعرف بـ(إدمان الإنترنت)، ومِن مخاطر هذا الإدمان: الانعزال، وترك الحياة الاجتماعية لهذا المدمن، ونتيجة قضاء ساعات طويلة أمام شبكة

1 على الدين هلال: «التحولات العالمية المعاصرة وأثرها على مستقبل التعليم فى الوطن العربى»، الندوة التربوية لاجتماع المجلس التنفيذى لاتحاد المعلمين (استراتيجية التعليم فى الوطن العربى فى ضوء تحديات القرن الحادى والعشرين)، جامعة الدول العربية، نقابة المهن التعليمية، القاهرة، 10–15 ديسمبر، 1994، ص189

2 http://www.sa.edu.uqu/ar/page/94598

الإنترنت فسنجد الشابَّ أو المراهِق لا يَخْتَلِط بالناس ولا يُعاشِرهم، وسيصبح متعودًا على الانعزال الاجتماعي، على الرغم مِن أنه كان يحب العِشْرة والمعاشَرة الاجتماعية قبل الإدمان؛ فالجيل الجديد يمضي الساعات الطوال أمام أجهزة الكمبيوتر، ويجد ضالته في التواصُل مع غيره عبر مواقع التواصل الاجتماعي، فيجلس الشباب لأوقات غير محدودة أمام أجهزة التواصُل، ويستفيدون من تكنولوجيا التواصُل والمعلومات، وفي المُقابل فإنَّ هذه الساعات تعني العزلة الاجتماعيَّة عن الأُسرة، وتعني الخمول الجسْماني، وتعني الضغط والتوتُّر النَّفسي، فضلاً عن التأثيرات السَّلبيَّة عليهم نتيجة الدخول إلى المواقع غير البريئة واللاأخلاقية.

ويشير الدكتور «شريف درويش اللبان»- أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة - في دراسته: «تكنولوجيا الاتصال إلى المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية»، موضحًا أن كل فرد في الأسرة أصبحتْ له وسائل اتِّصال خاصَّة به، مُنفَصلة عن الآخرين. ضاربًا المثال على ذلك: أنه خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي كان 54% من المراهقين الأمريكيين، الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و15 عامًا، لديهم أجهزة التلفزيون الخاصة بهم، وكذلك كانت سماعات الأذن - التي يستعملها الشباب - تَضْمَن لهم عدم سماع أفراد الأسرة الآخرين ما يسمعونه؛ وهذه السماعات تعزلهم بالطبع عنْ أفراد أسرهم[1].

ونظرًا لكون غالبية الشباب اليوم يتعاملون مع الأجهزة التقنية بأسلوب يبتعد عن تعقيدات المصطلحات وخلفياتها، ونظرًا لما تملكه وسائل التكنولوجيا الحديثة من قدرة على التأثير في أوساط الشباب، فقد دفعت هذه العلاقة المتشابكة والشائكة في الوقت نفسه كل من شركة مايكروسوفت، وشبكة إم تي في، وتلفزيون نيكلوديون إلى دراسة تهتم بهذا الموضوع. حيث أجريت الدراسة على عينة تتكون من 18 ألف فرد ينقسمون إلى شريحتين عمريتين، الأولى (8 – 14) سنة، والثانية (14 – 24) سنة، وذلك في 16 دولة حول العالم منها بريطانيا والولايات المتحدة والصين واليابان وكندا والمكسيك. وذكرت الدراسة أن المعدل العالمي لعدد الأفراد المسجلين في قائمة الاتصال الخاصة بالهاتف الجوال هو 94 فردًا، وفي قائمة الاتصال الخاصة بالماسنجر 78 فردًا، وفي قائمة الاتصال الخاصة بمواقع الشبكات الاجتماعية 86 فردًا. كما تناولت تأثير 21 وسيلة تقنية على الشباب وصغار السن، بدءًا من الإنترنت والتلفزيون وصولاً إلى ألعاب الفيديو وأجهزة MP3.بحيث جاءت مشاهدة التلفزيون على رأس قائمة الاختيار بنسبة 85%، بينما جاء سماع الموسيقى في المرتبة التالية بنسبة 70%، ثم ممارسة ألعاب الفيديو بنسبة 67%، أما البقاء أونلاين على الإنترنت فحاز على نسبة 50%. وكشفت الدراسة عن اختلافات في الأرقام الواردة في نتائج الدراسة نتيجة اختلاف الثقافات، فعلى سبيل المثال جاء الاختيار الأول للأطفال والمراهقين الصينيين في فئة (8 – 14) سنة في البقاء أونلاين مفضلين ذلك على مشاهدة التلفزيون. ولأننا في مجتمعنا العربي والمحلي نفتقد مع الأسف

1 - علاء الدين الفرارجي، تحديات تواجه الشباب، جريدة السياسة 2012/1/31، ص 166

لمثل هذه الدراسات الإحصائية الهامة، فإن الالتقاء بالشباب والتحدث معهم عن دور وسائل التكنولوجيا الحديثة على حياتهم يبدو الوسيلة الوحيدة الفعالة للتعرف أكثر على طبيعة العلاقة التي تربط الشباب بأجهزة التكنولوجيا الحديثة، خاصة وأن الدراسات والأبحاث تظهر أن المراهقين والشباب هم الأكثر استخدامًا للتكنولوجيا وأنهم الأكثر قدرة على استيعابها، كما تؤكد أنهم «لا يستطيعون التخلي عنها» وأنها «مهمة» جدًا بالنسبة لهم. والدراسة التي أعدتها مايكروسوفت تشير إلى أن المواقع الترفيهية (الفنية ومواقع الدردشة والمحادثة) تحتل المرتبة الأولى من حيث المتابعة لدى الشباب، تليها المواقع الرياضية ثم مواقع المناقشة فمواقع خدمات البحث وتحتل المواقع الإخبارية السياسية والاقتصادية مراتب متدنية في سلم زيارات الشباب. بالطبع لهذه الأجهزة فوائد وسلبيات أيضًا، فهي أجهزة وجدت لفائدة الإنسان ولمساعدته في التواصل بفاعلية أكبر. ولكن إذا أساء استخدامها انقلبت ضده. فالهاتف الخلوي اليوم لم يعد مجرد أداة اتصال خاصة مع وجود الكثير من المزايا التكنولوجية الإضافية الحديثة فيه (الكاميرا، راديو، ومشغل موسيقى، وحتى إمكانية تصفح للإنترنت) ولم يصبح محمول واحد يكفي الشاب، لكنه يستخدم أكثر من محمول في وقت واحد ولا يفارقه أبدًا. ويتسارعوا في امتلاك الموبايلات الحديثة، فهذا الموبايل كاميراته أكثر دقة، وذاك الموبايل ذاكرته أوسع، والآخر «ميتالك» في حين أن الثالث يحتوي على لعبة جديدة. أما عن أسباب انتشار ظاهرة تغيير أجهزة المحمول عند الشباب هو الملل من الجهاز والرغبة بتجريب الجديد، خاصة وأن معظم الشباب الآن يبحثون عن الأجهزة غريبة الشكل. إلا أن الظاهرة الأغرب اليوم، هي انتشار محمولين بدل الواحد في أيدي الشباب الذكور تحديدًا. فلم يعد جهاز محمول واحد كاف، بل لابد من حمل اثنين مع علبة السجائر طبعًا ولا مانع من حمالة مفاتيح فاخرة زيادة في البرستيج الاجتماعي، فالأول للعمل والثاني للحياة الشخصية. الأمر قد يكون بالفعل ملفتًا للنظر عند الخروج مع الأصدقاء.

مع زيادة تأثير التكنولوجيا بنواحيها المختلفة على حياة المراهقين والشباب عمومًا، تدعو معظم الدراسات الحديثة هؤلاء الشباب إلى الابتعاد، ولو مؤقتًا، عن التكنولوجيا الحديثة، مشيرين إلى أنهم بحاجة إلى استراحة قصيرة بين الحين والآخر لاستعادة روحهم والاستمتاع بممارسة الحياة الطبيعة، والعودة إلى الواقع بعيدًا عن الفضاء الإلكتروني. تقول ميشيل ويل، المؤلفة المشاركة لكتاب «الإجهاد التكنولوجي: كيفية التعامل مع التكنولوجيا في العمل وفي المنزل وفي اللعب» أن الانهماك في عالم التكنولوجيا أشبه بـ«الضياع في الفضاء، فالمرء يضيع في عالم الإنترنت والألعاب والمحادثة». وقد قامت ميشيل، مع زميلها لاري روزن، بتأليف الكتاب بعد أن لاحظت طول الفترة الزمنية التي يقضونها أمام أجهزة الكمبيوتر، ومدى الإجهاد الذي يتعرضون له بسبب التقنية التي يفترض أنها تطورت لجعل الحياة أسهل، من جهة أخرى، يقول العالم النفسي ديف غرينفيلد، المتخصص في قضايا التكنولوجيا الفائقة، أنه «يجب أن نمتلك التكنولوجيا، لا أن تمتلكنا». لقد دخلت التكنولوجيا الحديثة وملحقاتها بقوة في حياة الصغار والكبار وأوجدت لنفسها مساحات كبيرة في

حياتنا وهذه حقيقة لا يستطيع أحد أن ينكرها، نظرًا لما تمتلكه من إمكانات لا حدود لها في خلق التواصل. وعلى الرغم من كون التواصل هو أساس الحياة الاجتماعية للإنسان، وهناك وجود تأثيرات سلبية على الحياة الاجتماعية للشباب من جراء إدمان استخدام هذه الوسائل التكنولوجية الحديثة: «إن إدمان الشباب على استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة، الاتصالية منها تحديدًا، يؤثر بشكل غير مباشر على الحياة الاجتماعية لهؤلاء الشباب. فاستخدام الإنترنت أصبح بديلاً للتفاعل الاجتماعي الصحي مع الرفاق والأقارب وأصبح هم الشاب قضاء الساعات الطويلة في استكشاف مواقع الإنترنت المتعددة، مما يعني تغيرًا في منظومة القيم الاجتماعية للأفراد بما يعزز الاستخدام المفرط للقيم الفردية بدلاً من القيم الاجتماعية ويعزز الرغبة والميل للوحدة، بما يقلل من فرص التفاعل والنمو الاجتماعي نظرًا لتحول هذه الوسائل إلى «الصديق الوحيد المقرب»، فهي تقوم بمصاحبتهم يوميًا وتسد أوقات الفراغ والوحدة عندهم، خاصة وأن جزء كبير من هذه الوسائل الحديثة يعتمد على فكرة بناء عالم افتراضي خاص (الألعاب، الدردشة على الإنترنت) يتحول فيه الشباب مع كثرة الاستخدام إلى مجرد عبد للآلة تقطع معه المسافات الوهميّة وهو جاثم في مكانه دون حراك، تقوده إلى عالم الخيال والشخصيات الوهمية ليصحو من غفوته لاحقًا ويرى أنه لا يزال جالسًا وحيدًا مكانه. وهذا تؤكده دراسة حديثة أعدها الدكتور نورمان سارتوس رئيس الجمعية العالمية للطب النفسي، تؤكد أن ثورة التكنولوجيا الحديثة وظهور الحاسوب والإنترنت والجوال والفيديو تفرز أمراضًا نفسية عديدة منها الاكتئاب والقلق والاضطرابات العصبية وذلك لدورها في عزلة الإنسان وانطوائه وإنهاء علاقته وترابطه الأسري.

ومن أبرز التداعيات التي ظهرت على الساحة العالمية نتيجة الهيمنة الثقافية الغربية هو احتمال تراجع اللغة العربية في مواجهة اللغات الأكثر انتشارًا في العالم، وخاصة اللغة الإنجليزية وبالأخص الإنجليزية الأمريكية، حيث «إن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث إن حوالى 65% من مجموع الاتصالات المعالجة تخرج منها، وتحكمه اللغة التي تتحدث بها، فقد أصبحت اللغة الإنجليزية هي لغة الاتصالات العالمية الآن، وأصبح تعلمها ضرورة لمواكبة العصر»، الأمر الذي أدى إلى إهمال اللغة العربية إهمالاً تامًا من الشباب وعدم إتقانها بل التركيز بصورة أساسية على اللغة الإنجليزية، مما أدى إلى ضعف قيم الولاء والانتماء لدى الشباب وعدم تمسكهم بهويتهم الثقافية العربية والإسلامية.

ونلاحظ هذا التأثير على التعاملات العربية في صحفنا ومجلاتنا، بل وفي اللوحات الإعلامية والتجارية، وحتى في بعض التعاملات العادية التي لا تستلزم مطلقًا استخدام اللغة الأجنبية، مثل إقحام الشباب لبعض الكلمات الأجنبية في الكلام دون الحاجة لذلك سوى التأثر اللاواعي بمعطيات العصر أو التفاخر بذلك، أو التحرج من استخدام لغته الوطنية، كما يظهر تأثير ذلك في العديد من السلوكيات اليومية مثل «ارتداء بعض الشباب الملابس والقبعات المرسوم عليها العلم الأمريكي، بل ولصق تلك الرسوم على

سياراتهم، وإطلاق المسميات الأمريكية والأوربية على بعض المحلات التجارية، ليس هذا فقط بل حتى على مستوى المتعلمين ممن حصلوا على درجات علمية رفيعة، نلاحظ أن البعض منهم يتباهى بأنه حصل على درجته العلمية من إحدى الجامعات الأوربية أو الأمريكية وهذا يدل على اعتزاز هؤلاء بالنموذج الأجنبي على حساب النموذج الوطني»[1].

ومن السلبيات التي خلقتها التكنولوجيا هي لغة الإنترنت أو الماسنجر، وهذه اللغة تقرأ بالعربية وتكتب بالإنجليزية مع وجود الأرقام، فهي لغة ركيكة وقد تصل إلى استخدام العديد من الكلمات البذيئة كنوع من الحرية في التعبير، وروشنة الشباب، ومسايرة باقي الأصدقاء في كلماتهم. بالإضافة إلى التعامل مع مواد ممنوعة وبرامج إباحية. ثم إن الإنترنت يعطينا معلومات كثيرة، لكنها معلومات سطحية ومعلومات نمطية، وهي لا تنمي الحس النقدي ولا تساعد في غربلة المعلومات التي قد تكون كثيرة ومحيرة ومربكة، وهناك العنف والانتقام الإلكتروني، وهذه تخلق مشكلات مثل إرسال صور إلى الجميع. ونحن كمجتمعات عربية نحتاج إلى امتلاك التقنية والإبداع والتقدم فيها، ولو انطلقنا خصوصًا كأولياء أمور، نحن لم نطور آليات سهلة للتعامل مع أبنائنا في أبعاد مختلفة، وتأتي التكنولوجيا لتفرض نفسها على أماكن خطرة جدًا، ولا تزال تعيش مجتمعاتنا في غفلة عن هذه الصور الصعبة، كنشر الكراهية وانتهاك الحقوق. فضلاً عن أن التكنولوجيا كرست العزلة بين الشعوب وبين الأفراد داخل الأسرة الواحدة، فاليوم كل شاب وكل فتاة داخل غرفة مع الكمبيوتر المحمول، وهذا أحدث حالة من الذوبان الثقافي، وخاصة أن شعوبنا وشبابنا غير محصنين ثقافيًا، وبالتالي دخلت علينا هذه التقنية وأحدثت ذوبانًا في العادات والتقاليد. ونأتي للجانب الآخر من وسائل الإعلام ألا وهو النظام الإعلامي، إن أهم المستجدات التي طرأت على النظام الإعلامي العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين تمثلت في: تعثر النظام الإعلامي العربي في الاستجابة لتحديات عولمة الإعلام، والأداء الضعيف والتنافس السلبي، وضعف الهياكل التمويلية والفنية[2]، الأمر الذي أدى إلى زيادة الضغوط لفرض أسس ثقافية نمطية تستغل منها دعاوى الديمقراطية والمشاركة والمكاشفة وحقوق الإنسان، وصارت أدوات الاتصال والمعلومات تعمل بكل قواها لغرس قيم معينة، وتمجيد ثقافة عالمية جديرة بالاعتبار[3].

1 أحمد مجدى حجازى: الآثار الاجتماعية والثقافية للتغيرات العالمية المعاصرة على قطاعات الشباب في الدول النامية – العولمة والتهميش الاجتماعي، فى: محمود الكردى (تحرير): الشباب ومستقبل مصر، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بكلية آداب القاهرة، مشروع توثيق الإنتاج العربى فى علم الاجتماع، القاهرة، 2001، ص ص 100–101

2 محمد محمود الإمام: الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربى، فى: عبد الباسط عبد المعطى (تحرير): العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، مكتبة مدبولى، القاهرة، 1999، ص 93

3 -Malcolm Waters: Globalization, London Rout ledge, 1996, P. 145-148

ومن هنا برزت «صعوبة القدرة على صد التدفق الإعلامي عبر حدود الدول، وأصبح امتلاك المعلومات والتقنيات وأدوات الاتصال ومعرفة التعامل معها عنصرًا هامًا للقوة والتأثير في الآخر»، وكان هذا نتيجة طبيعية للتطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات التي أدت إلى تقديم تسهيلات كثيرة للناس وللأماكن العامة، بداية من نظام البريد الاليكتروني إلى التليفونات المحمولة، بالإضافة إلى وسائل الاتصالات الدقيقة جدًا، وهذه التكنولوجيا الحديثة تقدم الأجهزة الأكثر سرعة في الاتصالات»[1]، وقد أثرت هذه الثورة الاتصالية على التوازن الثقافي عبر أجزاء العالم المختلفة، فقد قسم «كين ورثى» Ken Worthy العالم إلى ثمانية مناطق ثقافية كبيرة هم: المنطقة اللاتينية، والأنجلو ساكسون، والألمان، والسلافيك، والمسلمين، والإفريقي، والهندي، والسينتيك، وتعد الثقافة الأنجلو ساكسون هي التي تغطى بريطانيا وأمريكا الشمالية واستراليا ونيوزلندا وشمال إفريقية، بل إن هذه الثقافة هي التي تؤثر في تلك المناطق بطريقة سريعة منذ الحرب العالمية الثانية، وخاصة على مستوى الدول الإسلامية»[2]، وبدأت نتائج هذا التطور الهائل في الاتصالات تنعكس على المجتمع العربي، من خلال انفتاح إعلامي بلا حدود يستهدف فرض ثقافة كونية، وينطوي على إخضاع العقول العربية – اختياريًا – لمجموعة من القيم والمعتقدات وأنماط السلوك والاستهلاك، المنتمية إلى مجتمعات حققت مستويات عالية من التقدم وتميزت ثقافتها بحريات شخصية واسعة، فكانت النتيجة هي اندثار بعض الثقافات المحلية، أو الصراع بين الوافد والمحلى، وصاحب ذلك مشكلات عديدة منها: ظاهرة الاغتراب بين الشباب، والبحث عن الهوية والذاتية الثقافية، بل بات واضحًا أن الشباب في مجتمعنا يعاني تمزقًا أمام الاتجاهات المتعددة للثقافات العديدة – خاصة الوافد منها –، ويعيش صراعًا بين تراثه الإسلامي الأصيل وبين ما تقدمه الحضارة المادية الغربية، وأصبح حائرًا من أجل مستقبله، وصار الشباب لا يعلم ماذا يريد، وما الأهداف التي يسعي لتحقيقها.

فقد أصبحت وسائل الاتصال والترفيه الحديثة تتجه نحو ما يعرف بـ(تفتيت الجمهور) بعد أن كان الاتجاه في الماضي ينصب نحو التوجه الجماهيري، فقد كانت العائلات بأكملها تلتف حول الراديو أو التلفاز قبل أن تظهر الفضائيات ووسائل الترفيه الأخرى. الآن ومع التحول من التوجه الجماهيري للتوجه الفردي زاد الميل إلى استخدام وسائل الاتصال الفردية مثل الهاتف المحمول والمسجلات الصوتية والحاسبات الشخصية وغيرها، مما جعل المنازل مراكزًا أساسية لاستقبال المعلومات والترفيه في الأوقات التي يختارها الأفراد من بين بدائل عديدة في الأوقات التي تناسب كل أفراد الأسرة والتي هي غالبًا تختلف مع باقي الأسرة، وأدى ذلك إلى تضييق اهتمامًات الفرد ونقص الخبرات المشتركة التي يحققها الاتصال الجماهيري وصعوبة التواصل بين طبقات المجتمع. حيث إن تكلفة التكنولوجيا

1 Ralph Negrine: Communication Technologies: An over View, "in: International Communication and Globalization Acritical Introduction", Sage Publications, London, 1992

2 Malcom Water: Op. Cit, PP. 145-146

الحديثة باهظة، تكون متاحة لمن يقدر على امتلاكها ويؤدي هذا إلى توزيع المعلومات والترفيه بشكل سيئ، ويحرم منها الفقير رغم الحاجة الشديدة لها، وهذا يقسم المجتمع إلى قسم ثري بالمعلومات ويملك اتخاذ قرارات وقسم آخر فقير للمعلومات وتابع للقسم الأول وغير فاعل في المجتمع[1].

ولا شك أن الأسر في الماضي قبل أن يطرأ عليها التغيرات الحديثة كانت أكثر دفئًا وتقاربًا وفهمًا لأفرادها، لكن القيم الجمعية تغلب على القيم الفردية، مما كان يظهر في ضغوط من قبل الأهل مثل أشكال الزواج من الأقارب أو من تحدده الأسرة أو تحديد شكل الدراسة والعمل في المستقبل، وبالطبع الصيغة الذكورية لإدارة الأحداث كانت أكبر مما تحمله من تحكم من الكبير في الصغير، والولد في البنت. ومع التغيرات التي طرأت على المجتمع المصري مثل سفر الآباء للخارج وترك الأبناء مع توافر الأجهزة الحديثة التي لعبت دورًا في التوجيه والتربية وتكوين الشخصية مثل التليفزيون، الفيديو، الفضائيات، والإنترنت. والدور الآخر الذي لعبته التكنولوجيا الحديثة أنها أوجدت بديلاً للتواصل الأسري والاجتماعي وربما طرق جديدة للتواصل بين أفراد الأسرة الواحدة أو ربما تكوين مجتمعات شبيهة بعمل الأسر على صفحات شبكات التواصل الاجتماعي والنوادي والمنتديات الإلكترونية والتي تحمل النصائح وكيفية التعامل في الحياة وكأنها جزء من مهام الأب والأم.

وفي ذات الوقت يجب أن نعترف أنه بالرغم من نقص الدفء والتواصل المباشر أو الجسدي في التلفاز أو الكومبيوتر، إلا أنه يحمل جزءًا إدمانيًا للتعود على استخدامه في كل ما سبق من مظاهر الحياة الافتراضية ما تحمله من فقدان في مهارات اجتماعية، وانزواء فكري مع الذات، رغم التداخل والمناقشات العامة إلا أنها لا تحمل نفس الحياة والقدرة على المواجهة، مما يحول الشخص إلى شخص فاقد القدرة على المواجهة في الحقيقة، أو اتجاهه للعنف الشديد في الحقيقة لتحقيق ذلك. كما إن النوادي الإلكترونية كالفيس بوك لا تجعل للشخص الفرصة للتأمل وتجعل تأثير الشلة أو الفكر الجمعي أكثر، كما إنها تحدد شكلاً معينًا مبهرًا للآراء معاكسًا لما تفعله القراءة من أشكال مبهرة ومختلفة كل مرة. حيث تقوم بتشغيل الخيال الخاص للأفراد، ونظرًا لانتشار قوة تأثير الكومبيوتر والألعاب والإنترنت فإنها تؤدى لتباعد على مستوى إحساس الفرد الفعلي بمشكلات أسرته القريبة أكثر مما يشعر به من مشكلات قد يتصورها أخطر، لكن بعيدة إنسانيًا عنه مما يؤثر في تفاعله الاجتماعي في مشاركة الآخرين في الأفراح أو النجاح الدراسي أو أعياد الميلاد، وبالطبع تأثر الإنسان بطريقة نقل المعلومات وأصبح خياله محدودًا في مقابل خيال الآلة المبهر، مما يسمح بنقل أفكار أو سلوكيات مخالفة لطبيعة الثقافة التي يحملها مجتمع الفرد ويسبب انحرافات أسرية أو اجتماعية أو جنسية أو تطرف ديني أو سياسي[2].

1 على صلاح أبو الخير، ثقافة الشباب المصري، مرجع سابق، ص14.

2 http://www.almesryoon.com/permalink/22354.html

لقد أثَّرت شبكةُ الإنترنت على الأطفال والشباب وجعلتْهم منعزلين؛ لِمَا تعرضه هذه الشبكة من برامج تجعل الطفل أو المراهق أو الشاب يبتعد عن والديه، ويقضي ساعات طويلة أمام هذه الشبكة، وظهر ما يعرف بـ(إدمان الإنترنت)، ومن مخاطر هذا الإدمان: الانعزال، وترك الحياة الاجتماعية لهذا المدمن، ونتيجة قضاء ساعات طويلة أمام شبكة الإنترنت فسنجد الشابَّ أو المراهق لا يَخْتَلط بالناس ولا يُعاشرهم، وسيصبح متعودًا على الانعزال الاجتماعي، على الرغم من أنه كان يحب العِشْرة والمعاشَرة الاجتماعية قبل الإدمان. فالجيل الجديد يمضي الساعات الطوال أمام أجهزة الكمبيوتر، ويجد ضالته في التواصُل مع غيره عبر مواقع التواصل الاجتماعي، فيجلس الشباب لأوقات غير محدودة أمام أجهزة التواصُل، ويستفيدون من تكنولوجيا التواصُل والمعلومات، وفي المُقابل فإنَّ هذه الساعات تعني العزلة الاجتماعيَّة عن الأُسرة، وتعني الخمول الجسْماني، وتعني الضغط والتوتُّر النَّفسي، فضلاً عن التأثيرات السَّلبيَّة عليهم نتيجة الدخول إلى المواقع غير البريئة واللاأخلاقية.

رابعًا- الشباب وتعاطي المخدرات:

تعد مشكلة المخدرات واحدة من أهم المشكلات التي تعوق عمليات التنمية، حيث تعتبر إحدى أخطر القضايا التي تواجه أي مجتمع عندما تخترقه بأنواعها المختلفة سواء الطبيعية أو الصناعية، نظرًا لأنها تحول دون استخدام الطاقات الكامنة لدى الشباب، التي تمثل الثروة الحقيقية لأي مجتمع.

إن ظاهرة تعاطي المخدرات كأي سلوك انحرافي في المجتمع ما هي إلاّ نتاج للكثير من المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة... هذه المعطيات التي تشكل في مجملها أسباب حقيقية لانتشار هذه الظاهرة أو تلك. فمتعاطي المخدرات لا ينشأ بمعزل عن المجتمع الذي يوجد فيه، أو يستطيع أن يهرب من تأثيرات هذا المجتمع على تكوينه وعلى نموه الشخصي وعلى أفكاره وقدراته العقلية واتجاهاته وخصائصه الانفعالية والسلوكية.

قد أصبحت المخدرات ظاهرة ملاحظَة في أوساط الشباب خصوصًا في السنوات الأخيرة. وأصبحت هذه الظاهرة مركزًا لاهتمام العديد من الجهات الرسمية منها أو غير الرسمية من مؤسسات شعبية وجماهيرية وأفراد مختصون، حيث عقدت العديد من الندوات الاجتماعية حولها. وبالرغم من دراسات عديدة التي حاولت أن تتناول أسباب انتشار ظاهرة المخدرات في المنطقة إلا أن هذه الظاهرة آخذه في الزيادة. وهناك العديد من العوامل والأسباب التي تساعد على انتشار وبروز ظاهرة المخدرات وتتلخص في الجوانب التالية: الأسرة ودورها في تربية أبنائها، المدرسة والمستوى التعليمي، أصدقاء السوء، وسائل الإعلام[1].

1 مجدى رزق محمد شحاتة، دراسة عن أثر تعاطى الآباء للمخدرات على الصحة النفسية والتنشئة الاجتماعية لدى الأبناء، دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، 1995، ص19.

هذه العوامل التي نراها في مجملها وتداخلاتها المختلفة قد لعبت الدور الرئيس لبروز وانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات كإحدى المظاهر السيئة التي برزت في الخليج بشكل عام. بالإضافة إلى العديد من العوامل الوسيطة التي تساعد في ازدياد المشكلة بكل أبعادها.

وقد أثبتت الدراسات بأنه توجد علاقة موجبة بين التعاطي وارتكاب الجريمة، وخاصة جرائم العنف والسرقة والبغاء. وأشارت دراسات أمريكية حديثة إلى الارتباط بين وقوع حوادث الطرائق والإدمان وخاصة الكحول والحشيش. ويصاب المدمن باختلاط عقلي لا يستطيع معه تحديد الكمية المطلوبة من العقار، فيتناول كمية كبيرة تودي بحياته، وأثبتت الدراسات أن الإدمان يعمل على ضعف أو اختفاء الرغبة الجنسية في حالة غياب العقار. هذا بالإضافة إلى الأضرار التي تقع على المجتمع وإهدار طاقته المادية والبشرية والانفلات الأمني.

والوقاية من الإدمان من أهم مسئوليات الأسرة والمدرسة والإعلام ومجال العمل، ففي الأسرة يجب تنشئة الأطفال على القيم الدينية الصحيحة وفي المدرسة يجب التوعية بأخطار التعاطي والإدمان مع الاستعانة بالأخصائيين النفسيين والاجتماعيين[1].

خامسًا- الشباب والتحرش الجنسي، عوامله ومظاهره:

تعتبر مشكلة التحرش من المشكلات الأساسية التي أصبح المجتمع يعاني منها بدرجة كبيرة، وفي العادة يقع التحرش في الشارع أو داخل المسكن، سواء المسكن العام «العمارة مثلًا»، أو مسكن الأسرة. كتحرش بعض أفراد الأسرة ببعضهم البعض، الإخوة مع الأخوات، أو الأب مع ابنته، أو الابن مع أحد قريباته، كما قد يحدث التحرش في الشارع، بخاصة في مناطق الجيرة، أي التحرش بين الجيران، والتلصص عليهم، وفي العادة فإن غالب مشكلات التحرش تقع في مناطق الجيرة، ومن شأن هذه السلوكيات أن تفضي إلى تفجر مشكلات وصراعات وعداوات، وتكثر هذه الظاهرة؛ لأن العلاقة بين الذكور والإناث في نفس الحي، أو منطقة الجيرة، تكون علاقة اجتماعية لها طابع الصداقة أحيانًا، وهي العلاقة التي قد تستغل للقيام بمثل هذه الأفعال.

وهناك عوامل عديدة تساعد على التحرش الجنسي، في هذا الإطار تعتبر قضايا التحرش الجنسي في العالم العربي من القضايا المثيرة للاهتمام ولكن لم تأخذ حظها من التغطية الإعلامية أو أبحاث الدارسين وكذلك لم تجد لها صدى عند بعض الأطباء النفسيّين وغيرهم من الجهات ذات العلاقة للتعرف على أسبابها واقتراح العلاج المناسب لها، إلا أن مثل تلك القضايا تحظى بالاهتمام من قبل الجهات الأمنية في عموم العالم العربي لردع المجرمين وحفظ الأمن ولكن ليس لعلاج أسباب المشكلة. والتحرش الجنسي هو أي قول أو فعل يحمل دلالات جنسية تجاه شخص يتأذى من ذلك ولا يرغب فيه.

1 مصطفى سويف، المخدرات والمجتمع، نظرة تكاملية، الكويت، عالم المعرفة، العدد 205، 1996، ص 87.

والتعريف يجمع بين الرغبة الجنسية والعدوان من جانب طرف نحو طرف آخر بغير رضاه[1].

ومن أهم الأسباب التي تفضي لمثل تلك الحوادث هو نقص في التربية ونقص في الإيمان والوازع الديني ونوع من الكبت الداخلي الذي يخرج بين الحين والأخر عندما تقع أعين الأفراد على مشاهد لم يعتادوا عليها. وتعد مواقف المدارس والشوارع المحيطة بها من أكثر المناطق التي تكثر فيها حوادث التحرش غير الأخلاقي بالفتيات، عن طريق إطلاق الكلمات الساقطة عليهن وتصويرهن بكاميرا المحمول لمحاولة استفزازهن من مجموعة من الشباب الذين يستقلون السيارات، وتتكرر هذه المواقف بشكل يومي، الأمر الذي يكسر في نفس الفتاة أو المرأة الإحساس بالأمان، حيث لا يستطعن ذكر ذلك لأسرهن حتى لا يتعرضن للوم والتشكيك في أخلاقهن، وكأنما الفتاة أو المرأة أصبحت المسئول الأول والأخير عن أخطائها وأخطاء غيرها وفي ذلك ظلم لها.

ومن المشاهدات المألوفة تجمع الشباب أمام مدارس الفتيات بشكل لافت وجريء أكثر من ذي قبل، لدرجة أن الشباب يطاردونهن بشكل يومي، ويتعدى التحرش الجنسي الشوارع والمرافق العامة إلى الساحات الإلكترونية حيث تتعرض المشاركات في المنتديات بأسمائهن الصريحة إلى مضايقات من خلال إرسال الصور الإباحية على بريدهن الإلكتروني، مما يسبب لهن حرجًا بالغًا، خصوصًا إذا كن يكتبن في المنتديات بأسمائهن الصريحة. إن مثل تلك القضايا لا ينبغي أن يسكت عنها في ثقافتنا الشعبية العربية لأنها تمس المجتمع بشكل مباشر وخصوصًا العنصر النسائي من هذا المجتمع، وينبغي أن نعترف بأن هناك نساء عربيات يتعرضن لتحرش جنسي في معظم المدن العربية، وأن معظمهن آثرن السكوت لأسباب مجتمعية يجب أن ننفض الغبار عنها وأن لا يكون السكوت عنها علامة من علامات الرضا، الأمر الذي يزيد من حجم المشكلة حتى أصبح الكثير من النساء يحجمن عن أداء الكثير من الأعمال والخدمات تلقائيًا، بسبب ما يتعرضن له من تحرش ومعاكسات ومضايقات وهذا الأمر يؤصل في المجتمع العربي ما يسمى بالسيادة الذكورية حتى انتقل هذا المفهوم للسياسة ومؤسسات المجتمع المدني، حيث تتجنب المرأة الناشطة في المجالات المختلفة الشارع كلما أمكن. والسبب الأول لممارسة التحرش عند الشباب هو غياب التوجيه الأسري، وتراجع الأدوار التربوية الأخلاقية في قطاعاتنا التعليمية، بالإضافة إلى انتشار البطالة وقلة الأماكن التي يمكن أن يرتادوها لممارسة هواياتهم المختلفة فلم يعد أمام شبابنا وخاصة الطلاب في ظل غياب تلك المعطيات إلا التوجه نحو الممارسات المستهترة كالمعاكسة والعنف.

ومما يؤكد تفاقم سلوكيات التحرش بكافة أشكالها، ما كشفت عنه دراسة علمية عن أن 90% من المصريات يتعرضن لأحد أشكال التحرش الجنسي سواء بالنظرات أو الكلمات

1 سعيد المصري، غيوم في فهم التحرش بالنساء http://www.ahram.org.eg/Archive/2009/

الخارجة أو الاحتكاك الجسدي المباشر. وأن هذا التحرش يشمل الفتيات والنساء من كل الأعمار وشملت الدراسة 100 امرأة وفتاة كعينة استكشافية، وهي عينة متنوعة ثقافيًا واجتماعيًا وجغرافيًا وعمريًا وتعليميًا. وأظهرت الدراسة أيضًا أن 65% من نساء العينة يتعرضن لثلاثة أنواع من التحرش الجنسي وهي اللمس واللفظ والنظرات، في حين أن 15% يتعرضن لنوعين فقط وهما التحرش باللفظ والنظرات كما رفض 20% من نساء العينة الإجابة على هذا السؤال، وحول هوية الشخص الذي يتحرش فقد أوضحن أن70% منهم أشخاص مجهولون في الشارع وعمال خدمات أو موظفون ترددن عليهم في مصلحة، بينما قرر10% أنه زميل دراسة أو عمل كما قرر 10% أنه رئيس في العمل، مما يشير بوضوح حسبما تؤكد الدراسة أن «التحرش العابر» لا يزال هو الأكثر شيوعًا كما إن عدم معرفة الجاني بالضحية هي أحد الأمور المشجعة على اقتراف جريمته. وأوضحت الدراسة أن التحرش يحدث بنسبة 50% في الشارع، و20% في المواصلات العامة، في حين أشارت ما نسبتهن 10% إلى أماكن الترفيه مثل السينما والملاهي والنوادي[1].

وقد أكد المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية في تقرير له ارتفاع نسبة الاغتصاب في عام 2006 فقط إلى 20 ألف حالة اغتصاب سنويًا، وهو ما يؤكد أن الاغتصاب والتحرش الجنسي أصبحا ظاهرة في الشارع المصري، مدللاً على كلامه بأنه أجرى العديد من الدراسات الميدانية على عينة مكونة من 2500 فتاة وسيدة في 6 محافظات، كشفت هذه الدراسات عن أن 1049 منهن تعرضن للتحرش في الشارع، وهذه النسبة تمثل 37.4% من العينة المذكورة. وأرجعت هذه الدراسة تزايد هذه الظاهرة إلى ضعف الدولة وعجزها عن استيعاب الشباب وطاقاتهم، فالشباب لا يجد فرص عمل تشغله عن الشارع وما يحدث فيه وأيضًا لا يجد النوادي النموذجية التي يفرغ فيها طاقاته. كما انه مصاب بالإحباط وكذلك فساد الوسائل التعليمية في مصر وفشلها في بناء الشخصية المتكاملة. متوقعًا أن تتزايد هذه الظاهرة خلال المرحلة القادمة ما لم يتم القضاء على هذه العوامل التي تتسبب في حالة السعار الجنسي الراهن[2].

وقد أكدت نتائج المسح العالمي للقيم في مصر2008 الذي اجراه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار تراجع الشعور العام بالثقة. حيث أكد81.3% من النساء في العينة اعتقادهم أنهم ينبغي أن يكونوا حذرين في التعامل مع الناس، وترتفع هذه النسبة أكثر في المناطق الحضرية ولدي الفئات الأكثر تعليمًا، وبحسب نتائج المسح أيضًا فقد عبر73% من النساء في العينة بأن لديهم شعورًا بعدم الثقة فيمن يقابلنهم أول مرة، كما عبر97.6% من النساء في العينة عن الحاجة الشديدة للعيش في محيط آمن وتجنب أي شيء يمثل خطورة، فمثل هذه النتائج تعكس وجود قدر كبير من عدم الأمان علي انخراط المرأة في الحياة العامة. وتشير الدراسات إلى أن كل دقيقتان تتعرض امرأة بطريقة ما للهجوم الجنسي. فقد

1 التحرش الجنسي: خطر يهدد عفة الشارع المصري http://www.moheet.com/show_files.

2 المرجع السابق

تعرضت نحو 670 ألف أنثى للاعتداء الجنسي، ونصف هذه الاعتداءات للإناث أقل من 18 سنة، وسدس الضحايا تحت عمر 12 سنة، وبالنسبة للذكور فقد انتهك جنسيًا نحو 32130 من الأطفال الذكور بعمر 12 سنة في عام 1994. [1]

وتحت عنوان «تلميذات ضباط تعرضن لتحرشات جنسية» كشفت بعض التقارير التي نشرتها وزارة الدفاع الأمريكية أن أكثر من 300 حالة تحرش جنسي ضد نساء بينها 64 حالة اغتصاب و34 حالة لواط، سجلت في ثلاث أكاديميات عسكرية أمريكية عام 2004م، وجاء في التقرير أن النساء يمثلن بين 15 و17% من تلميذات الضباط في أسلحة البر والبحر والجو وأن «عددًا كبيرًا» من حالات التحرش الجنسي لم يعلن عنها. وفي دراسة أخرى داخل المجتمع الكندي توصلت إلى أن 61.4% من عينة عددها 1200 امرأة أكدن أنهن تعرضن للإساءة الجنسية خلال حياتهن، ونحو 90% منهن أشرن إلى تعرضهن للإساءة الجنسية خلال طفولتهن.[2]

وينبغي التأكيد على ضرورة نشر الوعي بمفهوم التحرش، والذي أصبح يشتمل على العديد من السلوكيات، التي تبدأ بمجرد التصفير، والمعاكسات الكلامية، مرورًا بالمضايقات الجنسية، ووصولاً إلي هتك العرض، وقد يؤدي هذا الوعي إلى التعريف بخطورة المشكلة، ومن ثم التصدي لمواجهتها، مع العمل على تكثيف الدراسات والأبحاث الاجتماعية، والنفسية، والقانونية لدراسة المشكلة من جميع الزوايا، والتركيز على قياس أهم الأسباب النفسية، التي تجعل المتحرش يرتكب هذه الجريمة.

كذلك لابد من تدريب رجال الشرطة على كيفية التعامل مع قضايا التحرش الجنسي، والمطالبة بتكثيف الوجود الأمني في الشوارع، والمواصلات العامة، وسرعة تحرير المخالفات، ومساندة الضحية، وهي إجراءات يمكنها أن تخفف من وقائع التحرش الجنسي. وإنشاء مجموعة من المكاتب لتلقي شكاوى التحرش الجنسي مع ضرورة تضامن مؤسسات المجتمع المدني من أجل وضع استراتيجية للحد من هذه الظاهرة، مع استحداث قانون لتحديد مفهوم الفعل وتجريمه وقواعد الإثبات، فضلاً عن إعطاء صلاحية الضبط القضائي لضابط الأمن في الشارع، وتحرير المحضر، وذلك على نماذج معدة مسبقًا أسوة بمخالفات المرور الفورية. كما يخصص لها سجل في قسم الشرطة، وإذا ما كرر الشخص نفس الفعلة يكون لها العقوبة، حيث يعد تكرار البلاغ سببًا في إثبات الواقعة على مرتكبها. وأخيرا ردع الموظف الذي يشترك في الامتناع عن تحرير محضر أو يشترك بأي شكل سلبًا أو إيجابًا مع الجاني ضد المرأة في حالة تقدمها بشكوي.

1 Family and Children's Services of Central Maryland Facts about Child Abuse Sexual http://www.elsegundoused.com

2 Vincent.Parrillo, Contemporary Social Problems, Allyn and Bacon, Boston, 2002, P. 194-195.

بالإضافة إلى ذلك، من الضروري لتقليص مساحة التحرش أن نتخذ مجموعة من الإجراءات، من هذه الإجراءات التأكيد على أهمية التحشم في الملبس، وفي التعامل مع الآخرين من غير أعضاء الأسرة، وذلك حتى نحافظ على سلوك الآخر جادًّا، طالما كانت الفتاة جادة في مسارها. وعليها أن تحرص في التعامل الجاد والأقوى مع أبناء الجيران؛ لأن القرب والاحتواء المكاني قد يولد أفكارًا وسلوكيات عديدة، فإذا وقع أي خطأ من قبل أي من الشباب في حق أي أنثى، فمن الممكن لوالد «البنت» أن يتحدث مع هذا الشاب باعتباره ابنه، ومحاولة إقناعه بأنها عبارة عن أخته، وهو مسئول عن الحفاظ عليها في مواجهة الآخرين، لا أن يكون هو المتحرش بها.

الشخصية الشابة والمجتمع
الفصل الأول
الشباب ونوعية الحياة
الفصل الثاني
ثقافة المسئولية الاجتماعية لدى الشباب: تأويل سيسيولوجي في إطار نظرية المجال العام
الفصل الثالث
الشباب والمواطنة والتحول الديموقراطي
الفصل الرابع
الشباب بين أزمة القيم وتحديات العصر
الفصل الخامس
مجتمع المعرفة والتنمية البشرية للشباب (رؤية نظرية)
الفصل السادس
نحو خطة شاملة لتنمية الشباب
الفصل السابع

الفصل السادس– مجتمع المعرفة والتنمية البشرية للشباب (رؤية نظرية)

مقدمة.

أولاً- مجتمع المعرفة: المفهوم- الخصائص- الأبعاد- عوامل الانتشار.

ثانيًا- التنمية البشرية للشباب وتفعيل مجتمع المعرفة.

ثالثًا- المعوقات البنائية للتنمية البشرية للشباب (تشخيص الواقع).

رابعًا- آليات تنمية الشباب في ظل مجتمع المعرفة.

مقدمة:[1]

تعد المعرفة المحور الأساس في عملية التنمية الإنسانية والاجتماعية، التي تستهدف الارتقاء بالذات وبناء القدرات على مستوى الفرد والمجتمع في آن معًا، أما مجتمع المعرفة فيمكن النظر إليه باعتباره المجتمع الذي يقرر بناء استراتيجياته وسياساته المستقبلية استنادًا إلى حالة معرفية أصيلة. وهو ذلك المجتمع الذي يسعى بجدية وحرفية إلى إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها للإفادة منها في المجالات كافة وبخاصة المجالات الحياتية. ولا يقف عند حدود استيراد هذه المعرفة أو استهلاكها، ويرتبط ظهور مجتمع المعرفة بنتائج التقدم غير المسبوق الذي تعيشها الإنسانية في مجال تقنية الاتصال والمعلومات. هذا الوضع الجديد فرض تحولات جذرية في أساليب الحياة المعاصرة، وربما مغايرة عما كان مألوفًا في الماضي في مجال العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلى جانب دوره المؤثر في إحداث تغييرات واسعة النطاق على مستوى النظم والمؤسسات المختلفة، إن هذا المجتمع يتقدم في مختلف جوانب الحياة من خلال استخدامه للتقنية الحديثة التي تتراكم بتسارع مذهل[2].

ويُخبر الفضاء المعرفي المعاصر أن ثمة ترابط عضوي بين التنمية البشرية، ومجتمع المعرفة والتعليم، ويكشف هذا الترابط عن علاقة جدلية بين التنمية البشرية ومجتمع المعرفة، فالعلاقة بين المعرفة وبيئة المجتمع وثقافته ليست علاقة أحادية بل هي علاقة جدلية وتفاعلية متعددة الأبعاد، فالمعرفة تؤدي دور الرافد، والرافع القوي للتنمية ولتحسين نوعية الحياة ولذلك ينعكس أي تطور إيجابي في الأداء المعرفي على مجمل الأداء التنموي[3]. ويبدو التعليم في قلب هذه العلاقة، إذ هو السبيل لتمكين الإنسان من الخبرات والقدرات للمشاركة في مجتمع كثيف المعرفة، وإذا كان الفرق بين مجتمع معرفي في دولة ما ومجتمع آخر يتوقف على مدى تفعيل الأنشطة المعرفية والتي تدور حول توليد المعرفة بالبحث والتطوير، ونشرها بالتعليم والتدريب، وتوظيفها والاستفادة منها للارتقاء بالإنسان، فإن التعليم الجامعي هو الجدير بالاضطلاع بهذه المهمة في شكلها الثلاثي، منطلقًا من الإنسان ذلك العضو الفعال والنشط في تشكيل بنيته المجتمعية من خلال ما اكتسبه من مهارات وكفاءات [4].

1 كتب هذا الفصل فاطمة الزهراء محمد طه.

2 المؤتمر العلمى الدولى الأول لكلية الأداب والعلوم الاجتماعية، مجتمع المعرفة. التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية فى العالم العربى. حاضرًا ومستقبلاً، منشورات جامعة السلطان قابوس، 2007، المجلد الثانى، ص 6.

3 تقرير المعرفة العربى: نحو تواصل معرفى منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، مؤسسة فهد راشد آل مكتوم، دار العزيز للطباعة دبى، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 53.

4 R. Harrison &J.Kessele, Human resource development in Knowledge Economy, Plaeyave Macmillan, UK, 2004

وصدر تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو في عام 2005 بعنوان (من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة)، وقد ورد فيه تحت عنوان: (لا يمكن اختزال مجتمعات المعرفة إلى مجتمع معلومات) لا ينبغي لبروز مجتمع عالمي للمعلومات، باعتباره ثمرة لثورة التكنولوجيات الجديدة، أن ينسينا أنه لا يصلح إلا وسيلة لتحقيق مجتمع حقيقي للمعرفة، فازدهار الشبكات لا يمكن له وحده أن يقيم قواعد المعرفة، لأنه إذا كانت المعلومات فعلا وسيلة للمعرفة، فليست هي المعرفة على الرغم من ظهور هذا المصطلح منذ ثلاثين عامًا، إلا أن التطورات التي حدثت في تلك الفترة كان لها تأثير كبير على مجتمع المعرفة [1].

إن طبيعة العصر بمستجداته التقنية والثقافية، والذي أصبح يعرف باسم عصر المعرفة، تلح على الشباب لكى يتفاعل وينطلق مع ثقافة ما بعد المكتوب، ثقافة عصر المعلومات، ويؤكد الواقع الراهن أن معظم الشباب في مجتمعاتنا العربية قد استجاب لذلك مقابل أن الصعوبة في اقتحام عالم التقنيات المبتكرة بما يتطلبه من ذهنية معينة مستعدة لاستيعابه ومتهيئة لإتقان العمل على اختراعاته وابتكاراته، هذه الصعوبة ماتزال تزيد من ابتعاد جيل الصغار المتقن المستعد عن جيل الكبار الذي لم يعايش ولم يتقن ولم يتوافر لديه الاستعداد الكافي لمتطلبات تلك الاختراعات والابتكارات، فضلاً عن أن هذه المستحدثات العالمية تساعد الشباب على اكتشاف الكثير من التناقضات في الجدلية القائمة حول علاقته بثقافته وإطاره المرجعي أسريًا ومجتمعيًا وعلاقته بمستجدات العصر ومتغيراته المتسارعة، مما يقوده إلى نوع من عملية التوازن في شبكة علاقاته وإلى نوع من التشتت في تشكيل أفكاره، لاسيما وأنه أصبح يتشرب معطيات ثقافة عالمية تتجاوز الحدود السياسية والجغرافية والثقافية[2]. أي أنه أصبح على الشباب أن يتعامل مع مجتمع المعرفة بآليات ومتطلبات ذلك المجتمع، وأيضًا في ضوء خصوصية ثقافية واجتماعية تمكنه من الولوج الفعال وتحقيق التنمية البشرية المستهدفة.

وانطلاقًا من ذلك سنحاول خلال الفصل الحالي التعرف على مفهوم مجتمع المعرفة، الخصائص والأليات والأبعاد وواقع العالم العربي، ثم واقع مجتمع المعرفة في العالم العربي ويمثل ذلك المحور الأول، يليه التنمية البشرية للشباب وتفعيل مجتمع المعرفة، مفهوم التنمية البشرية، ومعوقات عملية التنمية البشرية للشباب في العالم العربي، ثم آليات التنمية البشرية للشباب في ظل مجتمع المعرفة، يليه متطلبات التنمية البشرية للشباب، وسيمثل ذلك المحور الثاني للفصل الحالي.

1 مجتمع المعرفة وتحدياتها في العالم العربي ـــ https://ar.wikipedia.org/wiki/

2 فيصل محمودغرايبه، التحديات التى يواجهها الشباب العربى فى مجتمع المعرفة، أعمال مؤتمر مجتمع المعرفة. التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية فى العالم العربى. حاضرًا ومستقبلاً، منشورات جامعة السلطان قابوس، 2007 ص 115.

أولاً: مجتمع المعرفة: المفهوم. الخصائص. الأبعاد. عوامل الانتشار:

1- مفهوم مجتمع المعرفة

جرت في السنوات الأخيرة عدة محاولات لتطوير تدفق المعلومات في مجال الأعمال، ولفترة ما كانت كلمة «معلومات» تبهر الإنسان العادي، ثم بعد ذلك ومنذ ظهور كتاب «شركة المعرفة المبدعة» سنة 1995 The Knowledge- Creating Company. لمؤلفيه اليابانيين الأكاديميين: إيكوجيرو نوناكا وهيروتاكا تاكوشي، ظهر ميل إلى استبدال كلمة «معرفة» بكلمة «معلومات»، لكن التغير الوحيد المهم تمثل في زيادة الوعي للدور الحاسم الذي تلعبه سيكولوجية الأفراد والذي تلعبه الثقافة، وكما لاحظ كل من نوناكا وتاكوشي، «إن المعرفة على خلاف المعلومات، تدور حول العقائد والالتزام». وشهدت السنوات العشرون الأخيرة تحولاً كبيرًا في طبيعة الحياة البشرية على الأقل في قسم كبير من العالم أو ما ندعوه ب «العالم المتمدن». لقد انتقلنا من مجتمع يعتمد على الصناعة والمواصلات إلى مجتمع يعتمد على المعرفة والمعلومات.

ويمكن القول مبدئيًا أن المعرفة هي المعلومات التي يملكها الشخص امتلاكًا يخوله الاستفادة الفورية منها[1].

وفي الوقت الراهن تربطنا المعرفة والمعلومات بعضنا ببعض، ويكسب الكثير من الناس رزقهم من طلب المعرفة أو نقلها، أو من معالجة المعلومات أو معاملتها بطريقة أو بأخرى. وفي الواقع فإنه ما سيصبح فهم المعلومات، ماهيتها، كيف تتدفق، كيف تطلب وتستخدم، ما الذي يلزم لتحويلها إلى معرفة، أمرًا ضروريًا. لا بل أكثر ضرورة للمواطن العادي مما كانت عليه معرفة التكنولوجيا الصناعية في العصر الصناعي، ففي العصور الوسطى، احتاج الناس أن يتعرفوا كيفية تنمية المحاصيل والاعتناء بالحيوانات، نظرًا لأنه كان في ذلك تأمين رزقهم، ولكن عندما جاء العصر الصناعي أصبح الإنتاج مركزًا في أيدي قطاع معين فقط من المجتمع، هذه الشريحة وحدها احتاجت للمهارات الصناعية الأساسية، بقية أفراد المجتمع شغلوا وظائف أخرى تتطلب معارف مختلفة[2].

- الماهية:

يرد مفهوم مجتمع المعرفة في الاستعمالات المعاصرة مرادفًا لمجموعة من الكلمات التي لا يمكن الحديث عن تكافؤها النظري أو الوظيفي، بل أنها تشير إلى صعوبات عديدة يتداخل فيها منطق التسمية بآليات التأويل المتنوعة، إن ارتباط مجتمع المعرفة بمفاهيم واسعة الانتشار كمجتمع المعلومات، والاقتصاد المعرفي، والمجتمع الشبكي والرقمي، ومجتمع

1 كيث دفلين، الإنسان والمعرفة فى عصر المعلومات، تعريب شادن اليافى، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة العربية الأولى، 2001، ص17، 18.

2 المرجع السابق، ص 18.

التكنولوجيا لا يجعلنا أمام شيء واحد، كما إن الانشطار الذي توحي به المترادفات يعكس غياب عملية الفضاء المعرفي الجديد ليحتل مكانة المهندس الإعلامي، والتقني المتخصص فإن الاقتصاديين يرون أن اقتصاد المعرفة يعبر عن التحولات الكبرى في العصر ويدرجون المفهوم في سياق حديثهم عن معالم اقتصادات ما بعد المجتمع الصناعي، بالمقابل يلجأ علماء الاجتماع لتأطير مجتمع المعرفة ضمن عصر ما بعد الحداثة حيث تتشكل الملامح الكبرى لهذا المجتمع في إطار منظومة جديدة من الابتكارات التقنية الجديدة المولدة لعالم مركب من أقطاب ثلاثة هي المجتمع والاقتصاد والتكنولوجيا [1].

وعلى الرغم من أن تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 جعل هدفه «نحو إقامة مجتمع المعرفة» إلا أن من الصعب أن تحظى بتعريف جامع مانع -بداية- للمعرفة، فمن يدقق في المصطلح وتعريفه في التقرير يجد تعريفات له، بصورة هلامية، وبلا تماسك. ومن ثم تجد أيضًا مشكلة في تحديد «مجتمع المعرفة» الذي يريده أن يكون الغاية، والأهم تلمس ارتباكًا في قراءته للعلاقة بين المعرفة والبنية الاقتصادية والاجتماعية. ثم يتحول الارتباك إلى هوة بين «مجتمع المعرفة» الذي يريد إقامته والمجتمع المعطى المعني بتحويله إلى «مجتمع معرفة». كيف؟ كل مجتمع لا يستطيع أن يتدبر وجوده في الحصول على الطعام والتعامل مع الطبيعة والبيئة وتنظيم العلاقات الاجتماعية وما شابه إلا بتوفير مستوى ما من المعارف واعتمادها مبادئ ناظمه لحياته، مع بقاء الباب مفتوحًا لتطويرها. وفي الصفحة (36) من التقرير يعرف: «تتكون المعرفة من البيانات والمعلومات والإرشادات والأفكار، أو مجمل البنى الرمزية التي يحملها الإنسان أو يمتلكها المجتمع في سياق دلالي وتاريخي محدد وتوجه السلوك البشري فرديًا ومؤسسيًا في مجالات النشاط الإنساني كافة»

ويؤكد أن المعرفة «تشمل الحقائق والقصص والصور وموجهات السلوك البشري». وتشتمل على «التاريخ والثقافة والتوجهات الاستراتيجية والأشكال التنظيمية». وهذا يتضمن العلوم والتقنيات والعلوم الإنسانية والدين والأدب والفن والأيديولوجيا، وما شئت أن تضيف من حولك. وهذا يعني أن كل مجتمع هو مجتمع معرفة بناء على هذا التعريف الفضفاض الذي يشمل كل نشاط يقوم به العقل الإنساني، سواء أكان صحيحًا أم خاطئًا، موضوعيًا أم وهميًا، علميًا أم خياليًا، واقعيًا أم أسطوريًا [2].

ويعتبر مصطلح «مجتمع المعرفة» من المصطلحات الجديدة، التي ظهرت في غضون التحولات العلمية والفكرية والتكنولوجية والسياسية، التي بدأ يشهدها راهن الإنسانية انطلاقًا من العشرية الأخيرة من القرن المنصرم، كمصطلحات العولمة والسوق الحرة والنظام العالمي الجديد والثورة الرقمية وحوار أو صدام الثقافات وغيرها، وعلى مستوى المفهوم يتخذ هذا المصطلح اتجاهين: أولهما عادي، يطلق على جماعة من الناس تجمع

1 تم الاعتماد على تقارير التنمية البشرية لعام 2003 – 2005 – 2009 – 2010 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

2 http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinion

بينهم اهتمامًات فكرية أو أدبية أو علمية أو سياسية موحدة، فيتكتلون في مجتمعات معرفية مصغرة، يجمعون فيها ما توصلوا إليه من معارف ومعلومات وإنجازات وغير ذلك. أما ثانيهما، فهو أوسع وأعمق، حيث يشكل محورًا أساسيًا لدى العديد من الأطروحات السياسية والدراسات المستقبلية المتخصصة.

ومن جهة أخرى، يشهد العالم مرحلة إعادة اعتبار للثقافة من زاوية استراتيجيات المستقبل، خاصة وأنّ التطورات الجارية تبشّر بمستقبل جديد على مستوى الإنجاز المادي والتقدم التكنولوجي، ومراكز البث الإلكتروني، وبرامج التنفيذ في مجالات الإدارة والعمل الوظيفي، فلقد أصبح مصطلح ثورة المعلومات، ومجتمع المعرفة، ومجتمع الحاسوب، ومجتمع ما بعد الصناعة، ومجتمع ما بعد الحداثة، ومجتمع اقتصاد المعرفة، والمجتمع الرقمي، وغيرها من المصطلحات، المميز الرئيس لحقبة تاريخية مهمة من تاريخ البشرية.

إنّ مجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي يحسن استعمال المعرفة في تسيير أموره وفي اتخاذ القرارات السليمة والرشيدة، وكذلك هو ذلك المجتمع الذي ينتج المعلومة لمعرفة خلفيات وأبعاد الأمور بمختلف أنواعها. وقد أفضت الثورة المعرفية إلى مجتمع المعرفة الذي أصبح يعتمد – أساسًا – على المعارف كثروة أساسية، أي على خبرة الموارد البشرية وكفاءتها ومعارفها ومهاراتها كأساس للتنمية الإنسانية الشاملة.

إنّ مجتمع المعرفة، بوضعه المعرفة في قلب المعادلات على اختلاف أنواعها «يشكل فرصة تاريخية نادرة ونقلة نوعية فريدة تجعل من المعرفة أساس السلطان والكسب والجاه»، كما إنّ مجتمع المعرفة «يضع الإنسان كفاعل أساسي، إذ هو معين الإبداع الفكري والمعرفي والمادي، كما إنه الغاية المرجوة من التنمية البشرية كعضو فاعل يؤثر ويتأثر ويبدع لنفسه ولغيره» من خلال شبكات التبادل والتخاطب والتفاعل، وهكذا يتبين أنّ المعادلة الاقتصادية الجديدة «لا تعتمد أساسًا على وفرة الموارد الطبيعية ولا على وفرة الموارد المالية، بل على المعرفة والكفاءات والمهارات، أي على العلم والابتكار والتجديد»[1].

ويشير مجتمع المعرفة Society Knowledge إلى «أنه ذلك المجتمع الذي يتخذ المعرفة هدفًا رئيسًا تخطيطًا وتطبيقًا في شتى مجالات الحياة، ويحسن استعمال المعرفة في تيسير أمور حياته واتخاذ القرارات، وهو ذلك المجتمع الذي ينتج المعلومة لمعرفة خلفيات وأبعاد الأمور بمختلف أنواعها[2]. وهو ذلك المجتمع الذي يقوم أساسًا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية

1 في نقد شعار نحو مجتمع المعرفة http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

2 سعد الدين وعبد الفضيل: التنمية العربية ومشروع استشراق مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت 2002، ص 205.

الإنسانية»[1]. ويؤكد ذلك على العلاقة الوطيدة والجدلية بين مجتمع المعرفة وتحقيق التنمية البشرية، ومن ثم التنمية والتطور للشباب الذي يمتلك تلك المعرفة ويواكب أحدث تقنياتها المتسارعة التي يتطلب تطوير الشباب وتنميته الإلمام بآليات إنتاج المعرفة، وليس فقط اكتسابها واستعمالها إذا ما كان يريد تحقيق تنمية بشرية تكفل له الوصول لمستوى عالمي في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإعلامية.

وانطلاقًا من ذلك سنحاول التعرف على أبعاد مجتمع المعرفة وخصائصه ومعوقاته في العالم العربي.

2- أبعاد مجتمع المعرفة:

لمجتمع المعرفة أبعاد مختلفة ومتشابكة يجب الاستفادة منها حتى لا نبقى على هامش المجتمع الدولي، ومن أهم هذه الأبعاد ما يلي:

- **البعد الاقتصادي:** إذ تعتبر المعلومة في مجتمع المعرفة هي السلعة أو الخدمة الرئيسة والمصدر الأساسي للقيمة المضافة، وخلق فرص العمل وترشيد الاقتصاد، مما يعني أن المجتمع الذي ينتج المعلومة ويستعملها في مختلف شرايين اقتصاده وأنشطته المختلفة هو المجتمع الذي يستطيع أن ينافس ويفرض نفسه.
- **البعد التكنولوجي:** إذ إن مجتمع المعرفة يعني انتشار وسيادة تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في مختلف مجالات الحياة، وهذا يعني كذلك ضرورة الاهتمام بالوسائط الإعلامية والمعلوماتية وتكييفها وتطويعها حسب ظروف كل مجتمع، سواء فيما يتعلق بالعتاد أو البرمجيات، كما يعني البعد التكنولوجي لثورة المعلومات توفير البنية اللازمة من وسائل اتصال وتكنولوجيا الاتصالات وجعلها في متناول الجميع.
- **البعد الاجتماعي:** إذ يعني مجتمع المعرفة سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية في المجتمع وزيادة مستوى الوعي بتكنولوجيا المعلومات، وأهمية المعلومة ودورها في الحياة اليومية للإنسان، والمجتمع هنا مطالب بتوفير الوسائط والمعلومات الضرورية من حيث الكم والكيف ومعدل التجدد وسرعة التطوير للفرد[2].

إنّ التغيير سيطال أسس العمل نفسها، ذلك أنّ العمل في أي حقل كان سيتوقف على إدارة المعلومات والتصرف بها عبر الأدمغة الاصطناعية ووسائل الإعلام. ولذا شهدنا ولادة فاعل بشري جديد هو الإنسان الرقمي الذي ينتمي إلى عمال المعرفة (ذوي الياقات البيضاء) الذين يردمون الهوة بين العمل الذهني والعمل اليدوي، إذ لا فاعلية في العمل من غير معرفة قوامها الاختصاص

1 برنامج الأمم المتحدة الانمائى، ص 39.

2 تقرير المعرفة العربى: نحو تواصل معرفى منتج، مرجع سابق، ص 28.

والقدرة على قراءة رموز الشاشات، مما طرح إطارًا مفهوميًا جديدًا هو «العمالة المعرفية» [1].

- **البعد الثقافي:** إذ يعني مجتمع المعرفة إعطاء أهمية معتبرة للمعلومة والمعرفة والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص، وتوفير إمكانية حرية التفكير والإبداع والعدالة في توزيع العلم، والمعرفة والخدمات بين الطبقات المختلفة في المجتمع، كما يعني نشر الوعي والثقافة في الحياة اليومية للفرد والمؤسسة والمجتمع ككل.

إنّ مجتمع المعرفة لا يقتصر على إنتاج المعلومة وتداولها، وإنما يحتاج إلى ثقافة تقيّم وتحترم من ينتج هذه المعلومة ويستغلها في المجال الصحيح، مما يتطلب إيجاد محيط ثقافي واجتماعي وسياسي يؤمن بالمعرفة ودورها في الحياة اليومية للمجتمع.

إنّ أشدَّ ما يقلق البعض في القضايا التي يثيرها مجتمع المعرفة هو ما لها من آثار على الهوية والخصوصيات الثقافية، وهو قلق له ما يبرره في ظل ما نراه من محاولات قوى الهيمنة الاقتصادية تنميط سلوكيات البشر، وثقافتهم في المجتمعات كافة، وإخضاعها لنظام قيم وأنماط سلوك سائدة في مجتمعات استهلاكية، إذ يحمل فيض الأفكار والمعلومات والصور والقيم القادمة إلى كثير من المجتمعات إمكانية تفجّر أزمة الهوية، التي أصبحت من المسائل الرئيسة التي تواجه التفكير الإنساني على المستوى العالمي، وفي سياق هذه الأزمة تنبعث العصبيات القبلية والطائفية والمذهبية والقومية الضيقة، وتزداد الرغبة في البحث عن الجذور وحماية الخصوصية.

ويبدو أنّ هاجس الخصوصية الثقافية هو نفسه هاجس الأصالة والمعاصرة معًا، إذ يخطئ من يعتقد أنّ حماية الذات الثقافية تكمن في عزلها عن العالم الخارجي وحمايتها من مؤثرات الثقافة الكونية، فغني عن التوكيد أنّ الذات الثقافية المطلوب حمايتها من الاغتراب هي ثقافة الإبداع وليس الاستهلاك، ثقافة التغيير الشامل وليس ثقافة الجمود والاحتماء بالسلف الصالح، ثقافة الوحدة القومية بأفقها الإنساني الحضاري لا ثقافة الأجزاء المفككة التي يعتبر كل منها أنه بديل للأمة.

على أنّ بعض الدراسات تحاول التركيز على تاريخية ونسبية الهوية وعدم الإقرار بثباتها، مما يجعلها مرنة قد تتعايش أو تقتبس من ثقافات أخرى، بل قد تساعدها عوامل التقارب وسقوط الحواجز على تفاعل إيجابي وخلاق مع مجتمع المعرفة، لذلك، قد يكون السؤال ليس كيف نقاوم ثقافة مجتمع المعرفة ونحمي أنفسنا منها، ولكن كيف نعيش عالمنا الراهن بواقعية ودون تناقضات وتأزم وبلا إحساس بعقدة نقص أو خوف، كما إنّ بعض المقاربات ترى أنّ هذه الثقافة لا تهدد الهوية بالفناء أو التذويب، بل تعيد تشكيلها أو حتى تطويرها لتتكيّف مع الحاضر، فالإنسان يتجه نحو إمكانية أن يعيش بهويات متعددة، دون أن يفقد أصالته القومية.

1 في نقد شعار نحو مجتمع المعرفة http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

ولا يفارق الوعي بالحقائق، الموصوفة أعلاه، منطق المساءلة الذي يضع لوازم ثقافة مجتمع المعرفة موضع البحث، كاشفًا عن إمكاناتها واحتمالاتها المتعارضة، لا من المنظور الذي يرى بعًدا واحدًا من الظاهرة، وإنما من المنظور الذي يلمح التناقض داخل الظاهرة نفسها، ومن ثم يكشف عن إمكانات أن تنقلب بعض الوسائل على غاياتها الأولية، فتؤدي وظائف مغايرة ومناقضة في حالات دالة، فلا شك في أنّ ثورة المعلومات وتقدم تقنيات الاتصال، الملازمة لمجتمع المعرفة، يمكن أن تؤدي إلى نقيض الهيمنة لو تمَّ توظيفها بعيدًا عن الاستغلال، ومن ثم إدراكها وإخضاعها لشروط مغايرة من علاقات الاعتماد المتبادل للتنوع البشري الخلاق[1].

- **البعد السياسي:** إذ يعني مجتمع المعرفة إشراك الجماهير في اتخاذ القرارات بطريقة رشيدة وعقلانية، أي مبنية على استعمال المعلومة، وهذا بطبيعة الحال لا يحدث إلا بتوسيع حرية تداول المعلومات وتوفير مناخ سياسي مبني على الديمقراطية والعدالة والمساواة وإقحام الجماهير في عملية اتخاذ القرار والمشاركة السياسية الفعالة[2].

3- خصائص مجتمع المعرفة.

يعيش العالم انفجارًا معرفيًا غير مسبوق، بحيث يندر أن يمر يوم دون أن تحمل لنا المجلات المتخصصة أنباء عن اكتشافات واختراعات جديدة. ففي مجال الإلكترونيات، على سبيل المثال، تتوالى المكتشفات، بحيث أصبح التراكم المعرفي يتزايد بمتوالية هندسية ويتضاعف كل 18 شهرًا، وتشير المعطيات إلى أنّ البشرية قد راكمت، في العقدين الأخيرين، من المعارف مقدار ما راكمته طوال آلاف السنين السابقة التي شكّلت التاريخ الحضاري للإنسانية.

وغالبًا ما تكون التكنولوجيا الأحدث أحسن أداءً وأرخص سعرًا وأصغر حجمًا وأخف وزنًا وأكثر تقدمًا وتعقيدًا من سابقتها، كما إنّ المعرفة والمعلومات اللازمة لإنتاجها أكثر كثافة وتتطلب ارتفاعًا متزايدًا للقدرات البشرية من علماء ومطورين وتقنيين. كما أصبح التنافس في الوقت والعمل في الزمن الحقيقي في كل مواقع العمل والخدمات، التي تعمل بلا توقف لتلبية احتياجات المستهلكين في جميع أنحاء العالم، هو السمة الأبرز للإنتاج.

وعلى صعيد آخر، تغيّرت طبيعة الوظيفة والعمل عما كان عليه الحال في عصر الصناعة. فالجامعة الافتراضية والعيادة التي تقدم الاستشارات والعلاج عن بعد، والتجارة الإلكترونية، والعمل في المنزل، غيرت المفهوم التقليدي للعمل والوظيفة [3].

1 في نقد شعار نحو مجتمع المعرفة http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

2 تقرير المعرفة العربي: نحو تواصل معرفي منتج، مرجع سابق،ص 28.

3 في نقد شعار نحو مجتمع المعرفة. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

وقد أصبح يُنظر إلى مجتمع المعرفة على أنه المجتمع الذي تغلب عليه الصفات التالية[1]:

- المعرفة هي المصدر الرئيس المؤثر والفاعل في الحياة اليومية للأفراد والمجتمع، والسياسة العامة.
- تشمل المعرفة على العلوم، والإنسانيات، والتكنولوجيا، والبحث العلمي، والتنمية البشرية،والإبداع،والتربية،واللغات،والأدب،والفنون،والثقافة التقليدية والمستترة.
- تختلف المعرفة عن المصادر المادية الأخرى ليس في أنها غير قابلة للنضوب وحسب، بل أنها تتزايد وتنمو بالشراكة وتعدد المستخدمين.
- يعمل مجتمع المعرفة على تحديد المعلومات والمعرفة وإنتاجها، وتحويلها، ونشرها، واستخدامها من أجل التنمية.
- يهيئ مجتمع المعرفة الطرائق الضرورية لجعل العولمة تخدم البشرية وتساعد في رخائها.
- إن مجتمع المعرفة دائب التطور والتغير نحو الأفضل، ولديه من أجل تحقيق ذلك رؤية عالمية طويلة الأمد.
- المعرفة هي المصدر الرئيس للقوة السياسية لمجتمع المعرفة.
- للطاقة البشرية قيمة مميزة لدى مجتمع المعرفة؛ وذلك بجعل البشر هم المصدر الرئيس للإنتاج والإبداع.
- مجتمع المعرفة متواصل ومترابط بشكل جيد ومتين عبر وسائل الاتصال والتواصل الحديث، ويمكنه أن يصل إلى مصادر المعلومات بسهولة ويسر.
- يعمل مجتمع المعرفة تحت مظلة اقتصاد المعلومات (Economics of Information)
- لدى مجتمع المعرفة البنية التحتية المادية المتينة التي يقوم عليها أساسه الاقتصادي المتين، والتي توفر الدعم المادي لتقل المعلومات والعلوم وتوصيلها.

بالإضافة إلى ما سبق هناك مجموعة من **الخصائص التي يتسم بها مجتمع المعرفة** وهي[2]:

أ- المعرفة التخصصية Specialized Knowledge:

تتصف المعرفة في مجتمع المعرفة بأنها معرفة تخصصية ذات مستوى عال، بل إن دروكر Drucker سماها معارف وليس معرفة، ولا تسمى المعرفة كذلك إلا إذا كان لها طابع تطبيقي «المعرفة التطبيقية» "Knowledge in Action"، أي إذا استخدمها الفرد: في المجتمع والاقتصاد أو في تطوير المعرفة ذاتها

1 الحسيني سليمان بن سالم (1430هـ) «الثوابت والمتغيرات فى مجتمع المعرفة»، ندوة الإسلام ومجتمع المعرفة، مركزالسلطان قابوس للثقافة الإسلامية، مسقط،عمان 4-5 ربيع الأول.

2 عبد الله تركماني: مجتمع المعرفة وأبعاده فى الوطن العربي http//hem.bredband.net 2003

لذلك ظهرت فئة جديدة تحمل المعرفة التخصصية هي عمال المعرفة knowledge workers. مثل: الجراحون، والمحامون، والمحاسبون، والمهندسون، والمعلمون.

ب- تكوين منظمات التعلم: Learning Organization

لكي تنمو المعرفة، ولكي تتحول إلى منتجات، فإن عمال المعرفة سيحتاجون إلى الانتماء إلى منظمات تخصصية، وهذه المنظمات هي التي ستقوم بمعظم الخدمات التي سيحتاجها المجتمع، وسيعتمد مجتمع المعرفة بصورة رئيسة عليها، حيث ستقوم المنظمات بإنجاز كافة المهام الاجتماعية: التجارية، والصناعية، والصحية، والتعليمية، وغيرها. ومنظمة التعلم هي: مجموعة من الأفراد الذين يتفاعلون مع بعضهم ومع العالم المحيط بهم، يعملون كفريق ضمن مؤسسة ويشعرون بالانتماء إليها، يتاح لهم من خلالها الفرص لاكتشاف المعرفة وإنتاجها وتطبيقها، ويتصفون بأن لديهم القدرة والدافعية للتعلم المستمر والانفتاح على الآخرين.

ج- ظهور الحاجة إلى العمل في فريق: Team Work

نتيجة لطبيعة التحديات التي تواجه عمال المعرفة فإنهم بحاجة إلى العمل في فريق. فكما نعرف بأن الناس يعملون معًا عندما تكون المهمة لا يستطيع أحد بمفرده القيام بها سواء من حيث الصعوبة أو من كبرها، أو عندما يكون الزمن المطلوب لإنجازها قصيرًا.

أظهرت تجربة شركة ماستانج Mustang نجاحًا مشهودًا في توظيف مفهوم العمل في فريق، توظيفًا فعالاً في صناعة السيارات. حيث يعمل العمل في فرق لإنجاز مهامهم.

د- بروز الحاجة إلى مهارة الاستقصاء Inquiry:

لا يمكن إنتاج المعرفة واستخدامها بدون توظيف الاستقصاء توظيفًا محكمًا. لذلك توفر المؤسسات لمنتسبيها الفرص المناسبة لدراسة المشكلات والصعوبات والتحديات التي تواجههم بعقلية منفتحة، يوفر الاستقصاء للمهنيين أداة مناسبة تساعدهم على الرقي بمهنتهم، لأنه ببساطة يدفع المهنيين إلى التفكر Reflection في ممارساتهم المهنية وتحديد الصعوبات والتحديات التي تواجههم، وبالتالي العمل معًا على حلها وبذلك يساهمون في تطوير المعرفة المهنية ونشرها.

كما إن دراستهم للواقع تمكنهم من تحديد أفضل الممارسات المهنية وبالتالي يكونون قادرين على وضع معايير للمهنة تسمح بإعداد نظام مساءلة للمهنة ينقيها من الشوائب.

هـ- تزايد أهمية التعلم مدى الحياة Life-Long Learning:

تتغير المعرفة التخصصية بصورة مستمرة، مما يتطلب من عمال المعرفة (المهنيين) أن يطوروا معارفهم باستمرار، وبذلك سيشكل التعلم المستمر رديفًا أساسيًا للتعليم النظامي، ويشير تقريرًا للبنك الدولي أنه في دول التعاون الاقتصادي والتنمية تم البدء باستبدال المدخل السائد للدراسة خلال فترة محددة للحصول على الدرجة الجامعية الأولى، قبل الالتحاق بالعمل، بمدخل التعلم مدى الحياة (World Bank, 2002).

و- الاستخدام المكثف لتقنيات الاتصال والمعلومات Condense Use of ICT:

فرضت التقنية نفسها بشكل بارز في كافة مناحي حياتنا الشخصية والاجتماعية والعملية. وأصبحت تطبيقاتها العملية ذات فائدة لم يكن الناس قادرين على تخيلها في الماضي. ولهذه التقنية دورًا بارزًا في تطوير أداء الناس بشكل عام والمهن بشكل خاص، حيث تؤثر تقنية الاتصال والمعلومات على أداء كافة المؤسسات والشركات، فلم تعد الحدود والمناطق الزمنية تشكل عائقًا أمام عمل هذه المؤسسات والشركات، فلقد أصبحت التجارة تعمل على مدار الأربع والعشرين ساعة في اليوم، وطوال أيام الأسبوع. فالشركات بحاجة إلى أن تتأقلم مع المستجدات التقنية، وتحتاج إلى موظفين ماهرين في استخدام التقنيات الحديثة لمساعدتها على مواجهة التحديات التقنية المتسارعة.

ز- العولمة: Globalization

قربت تقنيات الاتصال المسافات بين أجزاء العالم المترامي الأطراف وسهلت للإنسان متابعة ما يحدث في العالم فور حدوثه عبر الأقمار الاصطناعية. وأصبحت الشعوب تتواصل بشكل أفضل، وأصبح، بفضل الشبكة الدولية (الإنترنت)، متاحًا للناس جوانب كثيرة من المعرفة.

وأصبحت الشركات تعمل في بلدان غير موطنها الأصلي، بل أسست شركات متعددة الجنسيات.

وأصبح ربما من المستحيل أن تغلق الدول حدودها وترفض التعامل مع دول العالم أو حتى أن تنتقي الدول التي ترغب في التعامل معه، كما إنه، ولو في حدوده الدنيا، ترغب الدول الكبيرة أن يكون هناك قدر معين من المعرفة في الدول الفقيرة بحيث تختفي آثار ظاهرتي الفقر والعنف، وبحيث لا تشكل عبئًا عليها.

إن المعرفة أصبحت ذات صبغة عالمية، وأصبح اكتسابها أمرًا لا مفر منه[1].

ويتضح مما سبق أنه بدخولنا مجتمع المعرفة اليوم، ندخل حقبة تشبه على الأكثر العصر الزراعي، ومع أن تطوير تكنولوجيا معالجة المعلومات وتصنيعها مركزتان في أيد قليلة، فإن طبيعة هذه التكنولوجيا تقتضي وضع أدوات تدبير المعلومات في متناول الجميع، في القرن الواحد والعشرين لن يستطيع أي مواطن العمل بشكل مرض دون إلمام وفهم أساسي للمعلومات وتقدير لما هو مطلوب من أجل تحويل المعلومات إلى معرفة، ستكون المعرفة محراث الغد[2].

1 الأدوار الجديدة لمؤسسات التعلم في الوطن العربي فى ظل مجتمع المعرفة...portal.unesco.org/education/es/files/53290Haidar.ppt/Haidar.ppt11797110045

2 كيث دفلين، الإنسان والمعرفة فى عصر المعلومات، مرجع سابق، ص18، 19.

وبتتبع التراث النظري والبحثي نجد أنه أحيانا «ما يكون هناك خلطًا» بين تناول مفهوم المعلومات ومفهوم المعرفة. هاتان الكلمتان غالبًا ما تستعمل إحداهما مكان الأخرى مع أن لكل منهما معنى مختلفًا، كذلك ليست كلمة المعلومات مرادفة للبيانات ولكن غالبًا ما تختلطان أيضًا، إن إدراك الفروق الدقيقة بين هذه المفاهيم الثلاثة: البيانات والمعلومات والمعرفة أمر جوهري. وعلى وجه التقريب، إن البيانات هي ما تزودنا به الصحف والتقارير أو نظم المعلومات في الكمبيوتر، فمثلاً، لائحة أسعار الأسهم في صفحة أسواق المال في الصحيفة هي بيان. عندما يحصل الناس على البيانات ويكيفونها حسب إطار معلومات حصلوا عليها سابقًا، تصبح هذه البيانات معلومات، وهكذا عندما أقرأ لائحة أسعار الأسهم في الصحيفة، فإني أحصل على معلومات عن مختلف الشركات. إن المستشار الإداري المعروف والمؤلف بيتر دركر وصف المعلومات بأنها «بيانات مزودة بالمغزى والهدف»، وبشكل معادلة: المعلومات = البيانات + المعنى. عندما يخزن امرؤ في ذاته المعلومات إلى حد أنه يستطيع الانتفاع منها، نسمى هذه المعلومات معرفة، فمثلاً: إذا كنت أعرف كيف أشتري وأبيع سهم السوق، وكنت على دراية ببعض الشركات التي نشرت قيمة أسهمها في الصحيفة، فإن المعلومات التي أحصل عليها من خلال قراءاتي للأرقام تزودني بمعرفة تساعدني على المتاجرة بالأسهم.

ويحدد دافنبورت وبروساك المعرفة بما يلي: «المعرفة هي سائل خليط من تجارب محددة وقيم ومعلومات سياقية، وبصيرة نافذه تزود بأساس يقوم ويجسد تجارب ومعلومات جديدة»، المعرفة تنشأ وتطبق في عقول العارفين «في المنظمات غالبًا» ما تطمر هذه المعرفة في الوثائق والمخازن وليس هذا فحسب، بل تطمر في نظم البرامج الفرعية والمعالجات والمزاولة والمعايير.

وبشكل معادلة: المعرفة = المعلومات المختزنة + القدرة على استعمال المعلومات[1].

يمكن اعتبار المعلومات مادة يحصل عليها وتخزن وتعالج من قبل شخص بمفرده أو بتعاون جماعة، ثم تنتقل من شخص إلى أخر، أو من جماعة إلى أخرى وهي تمتلك نوعًا من الثبوت كأي مادة أخرى وربما كانت أفضل فكرةً عنها حين توجد على مستوى المجتمع، وفي المقابل، فإن المعرفة إنما توجد في العقول الفردية للأشخاص، فكما نعلم جميعنا يبدو الأشخاص أكثر تعقيدًا وغرابة في المستوى الفردي من مجتمع بأكمله، وليس من المفاجئ أن تكون المعرفة أصعب تحديدًا من المعلومات، ويتابع دافنبورت وبروساك القول مباشرة بعد المقطع المذكور أنفًا: «توجد المعرفة في الناس جزءًا لا يتجزأ من تعقيدهم وغرابة أطوارهم وعدم توقع ردود أفعالهم» [2].

في مجتمع المعرفة المعلومات شغل كل إنسان، أما في عالم الأعمال والتجارة، فإنك

1 المرجع السابق، ص 34، 35.

2 المرجع السابق، ص 36.

تجد تأثيرها الحاد، ثمة دليل واضح يمكن أن تجده فيما أصبح يعرف باسم المفارقة الإنتاجية يبين أن أرباب الأعمال مازال أمامهم الكثير ليصلوا إلى السيطرة على تكنولوجيا المعلومات[1].

في السبعينيات والثمانينيات طورت (النظم الخبراء) في محاولة لمجاراة معرفة ومهارات الخبراء من الناس عن طريق التقاط معرفة وخبرات هؤلاء الأشخاص بشكل سلسلة قواعد، ثم برمجة كمبيوتر يفكر وفق هذه القواعد. لم تصل (النظم الخبراء) إلى الهدف المقصود منها ماعدا في بعض الحالات الخاصة جدًا، ويكون تفسير ذلك اعتمادًا إلى الفرق بين المعلومات والمعرفة، إن الكمبيوترات أنتجت المعلومات (بكلمة أدق تنتج تمثيلات المعلومات، ولكن لنتغاضى عن ذلك الآن) بينما تشتمل الخبرة الإنسانية الحقيقية على المعرفة، ولا تقود المعرفة إلى تصرف خبير وحسب، بل تستطيع أيضًا أن تمكن حاملها من التكيف السريع عند الظروف المتغيرة.

غالبًا ما يحصل الناس على المعرفة بعملية تدعى (التناضح المعرفي) يتم (التناضح المعرفي) عندما يتفاعل شخصان فيما بينهما لمدة من الزمن، أو عندما يراقب شخص شخصًا أخر يكرر أداء مهمة معينة.

يعرف أنجح المديرين بالفطرة، أن الطريقة الأكثر فعالية للحصول على المعرفة هي التفاعل مع شخص أخر، وقد أظهرت دراسات المديرين العاملين أنهم يحصلون على ثلثي معرفتهم من الاجتماعات التي تتم وجهًا لوجه، أو من المحادثات عبر الهاتف، وثلث معرفتهم فقط يحصلون عليها من الوثائق والكمبيوترات[2].

4- العوامل التي أسهمت في انتشار مجتمع المعرفة3:

أ- التقدم في مجال التقنيات الحديثة:

غزت التقنيات الحديثة جميع مناحي حياتنا سواء تقنيات المعلومات (Information Technology)، أو التقنية الحيوية (Biotechnology)، أو التقنية الدقائقية (Nanotechnology). وبفضل التقدم في تقنيات المعلومات أصبح العالم عبارة عن قرية صغيرة. وتحول الاقتصاد العالمي من اقتصاد قائم على الجهد العضلي والعمل (Labor-based) إلى اقتصاد قائم على الجهد الذهني والمعرفة Knowledge-Based، مما أثر في طبيعة المنتجات والخدمات.

1 المرجع السابق، ص 39.

2 المرجع السابق، ص 218، 219.

3 الأدوار الجديدة لمؤسسات التعلم فى الوطن العربى فى نظام مجتمع المعرفة.
portal.unesco.org/education/es/files/53290/11797110045Haidar.ppt/Haidar.ppt

ب- العولمة: Globalization

بالرغم من تعدد الآراء حول مفهوم العولمة، فإن الدراسة الحالية تأخذ بتعريف نايت Knight للعولمة، بأنها: تدفق التقنيات، والاقتصاد، والمعرفة، والناس، والقيم، والأفكار، عبر الحدود بين الدول، حيث تؤثر العولمة في كل دولة بطريقة مختلفة بحسب تاريخ شعبها، وتقاليده، وثقافته، وأولوياته.

ج- تفاعل التقدم في مجال التقنيات الحديثة والعولمة:

ساعد التقدم في مجال التقنيات الحديثة على ربط العالم بعضه ببعض بصورة مذهلة، فتحركت رءوس الأموال بين الدول، وانتقلت شركات من بلدانها الأصيلة إلى بلدان أخرى بحثًا عن المواد الخام والعمالة الرخيصة. بل إن المهنيين بدأوا يتنقلون من بلدانهم إلى أي بلد آخر يمكن أن يوفر لهم فرص عمل أفضل من تلك التي يجدونها في بلدانهم.

د- الأحداث العالمية:

ظهر في الغرب، بل والعالم بأسره، عامل جديد من عوامل التغير في المجتمع تمثل في أحداث الحادي عشر من سبتمبر، مما نتج عنه بلورة الغرب لنظرة جديدة للثقافات الأخرى والعربية والإسلامية منها بالذات، وهذا دفعهم إلى مواءمة مناهجهم الدراسية وفقًا له، وتمثل ذلك في تشجيع المتعلمين على تعلم الدين الإسلامي واللغة العربية، وإلى دراسة خبرات وتجارب الثقافات، وقد يكون جدير بنا أيضًا الاستفادة من ذلك من خلال تقوية مناهج اللغات الأجنبية في مناهجنا، وزيادة المساحة المخصصة لدراسة الثقافات الأخرى.

ثانيًا- التنمية البشرية للشباب وتفعيل مجتمع المعرفة:

الشباب تمثل مرحلة من مراحل النمو الإنساني، لها ثقافتها الخاصة التي تعبر عن مجموعة القيم والاتجاهات والآراء وأنماط السلوك التي تحظى بالموافقة والقبول من تلك الفئة العمرية والاجتماعية التي اصطلحنا على تسميتها باسم الشباب. وثقافة الشباب من هذا المنظور تمثل إحدى الثقافات الفرعية في المجتمع، ولنا أن نتوقع أن تشترك مع التيار الثقافي العام في بعض السمات أو تختلف عنه، شأنها في ذلك شأن أي ثقافة فرعية أخرى، ويستخدم الشباب هذه الأنماط الثقافية في تطوير وصياغة مجموعة المعايير التي تمنح الشباب قوة لاكتساب المهارات والخبرات والتجارب الاجتماعية التي يتعذر اكتسابها من خلال المعايير الثقافية العامة التي ينقلها إليهم جيل الآباء أو الكبار من أعضاء المجتمع عمومًا[1].

1 محمد على محمد، الشباب والمجتمع. دراسة نظرية وميدانية، مراجعة وتقديم: محمد عاطف غيث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، 1980، ص 77.

إن الشباب يمثل الركن الحيوي من أركان البناء الاجتماعي من حقه أن يفسح له المجال لأداء دوره الاجتماعي في المجتمع، في بنائه وتطوره ونمائه، وإن حسن الأداء لهذا الدور المتوقع لا يأتي إلا بتوفير شروط التفاعل الخلاق للشباب داخل المجتمع، والتي تبرز المعرفة كواحدة من أبرز الشروط التي يتطلبها التفاعل، إلا أن التفاعل المرغوب يتأثر بعدة ملابسات تحول دون انخراطهم بالحياة المجتمعية العامة، من بينها الجهل أو ضعف الوعي بمقومات الانخراط. ومن هنا يبرز السؤال الهام: كيف يجب أن يتصرف الشباب من أجل إعادة التوازن في مجتمع المعرفة؟ أو إلى من يلجأ؟ أو إلى أين يتجه لكي يتخلص من حالة التشتت التي تمنعه من تكوين أفكاره بصورة إيجابية سليمة؟، لتعينه بالتالي على اختيار مواقفه وسط ظروف الحياة المتنوعة، وتمكنه من مواجهة التحديات التي تفرضها طبيعة العيش في مجتمع إنساني متطور أو يسعى إلى التطور، وليعيش ويعايش عصر المعلومات، ولكي يسير الشاب بالاتجاه الصحيح وبالإمكانات التي تتزايد مع تزايد الفرص وبالطاقة التي تتطلبها التحديات والمتغيرات في هذا المجتمع الجديد[1].

ويعتمد مجتمع المعلومات والمعرفة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، الذي يلعب دورًا جوهريًا في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، حيث يؤثر ذلك المجتمع على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للفرد، مما ينعكس على التنمية البشرية بجميع متغيراتها، كما تؤثر التنمية البشرية في مجتمع المعلومات والمعرفة، فزيادة متوسط الدخل ومستوى التعليم والصحة والقضاء على الفقر يؤثر على مدى تقدم وتطور مجتمع المعلومات والمعرفة، وباختلاف مستويات الدول في التنمية البشرية يختلف مدى تطور وتقدم مجتمع المعلومات والمعرفة بها. ولابد من الإدراك أن التنمية هي توسيع خيارات الناس، كما يُشير إلى ذلك تقرير التنمية البشرية 1990.

إذًا فنحن بحاجة إلى إفساح المجال أمام خيارات الشباب الذين يُمثلون غالبية المجتمع، وهؤلاء قوة اقتصادية واجتماعية، إذا لم تستغل في صالحها وصالح المجتمع، فإنها تتحول من قوة ذات نفع لها وللمجتمع، إلى بؤرة تنتشر فيما بين أوساطها ظاهرتيّ العنف والفقر، فتكون مسرحًا لفعل الجريمة، ومصدرًا لها.

وتُعرف التنمية البشرية المستدامة بأنها تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضًا. وهي تجدد البيئة بدل تدميرها؛ وتمكن الناس بدل تهميشهم؛ وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم. إن التنمية البشرية المستدامة هي تنمية في صالح الفقراء، والطبيعة، وتوفير فرص عمل، وفي صالح المرأة. إنها تشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة، ويحافظ على البيئة، تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقق العدالة فيما بينهم[2].

1 فيصل محمود غرايبه، التحديات التي يواجهها الشباب العربى، مرجع سابق، ص 114، 115.

2 التنميه البشرية وتأثيرها على الشباب، http://www.ac-md.org/index.php?option=com

ويذهب الباحثون في تعريفهم للتنمية البشرية المُستدامة إلى أنها: الوسيلة الفعلية لتلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة، من خلال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية جنبًا إلى جنب مع النمو الاقتصادي والانسجام الاجتماعي. كما يشترط في التنمية المستدامة الحرص على عدم تناقص الرصيد الأساسي من الموارد البيئية للمجتمع أو الدولة مع مرور الوقت، إذ ينبغي أن يبقى رصيد الموارد الطبيعية من خلال التدبيرات الفعالة وهي السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات النظام البيئي وعدم الإضرار بها، وهي السبيل إلى الجمع بين تنمية الموارد والمحافظة على البيئة[1]

إذًا فالتنمية البشرية المُستدامة، هي العمليات التي يتم بها التركيز على تنمية الموارد الطبيعية، والبشرية، والحفاظ عليها، وتطويرها، فضلاً عن أنها تعمل على توسيع خيارات الناس، فهي أيضًا إيجاد المزيد من فرص العمل، ومُشاركة الفقراء، خاصةً الشباب، في التخطيط لمستقبلهم، ومجتمعهم. وما لم نأخذ بجدية هذا الأمر، فإن المُستقبل يُنذر بمخاطر اتساع رقعة الفقر، والجريمة، والبطالة، والعُنف بوسائله المختلفة، والتفكك الاجتماعي، وعدم الترابط بين أعضاء المجتمع، خاصةً إذا لم نأخذ بأهمية خطورة الوضع الراهن، وما يحمله من مُشكلات تنجم عن زيادة النمو السكاني في البلد، ولا يُصاحبه التخطيط السليم الذي يعمل على حل المُشكلات المُختلفة ويمتلك القدرة على التنبؤ لاحتياجات الشباب، وحل مُشكلاتهم.

ويتم تحقيق توسعة خيارات الناس عن طريق توسعة القدرات البشرية على كافة مستويات التنمية، خاصة القدرات الأساسية الثلاث للتنمية البشرية، وهي أن يحيا الناس حياة صحيّة وأن يحظوا بالمعرفة وأن يتمتعوا بمستوى لائق من المعيشة، إلا أن مجال التنمية البشرية يذهب لأبعد من ذلك ويفتح أفقًا ومجالات ليصبح الفرد، خاصة الشباب مبدعًا ومنتجًا ومشاركًا بصورة فعّالة في عملية التنمية الشاملة المستدامة [2].

كما إن تقدم التنمية البشرية تسبق التقدم التكنولوجي في الدولة، فلا يعقل أن يكون مجتمع متدني في مستويات التنمية البشرية (يعاني من مستويات دخول منخفضة وتدني في مستويات التعليم والصحة وتنتشر فيه الأمراض والفقر) ويحظى بمجتمع معلومات ومعرفة متقدم ومتطور، فلابد بالاهتمام أولاً بالعنصر البشري الذي يمثل مصدر المعلومات والمعرفة والتقدم التكنولوجي، التي لا تقوم أساسًا إلا بالإنسان ومن أجله، ثم بعد ذلك بزيادة التقدم والتطور في مجتمع المعلومات والمعرفة – الذي ينعكس على توافر المعلومات والمعرفة – الذي يستخدم في حل مشكلات التنمية البشرية بسرعة وكفاءة، مما ينعكس على مدى استفادة الدول النامية في كيفية معالجة مشكلات التنمية البشرية التي تواجهها

1 التنمية البشرية وتأثيرها على الشباب، http://www.ac-md.org/index.php?option=com

2 ملتقى حول دور الشباب في التنمية البشرية http://www.raya.com/home/print/

من قواعد البيانات والمعلومات التاريخية المتوافرة في مجتمع المعلومات والمعرفة، وهو ما يعني أن التنمية البشرية هي القوة الدافعة في العلاقة بين التنمية البشرية ومجتمع المعلومات والمعرفة، بالتالي يعتبر مجتمع المعلومات والمعرفة دالة في التنمية البشرية، بذلك تعتبر التنمية البشرية متغير مستقل ومجتمع المعلومات والمعرفة متغير تابع، وهو ما يدعو للتساؤل عن نوع ودرجة العلاقة بين التنمية البشرية ومجتمع المعلومات والمعرفة؟ وما هو النموذج الأمثل لتلك العلاقة، والاختلاف في هذه العلاقة بين الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة والمنخفضة، والدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا والمرتفعة [1].

وسنحاول التعرف على المعوقات البنائية للتنمية البشرية للشباب، والآليات والمتطلبات اللازمة لتنمية الشباب في ظل مجتمع المعرفة.

ثالثًا- المعوقات البنائية للتنمية البشرية للشباب (تشخيص للواقع):

مع مطلع التسعينيات اهتمت منظمة الأمم المتحدة بمفهوم التنمية البشرية حيث أصدر البرنامج الإنمائي التابع لها تعريفها للتنمية البشرية، والذي يدور حول «عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها» [2]. ويتضح من هذا التعريف أن للتنمية البشرية جانبين، الجانب الأول يتمثل في تكوين القدرات عن طريق الاستثمار في الصحة والتعليم والتدريب، والجانب الثاني يتمثل في الاستفادة من هذه القدرات بما يحقق النفع للإنسان، بينما يعرفها تقرير التنمية البشرية بأنها: عملية توسيع خيارات الناس[3] فمن حيث المبدأ هذه الخيارات يمكن أن تكون بلا نهاية لكن الخيارات الأساسية الثلاثة المتفقة مع جميع مستويات التنمية هي:

1- أن يحيا الإنسان حياة طويلة خالية من الأمراض.

2- أن يكتسب المعرفة.

3- أن يحصل على الموارد اللازمة لتحسين مستوى معيشة كريم.

وتحليل تقارير التنمية البشرية يكشف أن ثمة مؤشرات تدل على ضعف عملية التنمية البشرية في المجتمع العربي، وانخفاض جودة الحياة والتي تتناسب طرديًا مع أوجه القصور التي تكمن في بنية المجتمع العربي والتي تبدو في النقاط الآتية:

أ- السكان: هناك 303.5 مليون عربي يقطنون 22 دولة عربية منهم 100 مليون عربي أُمي، وهي نسبة تدل على عائق جوهري أمام النهوض والتقدم، وتبدو

1 فايز عبد الهادى أحمد، التنمية البشرية وعلاقتها بمجتمع المعلومات والمعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط1، 2012.

2 تقرير المعرفة، مرجع سابق ص28.

3 كمال التابعي: التنمية البشرية دراسة حالة لمصر، الأنجلو المصرية، د.ن.ط، ص14.

الخطورة خاصة وأن من المقرر أن يتضاعف سكان العالم العربي عام 2050 إلى 645 مليونًا في ظل الهبة الديمغرافية التي يتسم بها الواقع العربي، وهو ما يعني أن معدل النمو السكاني في المنطقة العربية سيكون أعلى من معدل النمو الاقتصادي والسكان في سير العمل (15 – 29) سيصل عددهم سنة 2025 إلى 285 مليونًا، مع العلم أن عدد المهاجرين من الكفاءات والاختصاصات المهمة إلى الخارج يقدر بملايين عدة، وهم القوة الأساسية لأي نهضة، ولذلك قُدرة خسارة العرب بسبب هجرة العقول العربية لـ1.57 مليار دولار سنويًا.

ب- الصحة: يتمتع الناس في معظم الدول العربية بمعدل توقع للحياة عند الميلاد أعلى من المعدل العالمي الذي هو 67 سنة، لكن الأمراض والإعاقة يخفضان من معدل العمر الخالي من الإعاقة من 5: 11 سنة، ويقل معدل العمر للنساء العربيات من المعدل العالمي، ويعود ذلك جزئيًا لمعدل الوفيات العالي لدى النساء الحوامل، كما إن نسبة الإعاقة أعلى عند النساء منها عند الرجال، وتنفق معظم الدول العربية 4% من الناتج المحلي الاجتماعي على الصحة، وهذا أقل من إنفاق الدول ذات الدخل المتوسط التي تنفق 5%، وتوثر برامج إصلاح القطاع الصحي سلبًا في الفئات الصحية، وهذا ما أكد عليه تقرير التنمية البشرية العربية 2009 والذي عرفه بالفقر الإنساني وهو المرتبط بقيمة إنسانية كالصحة والتعليم والحرية السياسية.

ج- التعليم: ثمة انحسار واضح في فرص التعليم الجيد، ورغم الحديث عن ديمقراطية التعليم وإلزاميته فإن الأعداد المطلقة للأميين تتكاثر. فقد ارتفع عدد الأميين العرب من 58 مليونًا عام 1982 إلى 61 مليونًا عام 1990، وإلى حوالى 70 مليونًا عام 2000 بما يمثل 40.4% من جملة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15، 64 سنة لتصل في عام 2009 إلى قرابة 99.5 مليونًا نسبة بين هذه الفئة، وإذا علمنا أن هذه الفئة العمرية هي نفسها من ضمن العناصر البشرية التي تخدم التنمية التعليمية لاتضحت الحالة الحرجة لنوعية القوى العاملة التي تمارس النشاط الاقتصادي في الوطن العربي، إذ تتسم العمالة العربية بوجه عام بانخفاض مستوى المهارة والتي ترجع إلي تدني مستوى التعليم.

د- البطالة: وهي التحدي الأكبر الذي يواجه الوطن العربي، إذ يشير تقرير 2009، 2010 إلى أن البطالة أصبحت من المصادر الرئيسة لانعدام الأمن الاقتصادي في معظم البلدان العربية. وبحسب بيانات منظمة العمل العربية كان المعدل الإجمالي لنسبة البطالة في البلدان العربية 14.4% من القوى العاملة مقاربة 6.3% على الصعيد المحلي وبالنسبة لكل بلد على حدة، واتجاهات البطالة ومعدلات النمو السكاني تشير إلى أن البلدان العربية ستحتاج بحلول عام 2020 إلى 51 مليون فرصة عمل جديدة، وتكمن خطورة البطالة في ارتباطها بعدالة التوزيع في الدخل، وحرمان العامل من تلبية احتياجاته الأساسية وممارسة حق العمل الذي لم يترسخ حق الاعتراف به حتى الآن. هذا فضلاً عن أن الاقصاء الاجتماعي يتزايد خلال العقود القادمة.

ونخلص من هذا التحليل أن ثمة كوابح وقيود تعرقل التنمية البشرية تبدو فيما يلي:

- عدم وجود استراتيجية تنمية بشرية، فمحور التنمية يجب ألا يعني فقط النمو المحلي ولكن يعني أيضًا القضاء على الفقر والبؤس وامتهان الكرامة المقترن بذلك.
- انتشار الفساد الإداري وضيق الهامش الديمقراطي، فالفساد يقتل روح المبادرة والتنافس العلمي ويحبط رغبة الأفراد في الترقي وفي تحصيل العلم والمعرفة وهو في الوقت نفسه يشوه قيم الثقافة الوطنية المجتمعية، ويولد بالتالي أفرادًا ضعفاء غير قادرين على النهوض بأعباء المشروع التنموي والثقافي، وغير قادرين على مواجهة تحديات العولمة وتحديات بناء القدرات الذاتية[1].

السؤال الذي يطرح نفسه هنا، كيف يتم استيعاب وتوظيف المعرفة لتنمية مهارة الشباب في المرحلة الراهنة وذلك في إطار التطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات؟

وللإجابة عن هذا السؤال فإنه يجب التطرق إلى موضوع التربية التكنولوجية والاهتمام بها.

فالسؤال هنا: ما أنواع الخبرات التي ينبغي إكسابها للشباب كي يتعامل مع كل ما هو جديد ومستحدث من تطبيقات العلم والتكنولوجيا؟ والجواب يتمثل في **أبعاد التربية التكنولوجية وهي كالآتي**[2]:

1- البعد المعرفي: Cognitive Dimension

ويشمل هذا البعد المعلومات والمعارف: حقائق Facts، ومفاهيم Concept، وقوانين Lows، ونظريات Theories، ومصطلحات Terminology، ومبادئ وتعميمات Principles & Generalization حول مجالات التربية التكنولوجية، والتي ينبغي تزويد الطالب المعلم بها للتعامل مع المستحدثات التكنولوجية.

1 تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005.

2 بشارة جبرائيل: نحو رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي، المجلة العربية للتربية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، 1997، ص7. انظر أيضًا:
نور الدين ساس: نحو تصور مستقبلي لتكوين المعلم في ضوء المتغيرات العالمية، وثيقة مقدمة على اجتماع عمداء كلية التربية، 1998، ص8.
وعبد الله عبد الدائم: السياسات المستقبلية للتعلم بوجه عام والتعليم الأساسي بوجه خاص فى البلدان العربية فى ضوء الخبرات العربية والدولية دراسة مرجعية للمؤتمر الأول لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب طرابلس، 1998، ص16.
والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مدرسة المستقبل، الوثيقة الرئيسية للمؤتمر الثاني لوزراء التربية والتعليم دمشق 2000.

2- البعد المهاري: Psychomotor Dimension

ويشمل هذا البعد جميع أنواع المهارات التي ينبغي إكسابها للفرد العادي، حيث تضم المهارات العقلية Mental Skills كمهارات التفكير العلمي، ومهارات التفكير الناقد، ومهارات التفكير الابتكاري، ومهارات عمليات العلم والملاحظة، والتصنيف، والقياس، والاستدلال، والتنبؤ، والتواصل، والتفسير. الخ، والمهارات العملية Practical Skills كمهارات التعامل مع الأجهزة والمعدات والمواد، ومهارات استخدامها وصيانتها، ومهارات إجراء بعض العمليات مثل التشكيل Shaping، والقطع Cutting، والربط Fastening، والخلط Mixing، والقياس Measuring، والتصميم Design... إلخ، والمهارات الاجتماعية Social Skills، كمهارات التعامل مع الآخرين، والعمل في الفريق ويكون ذلك على كافة مستويات الجانب المهاري.

3- البعد الوجداني: Affective Dimension

ويشمل هذا البعد على جميع المخرجات بالجانب الانفعالي العاطفي كالوعي التكنولوجي، والحس التكنولوجي، والميول التكنولوجية، والاتجاهات التكنولوجية، والقيم التكنولوجية، وأوجه تقدير العلم والتكنولوجيا، ويكون ذلك على كافة مستويات الجانب الوجداني.

4- البعد الاجتماعي: Social Dimension[1]

ويشتمل هذا البعد على كافة الخبرات التي يلزم إكسابها للفرد، التي تتعلق بالآثار والقضايا الاجتماعية السلبية والإيجابية الناتجة عن العلم والتكنولوجيا، ومدى انعكاس ذلك على العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية لأي مجتمع.

5- البعد الأخلاقي: Ethical Dimension

ويمثل هذا البعد أحد أهم أبعاد التربية التكنولوجية، حيث يركز على إكساب الطالب المعلم لأنماط السلوك الأخلاقي ومعاييره عند التعامل مع تطبيقات العلم والتكنولوجيا واستخدامها، كما يركز أيضًا على مستوى وعي ذلك الفرد بالقضايا الأخلاقية ذات الصلة بالعلم والتكنولوجيا، وتنمية قدراته على فهم وتحليل أسباب تلك القضايا ونتائجها.

6- بعد اتخاذ القرار: Decision Making Dimension

ويمثل هذا البعد أهم أبعاد التربية التكنولوجية، حيث يؤثر على الأبعاد الأخرى ويتأثر بها، ويركز هذا البعد على تأهيل الطالب المعلم وتدريبه وإكسابه القدرة على اتخاذ القرار، وإصدار حكم صائب عند مواجهته لأي موقف أو مشكلة أو قضية ذات صلة بالعلم.

1 ماهر صبري وصلاح توفيق: التطور التكنولوجي وتحديث التعليم، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005ص، ص 7.

مما تقدم يتوجب على الدول العربية أن تفكر بعمق في الإشكاليات التي يطرحها مجتمع المعرفة، وما هي المستلزمات الضرورية التي يجب أن نوفرها حتى نشارك في هذا المجتمع بفاعلية. لذا لابد من توافر عدد من **الشروط التي بتحقيقها تتوفر البيئة التمكنية من خلال بيئات خاصة**، ومؤسسات داعمة والتي بدونها لا نستطيع الولوج إلى عتبات مجتمع المعرفة وتتمثل هذه البيئة التمكنية في:

1- إحياء اللغة العربية كمحور للهوية والاستناد إليها في التواصل المعرفي في نظم التعليم.

2- إقامة ودعم البحث العلمي وتوفير البنية البحثية الداعمة له والتي تبدو في الموازنات، ومراكز البحث والتدريب وشبكة الاتصال، والقوى المدربة.

3- تطوير النظم التعليمية وفق مقتضيات مجتمع المعرفة وضرورة إشراك مؤسسات البحث العلمي والجامعات في صناعة المعلومات وفق أهداف التنمية.

4- غرس قيم وأفكار جديدة في المجتمع تتماشى مع روح العصر، فمجتمع المعرفة لا يقتصر على إنتاج المعارف وتداولها فحسب، بل يحتاج إلى ثقافة تقدر وتحترم من يتيح هذه المعارف.

5- نقل وتوطين التكنولوجيا ووضع استراتيجية موحدة على مستوى العالم العربي لإنتاج المعدات والبرمجيات لتقرير مصائرنا بأنفسنا.

6- توفير الحرية وهي تضمن مشاركة أفراد المجتمع واتخاذ القرار[1].

ويتضح مما سبق أن الإلمام بالمعلومات، ومن ثم المعرفة المعلوماتية شرط أساسي لتحقيق التنمية البشرية في ظل مجتمع عالمي أصبح الحصول على المعلومات وتحويلها إلى معرفة بفضل الجهود البشرية، شرط أساسي لتحقيق التنمية والتطور.

ويشير مارك هدسون أن مصطلح المعرفة المعلوماتية Information Literacy واحد من المصطلحات «ما بعد الحداثية، التي جاءت بها الثورة المتنامية في مجال الاتصالات والتي تعد مسئولة تمامًا عن صك ما بات يعرف بالعولمة، فالانتقال من عالم نهايات القرن العشرين، إلى بدايات الآلية الجديدة والعامرة بالإنجازات الإنسانية الجديدة، انطلق بشكل أساسي من تلك الثورة التي تحولت من خلالها المعلومة إلى سلعة مهمة، ينفق لأجلها الاستثمارات الضخمة وتتصارع من أجلها الدول والحكومات، وبعد هذا التقديم يوضح هدسون أن المعرفة المعلوماتية يقصد بها القدرة على الوصول إلى معالجة واستخدام فعال للمعلومات لإشباع احتياجات المجتمع ومؤسساته وأفراده، ومساعدتهم على حل مشكلاتهم

1 سهير صفوت عبد الجيد، التنمية البشرية وتعزيز مجتمع المعرفة فى إطار تطوير التعليم الجامعى. مقاربة تحليلية. دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول، دور كليات التربية في التنمية البشرية بالتعاون مع الجمعيات العلمية لكلية التربية، اتحاد الجامعات العربية – ليبيا، أبريل 2011.

ورفع مستويات الأداء، وهو أمر يتطلب وعي كافٍ بطرق عمل نظم المعلومات ومعرفة تامة بحلقة الوصل التي تربط بين الاحتياج إلى معلومة معينة والمصادر والقنوات اللازمة لتلبية هذا الاحتياج[1].

من هنا يمكن القول إن المعرفة التكنولوجية هي الأداة الفاعلة في المجتمع المعلوماتي، أو هي بالأدق الوسيلة التي من خلالها يتمكن الإنسان من التعامل مع المجتمع المعلوماتي ذات الوصف السابق، ومن هنا فإن الارتباط قوى بين مجتمع المعلومات والمعرفة المعلوماتية، ومن ثم فلابد أن يتمتع المجتمع الذي تسود فيه المعرفة المعلوماتية بالسمات التالية:

- إدراك الحاجة إلى المعلومات.
- القدرة على الوصول للمعلومات المطلوبة بفاعلية.
- القدرة على تقييم المعلومات المتاحة ومصادرها.
- استخدام المعلومات بفاعلية للوصول إلى الهدف المنشود.
- معرفة جيدة بالقضايا المتعلقة باستخدام المعلومات وما تثيره هذه القضية من إشكاليات متعددة [2]. وقد نسمع البعض يردد عبارات مثل: إننا الأن في البلدان النامية نمتلك القدرة على التعامل مع الأجهزة المعلوماتية بكفاءة عالية، ومن ثم يعد هذا دليلاً على امتلاك المعرفة المعلوماتية، وهنا نؤكد أن إمكانية التعامل مع أجهزة المجتمع المعلوماتي من حاسب آلي إلى أجهزة استقبال القنوات الفضائية... إلخ. شيء أخر، وامتلاك المعرفة المعلوماتية شيء أخر.

- الحالة العربية للمعلوماتية:

وللتعرف على متطلبات التنمية البشرية للشباب في مجتمع المعرفة لابد من التعرف على موقع البلدان العربية من الصناعة المعلوماتية ذاتها، بطريقة أخرى إلى أي مدى تشارك البلدان العربية في هذا المجال؟ وما طبيعة التحديات وما مستقبل المنظومة العربية في ظل النظام الإعلامي المعلوماتي الجديد؟

فيما يتعلق بموقع البلدان العربية من الصناعة المعلوماتية ذاتها، ومدى مشاركة هذه البلدان في صناعة المجتمع المعلوماتي العالمي، والتحديات التي تواجه المنظومة العربية في هذا المجال، فإن الواقع المعلوماتي للبلدان العربية يشير إلى أنه يعانى من أوجه القصور التي لا يمكنه معها إحراز أي تقدم في مساعيه التنموية، خاصة أن تحقق التنمية في الوقت الراهن يعتمد بشكل كبير على قدرة المجتمع على استيعاب الأدوات التي تبتكرها تكنولوجيا المعلومات،

1 Mark Hadson: The Information Literacy in the Global Age: Mac for published. N.Y., P Introduction.

2 Edward B.Shemest: The Information Society and The New World order, Martin and Sons, London, 2001, p 154.

وأصبحت قدرة البلدان العربية على التعامل مع معطيات ومتغيرات الواقع، مرهونة برصيدها في مجال صناعة المعلوماتية، ومن هنا كان التأكيد من قبل الكثير من التقارير المعنية بالتنمية البشرية كتقرير التنمية الإنسانية العربية، على ضرورة الارتفاع بقدرة الإنسان العربي في التعامل مع المجتمع المعلوماتي، عن طريق إكسابه المعرفة التي تؤهله لذلك، واعتبار هذه العملية جزء لا غنى عنه في المساعي الهادفة نحو تحقيق ما يعرف بالتنمية الشاملة [1].

وتؤكد دراسة أخرى على أن أزمة البلدان العربية – فيما يتعلق بالبحث العلمي والتقني – تتجلى في غياب منظومة عربية لنقل المعرفة واستغلالها في التنمية والتطوير التقني، وتكاد تجمع معظم الأدبيات في تحليلها الواقع الراهن لمشكلة البحث العلمي في الوطن العربي على أمور ثلاثة: انخفاض عدد الباحثين بالمقارنة مع البلدان المتقدمة، وضعف البنية المؤسسية العلمية وأخيرا نقص مردودية الباحث العربي [2].

رابعًا: آليات تنمية الشباب في ظل مجتمع المعرفة:

مع ازدياد الوعي بالحاجة إلى تطوير السياسات الخاصة بتنمية الشباب في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، أخذ العديد من تلك المؤسسات في رسم الأطر اللازمة لتحقيق هذه التنمية للشباب، ففي الأردن مثلاً أصدرت مؤسسة إنقاذ الطفل (2003) مرشدًا للعمل مع الشباب، أبرز البرامج المفيدة في هذا المجال والتي تأتي من المجتمع وتهدف إلى تغيير كثير من المعتقدات والمفاهيم، بحيث ينظر إلى الشباب بأنهم مواطنو الغد وصانعو المستقبل، وتبني رؤى جديدة في العملية التعليمية تضع بالاعتبار الظروف الاجتماعية للشباب، وكذلك في الإعلام ليزيد من مشاركة الشباب في حركة المجتمع، بدون أي تمييز، ويقتضى الأمر أن يقوم منهج العمل مع الشباب على مبدأ التعليم والتساؤل والبحث عن المعلومات الملاءمة لحياة الشباب وتمكنهم من إدراك حقوقهم وواجباتهم وثقافة مجتمعهم [3].

وقد قسم الدليل الشباب إلى أربعة أنواع فهم: الناشطون، المتأملون، الناظرون، العلميون، وهذا التنوع يتطلب تعريض الشباب لخبرات ولأدوار تكسبهم مواقف ومهارات عملية ومعلومات من خلال التعلم بالمشاركة. وكذلك التعلم من الأخطاء بعد الاعتراف بالخطأ، وتُنهى هذه الطريقة للتعلم عن النصح، وفرض الحلول، والإكثار من الأوامر، والإكثار من النقد.

ولذلك فإن المنشطين من الشباب من المفترض أن يمتازوا بمهارات تساعد على تحقيق ما نصبوا إليه، مثل مهارات في تحفيز الشباب، وفي دعم العمل الجماعي، وفي الاتصالات،

1 شيماء مصطفى منصور إمام، مرجع سابق، ص 117، 118.

2 برهان غليون، الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرون، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 232، يونيو 1998، ص 22.

3 فيصل محمود غرايبه، التحديات التي تواجه الشباب العربي في مجتمع المعرفة، مرجع سابق، ص 138.

وفي توجيه وتوليد الأسئلة، وفي العرض والتقديم والتوثيق والتقييم، ويقترح الدليل اعتماد التعلم التفاعلي، الذي يتفاعل فيه مواقف أي شاب واتجاهاته وقيمة ومعلوماته مع مواقف ومعلومات واتجاهات باقي الشباب. ويمكن تطبيق عدة أساليب للتعليم التفاعلي: منها لعب الأدوار، الخريطة الفكرية، الدراما، دراسة الحالة، الألعاب والألغاز والمباريات. كان الدليل المرشد للعمل مع الشباب، بلورة للأفكار التي طرحت في ملتقى الشباب الإقليمي، والذي قام على محاور تربط الشباب بالمجتمع، من خلال الصحة، التعليم، الإعلام، واقترح في هذه المحاور عددًا من الإجراءات والتي تحوم في مجملها على الإغناء المعرفي، مثل:

- رفع مستوى وعي الوالدين بأهمية التواصل مع صغار السن.
- بحث هموم الشباب فيما يتعلق بالمناهج التعليمية واستقرار الحلول.
- تحسين مستوى الوعي الثقافي لدى الشباب.
- تهيئة سياسات التمويل لبرامج الشباب في وسائل الاتصال.
- تشجيع الحوار بين الأجيال.
- رفع مستويات وعي الشباب بحقوق البنات.
- زيادة تفهم الشباب بحقوقهم داخل سوق العمل.
- تفعيل دور الاتحادات العمالية ووزارات العمل في مراقبة القطاع الخاص[1].

ونستعرض تنمية الشباب في مجتمع المعرفة من خلال الخمسة جوانب التالية:

1- استثمار قطاع الشباب في مجتمع المعرفة:

أصبح من الضرورة أن تكون الموارد البشرية معدة ومستعدة لاستثمار الموارد الطبيعية والاقتصادية ولوضعها في خدمة المجتمع، وهو يعد الخطط ويضع البرامج التي يوفر فيها خدمات أفضل لأعضائه، ويسعى لتوفير مستقبل أفضل لأجياله. ويتحلى الشباب بطبيعته بخصائص تشجع على التعامل معه وتطمئن إلى نجاح الاستثمار فيه، فهو أكثر رغبة في التطور والتغير والتجديد، والذي يتفق مع طبيعة مرحلة الشباب كمرحلة من مراحل النمو عند الإنسان، فهي المرحلة التي يقاوم الإنسان فيها ما يصادفه من أساليب قديمة ويرفض ما يعيشه من أفكار تقليدية، وأبرز الأمثلة على ذلك ما أحدثته التقنيات الحديثة من تعديلات على النظم والوظائف الاجتماعية، وحتى على توزيع الأعمال والتخصصات والاستفادة من الوقت، وكيف صار الشباب هم الرواد والمبادرين والمبشرين للأخذ بالأساليب الحديثة ولتقبل الأفكار الجديدة التي جاءت بها تلك التقنيات، في رحاب مجتمع المعرفة[2].

1 المرجع السابق، ص 138.

2 نفس المرجع السابق، ص 139

وإذا كانت القيادة فن تحريك الناس نحو الهدف، فإن المجتمع مطالب بإيجاد هذا الفن لدى الشباب وتنميته ليساهموا في تحريك الناس في مجتمعهم، ولينظموا أنفسهم ليتحركوا هم أيضًا نحو الهدف، والذي يتمثل في تحقيق مستوى أفضل من المعيشة وجانب أوفر من السعادة لكل أعضاء المجتمع.

إن ثمة محاور يجب أن تقوم عليها عملية تنمية القيادة لدى الشباب وإعداد القادة من بينهم، تتمثل في تعلم إدارة الذات، وإدارة الوقت، واتقان فن الريادة والإقناع، بالإضافة إلى توسيع قاعدتهم المعرفية حول بناء العلاقات والتصرف في المواقف المختلفة والمشاركة في التخطيط والمتابعة والتقييم، في جو ديمقراطي يوفر المناسبة للمشاركة في اتخاذ القرارات، والقيام بالمسئوليات وتحقيق الإنجازات للشباب، حيث لا يجوز أن تفرض عليهم الآراء، ولا أن تقدم إليهم الحلول، قبل أن يجهدوا أنفسهم ويتمتعوا بحريتهم في بلورة الآراء والأفكار، وفي وضع الحلول لمختلف القضايا والمشكلات التي يعيشونها أو يعاني منها مجتمعهم، والتي توفرها لهم إمكانات مجتمع المعرفة [1].

2- مداخل العمل مع الشباب:

تتعدد المداخل للعمل مع الشباب نظرًا لاختلاف المنظور الذي ننظر فيه إلى الشباب وإلى المنهجية الواجب اتباعها لضمان خلق جيل واع يشعر بالمسئولية، ويتحمل الأعباء، ويتكيف مع ظروف مجتمعه، ويشارك في جهود تنميةً المجتمع وتطويره في إطار المجتمع العالمي للمعرفة، إذ يركز المدخل النفسي على أن الرعاية النفسية للشباب إلى جانب الرعاية الجسمية الصحية تقود إلى التوازن في شخصية الشباب، والذي يضمن له الانتقال إلى جيل الكبار المنتج، بينما يركز المدخل الرياضي على أن العقل السليم في الجسم السليم، ولن يكون الجسم سليمًا إلا من خلال التربية الرياضية التي تعد أجسام الشباب بصورة صحية وسليمة بالإضافة إلى أنها تبث الثقة في نفوسهم بما يخولهم للتفاعل الاجتماعي الإيجابي، أما المدخل الذهني فإنه يركز على استثارة الشباب وقدرته على التفكير الإيجابي وتكوين المواقف والآراء نحو مختلف القضايا الحياتية، من خلال التعليم الديمقراطي الحر الذي يستثير عقل الشباب ويعزز مداركه، بينما يعطى المدخل السياسي الأهمية الأكبر للتربية القيادية، فتمكن بالتالي من تحمل الأعباء ومواجهة المصاعب والسعي لتحقيق الأهداف السامية والتطلعات المشروعة لدى الشباب.

ويقترح المدخل المتكامل كأنجح المداخل للعمل مع الشباب في مجتمع المعرفة المعاصر، حيث يُنظر إلى الشباب كشخصية متكاملة تتألف من أربعة أبعاد: الجسمية والنفسية والعقلية والاجتماعية، ولن يتحقق الهدف من العمل مع الشباب بدون مراعاة التكوين المتكامل [2].

1 المرجع السابق، ص 140.

2 المرجع السابق، ص 141.

وثمة أربعة أركان يقوم عليها العمل مع الشباب وفي المؤسسات التي تعنى بالشباب سواء تعليميًا أو توجيهيًا أو سياسيًا، هذه الأركان هي:

- التواصل مع الشباب ليتمكنوا من القيام بدورهم في اتخاذ القرار في المؤسسة التي تقدم لهم الخدمة ويتعاملون معها على هذا الأساس.
- توسيع إمكانية عطاء الشباب ضمن برامج المؤسسة.
- تنمية قدرات الشباب من خلال المؤسسة.
- تقديم القدوة الصالحة للشباب من خلال المؤسسة.
- تقديم القدوة الصالحة للشباب وممارستها للنقد والتقويم.

3- استثمار وقت الفراغ:

تشير الدراسات أن قسمًا كبيرًا من الشباب في المجتمع العربي بمختلف أفكاره يعاني من الشعور بالفراغ، أي أن لديهم وقتًا طويلاً لا يستطيعون ملئه بشكل مفيد وينتابهم فيه الضجر والملل، ويحتارون في إيجاد الطريقة المناسبة لاستثماره، وتشكل هذه الحالة مشكلة منتشرة عند الشباب العربي، تزداد اتساعًا خلال العطل الطويلة وحتى القصيرة، لاسيما عندما يفتقر الكثير من الشباب إلى الهوايات التي يمكن أن تمارس خلال هذه العطل أو إلى الميول الرياضية والفنية والثقافية التي يمكن أن تشبع في هذه العطل، ويولد الفراغ شعورًا بالإحباط عند الشباب، إذ يجد الشاب نفسه قادرًا على اتخاذ أمور كثيرة، لكنه لا يجد الفرصة المناسبة للاستفادة من هذه القدرة في عمل منتج يعود عليه وعلى مجتمعه بصورة إيجابية، لهذا فإن الشباب يحاول تفريغ ذلك الشعور بالإحباط عن طريق اللهو والعبث. وبالنتيجة يهدر الوقت دون أن يستفيد منه، ولذلك فإنه يقع على الأسرة والمؤسسات التعليمية والتثقيفية والتوجيهية والترويحية والإعلامية مسئولية كبيرة في عدم تحول وقت الفراغ إلى أزمة أو حالة نفسية سالبة لدى الشباب، عن طريق تهيئة الأجواء وتوفير الفرص المناسبة لممارسة الهوايات وصقل المواهب وزيادة المعلومات وتنمية المعرفة في هذا الوقت وإعداد البرامج التي تحوله إلى فرصة لتجديد الطاقة الإنسانية.

ولا يخفى أن الجانب الروحي جانب هام في الجهود التوجيهية المطلوبة، هذا الجانب يخاطب القيم والأخلاق والإيمان، وهذه نقاط حساسة تشغل بال الشباب ويتعرض لها تفكيره باستمرار، وتتطلب إيجاد إجابة عن مختلف التساؤلات حولها لدى الشباب، إن التنشئة المتوازنة والتربية المتكاملة والتي تقوم على المعرفة أساسًا، والتي تبدأها الأسرة وتدعمها المدرسة والمسجد، ووسائل الثقافة والإعلام، كفيلة بتحقيق المناخ المناسب لسلوك سليم من قبل الشباب، يقبله الأهل ويرضى عنه المجتمع ويبشر بمستقبل أمن للشباب[1].

1 المرجع السابق، ص 143، 144.

4- الشباب والتطوع والمبادرة:

في دراسة ميدانية قامت بها الشبكة العربية للمنظمات الأهلية تبين أن الشباب العربي (15-30 سنة) أقل الفئات اهتمامًا بالعمل التطوعي، وفي محاولة لتحديد أسباب محدودية المشاركة في التطوع من قبل الشباب كان من أولاها اهتمام الأسرة في حث الأبناء على استذكار دروسهم وتحصيلهم على معدلات عالية للنجاح في المدارس والجامعات، مقابل عدم اهتمام الأسرة العربية بتوجيه اهتمامًات أبنائها الشباب إلي المجتمع المحلي وقيمة التطوع ومساعدة الآخرين، هذا إلى جانب خواء الأنشطة التعليمية من أي رفع وتطوير لقيمة التطوع ومساعدة المجتمع المحلي، وتضيف مديرة الشبكة إلي ذلك أيضًا العوامل الاقتصادية الضاغطة وتوجيه جل الاهتمام إلى البحث عن عمل وعن لقمة العيش.

يستدعى هذا الأمر إلى اهتمام رئيس بالشباب والتخطيط لبرامج تنشيطية تطوعية في المدارس والجامعات تقوم على الوعي والمعرفة، وافتتاح مراكز لتوجيه المتطوعين، ولتتيح الفرص للتدريب المتخصص أمام المتطوعين، بالإضافة إلى اهتمام الأندية ومراكز الشباب بهذا الشأن[1].

5- التنمية السياسية للشباب في مجتمع المعرفة:

أرسى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق المشاركة في مختلف أشكالها ومجالاتها كأحد الحقوق الأساسية للمواطن، باعتبار أن المشاركة أداة فعالة للتنمية وأسلوب للممارسة السياسية وأداء المسئولية الاجتماعية لكل عضو من أعضاء المجتمع، وهي تعطى الإنسان الحق في أن يخضع مختلف القضايا التي تؤثر عليه شخصيًا وعلى الناس عمومًا للمناقشة، وتزيد بالتالي من شعوره بالانتماء لبلده، وتحتاج المشاركة لكي تنمو إلى أجواء ديمقراطية تتيح كسائر فئات المجتمع حرية التعبير عن رأيه مهمًا اختلف مع رأى آخر أو ابتعد عن الإطار المألوف للرأي العام، خاصة أن للسن دور كبير في تحديد درجة الاهتمام السياسي، ويشكل الشباب قوة متحررة ومنفتحة ذات أفكار متجددة ورؤية متفائلة بالمستقبل ومقتنعة بإمكانية التخطيط والعمل من أجل مستقبل أفضل من الحاضر.

والأهمية السياسية للشباب في حياة المجتمع تتمثل بمعادلة ذات شرطين الأول الاقتناع، والثاني الإدراك، أي أن تتكون لدى ذوي القرار قناعة بأن الشباب لابد أن يشاركوا في وضع التصورات وبلورة الأفكار ووضع الخطط وترجمتها لواقع عملي ملموس، ولكن هذا الاقتناع وحده لا يكفي، إذ تحتاج إلى إدراك ما يفعله الشباب من أجل الوصول إلى الأهداف، وما يمكن أن يفعلوه من أجل ذلك، وإذا ما توافر هذان الشرطان فإنه سيفسح المجال لدفعة قوية للإنجاز التنموي على مستوى المجتمع بهمة الشباب ومشاركتهم الفعالة. وإذا ما انتقلنا بالصورة إلى الجانب الآخر (الجانب الاقتصادي) فإن الشباب الذي ينخرط

1 المرجع السابق، ص 144.

في سوق العمل بسواعده وبذهنه يشكل القوة القادرة والكبيرة والتي تعود بالنتيجة الإيجابية على نوعية الإنتاج وكميته.

من هنا تأتى التنمية السياسية للشباب؛ لإكساب الشباب الوعي والفكر والمنهجية في ضوء تنمية المعلومات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لدى الشباب، وتعريفهم بأهم المشكلات العالمية والإنسانية المتصلة بالتخلف، والفقر، والصراعات المسلحة، ومخاطر الإشعاع، وتلوث البيئة، والتزايد السكاني، وكذلك مشكلات مثل الإجرام، والتشرد، والتعاطي، والفساد الإداري والمالي، والبطالة المقنعة.

ويتطلب نجاح عملية التنمية السياسية أن تراعي في مناهجها احتياجات الشباب ورغباتهم وآمالهم وأهدافهم في الحياة، وأن ترمي إلى تعزيز روح المواطنة لدى الشباب، وتأكيد التواصل الثقافي والحضاري بين الأجيال، وإبراز الحقائق التاريخية وأبعاد القضايا الوطنية والقومية، وتعزيز قيم التعاون والتسامح بين أعضاء المجتمع، وكذلك أن تعتمد التنمية السياسية على عقلنة التمرد العفوي لدى الشباب بربطه بشرعية حقوق الإنسان المقرة دوليًا وفي بنودها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية جميعًا [1].

ويؤكد الواقع الراهن على حدوث تغيرات في طبيعة الوظائف والمهن ومتطلبات سوق العمل للشباب، والتي أصبحت الحاجه ملحة للإلمام بها لتحقيق التنمية البشرية. وسنحاول التعرف على ذلك من خلال العناصر التالية:

التغيرات التي طرأت في طبيعة الوظائف والمهن:

- أدى التطور في مجال التقنيات الحديثة والعولمة والأحداث العالمية إلى تحول في نوع المهارات المطلوبة من العاملين في المهن المختلفة.
- تتطلب المهن اليوم مهارات معرفية وتقنية عالية يفتقر إليها خريجو الثانوية الذين يشغلون هذه الوظائف.
- زادت فعالية العمالة مما شجع الشركات على منح العاملين صلاحيات أوسع، وتوجهت الشركات نحو اللامركزية.

المهارات التي يستخدمها عمال المعرفة اليوم ومن ثم الشباب لتحقيق التنمية المنشودة:

1- اكتساب المعرفة والفهم المتعمق.

2- اكتساب مهارات تفكير عليا تشمل القدرة على معالجة مشكلات غير تقليدية يصعب حتى تحديدها بسهولة مما يتطلب منهم استخدام طرق تفكير غير مألوفة.

1 المرجع السابق، ص 147، 148.

3- توظيف درجات عليا من تفكير الخبراء والتواصل المعقد عن إنجاز المهام بما يشمل التواصل، التفاوض، والجدل، والوصول إلى حلول وسط، والصلح.

4- استخدام التقنيات الحديثة بصورة مكثفة، والقدرة على التعامل مع كم كبير من المعارف والمعلومات، والتنقل بين العالمين الفيزيائي والرقمي وما بينهما عند إنجاز المهام[1].

في العالم العربي، الذي يحاول منذ القرن التاسع عشر تلمس بداية نهضة حقيقية، جدير أن ينظر للتعليم كهدف ومنهاج ووسائل، باعتباره الأساس في تنمية الرأسمال البشري للأمة فلا شك أنّ مستقبل العالم العربي سيكون أكثر إشراقًا، وأبعث على الأمل كلما ارتقى مستوى التعليم، وكلما زاد تدريب وإعداد التلاميذ علميًا وتربويًا، ويندرج هذا الجهد ضمن إطار محاولة توسيع خيارات الإنسان العربي، خاصة الحصول على المعرفة وضمان مستوى معيشي لائق، إذ ارتكز مفهوم التنمية الإنسانية على ثلاثة أبعاد:

أ- تكوين القدرات البشرية، من خلال تحسين المستوى الصحي والمستوى المعرفي وتجويد المهارات الفردية والجماعية.

ب- استخدام البشر لهذه القدرات للمساهمة في الأنشطة الإنتاجية والإبداعية والثقافية والاجتماعية والسياسية.

ج- استخدام مستوى الرفاه الإنساني الذي وقع بلوغه لإثراء القدرات البشرية والقدرات المعرفية.

وفي الواقع، فإنّ مجتمع المعرفة لا يقوم بدوره إلا على أساس منظومة واستراتيجية للعلم والمعرفة من خلال التعلم مدى الحياة، أي الاستثمار في الموارد البشرية. إذ تظل مقولة التعليم هو الحل، في مواجهة التحديات الكونية، صحيحة. لأنه هو الذي يتمكن من الإسهام في تنمية بشرية كفيلة ببعث الحيوية والتجدد في مجتمعاتنا[2].

وأخيرا فنحن نؤكد على أهمية وضع سياسات تتسم بالشفافية وتشجع على المنافسة في بعض المجالات المهمة مثل التعليم والتدريب والحكومة الإلكترونية وإقامة مشروعات ثقافية تهدف إلى إنتاج وابتكار أفكار جديدة في ضوء الخصوصية العربية والإسلامية للمجتمعات العربية، بالإضافة إلى توطين العلم في جميع الأنشطة المجتمعية، ووضع أهداف طموحة لسياسته، وبما يساهم في قيام ذلك وتقوية ودعم التماسك والتجانس في المجتمع، بحيث يؤهل الشباب العربي للقيام بالمهام الصعبة التي سوف تستخدم فيها المعرفة، والاستخدام الأمثل لأجهزة الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت وإتاحته للأفراد والمؤسسات

1 الأدوار الجديدة لمؤسسات التعلم في الوطن العربى في ظل مجتمع المعرفة /portal.unesco.org education/es/files/53290/11797110045Haidar.ppt/Haidar.ppt

2 مجتمع المعرفة وتحدياته فى العالم العربى. http://www.mokarabat.com/s5846.htm

والأجهـزة الحكوميـة بتكاليـف معقولـة واسـتغلالها في مجـالات اقتصـادات المعرفـة والتجـارة الإلكترونيـة العالميـة والحكومـة الإلكترونيـة.

وتشـجيع المشـاركة الإيجابيـة للشـباب، وتسـليحهم بالمعـارف والمهـارات وتوفيـر التعليـم والتدريـب في مجـال تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـال مـن أجـل إعدادهـم للمشـاركة الفعالـة في مجتمـع المعرفـة المنشـودة وحمايـة خصوصيـة الأفـراد لضمـان العمـل الإيجابـي والمنتـج للشـباب في ظـل مجتمـع المعرفـة.

الشخصية الشابة والمجتمع
الفصل الأول
الشباب ونوعية الحياة
الفصل الثاني
ثقافة المسئولية الاجتماعية لدى الشباب: تأويل سيسيولوجي
في إطار نظرية المجال العام
الفصل الثالث
الشباب والمواطنة والتحول الديموقراطي
الفصل الرابع
الشباب بين أزمة القيم وتحديات العصر
الفصل الخامس
مجتمع المعرفة والتنمية البشرية للشباب (رؤية نظرية)
الفصل السادس
نحو خطة شاملة لتنمية الشباب
الفصل السابع

الفصل السابع- نحو خطة شاملة لتنمية الشباب

مقدمة

أولاً- مقتضيات الحاجة إلى تنمية الشباب

ثانيًا- تصورات الشباب للمستقبل في ضوء قضاياهم ومحددات الواقع

ثالثًا- خطة شاملة لتنمية الشباب

رابعًا- آليات الصياغة والتنفيذ والمراجعة

مقدمة:[1]

يؤكد التحول الإيجابي في المجتمع العربي على أهمية دور الشباب المؤهل أخلاقيًا وسياسيًا في توكيد الديمقراطية والازدهار الحضاري والنمو الاقتصادي، أي يستطيع هؤلاء الشباب العمل على محو أمية الديمقراطية لدى مختلف فئات الشعب، وحسب توزيعهم الجغرافي والخصائص السكانية، بالتوازي مع محو كافة أشكال الأمية الأخرى، القراءة، والكتابة، والدين، والثقافة والسياسة، والبيئة.[2] وذلك رهن بإطلاق منظومة رعاية الشباب المتكاملة مع تدبير احتياجاتهم الأساسية، وانتزاعهم من فضاء الإحباط النفسي المسيطر عليهم من انحراف السلوك الاجتماعي في المجتمع، وتآكل القيم السوية وغياب القدوة المطلوبة على المستويين الاجتماعي والسياسي، وكذلك توفير فرص عمل حقيقية يتراجع معها معدل البطالة، ونسبة العنوسة، والعزوف عن الزواج، ومحاربة كافة أشكال الإدمان المدمرة لطاقات الشباب في الحياة المعاشية والعالم الافتراضي، إذن الديمقراطية حرية، والحرية عدالة، والعدالة تنمية لا تتحقق إلا بصحة المركب العضوي بين مختلف المجتمعات العربية.

تجتمع خمسة مفاعلات بنيوية في الدولة، الصحة، والتعليم، والثقافة، والاستثمار، والإسكان، في ظل تهيئة المناخ التشريعي، والقانوني، والمالي، والمصرفي، والأمني، والديني، والإعلامي، والبيئي، بما في ذلك التوافق الوطني بين القوى السياسية والتيارات الإصلاحية، من أجل دعم منظومة رعاية الشباب المتكاملة بالتوازي مع ضرورة تمكين مختلف فئات المجتمع من تنمية أصوله المالية والاقتصادية. ولا ننسى فاعلية دور المؤسسة العسكرية في الخدمة الوطنية بمفهومها الواسع المتسق مع أهداف الأمن القومي، وما تستطيع أن تقدمه لجموع الشباب العربي في أثناء مدة الخدمة العسكرية الإجبارية، وما بعدها من تأهيل ودعم للحس الوطني، والاتجاه التنموي، بالإضافة إلى تمكين منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في إدارة وتنظيم والإشراف على مشروعات شباب الخريجين والأسر المنتجة وتنمية المناطق الفقيرة، وهنا نؤكد أن الشباب كنوز الوطن ودورهم بالغ الأثر في بناء وقوة الوطن، ولا يدق ناقوس للخطر إلا من أجل حمايتهم وحماية مستقبل هذا الوطن. والمشهد العام يؤكد أن الشباب العربي في أزمة نفسية واجتماعية، وأنهم يواجهون أخطارًا كثيرة لا خلاص منها إلا بتكليف قوى الدولة والمجتمع من أجل حماية مستقبل وطننا العربي.[3] إذا لا بد من عمل استراتيجية تنموية تشمل الشباب وترتكز على تعظيم جهودهم، مدعومة بوقايتهم من الأمراض العضوية والنفسية، والرقابة المؤسسية

1 كتب هذا الفصل أ.م.د سهير صفوت عبد الجيد

2 عبدالله التركماني،التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي،(بحث مرجعي) المنتدى الثالث للشباب، الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية، 2008

3 حمدي هاشم، نحو إستراتيجية تنموية محورها الشباب. http:www.arabnet5.com

على التنشئة الاجتماعية، وربط التعليم باحتياجات السوق، والتوسع في التعليم الفني، وتفعيل ثقافة الانتماء للوطن والمواطنة، وتخطيط الاستثمار للاستفادة من طاقات الشباب المتجددة، وتوفير وسائل تنمية مشروعاتهم بأنسب البرامج المالية والاقتصادية. علاوة على برامج تأهيل الشباب علميًا وعمليًا، والانخراط في سلك منظومة مؤسسات الدولة، وكذلك ضمان تمويل الصندوق الدائم للتنمية والمشروعات الصغيرة، واقتراح مشروعًا قوميًا للاستفادة، وإعادة تدوير المخلفات الصلبة الحضرية والزراعية بوحدات إنتاجية حديثة، تخفض من الأضرار الصحية في البيئة الحضرية والريفية، وتجنب الشباب تصنيع مواد اقتصادية مهمة من مصادر دائمة وبكميات ضخمة، تدر عليهم أرباحًا وتربطهم باحتياجات السوق المحلية والإقليمية.

أولاً- مقتضيات الحاجة إلى تنمية الشباب:

إن تاريخ السياسة الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ارتكز على بناء الأمّة وبناء الدولة بهدف إنشاء قاعدة دعم اجتماعية للدول القومية أو الأنظمة الناشئة بخلاف السعي لتحقيق حقوق المواطنين. فضلاً عن ذلك أن التعليم قد شكّل عملية تصفية لتقديم وظائف نادرة بدل أن يكون آلية لتنمية الأمة في بلدان مثل الجزائر ومصر وإيران والمغرب وتونس كانت أهداف تحقيق هوية وطنية من خلال السياسات الاجتماعية واضحة أكثر، في حين سمحت الموارد المالية الضخمة في بلدان الخليج الغنية بالنفط بوضع سياسات اجتماعية سخية، ولكنها صرفت في الوقت عينه الانتباه عن الأهداف التنموية الأساسية. على سبيل المثال، لم يكن التعليم إلزاميًا واستمرّ استبعاد المرأة عن القوى العاملة لأن الحكومات امتلكت إمكانات استخدام عمّال أجانب. إن الناحية الأساسية التي لا بد من معالجتها هنا هي كيف عجزت هذه السياسات الاجتماعية، التي حقّقت في الواقع بعضًا من الأهداف التنموية، عن إرضاء المواطنين في الدول العربية على نحو كاف من خلال استبعاد فئات ومجموعات محدّدة عن السياسات الاجتماعية مثل الشباب، الأمرً الذي يتطلب البحث في احتياجات هذه الفئات وتنميها.[1]

يُقصد بعبارة تنمية الشباب مجموعة المهارات التي يكتسبها الشباب وتزيد من فرصهم بتحقيق قدراتهم الكاملة في المستقبل، في حين تعني المشاركة المدنية مشاركة الشباب الفاعلة في صنع القرار السياسي والاقتصادي تعَزّز تنمية الشباب من خلال تجربة المشاركة الاجتماعية والسياسية الفاعلة، أو المشاركة المدنية. تحسّن هذه الأخيرة رأسمال الأفراد البشري والاجتماعي، وتعزّز مساءلة الحكومة، وتحسّن المناخ العام للاستثمار واتخاذ القرارات الخاصة ينشئ التفاعل بين تنمية الشباب والمشاركة المدنية مصدر قوّة شبابية يتألّف من عناصر للتحوّل (الاجتماعي الإيجابي)، إن نطاق المشاركة المدنية أوسع من نطاق المشاركة السياسية، ويشمل الخدمة الاجتماعية عبر المشاركة في المجال الصحي والتعليم

1 شقير: الإدماج الاجتماعي والديمقراطية والشباب في العالم العربي، اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة، بيروت، 2013، ص 18

وفي الجمعيات الخيرية. بالتالي، يظهر بوضوح ارتباط كل من المشاركة المدنية وتنمية الشباب مباشرة بعملية المشاركة الديمقراطية التي لا تقتصر على عملية انتخاب الممثلين فحسب بل تؤدي أيضًا إلى المشاركة في صنع القرار والمساهمة في المجتمع وبربط مفهوم المشاركة المدنية الشامل بالمشاركة الديمقراطية، يشرح تاكون في تحليل للشباب في العالم العربي أنهم غالبًا ما يتعرضون للإقصاء من الحياة العامة النظامية. ويضيف أن البلدان التي يتمتّع فيها المواطنون بحق الاقتراع تسمح عامة للشباب بالاقتراع في سن (18 أو 21) ولكن وحدها البحرين وقطر والسودان تسمح للشباب بالترشّح للانتخابات الوطنية؛ تتراوح السن الدنيا للترشّح في البلدان الأخرى بين (25– 30) سنة، ويُستبعد الشباب من المشاركة المباشرة في عمليات صنع القرارات الوطنية الرسمية. أما المنابر الأخرى التي يستطيع من خلالها الشباب المشاركة، كاللجان البرلمانية، فلا علاقة لها بالشباب تقريبًا، وتكون على قدر أقلّ من الأهمية، تُفرض قيود على مشاركة الشباب في المجتمع المدني أيضًا، إذ تميل هيئات الإدارة في هذه المنظمات إلى استبعاد الشباب[1]

وقد أجمعت الدراسات السابقة على عدة أمور تقتضي تنمية الشباب يمكن تلخيصها بما يلي:[2]

1– الشباب هم القوة الخلاقة والطاقة المتدفقة حيوية ونشاطًا وحماسًا، وهم الفاعل المحرك، وأفضل مقياس لأحوال الأمة، فكلما كان الشباب بخير كان المجتمع بخير. والشباب هم جزء من الحاضر ولكنهم كل المستقبل.

2– تضاعف تلك الأهمية بالنسبة للوطن العربي، فإلى جانب كون الشباب يشكلون نسبة كبيرة من سكان العالم بوجه عام، فإن هذه الشريحة العمرية تتزايد نسبتها من إجمالي السكان في البلاد العربية على وجه الخصوص. فتبلغ نسبة الشباب 60% من شباب مصر ومن يندرجون في الفئة العمرية من 15: 30 عامًا يمثلون أكثر من 50 مليون نسمة في البلاد العربية، أي أن الشباب في البلاد العربية هم الشريحة الاجتماعية الأهم والمحددة لمستقبل الأمة.

3– ثمة إجماع على اعتبار الشباب سلاحًا ذا حدين، فهم قوة مبدعة خلاقة، ومورد إنتاجي فعال، إذ ما تم استثماره وتوجيه طاقته على نحو صحيح، وقد يتحولون إلى طاقة تدميرية، تدمر ذاتها والمجتمع إذا أخفق المجتمع في التعامل معها ومع مشكلاتها ولم يفلح في إيجاد حلول فعالة لها، وعليه فإن تعظيم الشباب كمورد يرتهن في المقام الأول بمدي استعداد المجتمع لتمكينهم على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية... إلخ.

1 شقير: المرجع نفسه ص 14

2 انظر في ذلك ممدوح اسماعيل: السياسات الشبابية الأمال والتحديات، في سلوي شعراوي جمعة (محرر) القاهرة مركز الدراسات والاستشارات العامة، 2000، ص 9: 36.
وأيضًا محمد شوقي الفنجري مقدم لعلي الدين هلال: الشباب طاقة خلاقة نحو صنع المستقبل، المحاضرة الخامسة 10 فبراير 2003، الموسم الثقافي التاسع للجمعية الخيرية الإسلامية، ص 73.

4- أن وجود الشباب في الوقت الحاضر دون تمكنهم من الإمساك بزمام الأمور التي تتجمع كلها في قبضة الجيل الأكبر سنًا، يجعل نظرتهم للمستقبل تتراوح بين أقصى درجات الأمل والتفاؤل والحماس تارة، وأقصي درجات اليأس والتشاؤم والإحباط تارة آخري، ويتوقف غلبة أي من الموقفين علي الآخر علي ما ينطوي عليه الحاضر وظروفه من مؤشرات إيجابية أو سلبية أو هواجس وقلق، وهي مشاعر طبيعية قرينة بالمرحلة العمرية ذاتها، والتي إن لم يتحقق فيها للمرء الاستقرار على الصعيد المهني أو الأسري يقل تبعًا لذلك الإحساس بالاطمئنان. وفي هذا الصدد تعتبر مبادئ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية من أهم ما يركز عليه القطاع الأوسع من الشباب، ربما بشكل يفوق قيم الليبرالية، كالحريات العامة والسياسية والفردية. وعلى سبيل المثال يلاحظ أن نسبة القلق المهني بخصوص فرصة العمل تزيد لدى الشباب من الذكور مقارنة بالإناث، كما يؤكد شباب الريف على قيمة العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص باعتبارها جوهر الديمقراطية، في حين يميل شباب الحضر إلى تفضيل وتحبيذ قيمة الحرية الفردية وهي كلها مدلولات على أن الشباب رغم العمر الواحد والقواسم المشتركة إلا أنه ثمة اختلافات وعوامل كامنة طبقًا للنوع والطبقة والمستوى التعليمي والسياق الاجتماعي، الأمر الذي ينبغي أن يراعي في التعامل مع الشباب.

ثانيًا- تصورات الشباب للمستقبل في ضوء قضاياهم، ومحددات الواقع: ماذا يريد الشباب لأنفسهم؟

تتعدد قضايا الشباب وتتنوع ولعل أُولى هذه القضايا التي أود تأكيدها هي أن مسالة الاهتمام بالشباب لم تعد ظاهرة محلية أو إقليمية، بل أصبحت ظاهرة عالمية، لما للشباب من دور بارز ومميز في دعم المسيرة التنموية الشاملة لما يملكه من طاقة وقوة وحيوية وديناميه. لذا يجب بذل المزيد من العناية والجهد والالتزام لإعداد الشباب ورعايتهم بشكل يضمن صحة الشباب كونها ثروة وطنية وقومية وإنسانية، فبقدر ما نعطي الشباب ونعدهم الإعداد السليم بقدر ما نحصل على خبرات وكوادر بشرية قادرة على مجابهة التحديات الداخلية والخارجية في عالم سريع التغير.

أما القضية الثانية فهي تتعلق بالفراغ التربوي لدى الشباب بفعل ثورة الاتصالات والمعلوماتية والعولمة بأبعادها وأنماطها المختلفة، ذلك أن هذه الثورة قربت المسافات واختزلت الزمان وقلصت السيادة الوطنية ما أدى إلى أن يعيش شبابنا في ظل أجواء عالم متغير ولعل السبيل لمجابهة هذا الوضع يكون من خلال زيادة الوعي لدى الفرد في المجتمع والتكيف مع التحولات الجديدة والتسلح بالتفكير العقلاني والمستقبلي والإبداعي.

أما ثالث هذه القضايا فهي تتعلق بطبيعة مرحلة الشباب كونها مرحلة قابلة للإرشاد والتوجيه من خلال أطر المجتمع - عبر مؤسساته الرسمية والشعبية – في التوجيه نحو غرسها وتعزيزها في نفوس الشباب، لهذا نؤمن بأهمية الإعداد الجيد والتدريب والتأهيل

للقوى الشبابية، فلا تنمية شاملة بمعزل عن استثمار طاقات الشباب ومشاركة قطاع المرأة الواسع في مجمل العملية التنموية الشاملة بأبعادها المختلفة.

أما القضية الرابعة فهي تتعلق بتعزيز دور الشباب، وتفعيله في المشاركة، والتنمية، والسلام، وتقييم ما تم إنجازه حتى الآن، ومعرفة مواقع الخلل والفشل وتقليصها، وتعظيم فرص النجاح.

ففي ظل التحولات الكبيرة يسود القلق تجاه معظم مؤشرات التنمية الاجتماعية في جزء كبير من وطننا العربي بشكل لا يبدو معه الضوء مشعًا، بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لتحسين هذه المؤشرات، فمع جهود التوسع في تعميم التعليم ارتفع عدد الأميين في الوطن العربي من حوالي 49 مليون أمي عام 1970 إلى حوالي 68 مليون أمي عام 2000. وبلغ عدد الأطفال خارج المدارس حوالي 13 مليون طفل، ويتوقع أن يزيد بنحو 40 في المائة حتى عام 2015.

وبالرغم من برامج إصلاح نظم التعليم وتطويرها استمرت الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل من الموارد البشرية، وارتفعت معدلات البطالة بين الشباب الداخلين الجدد لسوق العمل وبلغت أعلى مستوياتها بين فئة خريجي التعليم العالي، مع صفر حجم هذه الفئة.[1]

وغني عن البيان، أن إصلاح التعليم بما يكفل رفع صورة مخرجاته، وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي بما يؤمن فرص عمل كافية ملاءمة، والتوسع في شبكات الأمان الاجتماعي على نحو يوفر الطمأنينة والأمن الاجتماعي، هي من أهم التحديات التي تواجه جهود التنمية العربية، ومن أكبر هموم الشباب العربي في المرحلة الراهنة، أن المواجهة الجادة والشاملة لهذه التحديات هي الكفيلة بأن تجعل الضوء دائمًا مشعًا أمام شبابنا العربي.

لذلك لا بد من تحسين نوعية التعليم، وضمان جودته، كذلك الانتقال من فكرة التعليم للتعليم أو التعليم للعمل إلى التعليم للحياة، أضف إلى ذلك التركيز على التعليم المستمر بطرقه المختلفة: التعليم المفتوح، والتعليم عن بعد، والتعليم الإلكتروني، والتعليم الافتراضي، والتعليم النظير كبرامج ايرازموس وسقراط.[2]

ركز تقرير التنمية العالمي لعام 2007، وعنوانه «التنمية والجيل المقبل» على قضايا الشباب في الدول النامية فيتناول موضوع التحولات التي يخضع لها الشباب كي يصبحون عاملين منتجين، وأرباب أسر مهتمين، ومواطنين صالحين، وقادة للمجتمعات المحلية. هذه التحولات هي كالآتي:

1 محمود قظام السرحان، قضايا شبابية، منتدى الفكر العربي، الكراسة2، عمان، 2008، ص 21.

2 السرحان، المرجع نفسه ص 23

1- توسيع فرص سوق العمل.

2- الإعداد التربوي للشباب.

3- توفير الفرص للشباب كي يتم إعدادهم لتكوين الأسر.

4- تعزيز الجانب الصحي لدى الشباب.

5- ممارسة المواطنة.

6- تمكين الشباب قانونيًا أي تسليحهم بالمعرفة القانونية، وتدريبهم على مداخل القانون ومخارجه.

أما القضية الخامسة والأخيرة فهي تختص بزيادة توعية الشباب الذي يشتمل على جملة من البرامج كتعميم ثقافة السلام، وحل المشكلات بعيدًا عن استخدام العنف والقوة، وتجسيد قيم التسامح والتعاون والصداقة والشراكة بين شباب العالم ومنظماته، والابتعاد عن السلوك العدواني وعن المخدرات والتدخين، وهنا يتعين على المؤسسة التربوية أن تقوم بدورها في بناء حصون السلام في عقول الشباب من خلال إرساء الأسس الفكرية والأخلاقية وقيم التعايش السلمي والتفاهم والتواصل والحوار بينهم.[1]

كما يتعين على الجهات المسئولة العاملة مع الشباب أن تفتح حوارًا معمقًا مع الشباب، وبين الشباب أنفسهم، وتمكينهم من التعبير بالوسائل المتاحة عن رؤيتهم للمشكلات والقضايا التي يعانون منها، وعن الحلول المناسبة لحلها، بالإضافة إلى تعميم فكرة الرياضة للجميع بين شباب العالم عن طريق دعمها وتعزيزها بمبادرات محلية وإقليمية وعالمية بغية تعميق القيم الأخلاقية المشتركة التي تنطوي عليها الرياضة، وتجسد الروح الرياضية التنافسية الشريفة ومن ناحية أخرى تشجيع السياحة الشبابية العالمية لتقريب المسافات بين الشباب في مختلف دول العالم.[2] وذلك لمحاولة إعداد الشباب الإعداد العصري المتميز الرشيد بعيدًا عن الاستهلاك وأن يتحول الشباب إلى أداة طيعة استهلاكية تحقق مآرب الامبريالية المستغلة، التي تسعى دائمًا إلى استهداف شبابنا العربي أينما حل، وذلك عن طريق إلهاء الشباب بأشياء تافهة، فيوفرون لهم ألعابًا موجهة تضيع أوقاتهم، وتنشر جميع أنواع المخدرات التي تذهب أرواحهم وتغيب عقولهم وتقتل وعيهم وتوهن قواهم. وإذا نظرنا نظرة تفسيرية وسياسية إلى كل هذه الأمور، نجد أن المستعمرين يقومون بعملية مخططة مدروسة، غايتهم أن تعم جميع الشباب العربي لإبعاده عن الدور الحقيقي لبناء اقتصاد أمته وتحقيق الأبعاد المختلفة للعدالة الاجتماعية، والتي أصبحت مسألة أخلاقية وحتمية، لذا يجب تفعيل دور الشباب وإعادتهم إلى هيكل قوى المجتمع، وأن يدرك الشباب أهمية الدور الذي ينادي المجتمع ويحثهم عليه، وذلك لكي يدرك الشباب أهمية الدور المسند

1 اليونيسيف، المركز الصحفي، الشباب العربي، القوة المحركة لنشر التنمية والديمقراطية. http:unicef.org

2 مؤسسة ثقافة السلام، الشباب من أجل ثقافة السلام: مقترحات البحث العلمي نتائجه، ترجمة تحرير، محسن يوسف، القاهرة، المركزالقومي للترجمة، 2007 .

إليهم لدفع عجلة التنمية إلى الأمام لأنهم الأكثر إدراكًا لاحتياجاتهم ومشكلاتهم التي ستقوم الدولة بتذليلها في ظل مناخ الأخوة والوفاء والشفافية، ومن هنا أتت مساعي المؤسسات التربوية والتحامها بالشباب سعيًا لاحتلال مكانة متميزة بالشباب بين دول العالم الأول في ظل التركيبة العالمية البالغة التعقيد، والتقدم فيها يستلزم جهودًا متنوعة على كافة الصعد والمستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، فلا بد هنا من التفكير المنظم والتخطيط العلمي، فالتفكير في المستقبل يسبق العمل وكذلك الوعي بعملية التقدم أمر بالغ الأهمية في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية بل وحتى الفكرية التي تشهدها الساحة العربية والإقليمية والدولية.[1]

إن تضمين الشباب في عملية تصميم المستقبل يسفر عن صياغة المشروع الحضاري للنهضة الشاملة التي تضع الوطن على خريطة العالم، وتساعده على الانضمام إلى القوى الفاعلة في تاريخ البشرية، وهو ما يستدعي حضور الشباب بقوة، بوصفهم الفئة المعنية بالمستقبل لتأثرها به ومعايشتها له، كما إنها هي المراد لها أن تخلق الحدث وتؤثر فيه كفاعل لا مفعول به، بل إن احتواء الشباب وإدماجهم في عملية تصميم المستقبل يؤدي إلي زيادة المشاركة الديمقراطية، وإفساح المجال أمامهم لاقتراح وتقديم صورة بديلة. ومما لا جدال فيه أن لدى الشباب القدرة على صياغة مفاهيم بديلة للحياة، ووضع صورة للعالم، كما إنهم قادرون علي طرح قيم بديلة، وطرق لحل المشكلات، ومؤشرات لتقويم المنجزات.

ومع الاهتمام باستطلاع صورة المستقبل لدى الشباب من عدة اعتبارات، مثل قدراتهم وشغفهم لمعرفة كل ما هو مجهول، خصوصًا إذا كان يحمل أخطارًا وتهديدات وتحديات يجب التحسب لها، والجدير بالملاحظة أن الاتفاق حول القضايا والمشكلات المستقبلية التي تؤرق الشباب تتعلق بقواسم مشتركة بينهم جمعاء، رغم الخصوصيات الثقافية. بل امتد أيضًا إلى ما يشبه الإجماع بينهم على الحلول التي تكمن في نظرهم في زيادة التعاون الدولي، والعمل التطوعي، وتعميق القيم الروحية، وتشجيع الإبداع والابتكار، والمزيد من التقدم العلمي وتحقيق الأمن بمفهومه الإنساني الواسع، واستمرار احترام قيم الحرية والتعددية وحقوق الإنسان.[2]

1 جيهان أبو زيد، الشباب والأهداف التنموية للألفية في الوطن العربي، الشباب والعولمة، (بحث مرجعي) المنتدى الثاني للشباب، الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية، 2007

2 The NSW Commission for Children and Young People, The NSW Office of Industrial Relations and WorkCover, with Assistance from the Youth Advisory Council, Recently Conducted a Survey to Find Out How Much Young People Knew about Their Rights and Responsibilities at Work, The NSW Commission for Children and Young People Recently Surveyed 11,000 Year 7-10 Students about Their Experiences at Work. Read the Children at Work Report. wttp:Office of Children and Young People - Young People and Work Summary.htm_

وقد كشفت دراسة لليونسكو عن أن اهتمام الشباب ينصب إلي حد كبير علي مشكلات العمل وكيفية حماية الشباب العاملين، ومن هنا أتت مطالبهم بأن يتاح لهم المزيد من المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم، وأن يتم التركيز على توعيتهم عبر مناهج الدراسة، مع الإشارة إلي ضرورة إزالة التعارض بين متطلبات التعليم والعمل، مما يمكنهم من الجمع بينهم، هذا فضلاً عن التأكيد على دورهم كقوة دافعة كبري وراء الإنتاج والابتكار الثقافي، وليس فقط كجمهور مستهلك، ومن ثم حقهم في أن يستمع إليهم في وضع أي سياسات بهذا الشأن وتنفيذها بالمستقبل.[1]وثمة محددات تبين رؤية الشباب للمستقبل منها :

1- القيم والتقاليد والعادات:

رغم ما يتمتع به الشباب والذكور منهم أكثر من الإناث[2] بتوجه متحد للتقاليد والعادات القديمة، إلا أن اعتمادهم الكلي على العائلة، وعدم بلوغ أغلبهم لمرحلة الاستقلال المادي يشير إلى عدم الخروج عن التقاليد والعادات السائدة في المجتمع، فهم برغم رفضهم لها لا يستطيعون السير في عكس الاتجاه، وهم في ذلك يقعون تحت سيطرة الأجيال الأكبر سنًا والتي تحرص على احتواء الشباب وتوجيههم في مسارات معينة من خلال أساليب الترغيب والترهيب.

وتتبع الدراسات في هذا الصدد يشير إلى سيادة ثقافة نخبوية، تقوم على التدرج والتراتب أكثر من المساواة، وطغيان تأثير الأسرة ومركزيتها في نقل القيم، وتحديد مكانة الفرد في المجتمع بيد أن ما يقلل من وزن هذا العامل هو تطور وسائل الاتصال والتي أتاحت لفئة من الشباب علي وجه الخصوص، بوصفها الفئة الأكثر تعرضًا، والأكثر تعاملاً مع تلك الوسائل فرصًا أوسع للاطلاع على تقاليد وقيم مختلفة للشعوب الأخرى، بل وتبنيها في بعض الأحيان.

2- الدين:

يكفي في هذا المقام الاستشهاد بآية قرآنية أو بحديث شريف، لتحقيق الإقناع والإثارة واستمالة الشباب، وذلك بالنظر لغلبة الجانب العاطفي علي تفكيرهم، وفي هذا السياق أثبت إحدى الدراسات أن نسبة عالية من الشباب تؤمن بأن الحل الوحيد للتخلص من مشكلاتها يكمن في العودة والالتزام بتعاليم الدين، بيد أن هذا التحليل ينوه ويكشف عن معضلة يعاني منها الشباب الحالي، وهو ضعف وتدني الخطاب الديني وعدم مواكبته للعصر مما كون اتجاهًا مضادًا للدين، بل وساهم في ظهور الإلحاد بين بعض الفئات من الشباب.[3]

1 عبد القادر الزغل : الشباب العربي مشاكل وأفاق، المستقبل العربي، س5، ع 48 فبراير 1983، ص 87.

2 عبد القادر الزغل : نفس المرجع السابق ص 88.

3 سهير صفوت الدين والتدين في مصر، (مقاربة فيمنولوجية، مجلة كلية الأداب، جامعة الإسكندرية، 2012، المجلد 2، ص 1023.

3- التعليم:

يساهم التعليم عبر مؤسساته في نقل المحتوى المعرفي، وتكميل دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية وتشكيل عقلية النشء، بحيث تشب أجيالاً مؤمنة بأفكار رسخت في نفوسهم وعقولهم، بيد أن الواقع يكشف صعوبة ذلك في ضوء تعدد جهات الإشراف على التعليم واختلافها بين وطني وأجنبي، حيث يتحول دور التعليم من بوتقة صهر وأداة للتوحيد إلى أداة لتكريس التمزق والاستبعاد والتفتيت المجتمعي وخلق أزمة هوية ثقافية للشباب، بل إنه يساهم في تخريج أجيال متنافرة متباعدة في التفكير، لاختلاف اللغة والنسق القيمي يصعب معه تقديم تصور مشترك للمستقبل.

ناهيك عن فلسفة التربية والمناهج التي تعتمد على ملكة التلقين والحفظ والطاعة المطلقة مما يخلق أجيالاً ضعيفة فاقدة للرؤية والمنهج.[1]

4- النظام السياسي:

لا شك أن النظم الديمقراطية التي تسودها حرية إبداء الرأي، والتفكير، والاعتقاد، والتي تعرف تعددية سياسية وحزبية، يمكن لرؤي الشباب أن تحدد مواقفها من المشكلات العامة. وأن تعتنق بدائل للحلول، وخاصة ضرورة أن يرتبط ذلك بمن يسوده الانفتاح والشفافية وارتفاع درجة الوعي السياسي، وبالتالي زيادة المشاركة كإحدى الممارسات التي يتم تنشئة الشباب عليها في الصغر، هذه البيئة تخلق رأيًا عامًا مستنيرًا عقلانيًا وتضفي على النظام السياسي معالم الشرعية والاستقرار.[2]

5- الأوضاع الاقتصادية:

تعاني المجتمعات من ندرة فرص العمل، مما يسود معها معايير المحسوبية في التشغيل والتوظيف، مما يفرغ مؤسسات العمل من الجدوى الاقتصادية والاجتماعية، ومن أسبابها قصور النظام التعليمي واختلاله، وعدم الأخذ بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل في الاعتبار، وكيف أنه سمح بوجود فائض من الخريجين بقبول أعداد غفيرة من الطلاب في مجالات تخصص بعينها بغض النظر عن احتياجات السوق الحقيقية لهذا التخصص أو ذاك، وترتبط مشكلة البطالة بسلسلة من المعوقات التي تعترض المشاركة السياسية للشباب كعدم توافر الإمكانات المادية والانشغال بالسعي وراء الرزق، وتدهور مستوى التعليم الأمر الذي يخلق عدم الاهتمام بالسياسة وتدني مستوى الوعي السياسي، علاوة على سيادة نظرة تقرن بين العمل السياسي والمخاوف الأمنية.[3]

1 سهير صفوت: الهوية ولغة التعليم، دراسة ميدانية وامبيريقية في ضوء مقولات نظرية إعادة الإنتاج لبيير بيردو، مجلس النشر العلمي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 4، 2016.

2 عاطف عدلي العبد: الرأي العام العربي، وأنواعه ومقوماته و مشكلات قياسه، مجلة شؤون عربية، ع 122، 2005، ص 40.

3 عبد الغفار رشاد: الثقافة السياسية (الثابت والمتغيير)، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2000، ص 44.

وتكشف إحدى الدراسات الحديثة عن أربعة تصورات للمستقبل يمتلكها الشباب في مصر تتعلق فيما يلي:[1]

- تصور يقوم على استمرار الوضع الراهن إذا ما استمر السير على نفس السياسات الحالية.
- تصور يتم التركيز فيه على البعد الاقتصادي للإصلاح، بما يحقق طفرة اقتصادية وتكنولوجية ينقصها بعدا التنمية الاجتماعية والسياسية، اللذان يسفر تغيبهما عن عواقب وخيمة.
- تصور يتم التعويل فيه على الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية للتنمية، ولكنه يتجاهل عملية التحول الديمقراطي الكامل.
- تصور يقوم على تبني المنظور الشامل للتنمية بكافة أبعادها مع الربط بصفة خاصة بين البعدين السياسي والاقتصادي بالإضافة إلى البعد الثقافي والبيئي وهو تصور 70% من الشباب.

ثالثًا- خطة شاملة لتنمية الشباب:

1- أهداف الخطة:(ماذا يريد المجتمع من الشباب؟)

إن قضية التنمية والإصلاح ترتبط بشكل أساسي بالشباب بصفته القطاع الأكثر حيوية وفاعلية في قضايا الحاضر والمستقبل، هذه الفاعلية لدور الشباب في عملية الإصلاح والتنمية تتطلب وجود آلية تساعد على استمرارية الحوار والتفاعل وتبادل الخبرات بين الشباب العربي.[2]

ومن هنا يجب أن نشير إلى أن فاعلية دور الشباب في عملية الإصلاح والتنمية ترتبط أيضًا بقدرته على تنمية ذاته حتى يصبح قادرًا على تحمل المسئولية الملقاة على عاتقه، وتنمية الشباب لذاته يجب أن تفهم بالمعنى الشامل وفي جوانبها الثقافية والبدنية والمهنية والروحية والسياسية، هذه النظرة الشمولية متعددة الجوانب في النظر إلى تنمية الشباب لذاته هي الكفيلة بأن تضع شبابنا العربي على ساحة التنافس العالمي.

إن تمكين الشباب وإتاحة الفرص أمامه قضية لا تتوقف على مبادرات الدولة أو جهودها، بل يزيد عليها في المسئولية موقف الشباب ذاته، فالتقاعس والتشاؤم والانسحاب والعزلة من قبل الشباب لن يفيد معها أي مبادرات رسمية، ولن تدفع الكبار نيابة عن

1 وزارة الشباب، الإدارة المركزية للبحوث وإعداد القادة، ص 12.

2 هاني سيف النصر، الشباب و ثقافة التنمية الاقتصادية، (بحث مرجعي)المنتدى الثاني للشباب، ثقافة الشباب والإصلاح،الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية،2007

الشباب القيام بدوره، بل سوف يظل الشباب غائبًا عن ساحة الفعل الاجتماعي، وتحديد ملامح مستقبله إذا لم تتح له الفرصة للمشاركة الفعالة. ولنتعرف على بعض العوامل التي تحدد ما يريده المجتمع من الشباب: لقد أدى غياب التوازن بين الحاجات والواقع إلى الحاجة إلى نماذج وطنية شبابية فضلاً عن تعاظم الشعور بالتحديات وإدراك هشاشة البنية الشبابية.[1]

وبناءً عليه، فقد وضع المجتمع والقائمين على مؤسسات التنشئة محددات وشروط لتكوين الشباب، تبين ما يريده المجتمع من الشباب لقيادة المجتمع وهي كالتالي: [2]

أ- تكوين شخصية الشباب تكوينًا متماسكًا متزنًا بما يحقق الجدية في النظر إلى العلم.

ب- تبني موقف إيجابي من المجتمع كاحترام المبادئ والأخلاق وذلك عبر الاعتدال والنأي عن التعصب، وعدم المبالغة في لوم الآخر.

ج- خلق علاقة سوية بين الشباب وذلك من خلال تنمية روح التنافسية الإيجابية.

د- تطوير الهوية الثقافية القومية والاهتمام بالتنمية السياسية من خلال تبني قضايا جادة علمية واجتماعية واقتصادية وسياسية

فلكي نحسن استثمار الطاقات الشبابية، يتعين علينا أن نؤمن لشبابنا العربي بيئة فكرية وثقافية حافزة، توازن بين الأصالة والحداثة، تأخذ من الأولى قيمها، ومن الثانية انفتاحها على العلم والعالم لأن الشباب العربي يواجه صعوبات وتحديات كبيرة تزداد تداعياتها في ظل العولمة واشتداد التنافسية واتساعها في إطار اتفاقيات التجارة العالمية وسرعة التقدم العلمي والمعرفي والتقني وعولمة الأسواق بما فيها سوق العمل.

ولا بد من إعطاء بعد عربي إقليمي للأنشطة الشبابية، وعلى المنظمات مثل جامعة الدول العربية والإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية غرب أسيا) العمل على إيجاد إطار جديد للتعاون الإقليمي يرتكز على جانبين أساسيين: التنسيق في المجالات الشبابية والنظر إلى أهمية البعد الشبابي في مجال المبادرات السياسية الأخرى، والتصدي للقضايا التي تؤثر على الشباب بشكل مباشر أو غير مباشر: التمييز، المواطنة، إيجاد فرص عمل، الإقصاء الاجتماعي، التعليم، التدريب الوظيفي، الثقافة الصحية، حماية المستهلك، حماية البيئة، حرية الحركة، التنقل بالنسبة إلى الباحثين الشباب، الفقر، التعاون الدولي.

1 منى شقير، ماذا يريد المجتمع من الشباب، إصدارات خاصة، شبابيك، عمان، منتدى الفكر العربي، 2008

2 المرجع نفسه

2- المنطلقات الحاكمة لتنمية الشباب وتفعيل دورهم في المجتمع:

في تطبيق خريطة المستقبل، يصبح من الضروري بلورة سياسة عامة جديدة للشباب تلتزم بها أجهزة الدولة، وتشارك في صياغتها الجهات المعنية برسم هذه السياسة وتنفيذها والشباب أنفسهم، وبدون بلورة هذه السياسة، يصبح مستقبل التنمية في خطر، خاصة في ظل إحساس قطاعات كبيرة من الشباب بالتهميش المتعمد والحرمان، وغياب معايير الجدارة والكفاءة في اختيار القيادات الشبابية، وتتحدد هذه المنطلقات فيما يلي:[1]

أ- تغيير المنطلقات الفكرية الحاكمة للتعامل مع الشباب:

اعتمدت المرتكزات الأساسية للتعامل مع الشباب على قيام الأجهزة المسئولة عنهم بلعب دور الوصي على أفكار الشباب ورؤاهم، وتدخل النظام وحزبه الحاكم في تحديد أهداف العمل مع الشباب، وتهميش دور الشباب المنتمي لتيارات وحركات سياسية معارضة أو استخدام الشباب لخدمة أهداف النظام السياسي في مرحلة معينة. غير أن هذه الرؤية التي كانت صالحة في فترة الحكم السلطوي، لم تعد صالحة الأن، وخاصة في ظل ثورات الربيع العربي وقيم العوالم الليبرالية، وطرحه لمطالب كان مسكوتاًعنها من قبل سواء على صعيد الحركة الطلابية أو في مجال العمل السياسي والخدمي، وما يشهده المجتمع من تنوع حاد في الأفكار والرؤى. وهذا التعدد لا يمثل مشكلة في حد ذاته، وإنما تكمن خطورته في عدم تعود المجتمع على هذه الطفرة الديمقراطية والوجود الملموس للشباب المنتمي للتيارات الليبرالية والإسلامية واليسارية على الساحة، وعدم ترحيب الأجهزة الحكومية المعنية بالشباب بمحاولة قصر دورها على إدارة دفة العمل الشبابي فقط دون قيامها بالتجديف وفرض فكرها على القطاعات المختلفة للشباب.

ب- إصدار سياسة وطنية للشباب:

في ضوء الأحداث التي يشهدها المجتمع العربي، تصبح صياغة سياسة وطنية للشباب وإقرارها من جانب القيادة السياسية مطلبًا مهمًا لكافة العاملين في الحقل الشبابي، ولاسيما مع أهمية هذه السياسة في ضمان وجود حالة من التكامل والشمول بين السياسات العامة المتعلقة بالشباب، وفي ظل تأخر مصر عن الركب العالمي والعربي في هذا المجال، فقد سبقتها كل من الأردن والبحرين ولبنان. ويُفضل أن تراعي صياغة هذه السياسة عددًا من العناصر أبرزها:

- تبني تعريف محدد لسن الشباب يراعي خصوصية كل مجتمع بدلاً من الانسياق خلف تعريف عام الأمم المتحدة الذي يعرف الشباب على أساس الفئة العمرية من (20 – 25) سنة.

1 تم الاستناد في تحديد هذه المنطلقات إلي ورقة يوسف ورداني، نحو سياسة عامة جديدة للشباب في مصر، المدير التنفيذي لمركز تواصل لدراسات وبحوث الشباب، الدراسة منشورة في العدد 25 من مجلة أحوال مصرية –(أبريل/ 5102)، ص ص 72: 82، بتصرف.

- أن تشمل هذه السياسة تحديدًا دقيقًا لوضع الشباب، وأهم النسب الإحصائية المتعلقة بمشاركتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن توضح هذه السياسة أدوارًا ومسئوليات الجهات المختلفة خلال فترة زمنية معينة حتى يمكن تحويلها إلى خطط تنفيذية قابلة للتطبيق.
- أن يتم الربط بين هذه السياسة المقترحة والمواثيق الدولية والإقليمية التي صدقت عليها الدولة والتي تتعلق بالنشء والشباب. ويعتبر العامل الرئيس في نجاح هذه السياسة هو مشاركة كافة فئات الشباب في مناقشتها واقتراح أهم بنودها وخطط العمل اللازمة لتنفيذها من واقع خبراتهم الحياتية والمعيشية.

ج- إعادة هيكلة الإطار المؤسسي/ الحكومي لأجهزة الشباب:

يعتبر الإطار المؤسسي المنظم للأجهزة الحكومية العاملة في مجال الشباب من أهم الأطر التي ينبغي إصلاحها لتفعيل العمل الشبابي، وذلك بالنظر إلي عدد من العوامل أهمها أن الحكومة لا تزال حتى الآن هي المقدم الرئيس للخدمة الشبابية، وأن التحديات التي يواجهها الشباب في مجالات التعليم والتشغيل والإسكان لا يمكن أن تتصدي لها مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بمفردها والأمر هنا لا يقتصر على تغيير في الأشخاص المسئولين عن إدارة العمل الشبابي في الأجهزة الحكومية فحسب، بل يحتاج إلي نظرة متكاملة للهياكل والمؤسسات المسئولة عن صنع السياسة الشبابية وتنفيذها على المستويين المركزي والمحلي. فعلى المستوى المركزي، يوجد عدم استقرار على مسمى الكيان الحكومي المعني بالشباب واختصاصاته من مرحلة لأخرى، ويلاحظ أن صانع القرار عادةً ما يعتبر وزارة الشباب من الوزارات الهامشية التي يمكن دمجها أو فصلها عن قطاع الرياضة حسب الحاجة. وعلى مستوى المحافظات، تعتبر مديريات الشباب هي الفاعل الرئيس في تنفيذ السياسة الشبابية بالتعاون مع مديريات الوزارات الأخرى المعنية بالعمل الشبابي.

ولإعادة هيكلة هذا الإطار المؤسسي، ينبغي القيام بعدة إجراءات، أهمها:

- تعيين نائب للرئيس أو نائب لرئيس مجلس الوزراء تحت سن أربعين سنة، يكون مسئولاً عن ملف التنسيق بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في مجال الشباب والتيارات الشبابية وتتبع أهمية ذلك من عدم مقدرة أي كيان منفرد على النهوض بأوضاع الشباب الذين يمثلون 52% من إجمالي عدد السكان.
- ضمان اختيار شخص مستقل غير حزبي لتولي حقيبة وزارة الشباب، وذلك لتلافي سيطرة اتجاه إيديولوجي أو حزبي على الوزارة التي تشرف على إعداد الشباب وتنشئته.
- إنشاء مفوضية للشباب أو مجلس وطني للشباب يكون له اختصاصات محددة في اقتراح السياسات التنفيذية على الوزارات المعنية بالعمل الشبابي ومتابعة تنفيذها، وبحيث يكون ذلك المجلس ممثلاً من الفئات المختلفة للشباب الذين

تم اختيارهم بناء على معايير واضحة تتيح الفرصة للجميع، ولا تقصرها على الشباب المؤيد لنظام الحكم.

- تعيين الشباب مساعدين للوزراء والمحافظين ورؤساء المدن والأجهزة التنفيذية المختلفة، ومنحهم الصلاحيات التي تمكنهم من أداء أعمالهم، وذلك بناء على اعتبارات الجدارة والكفاءة، وبما يتيح الفرصة أمام الشباب غير المسيس لتقدم صفوف العمل التنفيذي.
- دعم قدرات العاملين في مجال الشباب على المستويين المركزي والمحلي سواء من الناحية الأكاديمية أو العملية، وخلق كوادر متخصصة قادرة على التعامل مع الجوانب المختلفة لشخصية الشاب، وذلك بالتعاون مع الكليات ومراكز البحوث المتخصصة في مجال العمل الشبابي.

د- تعديل البنية القانونية المنظمة للعمل الشبابي:

بالرغم من وجود عدد من القوانين واللوائح المنظمة للعمل الشبابي، إلا أنه لا توجد دراسة شاملة جامعة لتلك القوانين أو اللوائح، أو استطلاع لرأي الشباب في أهم المواد المنظمة لحركتهم في المجتمع، وهو ما يؤدي إلى قصور في الإطار التشريعي وعدم استجابته لمتطلبات الحركة الشبابية التي يموج بها المجتمع العربي حاليًا.

وفي مجال تعديل الإطار القانوني المنظم للعمل الشبابي، يقترح ما يلي:

- القضاء على الازدواج التشريعي في تبعية الهيئات والجمعيات الشبابية لأكثر من قانون.
- تعديل قانون الهيئات الشبابية بما يتيح فرصة أكبر للشباب في إدارة جميع الهيئات الشبابية من خلال زيادة نسب تمثيلهم في مجالس إدارات الهيئات الشبابية بما لا يقل عن 21%، وإنشاء منتديات للشباب تقتصر العضوية فيها على الشباب، وإتاحة مزيد من اللامركزية للهيئات الشبابية في تخطيط البرامج والأنشطة الخاصة بها.
- سَنّ قانون خاص بالتطوع، وذلك تحت اسم «الاتحاد العام لهيئات الخدمة العامة التطوعية للشباب» ويحدد القانون اختصاصات هذا الاتحاد في وضع السياسة العامة لحركة الخدمة العامة التطوعية للشباب، ونشر الروح التطوعية بين الشباب، والتنسيق بين الهيئات العاملة في هذا المجال، وتنظيم الاشتراكات في المؤتمرات واللقاءات الإقليمية والدولية والعالمية للشباب.
- إتاحة الفرصة لتمثيل أفضل للشباب في البرلمان، ويتحقق ذلك من خلال نص القانون على وضعهم في مواقع متقدمة في القوائم الحزبية، وذلك بما يضمن تمثيلًا برلماني يتلائم مع عدد الشباب ودورهم في المجتمع، ويلاحظ هنا أن نسبة المقاعد المخصصة لتمثيل الشباب في البرلمان ستنخفض طرديًا مع زيادة النسبة

المخصصة للمقاعد الفردي ضمن نظام الانتخابات المختلطة، وذلك بسبب عدم امتلاكهم للموارد المالية اللازمة لخوض الانتخابات.

- بحث إجراء تعديل تشريعي يضمن تمثيل نسبة معينة من الشباب في مجالس إدارات الجمعيات الأهلية أسوة بما هو حادث في مراكز الشباب.
- تغيير اللوائح المنظمة لعمل الصندوق الاجتماعي للتنمية، وذلك بما يتيح استحداث نطاق تمويلي خاص بالشباب يختلف عن مثيله المخصص لجميع المقترضين، ويتيح ذلك تقليل متوسط نسبة الفائدة المخصصة لإقراض الشباب عن الفائدة المقررة على جميع المقترضين والتي يعجز الشباب عن دفعها وتسهيل إجراءات الحصول على قرض من حيث الضمانات اللازمة.

هـ- الاتجاه نحو اللامركزية في تنفيذ الأنشطة الشبابية:

عانى العمل الشبابي منذ إنشاء أول مجلس أعلى للشباب من المركزية الشديدة، بحيث كان يتم تخطيط الأنشطة في الديوان العام لوزارة الشباب، ثم تنفذها مديريات الشباب والرياضة والهيئات الشبابية في المحافظات وفق الجدول الزمني والموارد المتاحة. ومع اتجاه الدولة نحو اللامركزية في السنوات الأخيرة، وإعطاء المحافظات سلطات إدارية ومالية أكبر، بدأت هذه المديريات تنفيذ ما يقرب من حوالي 21% من أنشطتها بنفسها، غير أنها ظلت فعلياً تدار من جانب الوزارة بسبب افتقاد الكوادر المحلية للمهارات اللازمة لتسيير العمل الشبابي في المحافظات، وعودتهم إلى الجهة المركزية في غالبية الأمور خاصة ما يتعلق منها بالجوانب المالية.

وأدت هذه المشكلة إلى جوانب كبيرة في الممارسة، أهمها عدم استجابة هذه الأجهزة لاحتياجات الشباب على المستويات المحلية، وشعور غالبية الشباب باحتكار قلة قليلة منهم للأنشطة والخدمات المقدمة على المستوى المركزي، ويشمل ذلك على سبيل المثال فرص المشاركة في الأنشطة والمؤتمرات الشبابية وبرامج السياحة الداخلية والتبادل الخارجي التي يتم تنظيمها. وللتعامل الصحيح مع هذه المشكلة ينبغي صقل قدرات العاملين في مديريات الوزارات المتعاملة مع الشباب بحيث يصبح لديها القدرة على تصميم وتنفيذ البرامج الشبابية التي تتلاءم مع طبيعة كل محافظة واحتياجاتها، وتشجيع إنشاء كيانات شبابية كبرى في المحافظات، ودعمها بالتمويل اللازم.

و- إشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في التمويل:

يعتبر توافر التمويل المخصص للأجهزة والوزارات الحكومية المعنية بالشباب أهم عقبة أمام تنفيذ الأنشطة والمشروعات التي تعالج مشكلات الشباب الحقيقية، وخاصة تلك المتعلقة بطول فترة الانتظار مثل الحصول على فرصة عمل لائقة ومسكن مناسب وتكوين أسرة صغيرة. وبرغم إدراك صناع القرار لأهمية عنصر التمويل، إلا أن ذلك لم ينعكس على زيادة حجم الموارد الحكومية المخصصة لتنفيذ السياسات والأنشطة الشبابية

بجانب توزيع هذا التمويل بين أكثر من وزارة وهيئة وعدم وجود وعاء تمويلي واحد يمكن الصرف منه. ويتطلب التصدي لمشكلة نقص التمويل المخصص من الموازنة العامة للأنشطة الشبابية، ضرورة طرق مجالات جديدة للتمويل من خلال إسناد إدارة المنشآت الشبابية التي يتم الاستفادة منها خلال شهور معينة من السنة إلي هيئات اقتصادية محترفة مع التزام وزارة الشباب وغيرها من الوزارات بدفع قيمة استفادة الشباب من هذه المنشآت لتنفيذ أنشطتها، وإنشاء قاعدة بيانات متكاملة بين الوزارات لتخفيض فاقد الدعم المقدم لدعم الخدمة الشبابية من الموازنة العامة للدولة يتوازى مع ذلك إيلاء مزيد من الجهد لتنسيق «الأجندة» الشبابية بين الفاعلين المختلفين، كأن يتم مثلاً إسناد تنفيذ الأنشطة المحلية التي تنفذها وزارة الشباب في المحافظات إلي جمعيات أهلية محترفة مقابل تحمل جزء من تكلفة تنفيذ النشاط كما سبق الإشارة. ولا تقتصر مشكلة التمويل على المبالغ المخصصة للوزارات والأجهزة الحكومية، بل تتعداها لبحث كيفية تمويل المنظمات الشبابية ومساعدتها في تنفيذ أنشطتها سواء من خلال تقديم الدعم العيني لها أو مساعدتها في التشبيك مع الوزارات ومؤسسات القطاع الخاص أو على الأقل إتاحة المنشآت الشبابية لتنظيم برامجها بأسعار مدعمة

ز- تنشيط دور المجتمع المدني في استيعاب الطاقات الشبابية المهدرة:

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني شريك أساسي للحكومة في تصميم وتخطيط السياسات الشبابية وتنفيذها، وضمانة أساسية لعدم تفرد الأخيرة بصنع سياسة قطاعية تهم فئة كبيرة من المجتمع تتوجه إليها غالبية برامجها وأنشطتها ولكن هذا القطاع يسوده التشتت، لاسيما مع قلة عدد الجمعيات الأهلية الشبابية بالنسبة إلى إجمالي عدد الجمعيات الأهلية المشهرة. ويلاحظ على نشاط الجمعيات/ المنظمات الشبابية عددًا من الأمور، أولها: عدم وجود تنسيق كافٍ بين أنشطتها باستثناء بعض المحاولات القليلة الجادة التي نتج عنها تكوين الاتحاد النوعي لجمعيات الشباب، وثانيها، معاناة الشباب من انحصار عضويتهم فيها مقارنة بالشريحة العمرية الأعلى، وعدم تمثيلهم في مواقع صنع القرار بها، وذلك بالإضافة إلى وجود فجوة نوعية بين مشاركة الذكور والإناث فيها .ولتنشيط دور المجتمع المدني في استيعاب الطاقات الشبابية المهدرة، ينبغي تغيير القوانين والتشريعات بما ييسر من شروط إشهار الجمعيات الأهلية، خاصة تلك التي يؤسسها شباب، ويقنن أوضاع الائتلافات والمبادرات الشبابية، وينظم عملية تطوع الشباب في منظمات المجتمع المدني.

ح- تعزيز المعرفة بقضايا الشباب:

تتعدد الجهات التي تقوم بعمل إحصاءات في مجال الشباب، ويشمل أبرزها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، والمجلس الدولي للسكان، وأجهزة الأمم المتحدة العاملة في مصر، وأهمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك بالإضافة إلى عدد من الدراسات الميدانية التي تجريها الكليات

والمعاهد المتخصصة. ويواجه الباحثون والممارسون في حقل الشباب إشكالية غياب أي معلومات إحصائية موثوق بها عند التصدي لرسم السياسات العامة في هذا المجال وتنفيذها على أرض الواقع، وذلك بفعل أربعة أمور أساسية، هي غياب تعريف موحد لسن الشباب ملزم لكافة أجهزة الدولة، ومحدودية الإحصائيات الخاصة بالشباب التي تعلنها الأجهزة الحكومية العاملة في مجال الشباب، ومحدودية عدد مراكز البحوث المتخصصة في مجال الشباب، ولتعزيز المعرفة بقضايا الشباب ينبغي تشجيع إنشاء مراكز بحثية خاصة بدراسة وتحليل قضايا الشباب.

3- المحاور الاستراتيجية لخطة تنمية الشباب:

انطلاقًا من كون الشباب هو مصدر التنمية وقوتها الإيجابية، وفي ظل المتغيرات الإقليمية التي يعيشها الوطن العربي المفتوحة على كافة الاحتمالات، تجعل مجال الأولويات ينبغي أن ينصب أكثر على الشباب من خلال سياسات عمومية قوية تنبني على مقومات صلبة برؤية استراتيجية تحمل في عمقها كافة ركائز النجاح، لأنه لم يعد هناك مجال للارتجالية وللمسكنات أو تكريس برامج بنكهة أصحاب القرار في غياب إشراك فعلي للشباب الذي يعيش أوضاع جد صعبة تتميز بالفقر، التهميش، البطالة، ونقص فرص التنمية الانحراف، والتفاوتات بين المناطق حضريًا وقرويًا. وفي إطار تعزيز القوة الاقتراحية للشباب في قضايا الشأن العام، نقدم محاورًا أساسية ينبغي الاهتمام بها في تنمية الشباب.

المحور الأول: الشباب والتشغيل والاندماج الاقتصادي:

يُعد الشباب من أكثر الفئات التي تعاني من ظاهرة البطالة، والتي تنتج عن عدم قدرة الاقتصاد على توليد فرص العمل الكافية التي تستطيع استيعاب الزيادة السنوية في الطلب على العمل. يضاف إلى ذلك أن نسبة ممن يتم استيعابهم في سوق العمل قد يقومون بممارسة وظائف لا تتسق مع مؤهلاتهم أو تخصصاتهم، ويتعرض بعضهم للاستغلال من صاحب العمل، ولتحقيق الاندماج الاقتصادي يقتضي التأكيد على دعم الشباب ومساعدتهم خلال مسارهم الدراسي على بناء مشروعهم المهني الشخصي ابتداءً من سن مبكر إلى الجامعة والمواءمة بين منظومة التعليم ومؤسسات التكوين المهني والتأهيل وسوق الشغل والتأكيد على التوجيه الملائم لقدرات الطلاب ومؤهلات التلاميذ. بالإضافة إلى الإلحاح على ضرورة تعزيز بنيات الاستقبال الخاصة بتكنولوجيات الاتصال والمعلومات في مجال توجيه الشباب. وهو ما يتطلب نهج سياسة عادلة ومتساوية في مجال محاربة التهميش والإقصاء وتقديم عرض عمومي لتشغيل عادل ومنصف يكرس مفهوم تكافؤ الفرص بين الشباب. وإضفاء طابع مؤسسي على الوصول إلى المعلومات من قبل السلطات العمومية وتقوية دور المراقبة المختصة لضمان صحة إنتاج المعلومات وتداولها.

ولتنمية الشباب تقترح الخطة القومية في مجال التوظيف ما يلي:

1- وضع استراتيجية قومية للتشغيل يشارك في صياغتها وتنفيذها القطاع الحكومي والخاص والأهلي.

2- الترويج لثقافة العمل الحر والتوظيف الذاتي.

3- توفير التمويل الكافي للمشروعات الصغيرة. للشباب وبشروط ميسرة، وخاصة تلك التي يتم تمويلها من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية.

4- التوسع في إقامة ملتقيات ومكاتب التوظيف بالجامعات وأماكن تجمعات الشباب.

5- التوسع في إقامة أسواق الشباب وقرى الشباب في المحافظات المختلفة.

6- تطوير مراكز تدريب الشباب القائمة بشكل يتواءم مع الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل.

7- تشجيع شركات القطاع الخاص على تقديم فرص تدريبية وفرص للعمل التطوعي للشباب لتمكينهم من الحصول على الخبرة اللازمة.

8- تخصيص حصة للشباب ذوي الاحتياجات الخاصة في برامج التشغيل القومية.

9- الاعتماد على الشباب في تنفيذ المشروعات القومية.

10- نشر الوعي بين الشباب بقوانين العمل وحقوق العمال عن طريق حملات توعية تساهم فيها وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.

11- تغليظ العقوبة على أصحاب العمل الذين يخالفون قوانين العمل ويقومون باستغلال الشباب.

المحور الثاني: الشباب والديموقراطية وحقوق الإنسان:

1- للمشاركة السياسية صور مختلفة، أهمها التصويت في الانتخابات المحلية والعامة والترشيح في الانتخابات، وعضوية الأحزاب، والمشاركة في الحملات الانتخابية، والاهتمام بمتابعة الأمور السياسية بصورة عامة. وبالرغم من الدعوات المتكررة للشباب للمشاركة في الحياة السياسية فإن نسبة مشاركتهم لا تزال دون المستوى المرجو، لاسيما في ظل ارتفاع نسبة الشباب بين المواطنين.. وضع خطة إدماجية في مجال التنشئة السياسية والحقوقية لفائدة الشباب على المستوى الوطني والترابي، مع إدماج المقاربة الحقوقية في المناهج الدراسية، وإعداد أرضية مواطنة حول الديمقراطية وحقوق الشباب.

2- الحرص على تشجيع حرية التعبير والعمل على جعل وسائل الإعلام العمومية منفتحة على الشباب وتمكينهم من المهارات اللازمة لضمان مشاركتهم في الإعلام الوطني.

3- تعزيز المشاركة الديمقراطية للشباب والتنصيص عليها في الميثاق الجماعي وإعادة تأهيل المنظمات الشبابية والرقي بأدائها وحضورها في المشهد المجتمعي.

4- العمل على محاربة كل أشكال الإقصاء والتهميش في صفوف الشباب، وفق مقاربة تسمح بإدماج جميع الفئات الشبابية في السياسات العمومية، وتضمن كافة حقوقهم بما فيهم ذوي الإعاقة.

5- تأسيس البنى التشاركية والاستشارية للشباب في إطار منتديات وطنية للتشاور والحوار حول القضايا التي تهمهم.

6- غرس قيمة المشاركة في نفوس الشباب عن طريق المؤسسات التعليمية وأجهزة الإعلام، وجهود المجتمع المدني.

7- التوسع في برامج التعليم المدني وإعداد القيادات الشبابية، بما يساهم في تنمية معارف الطلاب فيما يتعلق بالدستور والنظام السياسي، وحقوق المواطن وواجباته، وذلك بالإضافة إلى ترسيخ قيم الانتماء والولاء للوطن.

8- تسهيل عملية الحصول على البطاقة الانتخابية، وربط التسجيل في الجداول الانتخابية بالرقم القومي.

9- تسهيل عملية التصويت في الانتخابات عن طريق زيادة عدد لجان التصويت، واتباع إجراءات تتسم بالبساطة والسهولة.

10- دعوة الأحزاب المختلفة إلى إتاحة الفرصة للشباب لتولي المواقع القيادية داخلها.

11- تطوير لائحة الاتحادات الطلابية للجامعات بحيث تتلاءم مع المستجدات، وتتيح درجة أكبر من مشاركة الطلاب في إدارة أمورهم باستقلالية تامة.

12- توسيع مشاركة الشباب في إدارة الهيئات الشبابية والرياضية ومؤسسات المجتمع المدني.

المحور الثالث: الشباب والمواطنة والعمل الجمعي:

1- التأكيد على تعزيز المواطنة في صفوف الشباب عن طريق المناهج الدراسية وإعادة تأهيل مشاركة الشباب في العمل المجتمعي والأحداث الوطنية البارزة كوسيلة لتعزيز المواطنة والاعتزاز بالوطن.

2- الزيادة في دعم تعميم الإنترنت في صفوف الشباب وجعله أداة في خدمة مصالحهم وإنشاء صندوق لدعم ولوج الشباب إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3- تبسيط المساطر المتعلقة بتنظيم العمل الجمعوي وتفعيل دور المرافقة وتتبع العمل الجمعوي وسن سياسة وطنية لتأهيل القطاع الجمعوي والانتقال به إلى درجة الاحترافية.

4- الرقي بالعمل الجمعي مع الشباب في المناطق النائية والوسط القروي والمناطق المهشمة ودعم قدرات الموارد البشرية والإمكانات للجمعيات وتشييد بنيات وتعميمها من أجل مواجهة الطلب التربوي والاجتماعي والتنموي للشباب.

5- خلق مجالس للشباب محليًا ووطنيًا من أجل تعزيز مشاركة الشباب وتتبع وتقييم قضايا الشأن العام

6- التوسع في برامج التثقيف السياسي لطلاب المدارس والجامعات من خلال المعسكرات الصيفية وغيرها من أماكن التجمعات الشبابية.

7- تطوير برامج برلمان الشباب وبرلمان الطلائع، وتحويلها إلى نموذج لبرامج المحاكاة التي تتعرض لذات القضايا والملفات والتشريعات التي يتناولها البرلمان على التوازي، وبحيث تكون بمثابة منبر للحوار الشبابي للتعرف على ما هو مطروح من قضايا وتشريعات ترتبط بمختلف القضايا العامة.

8- تطوير مقررات التربية الوطنية، وتدريب المدرسين القائمين على تدريس تلك المواد.

9- تنظيم ندوات ومحاضرات تثقيفية وسياسية داخل المدارس والجامعات من خلال التنسيق مع وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي، ومع الجامعات بهدف زيادة نسب مشاركة الطلاب في الانتخاب والترشيح للاتحادات الطلابية

المحور الرابع: الشباب والحقوق الاجتماعية والسوسيوثقافية:

1- التعليم

مما لا شك فيه أن هناك تحسنًا كبيرًا في الوضع التعليمي للشباب يتمثل في ارتفاع نسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوي، وانخفاض معدل الأمية للشباب، وارتفاع نسب الشباب الحاصلين على الشهادات الدراسية (بمختلف أنواعها). وبالرغم من ذلك، فهناك عدد من التحديات ما تزال تواجه الشباب في مجال التعليم يأتي على رأسها؛ ارتفاع كثافة الفصول، واعتماد أسلوب التعليم على التلقين، بدلاً من البحث والابتكار، وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية مما يرفع تكلفة العملية التعليمية على الأسرة، واستمرار الفجوة بين المقررات الدراسية واحتياجات سوق العمل.

وتقترح الخطة القومية للشباب في مجال التعليم ما يلي:

أ- العمل على تنويع العرض التربوي والثقافي والترفيهي الموجه ودعمه بإحداث مكتبات وربطها بشبكة الإنترنت بأسعار تفضيلية وتعميمها بكل المؤسسات التعليمية والسوسيو ثقافية والفضاءات العمومية ذات الصلة بالشباب.

ب- العمل على ضمان الحقوق الاجتماعية للشباب من صحة وتعليم والحصول على السكن وتعزيز الحماية الاجتماعية دون ميز أو تفضيل (الطلبة، العاطلين، المستبعدين، ذوي الاحتياجات الخاصة... إلخ) والتأكيد على العناية بالسياسات الهادفة إلى وقاية وحماية الشباب من تعاطي المخدرات والجريمة والأمراض المنقولة جنسيا. وضع نظام تحفيزي لدعم برامج البحث العلمي وتطوير

التدبيرات والإجراءات المتعلقة بأنشطة الوقت الحر، من أجل تنمية الممارسات السوسيو ثقافية في حياة الشباب.

ج- زيادة دور الشباب في صياغة ومراجعة سياسات التعليم.

د- مكافحة ظاهرة التسرب من مؤسسات التعليم.

هـ- التقليل من الضغوط والتوترات التي تصاحب العملية التعليمية، والتركيز على مهارات التعليم والابتكار، وليس فقط التأهيل لاجتياز الاختبارات التي تعتمد على الذاكرة.

و- تطوير التعليم الفني لكي يتلاءم مع عصر المعلومات والتكنولوجيا واحتياجات سوق العمل الحقيقية.

ز- دعم العلاقة بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص بهدف توفير فرص للتدريب والتوظيف.

ح- تشجيع روح الابتكار والاختراع لدى الشباب ونشر نوادي العلوم بالمدارس.

ط- الاهتمام بموضوعات الثقافة الأسرية في المدارس.

ي- مراقبة أداء مؤسسات التعليم الخاصة لضمان الحفاظ على حد أدنى من المعايير الأكاديمية.

ك- تزويد المؤسسات التعليمية بالتجهيزات لممارسة الأنشطة الرياضية والترويحية المختلفة.

ل- تطوير إدارات رعاية الشباب بالجامعات بحيث تصبح مراكزًا لتقديم الخدمات الشبابية المختلفة.

2- الثقافة:

يحتل المكون الثقافي أهمية خاصة في السياسة القومية للشباب لما يحققه من جدوى في بناء عقل ووجدان الشباب وتأهيلهم للتعامل مع متغيرات العصر وإسهامهم الفعال في مختلف مجالات العمل الوطني. ويعد الشباب منتجًا ومستهلكًا رئيسًا للأنشطة الثقافية المختلفة، وتمثل الثقافة بالنسبة له إحدى أدوات التعبير عن الذات، وأحد المصادر الرئيسة لتنمية الشخصية. ويواجه النشاط الثقافي المرتبط بالشباب عددًا من التحديات أهمها نقص الإمكانات الحديثة في العديد من المواقع الثقافية مما أدى إلى حدوث تراجع في الإقبال عليها خاصة من الشباب، وعدم انتشار مراكز الخدمات الثقافية بشكل كاف بحيث تتيح لنسبة أكبر من الشباب ممارسة هوايتها وتنمية مواهبها، يضاف إلى ذلك ضعف الإنتاج الفكري والثقافي الذي يقدم للشباب من حيث المضمون والمحتوى وأسلوب التقديم.

وتقترح الخطة القومية للشباب في مجال الثقافة ما يلي:

أ- وضع استراتيجية متكاملة للعمل الثقافي المرتبط بالشباب، تأخذ في اعتبارها الاحتياجات الثقافية للشباب والتغيرات التي يمر بها المجتمع والعالم. ويُعهد بوضع هذه الاستراتيجية إلى المجلس الأعلى للثقافة، وهو الجهة المعنية بوضع استراتيجيات العمل الثقافي، على أن يشارك الشباب أنفسهم في صياغة هذه الاستراتيجية.

ب- تطوير البنية الأساسية للمؤسسات الثقافية بمختلف محافظات مصر في إطار زمني محدد، وتوفير الإمكانات اللازمة لها بحيث تصبح عنصرًا جاذبًا للشباب، وتقوم بدورها في تحقيق التنمية الثقافية للشباب.

ج- التأكيد على الموروث الثقافي والحضاري المصري في الإنتاج والنشاط الثقافي، وإتاحته للشباب بشكل يساهم في تعميق ارتباطه وانتمائه وفهمه لجذور ثقافته وحضارته، وبما يحافظ على هويته ويحفظها من الذوبان في طوفان الثقافات الوافدة من الخارج عبر أدوات ثورة التكنولوجيا والاتصالات.

د- إتاحة المزيد من الفرص للقطاع الخاص والمجتمع المدني للمشاركة في تطوير البنية الثقافية للمجتمع، وتفعيل دور الجمعيات الثقافية الحالية وفتح الأبواب لقيام كيانات أهلية تعمل في مجال الثقافة والإنتاج الفكري والإبداعي.

هـ- الاستمرار في جهود تطوير المكتبات العامة وتحديثها بما يتلاءم والمتغيرات التكنولوجية والمعرفية.

و- تشجيع القطاع الخاص على تقديم تخفيضات للشباب فيما يعرضه من إنتاج ثقافي وفني.

ز- إدخال قيم تقدير الثقافة والفن في المقررات الدراسية، والتعريف بالإسهام الكبير للمثقفين والفنانين.

تشجيع الزيارات إلى المناطق الأثرية المختلفة، ومشاركة الشباب في برامج تطوعية للعناية بهذه المناطق.

3- الصحة:

هناك عددًا من التحديات التي ما تزال تحد من فرص الشباب في الحصول على الخدمات الصحية المناسبة.

وتقترح الخطة القومية للشباب في مجال الصحة ما يلي:

أ- وضع إطار متكامل للتعامل مع صحة الشباب يشمل الصحة العامة والصحة النفسية والأمراض المعدية والتعليم السكاني.

ب- زيادة الحملات الإعلامية الموجهة للشباب والتي تستهدف التحذير وتغيير سلوك

الشباب بشأن المسائل المتعلقة بالإدمان، وانتقال الأمراض المعدية، وتنظيم الأسرة، وإدخال التعليم الصحي في مناهج التعليم وفي أنشطة الشباب المختلفة.

ج- إجراء دراسات حول أنماط التغذية لدى الشباب المصري، ومدى توافقها مع شروط التغذية السليمة وتأثير ذلك على الصحة والنمو وأمراض سوء التغذية، وإعداد برامج للتوعية حول أخطار التغذية غير السليمة على الشباب.

د- الاهتمام بالصحة النفسية والعصبية للشباب وتقديم خدمات الإرشاد النفسي في المدارس الثانوية والجامعات بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

هـ- توفير منافذ كافية للفحص الطبي والاستشارات الوراثية قبل الزواج.

و- دعم المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال توفير الخدمات الصحية للشباب.

النظر في مد مظلة التأمين الصحي لتشمل طلاب الجامعات والمعاهد العليا وليس فقط طلاب المدارس، وتوجيه المزيد من الاهتمام بالمستشفيات الطلابية.

4- السكان:

تؤثر الزيادة السكانية على أوضاع الشباب بصفة عامة، خاصة ما يتعلق بتوافر فرص العمل. كما تؤثر أيضًا على كفاية وجودة الخدمات المقدمة للشباب كما في التعليم والصحة. وغيرها. ومن ثم يكون من المهم التركيز على الشباب واعتبارهم جزءًا أساسيًا من المجتمعات المستهدفة بالسياسة السكانية.

وفي هذا الصدد نقترح لتنمية لشباب ما يلي:

أ- إدخال برامج التربية السكانية في مراحل التعليم المختلفة وخاصة التعليم الجامعي والفني.

ب- التوسع في الاستفادة من قدرات الشباب في إطار حملات التوعية بتنظيم الأسرة.

ج- الاستفادة من برامج الخدمة العامة في مجال تنظيم الأسرة، وربط جهود العمل التطوعي بالقضية السكانية.

د- مساندة وتشجيع الجمعيات الأهلية التي تقدم خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

5- الإعلام:

يلعب الإعلام دورًا هامًا في تشكيل شخصية الشباب باعتباره مصدرًا أساسيًا لنقل المعلومات والقيم وأنماط السلوك.

ونقترح لتنمية الشباب في مجال الإعلام ما يلي:

أ- إتاحة فرصة أكبر للشباب للمساهمة في وضع وتنفيذ السياسات الإعلامية، وخاصة تلك المتعلقة بالشباب في سياق المنظومة الإعلامية الشاملة.

ب- إعطاء دور أكبر للشباب في تولي المناصب القيادية في المؤسسات الإعلامية والصحفية.

ج- إتاحة مساحة أكبر لتغطية قضايا الشباب في الصحف ووسائل الإعلام المختلفة.

د- استخدام لغة التفاعل والحوار في الخطاب الإعلامي الموجه للشباب بدلاً من أساليب النصح والإرشاد.

هـ- استخدام وسائل الإعلام في التثقيف السياسي للشباب عن طريق تقديم المعلومات والحوارات حول قضايا السياسة الداخلية والخارجية.

و- استخدام وسائل الإعلام في حملات التوعية للشباب ضد أخطار المخدرات والتدخين والأمراض التي يمكن أن تتفشى بين الشباب.

ز- إشراك الشباب في تصميم وتنفيذ حملات متنوعة للتوعية، تستهدف نشر ثقافة النجاح بين الشباب وإعلاء القيم الإيجابية ومواجهة الآفات الاجتماعية أو السلوكيات الخاطئة مع تنوع هذه الحملات حسب ما تشهده الحياة العامة من متغيرات يكون لها تأثيرها على الشباب.

ح- إبراز نماذج النجاح من الشباب في جميع المجالات في وسائل الإعلام.

ط- تشجيع إصدار الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية التي تُعنَى بقضايا الشباب، والنظر في إنشاء قنوات إعلامية معنية بالشباب بالدرجة الأولى.

تشجيع القياسات الدورية للرأي العام بين الشباب حول القضايا المختلفة.

6- النشاط الاجتماعي والعمل التطوعي:

تمثل المشاركة الاجتماعية والعمل التطوعي للشباب إحدى الأدوات التي يمكن من خلالها النهوض بالمجتمع والارتقاء به والعمل على تحسين مستوى حياة المواطن، كما إنها إحدى أدوات إدماج الشباب في المجتمع، ودعم الولاء والانتماء بالإضافة إلى اكتساب العديد من المهارات الشخصية.

وفي هذا الصدد نقترح ما يلي:

أ- دعم دور الشباب داخل منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية، والنظر في تخصيص عدد من المقاعد في مجالس إدارتها للشباب.

ب- تطوير قانون الخدمة العامة، بحيث يواكب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وبشكل يسمح بإضافة مجالات جديدة للخدمة العامة مثل محو الأمية وتنظيم الأسرة والرعاية الصحية، وإعادة النظر في المكافأة التي يحصل عليها المكلف بالخدمة العامة.

ج- الترويج لثقافة التطوع ومفهوم المسئولية الاجتماعية للشباب عن طريق إبراز ذلك في المناهج الدراسية والبرامج التي تبثها وسائل الإعلام المختلفة، وتقديم نماذج لمشاركة الشباب في العمل التطوعي.

د- التوسع في أندية التطوع بمراكز الشباب، وربط العمل التطوعي بالقضايا القومية (الأمية – المشكلة السكانية – الإدمان – التدخين – مشكلات البيئة).

هـ- دعم الجمعيات الأهلية العاملة في مجال تقديم الخدمات الشبابية، وخاصة تلك التي يديرها الشباب، وحث الجهات الحكومية على الاستعانة بها في تنفيذ بعض البرامج التي تدخل ضمن خطة عملها.

و- دعم أنشطة الكشافة والمرشدات والجوالة في المدارس والجامعات باعتبارها وسيلة أساسية لنشر قيم التطوع.

ز- حث وسائل الإعلام على إبراز الجهود التطوعية الناجحة.

إنشاء مراكز نموذجية لتقديم الخدمات الشبابية المختلفة مثل تقديم المعلومات والتوجيه حول فرص التوظيف، وتنمية مهارات الشباب المتعلقة بسوق العمل، وتقديم النصح والإرشاد النفسي والاجتماعي عن طريق خبراء متخصصين، ويقوم الشباب بإدارة هذا المركز، مع إمكانية تعميم هذه التجربة بعد ذلك.

7- الرعاية الاجتماعية ومواجهة الجنوح الاجتماعي.

يعاني بعض الشباب من ضغوط اجتماعية ونفسية واقتصادية قد تدفعه إلى الانحراف والجنوح الاجتماعي. وتشير الإحصاءات إلى تزايد نسبة مرتكبي الجرائم ومدمني المخدرات من الشباب، وظهور بعض السلوكيات المتطرفة التي لا تتماشى مع قيم وتقاليد المجتمع بين بعض قطاعات الشباب. وعلى هذا تتضح خطورة هذه المشكلات على الشباب، وهو ما يتطلب تضافر كافة الجهود الرسمية وغير الرسمية لمواجهة هذه التحديات.

وفي هذا الصدد نقترح ما يلي:

أ- تكثيف حملات التوعية لحماية الشباب من شتى مظاهر الانحراف خاصة ما يتعلق بالإدمان والتطرف.

ب- دعم المؤسسات الحكومية العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية والنفسية للشباب.

ج- مساندة مؤسسات المجتمع الأهلي العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية والنفسية للشباب.

د- زيادة الاهتمام بإنشاء وحدات لعلاج الإدمان وإعادة تأهيل الشباب.

هـ- التوسع في استخدام الشباب في التوعية ضد أخطار الانحراف والتطرف، وفي تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للشباب.

8- الرياضة والترويح:

تلعب الرياضة وأنشطة الترويح عن النفس دورًا هامًا في التنمية البدنية للشباب وخلق الشخصية السوية، كما إنها تساعد على تنمية مهارات القيادة وروح الفريق والعمل الجماعي، وتعد إحدى أدوات الاستغلال الإيجابي لوقت الفراغ.

وتقترح لتنمية الشباب ما يلي:

أ- إعطاء المزيد من الاهتمام بالرياضة المدرسية والجامعية، وتزويد المؤسسات التعليمية المختلفة بالإمكانات المناسبة من ملاعب وأجهزة لممارسة النشاط الرياضي.

ب- التمثيل القوى للشباب في مؤسسات صنع القرار ذات الصلة بالأنشطة الرياضية.

ج- التوسع في إنشاء الملاعب الرياضية على جميع المستويات وتشجيع القطاع الخاص والقطاع الأهلي على المساهمة في إنشاء وإدارة الملاعب المفتوحة والصالات الرياضية، مع حصر قطع الأراضي الفضاء غير المستغلة وتحويلها إلى ملاعب مفتوحة، ودراسة إمكانية تمليك الملاعب المفتوحة للشباب بقروض من الصندوق الاجتماعي كأحد المشروعات التي يمكن أن يقبل عليها الشباب.

د- تحديث اللوائح والقوانين المنظمة لعمل الهيئات والأندية والاتحادات الرياضية بما يتلاءم وتحديات المرحلة، وما تقتضيه من الدفع بدماء جديدة ورؤى وأفكار متطورة في مجالات الرياضة، ويتيح الفرصة للإدارة الاقتصادية للرياضة، ووضع النشاط الرياضي على قائمة الاستثمار في مصر، وتشجيع الاستثمار الخاص في إقامة النوادي والمراكز والفرق الرياضية، ورعاية القطاع الخاص للأنشطة والمواهب الرياضية.

هـ- دعم وتطوير المهرجانات الشبابية والمسابقات والمنافسات الرياضية التي تتم على المستويات القومية والمحلية والإقليمية.

9- البيئة:

مما لا شك فيه أن تلوث البيئة يؤثر بشكل سلبي على جودة الحياة للشباب وقدرته على المساهمة الإيجابية في عملية التنمية. ويمكن للشباب أن يلعب دورًا هامًا في التوعية

بالقضايا البيئية والمساهمة في حل المشكلات البيئية.

وفي هذا الصدد نقترح ما يلي:

أ- التأكيد على أهمية التعليم والتوعية البيئية بالمناهج الدراسية، وإعداد برامج لتأهيل المدرسين بخصوص قضايا البيئة.

ب- تشجيع مشاركة الشباب في التوعية ونشر المعلومات بأهمية الحفاظ على البيئة من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

ج- تشجيع إنشاء نوادي وجمعيات للبيئة داخل المدارس والجامعات والنوادي ومراكز الشباب.

د- تشجيع الشباب على المشاركة في حملات للتشجير والتنظيف وحماية البيئة.

هـ- مساندة الجمعيات الأهلية الشبابية العاملة في مجال خدمة البيئة.

10- الدراسات والبحوث:

يهتم العديد من دول العالم بالبحث العلمي في مجال الشباب سواء عن طريق إدارات للأبحاث في الوزارات المعنية بالشباب أو من خلال الجامعات ومراكز البحث المختلفة.

وتتضمن الخطة القومية للشباب في هذا المجال ما يلي:

أ- حث إدارات الأبحاث بالوزارات المختلفة المعنية بالشباب على دراسة القضايا التي تهم الشباب وأساليب التعامل معها.

ب- إنشاء وحدة لأبحاث الشباب بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

ج- الاهتمام بالأبحاث الميدانية فيما يتعلق بالقضايا الشبابية، واستقصاء آراء الشباب بشكل دوري من خلال استطلاعات الرأي العام، والاستفادة من الرسائل العلمية المقدمة للجامعات المختلفة حول رعاية وتنمية الشباب.

د- بالإضافة لهذه المجالات، فإنه يتم إتباع عدد من الإجراءات التي تهدف إلى تفعيل أداء الهيئات الشبابية، وأهمها:

هـ- التوسع في إقامة مراكز الشباب في المناطق المحرومة منها، وتطوير مراكز الشباب الحالية لتكون نقاط جذب لممارسة الأنشطة الشبابية من خلال منهج جديد يعيد توصيف مهمة مراكز الشباب، ويجعل منها مراكز خدمية متكاملة ذات طابع تنموي، وملتقى يمارس فيه الشباب جميع الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية.

و- تطوير وتحديث أسلوب المعسكرات الصيفية للشباب ومعسكرات العمل، ووضع منهج لما تتناوله من قضايا، وبناء قواعد بيانات للمشاركين فيها بما يحقق فرص

الاستمرارية في إشراك المتميزين من الشباب بهذه المعسكرات.

ز- التوسع في المعسكرات الإقليمية والدولية التي من شأنها إتاحة الفرصة للشباب للتعرف على ثقافات الدول الأخرى، ولقاء شباب من مجتمعات مختلفة، والتعرف على تجاربهم وأنماط حياتهم بما يساعد على تطوير مفاهيم الشباب وانفتاحهم على العالم وإلمامهم بالقضايا الدولية والثقافات العالمية.

ح- التوسع في بناء بيوت الشباب، وخاصة في المناطق ذات الجاذبية التاريخية والثقافية والترويحية.

ط- القيام بالجهود اللازمة لنشر مفهوم التعليم المدني وتأسيس مراكز جديدة للتعليم المدني تكون مسئوليتها الأولي تأهيل الطلائع والشباب لأن يكونوا قادة للمجتمع ويساهموا في مختلف مجالات العمل الأهلي سواء من خلال العمل التطوعي أو المشاركة السياسية أو برامج التنمية المجتمعية.

ي- تشجيع السياحة الشبابية وتقديم تسهيلات وتخفيضات للشباب في التنقل والإقامة.

رابعًا- آليات الصياغة والتنفيذ والمراجعة:

يتم طرح مقترح الخطة القومية للشباب على ممثلي الشباب المشاركين في المؤتمر القومي الأول، ثم على المنظمات والتجمعات الشبابية المختلفة، والأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية ذات الصلة بالنشاط الشبابي. ويتولى المجلس القومي للشباب إعداد الصياغة النهائية لوثيقة السياسة القومية للشباب لتعرض على المؤتمر القومي في العام القادم لإقرارها، على أن تقوم كل الوزارات والهيئات الحكومية المعنية بتحويل الأهداف والاستراتيجيات الواردة في هذه الخطة إلى خطط عمل وبرامج تنفيذية، بالمشاركة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص باعتبارهما شريكين أساسيين في عملية التنمية الشبابية، وذلك بالتنسيق مع المجلس القومي للشباب الذي يقوم بمراجعة هذه السياسة كل ثلاث سنوات. لقد أصبح من المستقر علميًا وعالميًا أن الشباب لهم خصوصية يجب مراعاتها في صنع السياسات العامة وخصوصًا أثناء عمليات الإصلاح بمختلف أبعادها، وبحيث يثق المسئولون في اختيارات الشباب وفي قدراتهم على تحديد أولوياتهم، اقتناعا بأن الخبرة تأتي مع الممارسة، وأن الصبر عليهم ضروري لكي نعطيهم الفرصة لإجادة التجريب والتعلم من الأخطاء. ويستدعي ما سبق إعادة النظر في سياسات التمكين المتبعة، وبحيث يكون السؤال الرئيس هو: ماذا يريد الشباب لأنفسهم؟ بدلاً من ماذا نريد للشباب؟، وهذا هو القول الفيصل في نجاح أي سياسة عامة للشباب.

المراجـــــع

أولاً- مراجع باللغة العربية

ثانيًا- مراجع إلكترونية (كتب ومقالات من شبكة الإنترنت)

ثالثًا- مراجع باللغة الأجنبية

رابعًا- إحصاءات وتقارير

خامسًا- رسائل ماجستير ودكتوراه

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- إبراهيم البيومي غانم: أصول المجال العام وتحولاته في الاجتماع السياسي الإسلامي، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السادس والأربعون، العدد الأول، القاهرة، يناير، 2009.
- أحمد تهامي عبد الحي: المفاجآت الإدراكية لجيل الثورات العربية، تحولات استراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد إبريل، 2011.
- حمد سعيدان مهدى: نوعية الحياة وعلاقتها بالضغوط النفسية لدى عينة من طلبة جامعة الكويت، مجلة العلوم التربوية، العدد الثالث، مج 21، القاهرة: معهد البحوث التربوية، يوليو 2013.
- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982.
- أحمد زايد وآخرون: الاقتصاد والمجتمع، وجهة نظر علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- أحمد زايد: التعليم والحراك الاجتماعي في مصر، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد الحادي عشر، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2013.
- أحمد زايد: التعليم والطبقة في مصر: دائرة الإدماج والتهميش، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد الحادي عشر، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، يناير 2013.
- أحمد زايد: المواطنة والمسئولية الاجتماعية: مدخل نظري، المؤتمر السنوي الحادي عشر، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الفترة من 16- 19 مايو، 2009.
- أحمد عبد العزيز البقلي: قضية تمكين المهمشين، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة: معهد التخطيط القومي، يولية2003.
- أحمد مجدي حجازي: الآثار الاجتماعية والثقافية للتغيرات العالمية المعاصرة على قطاعات الشباب في الدول النامية – العولمة والتهميش الاجتماعي، في: محمود الكردي (تحرير): الشباب ومستقبل مصر، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بكلية آداب القاهرة، مشروع توثيق الإنتاج العربي في علم الاجتماع، القاهرة. 2001.
- أديب نعمه: إشكاليات البحث في مجال الشباب ومقترحات مستقبلية وحدة معلومات التنمية للبلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تستند هذه الورقة إلى مساهمة سابقة للباحث في تقرير الفتاة العربية المراهقة: الواقع والافاق، الصادر عن مركز دراسات المرأة العربية – كوثر، عام 2003).

- أسامة حسين باهى: «فلسفة القيم رؤية فلسفية في عالم متغير من منظور إسلامي»، مجلة تربية الأزهر، عدد 108، 2002
- الأمم المتحدة، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2008/2007م، نيويورك، 2008
- الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، المرأة والفقر في شمال إفريقيا: الاجتماع السابع عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية بالمركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال إفريقيا، طنجة /المغرب، إبريل 2002.
- البسيوني عبد الله جاد: المسئولية الاجتماعية للجامعة تجاه طلابه، المؤتمر الدولي الثاني للمسئولية الاجتماعية، آداب الزقازيق، 2010.
- السيد عبد الرسول: محددات التنمية المستدامة في الدول الفقيرة، في مؤتمر «التنمية البشرية في الوطن العربي» جامعة الدول العربية من (20-22) أبريل 1999م.
- الشيماء عبد السلام: المدونات، سلسلة مفاهيم المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية، إبريل 2010.
- الشباب العربي، الخصائص والمحددات، جامعة الدول العربية، القطاع الاجتماعي، إدارة السياسات السكانية والهجرة مشروع تمكين الشباب العربي، 2006.
- الشباب العربي يخططون للأهداف الإنمائية للألفية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2006.
- المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، مجتمع المعرفة. التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي. حاضرًا ومستقبلاً، منشورات جامعة السلطان قابوس، المجلد الثاني، 2007.
- أمنية حلمي: انعكاس برنامج الإصلاح الاقتصادي على سوق العمل المصري، في الجوانب السياسية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في مصر، قضايا التنمية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- مركز دراسات وبحوث الدول النامية،1996.
- إيمان فرج: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للشباب، المنتدى العربي للسكان، بيروت، 2004.
- أيمن زهري: دفتر أحوال المجتمع المصري، شبين الكوم: مطابع الولاء الحديثة، 2006.
- بادما ماليلي: المؤسسات عابرة القومية وتنمية الموارد البشرية، مجلة مستقبليات، مج7، ع 1، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو.
- باريان بارى: الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم، تحرير جون هيلز، جوليان لوغران، ت – محمد الجوهري، عالم المعرفة،2007.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين 2014–2017، نيويورك، 2014.
- برهان غليون: الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرون، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 232، يونيو 1998
- بشارة جبرائيل: نحو رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي، المجلة العربية للتربية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، 1997
- تيمونز روبيرتس، ايمى هايت، من الحداثة إلى العولمة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004.
- جمال على خليل الدهشان: «الجديد في تطوير التعليم الجامعي» مؤتمر جامعة المنوفية التعليم العالي في مصر وتحديات القرن 21، مركز إعداد القادة – الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، 20–21 مايو 1996
- جيهان أبو زيد، الشباب والأهداف التنموية للألفية في الوطن العربي، الشباب والعولمة، (بحث مرجعي) المنتدى الثاني للشباب، الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية، 2007
- جيهان أبوزيد: الشباب والأهداف التنموية للألفية في الوطن العربي، ورقة عمل أولية: الشباب العربي والعولمة، نسخة أولية مقدمة إلى ورشة عمل UNDPA– صنعاء.
- حامد عمار: التنمية البشرية في الوطن العربي، القاهرة: دار سينا للنشر، 1992.
- حسين جمعة: الوطن والمواطنة، مجلة الفكر السياسي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، العدد 25، السنة الثامنة 2006.
- حسن شحاته: مستقبل ثقافة الطفل العربي «رصيد الواقع ورؤى الغد»، الدار المصرية البنانية،2008.
- حليم بركات: المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغيّر الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
- خالد عبد الفتاح: العائد الاجتماعي من التعليم في مصر، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد الحادي عشر، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2013.
- خالد كاظم: تحولات المجال العام وعلاقاتها بتبدلات رأس المال الديني في صعيد مصر، المؤتمر السنوي الحادي والعشرون للبحوث السياسية: تحولات المجال العام في مصر: تنامي الصراع ومستقبل التوافق الاجتماعي، مركز البحوث السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة الفترة من 11– 12 ديسمبر 2007.
- خالد يايموت: المواطنة في الفكر الاسلامي، مجلة الكلمة، العدد 54، السنة الربعة عشر، الكلمة للدراسات والبحوث،2007.

- خضـري حمـزة: المواطنـة اسـتراتيجية للوقايـة مـن الفسـاد المالـي والإداري، مجلـة علـوم إنسـانية، السـنة السـابعة، العـدد 45، ربيـع 2010.
- راجـى أسـعد وملـك مرشـدي: الفقـر واسـتراتيجيات مواجهتـه في مصـر، القاهـرة: كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسـية- مركـز بحـوث الـدول النامية، 1999.
- رضـوان ابـو الفتـوح: التربيـة الوطنيـة (طبيعتهـا، فلسـفتها، أهدافهـا، برامجهـا)، المؤتمـر الثقـافي الرابـع، جامعـة الـدول العربيـة، القاهـرة، 1960.
- سامح فوزي: المواطنة، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007.
- سـامية السـاعاتي: الشـباب العربـي والتغيـرات الاجتماعيـة، الـدار المصريـة اللبنانيـة، 2003.
- سـميرة أبـو الحسـن عبـد السـلام وآخـرون: جـودة الحيـاة مظاهرهـا أبعادهـا محدداتهـا وكيفيـة قياسـها وتحسـينها، مجلـة العلـوم التربويـة، العـدد الثانـي، مـج 1، القاهـرة: معهـد الدراسـات والبحـوث التربويـة،2015.
- سـعد الديـن وعبـد الفضيـل: التنميـة العربيـة ومشـروع استشـراق مسـتقبل الوطـن العربـي، بيـروت: مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، 2002.
- سـلوى العامـري وآخـرون: أجيـال مسـتقبل مصـر، أوضاعهـم المتغيـرة وتصوراتهـم المسـتقبلية، بحـث بالتعـاون بـين منتـدى العالـم الثالـث والمركـز القومـي للبحـوث الاجتماعيـة والجنائيـة، القاهـرة، 2002.
- سـناء الخولـي: أزمـة السـكن ومشـكلات الشـباب، الإسـكندرية: دار المعرفـة الجامعيـة، 2002.
- سناء مبروك: الهوية والانتماء الاجتماعي في شمال سيناء، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1991.
- سـهير صفـوت: مفهـوم المواطنـة لـدى الشـباب، مؤتمـر الشـباب والمواطنـة على خليفيـة الأمـن القومـي، كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسـية، جامعـة القاهـرة، 2014.
- سـهير صفـوت: الاسـتبعـاد الاجتماعـي: المفهـوم – الـدلالات، الملتقـى الدولـي الأول، المجتمـع العربـي بـين الاسـتبعاد والاحتـواء الاجتماعي في ظل المتغيرات المعاصرة، قسـم علـم الاجتمـاع والديمغرافيـا، جامعـة المسـيلة، الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة،30 – 31 اكتوبـر 2011.
- سـهير صفـوت: الهجـرة غيـر الشـرعية علـى خلفيـة الواقـع الاجتماعـي المصـري، دراسـة حالـة، المؤتمـر الدولـي، العلـوم الاجتماعيـة وصـورة مسـتقبل المجتمـع – قسـم الاجتمـاع – كليـة الآداب- جامعـة الزقازيـق، 4-5 أبريـل 2009.
- سـهير صفـوت: العولمـة ولغـة التعليـم دراسـة امبيريقيـة تنظيريـة مـن منظـور نظريـة إعـادة الإنتـاج لبييـر بورديـو، مجلـس النشـر العلمـي، مجلـة العلـوم الاجتماعيـة، الكويـت، 2016.

- سهير صفوت: الهجرة غير الشرعية على خلفية الواقع الاجتماعي المصري، مؤتمر العلوم الاجتماعية وصورة مستقبل المجتمع، المؤتمر الدولي لجامعة الزقازيق، ابريل 2009.
- سهير صفوت: الدين والتدين في مصر، (مقاربة فيمنولوجية، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 2012، المجلد 2، ص 1023.
- سهير صفوت: المسئولية الفردية مدخل لإصلاح المجتمع (مقالة) صحيفة الدعوة الاسلامية العدد 1210 مارس 2010.
- الشباب وأمن المجتمع، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض،1408هـ
- سهير صفوت عبد الجيد: التنمية البشرية وتعزيز مجتمع المعرفة في إطار تطوير التعليم الجامعي. مقاربة تحليلية. دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول. دور كليات التربية في التنمية البشرية بالتعاون مع الجمعيات العلمية لكلية التربية، اتحاد الجامعات العربية – ليبيا، أبريل 2011.
- سيد محمد عبد المقصود، قضية قصور التشغيل «البطالة» وعلاقتها بجودة التعليم، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 174، معهد التخطيط القومي، يوليو 2003.
- سيف الدين عبدالفتاح: الشريعة الإسلامية والمواطنة، نحو تأسيس الجماعة الوطنية، في: عمرو الشوبكي (محرر)، المواطنة في مواجهة الطائفية، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية) 2009.
- شقير: الإدماج الاجتماعي والديمقراطية والشباب في العالم العربي، اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة، بيروت، 2013.
- عاطف عدلي العبد: الرأي العام العربي، وأنواعه ومقوماته ومشكلات قياسه، مجلة شئون عربية، ع 122، 2005.
- عبد الباسط عبد المعطي: حال الأمة الدراسات الأساسية، الأوضاع الاجتماعية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومي العربي العاشر، الجزائر 2000.
- عبد الباسط عبد المعطي وآخرون: المستويات الاقتصادية والاجتماعية والوعي بالتنمية في مصر، مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية، القاهرة، 2003.
- عبد الباسط عبد المعطي: حال الأمة (1999) الدراسات الأساسية، الأوضاع الاجتماعية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومي العربي العاشر، الجزائر،2000.
- عبد الغفار رشاد: الثقافة السياسية (الثابت والمتغير)، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2000.
- عبد القادر الزغل: الشباب العربي مشكلات وآفاق، المستقبل العربي، س5، ع 48 فبراير 1983

- عبد الكريم غلاب: أزمة المفاهيم وانحرف التفكير، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، ط2، 2011.
- عثمان بن صالح العامر: أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي: دراسة استكشافية، اللقاء السنوي الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة 1426هـ
- عبد الودود مكروم: «بعض متطلبات تنمية القيم العلمية لدى طلاب المرحلة الثانوية»، مستقبل التربية العربية، مجلد 8، ع27، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، أكتوبر، 2002
- عزة عبد العزيز سليمان: العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في محافظات مصر: دراسة تحليلية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية(168)، القاهرة: معهد التخطيط القومي، 2003
- عليّ الدين هلال: «التحولات العالمية المعاصرة وأثرها على مستقبل التعليم في الوطن العربي»، الندوة التربوية لاجتماع المجلس التنفيذي لاتحاد المعلمين (استراتيجية التعليم في الوطن العربي في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين، جامعة الدول العربية، نقابة المهن التعليمية، القاهرة، 10–15 ديسمبر، 1994
- علياء شكري وآخرون، الحياة اليومية لفقراء المدينة «دراسات اجتماعية واقعية»، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995.
- علي خليفة الكواري: مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية مقال في المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ديسمبر 2001، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- علي ليلة: الشباب والمجتمع أبعاد الاتصال والانفصال، القاهرة: المكتبة المصرية، 2004.
- على ليلة وآخرون: نوعية الحياة الأسرية، دليل الأسرة في الإسلام، القاهرة: دار الإفتاء، 2014.
- على ليلة: الطلاق في المجتمع المصري، القاهرة: المركز المصري لحقوق المرأة، 2013.
- علي ليلة: المسئولية الاجتماعية تعريف المفهوم وتعيين بنية المتغير، المؤتمر السنوي الحادي عشر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الفترة من 16– 19 مايو، 2009.
- علي ليلة: الشباب ومستقبل مصر، استكمال الندوة السنوية السابعة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، تحرير محمود الكردي، القاهرة، 2001.
- علي صلاح: ثقافة الشباب. هل من ملامح خاصة؟، المؤتمر السنوي الثامن، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، بعنوان قضايا الشباب في مطلع القرن

الحادي والعشرين، الفترة من 23- 25، مايو، القاهرة 2006.

- علي صلاح أبو الخير، ثقافة الشباب المصري «قضايا مستقبلية»، سلسلة مطبوعات تصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء –العدد الثاني-نوفمبر 2006
- عمرو حمزاوي: نقاشات وخطابات الهوية في أوروبا والعالم العربي: خرائط التعريف وإشكاليات الاستبعاد، في: د.عمرو حمزاوي (محرر)، نقاشات الهوية في أوروبا والعالم العربي: رؤي مقارنة، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الأوروبية)، 2004.
- فادية علوان: مقدمة في علم النفس الارتقائي، بيروت: مكتبة الدار العربية، سلسلة علم النفس الأكاديمي، 2003.
- فاروق أحمد مصطفي: الأنثروبولوجيا الثقافية، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005.
- فايز عبد الهادي أحمد: التنمية البشرية وعلاقتها بمجتمع المعلومات والمعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط1، 2012.
- فيصل محمود غرايبة: التحديات التي يواجهها الشباب العربي في مجتمع المعرفة، أعمال مؤتمر مجتمع المعرفة. التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي. حاضرًا ومستقبلاً، منشورات جامعة السلطان قابوس، 2007.
- قايد دياب: المواطنة والعولمة تساؤل الزمن الصعب، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،2007.
- كمال التابعي: التنمية البشرية دراسة حالة لمصر، الأنجلو المصرية، د.ت.
- كيث دفلين: الإنسان والمعرفة في عصر المعلومات، تعريب شادن اليافي، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة العربية الأولى،2001.
- ماجد الزيود: الشباب والقيم في عالم متغي، القاهرة: دار الشروق للنشر، 2000.
- ماهر صبري وصلاح توفيق: التطور التكنولوجي وتحديث التعليم، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.
- مايكل ب.تودارو: التوسع الحضري والبطالة والهجرة في إفريقيا: النظرية والسياسات، القاهرة: المجلس القومي للسكان، 1997.
- محمد حمدي حجار: أفلام العنف والسلوك العدواني، مجلة الثقافة النفسية، بيروت، العدد38، المجلد10 شباط/ فبراير 1999
- محمد عبد المنعم شلبي: المشاركة الديمقراطية كأساس لمواطنة مسئولة. المؤتمر السنوي الحادي عشر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الفترة من 16- 19 مايو، 2009.

- محمد على محمد، الشباب والمجتمع. دراسة نظرية وميدانية، مراجعة وتقديم: محمد عاطف غيث، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1980.
- محمد محمود الإمام: الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي، في: عبد الباسط عبد المعطى (تحرير): العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999.
- محمد خالد رمضان: المسكن في التراث الشعبي الشفاهي، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب،2011.
- محمد سالمان: توصيات طلاب جامعة القاهرة نحو المواطنة، دراسة ميدانية، كتاب الجامعة وبناء المواطنة في مصر، تحرير كمال المنوفي، برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، يناير، 2007.
- محمد محي الدين: الاستبعاد من المواطنة: قراءة في المساهمات النظرية المعاصرة، ورقة مقدمة إلى المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- محمود قظام السرحان: قضايا شبابية، منتدى الفكر العربي، الكراسة،2، عمان، 2008.
- محمود السيد أبو النيل: علم النفس الاجتماعي: ج1، لبنان، بيروت، دار النهضة العربية، 1985.
- مرعى عبد الله المغربي: أبو بكر حمد الودان: معوقات المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات وشروط سوق العمل» دراسة حالة: التجربة الليبية»، بحث مقدم للندوة القومية حول دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل من 8-11-2009.
- مصطفى زيور: سيكولوجية التعصب، مجلة علم النفس، العدد 7، 1952.
- مصطفى زيور: في النفس، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان، 1986.
- مصطفى سويف: المخدرات والمجتمع، نظرة تكاملية، الكويت، عالم المعرفة، العدد 205، 1996.
- ممدوح اسماعيل: السياسات الشبابية الآمال والتحديات في سلوى شعراوي جمعة (محرر) القاهرة، مركز الدراسات والاستشارات العامة، 2000.
- منصف المرزوقي، توفيق المديني وآخرون: الربيع العربي. إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية 2011.
- منظمة الصحة العالمية، المخاطر الصحية المحدقة بالشباب والحلول المقترحة، أغسطس 2011.
- ميشيل ارجايل: علم النفس ومشكلات الحياة الاجتماعية، ترجمة إبراهيم عبدالستار، القاهرة، دار الكتب الجامعية، 1973.

- منى شقير: ماذا يريد المجتمع من الشباب، إصدارات خاصة، شبابيك، عمان، منتدى الفكر العربي، 2008.
- مهدى محمد القصاص: بيئة استثمار رأس المال البشرى «دراسة ميدانية في قرية مصرية»، المؤتمر العلمي الدولي الثالث للبيئة، جامعة جنوب الوادي، نوفمبر 2008.
- مهدي محمد القصاص: سلوكيات الشباب في ظل المتغيرات الدولية: دراسة ميدانية، مؤتمر المجتمع المصري إلى أين: رؤية مستقبلية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 11-12 يونية 2007.
- مؤتمر العمل الدولي، الدورة 101، أزمة عمالة الشباب: حان وقت العمل، التقرير الخامس، جنيف: مكتب العمل الدولي، 2012.
- مؤسسة ثقافة السلام، الشباب من أجل ثقافة السلام: مقترحات البحث العلمي ونتائجه، ترجمة وتحرير، محسن يوسف، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2007.
- نحو إقامة مجتمع المعرفة، المكتب الإقليمي للدول العربية، الأردن، 2003.
- نجوى عبد الله سمك: التخصصية في الاقتصاد المصري، في الجوانب السياسية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في مصر، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 1996، ص96.
- هاني سيف النصر: الشباب وثقافة التنمية الاقتصادية، (بحث مرجعي)، المنتدى الثاني للشباب، ثقافة الشباب والإصلاح، الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية،2007
- هنري. ج. شاوول: البطالة بين الشباب العربي، المملكة العربية السعودية- جدة، 20 نوفمبر 2013.
- وليد رشاد: المواطنة في المجتمع الافتراضي تأملات نظرية على مرجعية الواقع المصري. المؤتمر السنوي الحادي عشر، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الفترة من 16- 19 مايو، 2009.

ثانيًا - مراجع إلكترونية (كتب ومقالات من شبكة الإنترنت):

- إبراهيم العيسوي: العدالة الاجتماعية دراسة مهمة للدكتور إبراهيم العيسوي عن «العدالة الاجتماعية» نشرت على ثلاث حلقات بجريدة الشروق أيام:

http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx2c-date=01102012&id=b54bad65-e462-4920-ae1b-7f7945cbbcab،1 الاثنين أكتوبر 2102

http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx2c-date=08102012&id=0b519a26-291f-4e86-aee4-93ed6dfa6471، الاثنين 8 أكتوبر 2102

http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx2c-

- الاثنين 51 date=15102012&id=ca9f38d5-d38e-4c14-bf1f-b544383b1cdb أكتوبر 2102: http://www.moheet.com/show__files
- التحرش الجنسي: خطر يهدد عفة الشارع المصري
- التنمية البشرية وتأثيرها على الشباب، .http://www.ac-md.org/index php2option=com
- الأدوار الجديدة لمؤسسات التعلم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة..portal unesco.org/education/es/files/53290/11797110045Haidar.ppt/Haidar.ppt
- الأمن والتنمية نظرة نحو المستقبل http://www.raleqt.com2009/4/artical-212427
- اليونيسيف، المركز الصحفي، الشباب العربي، القوة المحركة لنشر التنمية والديمقراطية. http:unicef.org
- جامعة الدول العربية: الدليل المرجعي للشباب العربي في مجال الحفاظ على البيئة، سبتمبر 2006 على الموقع: 28/02/2007 www.unep.org.bh
- زيد بن محمد الرماني: الأمن الاجتماعي -http.www.alukah.net/web/tom many/01191113
- سعيد المصري، غيوم في فهم التحرش بالنساء /http://www.ahram.org.eg/Archive/2009
- عاطف الغمري: المواطنة والهوية الوطنية، جريدة الأهرام المصرية، العدد 43920، السنة 131، 2007.
- عبد الله قادري الأهدل، المسئولية في الإسلام، كلكم راع ومسئول عن رعيته، ط3، 1412 هـ- 1992م، المدينة المنورة، الكتاب متاح في /http://www.saaid.net/Doat ahdal/80.htm
- علاء الدين الفرارجي، تحديات تواجه الشباب، جريدة السياسة 2012/1/31
- عبد الرحيم العطري: سوسيولوجيا الشباب: من الانتفاضة إلى سؤال العلائق الحوار المتمدن-العدد: 1236 - 2005 / 6 / 22 - 10:04
- عبد العزيز الغازي، مشكلات الشباب في العالم الإسلامي، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 2000، الكتاب متاح في: /http://www.isesco.org.ma .arabe/publications/machakil%20chabab/Menu.php
- علي الدين هلال: الجدل حول مبدأ المواطنة، /www.htdp.org.eg/ar/now view,newdetails,new-16832
- فلاح خلف علي الربيعي: النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، مجلة

علـوم إنسـانية، http://www.ulum.nl/al5l.htm

- ليـث زيـدان: مفهـوم المواطنـة في النظـام الديمقراطـي -http://www.pulpit.al watanvoice.com content-32150.htm
- www.scribd.com/doc/501509 محمـد الدوبـش: مبحـث حـول التربيـة في ظـل المتغيـرات الجديـدة
- مجتمع المعرفة وتحدياتها في العالم العربي https://ar.wikipedia.org/wiki/ _
- مجـدي عبـد الحميـد: المواطنـة والحالـة المصريـة -http:www.mosharka.orgcon tent/view/21214,jan 2008
- مـروان محمـد أبـو بكـر، المسـئولية، مفاهيم ووقفـات متاحـة في: -http://www.moot az.com/play-13328.html
- عبـد الله تركمانـي: مجتمـع المعرفـة وأبعـاده في الوطـن العربـي -http//hem.bred band.net 2003
- هـاورد رينجولـد، المجتمـع الافتراضـي. 1993،متـاح في -Haward Rhingold,Virtu al Community,1993, http//:www.com.user/h(R)Vcboal
- هبـه الليثي، سياسـات مكافحـه الفقـر وعـدم المسـاواة علـى أسـاس النـوع الاجتماعـي في المنطقـة العربيـة، 2005 ، http:// www.apf.org.jo/paper-05.htm
- هبـة رءوف عـزت، المواطنـة. بـين مثاليات الجماعة وأسـاطير الفردانية ،21/5/2002. http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/05/2002/article.2shtm
- http://www.integrity-way.info/wp/2p=2914
- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp2aid=26598 - 150
- http://wfsp.org/articleslist/youth-issues/3171-youth-and-technology-aspects-of-use-and-misuse
- في نقـد شـعار نحـو مجتمـع المعرفـة .http://www.ahewar.org/debat/show.art asp2aid

ثالثًا- مراجع باللغة الأجنبية:

- Alanward and Nick Crossley, young people and social change in sociology and social change, New perspectives, Andgfurlog, NewYourk z ed, 2006, P.54
- A.B.Clinard and D. Aboot, crime indevelopping countries: A comparative perspective (New York, N.Y): Thonwiley and sons, 1973.
- Allport, G., The Nature of Prejudice, Garden City: Addison-Wesley Publishing Company, Inc

- Bart Van Steenbergen, "The Condition of Citizenship", in: Bart van Steenbergen (ed.), The Condition of Citizenship, London: Sage, 1996
- Bhavini lgarra citizenship for you, Nelson Tones, United Kingdom, 2002
- Carole pate man, the patriarchal welfare state, oxford university press, 1998
- Delphine Rabet: Humanrights and Globalization: The myth of corporate social responsibility, journal of Alternative perspective in the social sciences, Vol. No. 2, 2009
- Edward B.Shemest: The Information Society and The New World order, Martin and Sons, London, 2001
- Family and Children's Services of Central Maryland Facts about Child Abuse Sexual http://www.elsegundoused.com
- Gregory Gause، "Outside the law: Arab states and competitors to their authority"، The Nation، 17 December 2009.
- Gurr, R. (1970) Why men rebel. Princeton, NJ: Princeton University Press Francis fukuyama: samuel Huntingto'slegacy, http://foreign-policy.com/5/1 /2011
- Gary Hopkins, Teaching Citizenship's Five Themes 1997, On- Line http://www.education-world.com/a_curr/curr008.shtml
- Goldstone, Jack A, Poplation and security: How Demographic change can lead to violent conflict, journal of international Affaris, Vol. 56, No. 1, 2002
- Henrik urdal, A class of generation youth, the bluge and political violence, International studies uarterly, 2006
- Hans, Van Ewijk, Citizenship-based social work, International social work, sage publication, vol 52, 2009. 168-H.Mc Rae,the world in 2020, Boston,: Harvard Business school press,1994
- Hebert, Y., & SEARS, A. (2003) Citizenship education. The Canadian Education Association, retrieved from Available at http://www.cea-ace.ca/media/en/Citizenship_Education.pdf.
- JAN ORBIE & OLUFEMI BABARINDE, The Social Dimension of Globalization and EU Development Policy: Promoting Core Labor Standards and Corporate Social Responsibility, European Integration, Vol. 30, No. 3, July 2008

- James Petras, Roots of the Arab Revolts; Premature Celebrations, March 3rd 2011,http;//www.dissidentvoice.org
- James Busumtwi, Policy and Society (APSS), published by Elsevier issue 1, Sept. 2008, V.P.19, Ltd, Vol.27
- Kaliski, Bed: Social Responsibility and organization Ethics, Encyclopedia of Business and Finance, 2nd ed., Vol. 1, 2001, NewYourk: Macmillan
- Lavrg A. Brask amp, Developing a global perspective for personal and social responsibility, copyright 2009 by The Association of American, College sand universities,
- Mark Hadson: The Information Literacy in the Global Age: Mac for published. N.Y., P Introduction.
- M., Baynell & Duvall, R.,Power in Global governance, Cambridge University, Press, 2005
- Merton R. R. Anomie and social Interaction contexts of Diviant Behavior in Marsanl – Clinard Anomi and Deviant Behavior, A discussion and critique, the free Press, NewYourk, London, 1966
- MacDonald, L. (2003): Traditional Approaches to Citizenship Education Globalization, to Wards A Peace Education Frame Work. A doctorate dissertation Dalhousie University. Canada.
- Michael Howard, Peter Paret, Terrorism, Retribution, and Collective Responsibility, Social Theory and Practice, Vol. 34, No. 2 (April 2008(
- Michael Huspek, Habermas and oppositional public spheres: A stereoscopic analysis of black and white press practices, political studies, vol 55, 2007
- Michel D. Bordo, Barry Eichengreen and Douglas. Irwell: "is Globalization Today Really Different Than Globalization A Hundred Years Ago2" NBER Working Paper series, No. 7195, Cambridge, June 1999
- Rawan Fadayel – Bahou, To leance as a way to achieve Human Security in UN ESCO, selected papers presented at the international conference on Human security in the Arab States, Aman, Jordon14-15-March, 2005, UNESCO publication, 2007, Unes doc. Unesco, org/image/0015/001540/154030e.pdf, P.4
- Ralph Negrine: Communication Technologies: An over View", in:

International Communication and Globalization Acritical Introduction", Sage Publications, London, 1992

- R. Harrison &J.Kessele, Human resource development in Knowledge Economy, Plaeyave Macmillan, UK, 2004
- Stephen Lax. Access Denied in the Information Age, Palgrave, New York, 2001
- Simon Joss,Toward the public sphere reflections on the development the participatory technology assessment, Bulletin of science, technology and society, vol 22,no 3, June, 2002
- T.w schultz,American Economic Reviw, investment in human capital,no 1,vol 5,1960.
- Vincent.Parrillo, Contemporary Social Problems, Allyn and Bacon, Boston, 2002
- The NSW Commission for Children and Young People, The NSW Office of Industrial Relations and WorkCover, with assistance from the Youth Advisory Council, recently conducted a survey to find out how much young people knew about their rights and responsibilities at work, The NSW Commission for Children and Young People recently surveyed 11,000 Year 7-10 students about their experiences at work. Read the Children at Work report. wttp:\Office of Children and Young People - Young People and Work Summary.htm_

رابعًا- إحصاءات وتقارير:

- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1999/98
- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان، 2006
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، 2008
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي: وضع المرأة والرجل في مصر، يناير 2007
- التقرير الاجتماعي العربي الأول، جامعة الدول العربية، الإدارة الاجتماعية، القاهرة، 2001.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2014
- تقرير المعرفة العربي: نحو تواصل معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة فهد راشد آل مكتوم، دار العزيز للطباعة دبى، الإمارات العربية المتحدة، 2009

- تقرير التنمية البشرية 2005، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.-http://www.in tegrity-way.info/wp/2p=2914
- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، مجموعة مؤلفين بإشراف نادر الفرجاني، الطبعة العربية، عمان، 2002.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،2003
- تقرير التنمية البشرية في مصر، 2010
- تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005
- حال البطالة والمخدرات والتمييز ضد المرأة، مركز الأردن الجديد، الحياة، العدد 13677، 22 آب/أغسطس، 2000.. UNDP-موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية،
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: التقرير العربي الاستراتيجي، 1999، مركز الأهرام، القاهرة، 2000
- خامسًا- رسائل ماجستير ودكتوراه:
- سهير صفوت: القضايا النظرية لفكر العولمة وواقع الثقافة المصرية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس 2007.
- شيماء مصطفى منصور إمام: تكنولوجيا المعلومات والقيم الاستهلاكية. دراسة سوسيولوجية على عينة من طلاب الجامعات المصرية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، قسم علم الاجتماع، 2010
- فتحي الشرقاوي: سيكولوجية التعصب، جامعة عين شمس، كلية الآداب، رسالة ماجستير، 1984.
- مجدي رزق محمد شحاتة، دراسة عن أثر تعاطى الآباء للمخدرات على الصحة النفسية والتنشئة الاجتماعية لدى الأبناء، دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، 1995،
- يسر عبد الفتاح أحمد: المؤشرات الاجتماعية والنفسية لنوعية الحياة وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية لدى شرائح مختلفة: دراسة للفروق بين بيئات ريفية وحضرية في مصر، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس- معهد البحوث والدراسات البيئية، 2012

نحو صياغة خطة قومية لتنمية الشباب

رقم الإيداع 2371 / 2017
الترقيم الدولي 9789774732126